



في الوحدة و التداعي

دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية

الدكتور يوسف مكي



مركز دراسات الوحدة العربية

في الوحدة و التداعي

دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية

الدكتور يوسف مكي

في الوحدة والتداعي

دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

مكي، يوسف

في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية/ يوسف مكي.

٢٦١ ص.

ببليوغرافية: ص ٢٤٧ ـ ٢٥٣.

يشتمل على فهرس.

ISBN 9953 - 431 - 65 - 5

١. الوحدة العربية. ٢. القومية العربية. ٣. النهضة العربية. أ. العنوان.

320.54

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣

الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان

تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى

بيروت، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

إهداء

إلى الطفل الفلسطيني

الذي وقف شامخاً أمام زخات الرصاص رافضاً أن يسلم حجره، فسقط شهيداً وأخذ دليل مقاومته معه إلى العالم الآخر

المحتويات

مقدمة

مرت الأمة العربية منذ نهاية الستينيات، وعلى الأخص إثر هزيمة حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م بمرحلة تداع عبرت عن نفسها بقبول فكرة الصلح مع الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين، والتراجع عن مشروع النهضة الذي بدأت طلائعه في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، والانقضاض على مشروع العدل الاجتماعي، واتساع الفروقات بين الغنى والفقر، وسقوط الأقطار العربية، الواحد تلو الآخر، في شرك التبعية للإمبريالية الأمريكية، وبروز خطاب سياسي متواطئ مع حالة التجزئة ومعاد للتطلعات القومية في الوحدة والتحرر.

وكان وقوف العرب، حكومات وشعوباً، في وضع بائس غير قادر على الفعل، أثناء ذبح المقاومة الفلسطينية في بيروت عام ١٩٨٢م، وعجزهم الفاضح أمام صيحات أطفال فلسطين، في مذبحة صبرا وشاتيلا، هو التجسيد الفعلي لذلك التداعي.

وفي ظل هذا الواقع، برزت دعوات لإحياء هويات مندثرة، كالفرعونية والفينيقية، ونشطت مجموعات إثنية تصبو للنهوض بهويتها الثقافية، لم تكن في صدام مع الفكر القومي أثناء حقبة نهوضه. وجرت محاولات لاستبدال الهوية العربية بأخرى شرق أوسطية، أو بعولمة لم يتفق حتى الآن على مفهوم واضح ومحدد لها.

ولأن إيقاف حالة التداعي، وبعث الروح لمشروع النهضة العربية رهن لشروط موضوعية، يأتي في المقدمة منها وعي الظروف التي حكمت مسيرة الوحدة والتداعي العربيين، أصبح مهماً تفكيك المراحل التي تطور خلالها مفهوم الهوية العربية، والعوامل التي نقلته من مرحلة إلى أخرى، منذ إرهاصاته الجنينية حتى عصرنا الراهن. كما تقتضي وعي الظروف التاريخية التي

مرت بها الأقطار العربية والتي نتجت عن التنافس للهيمنة عليها من قبل قوى الاحتلال، والوحدة القومية التي طبعت مجرى النضال الوطني التحرري ضد الاستعمار، وتسليط الضوء على عوامل القوة والضعف في التجربة القومية، واستشراف المستقبل والتهيؤ له، من خلال التحريض والمشاركة بالفعل.

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، يناقش كل فصل منها موضوعاً مستقلاً يتناول أحد المحاور ذات الصلة المباشرة بمشروع النهضة العربية. يربط بينها أنها جميعاً تناقش موضوع وحدة وتداع، وتتطلع بوعي وأمل إلى التغيير، انطلاقاً من أن الوعي قوة تاريخية محركة، وأن التطور التاريخي أساسه الفعل الإرادي الإنساني، وهو بالتالي ناتج تراكمات وتفاعلات تؤدي وظائفها بشكل ديالكتيكي، يولد فيه السلبي نقيضه.

يناقش **الفصل الأول** وعي الهوية العربية من المنظور التاريخي مبتدئاً بالإرهاصات الجنينية لهذا الوعي، والتي تعود إلى الفترة ما بين ٨٥٧ ق.م. إلى نهاية القرن السابع قبل الميلاد، إلى مرحلة التكون والتأسيس، فمرحلة الارتقاء من العرق إلى اللغة. ويتعرض لواقع التضاد بين السلطة السياسية ومشروع النهضة الذي حدث أثناء تداعي نظام الخلافة العربية، والظروف التي هيأت للنهضة الحديثة في النصف الثاني للقرن التاسع عشر. وكيف تمكن العرب من التخلص من الهيمنة التركية. ويحلل الظروف التي ميزت مستوى المواجهة بين مشرق الوطن العربي ومغربه، حيث كان النضال الوطني المشرقي قومياً خالصاً، في حين تداخلت المعاني القومية والدينية في نضال أقطار المغرب العربي، مركزاً على طبيعة التحدي والمواجهة مع الاستعمارين العثماني والغربي.

كما يناقش حالة النهوض القومي، في مرحلته الثانية التي بدأت طلائعها بعد فشل مشروع النهضة الأول، إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، واستمرت حتى نكسة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م. ويستعرض الحركات السياسية التي نشأت في حقبة ما بين الحربين العالميتين وما تلاهما، وتأثيرات مجمل أحداث تلك المرحلة على تطور مفهوم الهوية العربية من جهة، وعلى تنامي التطلعات القومية والوعي القومي من جهة أخرى، وتداعى ذلك الوعي بفعل ظهور الحقبة النفطية.

أما **الفصل الثاني**، فإنه يتناول موضوع الانتماء والتواصل والوحدة في مجتمع الجزيرة العربية في الحقبة التي برزت قبيل بزوغ الإسلام، وكيفية تلازم الإسلام بالعروبة، مؤكداً على التواصل التاريخي بين الحضارة العربية التي

نشأت مع ظهور الإسلام، والحضارات القديمة التي سادت في المنطقة، وبخاصة في وادي النيل ومابين النهرين.. إن الحضارة العربية لم تنشأ من فراغ ولم تأخذ مكانها في ظل قطيعة زمانية أو مكانية، بل كانت تواصلاً استمر في حقب ممتدة آلاف السنين، مستمدة فتوتها وحيوتها من مخزونها ومواريثها وتراكم ابداعاتها. وقد كان لذلك التواصل أثره في معارك التحرر الوطني التي خاضتها الأقطار العربية للتخلص من الهيمنة الاستعمارية.

ويركز الموضوع على أهمية العمل الوحدوي، انطلاقاً من مجموعة من الاعتبارات أهمها أن قدرة الدول الصغرى على تحقيق التنمية وضمان الاستقلال والسيادة أمر مشكوك به، وأن انتكاسات العمل الوحدوي ليست مبرراً كافياً للتراجع عن هدف الوحدة.

ويناقش **الفصل الثالث** موضوع الإسلام والهيمنة العثمانية على الوطن العربي، وبشكل خاص طروحات الفكر السلفي السياسي القائلة بأن الحكم العثماني كان استمراراً للخلافة الإسلامية، داحضاً تلك الطروحات، من خلال قراءة وتحليل تاريخيين لعهود الحكم العثماني، وبخاصة تلك التي تتعلق بالهيمنة على الوطن العربي، مستعيناً بالنظرية الخلدونية في مناقشة الأسباب التي أدت إلى استمرار ذلك الحكم حقباً طويلة.

كما يقارن بين حقبتي الهيمنة العثمانية والهيمنة الغربية على الوطن العربي مناقشاً الأسباب التي أدت إلى امتداد هيمنة العثمانيين بالمقارنة مع الهيمنة الغربية، فيشير إلى أن هيمنة العثمانيين قد جاءت في حالة تداع للنهضة العربية إثر سقوط الدولة العباسية وإغراق مكتبة بغداد وسيادة عهود الظلمة والتخلف، فكانت تلك الهيمنة استمراراً لحالة التداعي والضعف والركود. أما الاستعمار الغربي للوطن العربي فقد أخذ مكانه بعد اليقظة العربية التي بدأت منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، وتواصلت إثر هزيمة السلطنة العثمانية، حيث أصبحت حركة القومية العربية في ذروة نشاطها. ولذلك كان طبيعياً، بعد أن حصل الغدر البريطاني الفرنسي، وبدأ التنفيذ الفعلي لاتفاقية سايكس بيكو، أن يمتشق الشعب العربي سلاحه وأن تستمر مقاومته للاحتلال الأجنبي على أرضه، حتى تمكن من طرده مستثمراً ظروفاً دولية جديدة أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

أما **الفصل الرابع** فيناقش أسباب تداعي مسيرة العمل القومي، منطلقاً من مقدمات نظرية مستوحاة من تجارب الثورات الاجتماعية في العصر

الحديث. ويركز الموضوع على ثلاثة أسباب رئيسية يعتقد أنها كان لها الدور الأساسي في فشل مشروع النهضة القومي، هي على التوالي: ضعف التشكيلات الاجتماعية في الوطن العربي، وزيادة إنتاج النفط والتصحيح النسبي في أسعاره، والمعالجات القطرية لقضايا الأمن القومي العربي. لكن الدور الذي لعبته تلك العوامل في تعطيل مسيرة العمل القومي ليس ثابتاً أو نهائياً، والعوامل التي أشير إليها ليست حقائق نهائية أو مطلقة، لأن الفعل الإنساني هو الذي يصنع التاريخ، والإرادة الإنسانية، بالرغم من كل عوامل الضعف التي تنتابها، لها دورها الذي لا يستهان به.

فالمجتمعات الإنسانية، حين تعجز عن مواجهة مصائرها وأقدارها تلجأ إلى الحيل الدفاعية لتحقيق توازنها النفسي. وهكذا فحين عجزت النخب العربية عن تحقيق أهداف الجماهير في الوحدة والتقدم، استمد الشعب العربي حيله من ماضيه لمقاومة محاولات التغريب، فكان إحياء الرمية السلفية تعبيراً عن التداعي والانهيار. لكن قانون الحركة التاريخية أنها تسير دائماً وأبداً إلى الأمام. ولذلك فإن عوامل التردي، مهما كان حجمها، لن تنال من شعب ينتمي إلى أمة تملك عمق التاريخ ويتوق بإرادة وتصميم للتحرر والانعتاق.

ويناقش **الفصل الخامس** والأخير، موضوع الوحدة والتنمية مركزاً على التوجه الاقتصادي بهدف التصدي للآراء التي تعارض تحقيق الوحدة السياسية العربية بحجة أنها ستتسبب في حدوث أضرار للمؤسسات الوطنية (القطرية) والقطاعات الاقتصادية ذات الشأن في الأقطار ذات العلاقة.

إضافة إلى ذلك فإن اختيار موضوع الوحدة الاقتصادية، مدخلاً للتركيز على أهمية تحقيق الوحدة العربية، يدحض القول بأن الدعوة إلى الوحدة تنطلق من اعتبارات عاطفية محضة. كما يضفي طابعاً علمياً عليها، كون علم الاقتصاد، هو الأكثر دقة بين مختلف العلوم الإنسانية، ويستطيع من خلال بناء متماسك وتحليل فكري، واستخدام معادلات وأرقام، التوصل إلى استنتاجات أكيدة بأهمية تحقيق الوحدة العربية. وعلى هذا الأساس يصبح الإيمان بالوحدة، ليس مجرد توق معنوي إلى تاريخ وثقافة وتواصل، بل ضرورة حضارية للعرب، إذا ما رغبوا في أن يأخذوا مكانهم بجدارة في مسيرة التطور الإنساني الصاعد.

والواقع أن موضوع التنمية حظي باهتمام عالمي بالغ في العصر الحديث في كل المجتمعات، ليس فقط من قبل الاقتصاديين، بل من قبل الباحثين

والمتخصصين في مختلف العلوم الإنسانية أيضاً. وبالقدر الذي حظي به هذا الموضوع من الاهتمام، فإن التعريفات والتفسيرات والتأويلات والقياسات التي استخدمت لجهة تحديد هذا المفهوم، عكست اختلافات شاسعة بين المهتمين به، حول المعايير التي يجب أن تحكم وتوجه العمليات التنموية. ويبرز بشكل خاص، الخلاف بين مدرسة الاقتصاد الحر، التي تعتمد على المبادرات الفردية وتحرير الاقتصاد من كل القيود، والمدرسة التي تؤمن بضرورة الاعتماد على التخطيط في كافة المستويات، وتحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

ولذلك أصبح من المهم التعرض لآراء تلك المدارس بشيء من التفصيل، في سياق مناقشة الخلفية التاريخية لتطور مفهوم التنمية، واستقراء مناهجها التي سادت في عالمنا المعاصر. وبشكل خاص، يستعرض الموضوع بعض المعالجات النظرية التي قدمها عدد من المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، ويربط ذلك بالواقع العربي في هذه المرحلة، بهدف استخلاص إطار نظري يساعد على توضيح أدق للعلاقة بين هدفي التنمية والوحدة العربية.

* * *

أخيراً فإن هذا الكتاب هو حصيلة قراءات ومناقشات طويلة مع كثير من الزملاء والأصدقاء. وقد ساهم بعضهم مشكوراً بقراءة مسودات فصوله ومراجعة الأخطاء اللغوية والمطبعية والإشارة إلى أوجه القصور التي شابت بعض جوانب التحليل. ويقتضي العرفان بالجميل التوجه إلى هؤلاء جميعاً بخالص الشكر والتقدير. وأخص هنا بالذكر الصديق العزيز جعفر النصر، والعزيز عبد القادر اليوسف، والصديق العزيز سعيد الجاروف. وليس اقتصاري على ذكر هؤلاء، على أية حال، انتقاصاً من دور الإخوة الآخرين الذين ساهموا في إثراء المناقشات والتحليلات التي وردت في هذا العمل. ومع أنني آثرت أن أكتفي بالإشارة إلى الأشخاص الذين كان لهم دور مباشر في صياغة مسودة الكتاب، لكني مدين بالعرفان لكل من ساهم في إثراء هذا المشروع، وللجميع محبتي وامتناني.

كما لا تفوتني الإشارة إلى جو الحب والدفء الذي غمرتني به زوجتي وصديقتي باسمة، وقد كان لصبرها وحماسها وتشجيعها وتوفيرها الجو الملائم، ومساهمتها في صف حروف مسودة بعض الفصول، أثر كبير في الإسراع بانجاز هذا العمل. ومما لا شك فيه أن لعطر الندى ومصدر الفرح وليد

وسلمى وسمر دوراً كبيراً في تصميمي على أن يرى هذا الكتاب النور، رغم الإزعاج اللذيذ الذي صاحب مسيرة صف حروفه.

على أنه رغم اعترافي واعتزازي وتقديري لدور هؤلاء جميعاً، فإن ما ورد في هذا الكتاب من مواقف وآراء هي خاصة بي وتقع على عاتقي وأتحمل مسؤوليتها وحدي، وهي بالتأكيد ليست حقائق نهائية، وحسبها أن تساهم في تنشيط الذاكرة، وأن تثير جدلاً في أوساط المثقفين حول موضوع مستقبلنا ووجودنا، وحسبها أن تكون لبنة على الطريق.

يوسف مكي

٢٠٠١/٣/٩

الفصل الأول

وعي الهوية العربية:
منظور تاريخي



تعرف هذه المقالة الهوية بأنها الخصائص التاريخية واللغوية والنفسية التي تؤدي إلى الفصل بشكل حاسم بين جماعة من الناس وأخرى. وتنتج هذه الخصائص عن عاملين رئيسيين: الأول، داخلي يتمثل في تقاليد ومواريث تراكمت عبر حقب تاريخية ممتدة. والثاني، خارجي يعكس تفاعل الأمة مع وضع عالمي فوار متغير، مفرزاً موجات ثقافية متعددة ونماذج حضارية مختلفة، ينتج عنها ردود فعل ذاتية تفرض التعامل بخصوصية مع تلك التقاليد، مانحة إياها هوية جديدة.

وهذا يعني أن الهوية القومية نتاج تاريخي وجغرافي، يمثل التاريخ اتجاهها الرأسي، الصاعد إلى الأمام، منتقلاً في أشكال تراثية ومدلولات اجتماعية وثقافية إلى الأجيال الجديدة، أو مشكلاً هذه الأجيال ضمن خلفية اجتماعية متماثلة. في حين تمثل الجغرافيا امتداداتها الأفقية، كونها في تكويناتها وتشكيلاتها لا تنطوي على عناصر داخلية فقط، بل على إسهامات إنسانية محلية وعالمية وتفاعل مع حضارات وثقافات أمم وشعوب أخرى.

فالهوية إذاً، لا تتكون نتيجة الرغبة في العيش والبناء المشترك، ولكن نتيجة للعيش في ظل وضع أنشأه التاريخ، ولوجود عوامل موضوعية عديدة سابقة فرضت نفسها على الرغبة في العيش المشترك، وشكلت خصوصية اجتماعية لمجموعة من البشر، كونت وطورت ثقافات وتقاليد وعادات، وأنشأت لغة خاصة بها لتفصل بشكل حاسم بينها وبين الأمم والشعوب الأخرى.

وعلى هذا الأساس، فإن الهوية ليست شيئاً ساكناً، كونها نتاج حركة وتعاقب، ولذلك تتجدد كما تتجدد اللغة والمواريث. ولأن هذه الدراسة متحيزة بطبيعتها للوعي، ولقضايا النضال القومي، فإنها من خلال هذه

المفاهيم، تطمح إلى متابعة الحركة والتعاقب العربيين، بإلقاء الضوء على تطور وعي العرب لهويتهم من المنظور التاريخي، باعتبار ذلك مسألة مهمة وحيوية على طريق وعي الذات واستنهاض الأمة.

إرهاصات جنينية

مع أن الوجود العربي موغل في القدم، فإن الإشـارات له لم ترد إلا في فترة متأخرة نسبياً، حيث وجدت في نقوش آشورية ترجع إلى الفترة ما بين ٨٥٧ ق.م. ونهاية القرن السابع ق.م. وتشير تلك النقوش إلى وجود العرب على طرق التجارة في بادية الشام بين الفرات والعقبة وحول دومة الجندل، وثمود وسبأ، وتتحدث عن ملكات وملوك وكيانات تجارية حربية. ومع أن الباحثين اختلفوا حول الموطن الأصلي للعرب إلا أن الاتجاه السائد لدى المؤرخين يشير إلى أن الجزيرة العربية كانت منشأهم، ومنها انتشروا إلى المناطق المجاورة[١]. ومنذ البداية شكلت اللغة العربية عاملاً حاسماً في الفصل بينهم وبين الأقوام الأخرى. وأصبح التمييز بين العرب وغيرهم معتمداً على اللغة، ولذلك اعتبر من لم يتكلم العربية أعجمياً[٢].

ومنذ القرن السادس الميلادي ظهر الخط العربي، وبدأ استعماله في الكتابة. وكان العرب قبل ذلك يستعملون خط المسند والخط الآرامي، لكن بداية النهوض العربي ارتبطت باليقظة التي شهدتها جزيرة العرب وتلازمت ببزوغ الدعوة الإسلامية. ولذلك اعتبرت الجزيرة العربية، من وجهة النظر الحضارية، مهد البداية، والمكان الذي شهد تأسيس أول دولة مركزية للعرب، وقد عرفت في التاريخ بجزيرتهم. ولم يكن لأهلها لغة سوى العربية. وحين جاء الإسلام دخل في حضارته جل تراث القوم[٣].

دارت حياة العرب قبل الإسلام حول محورين رئيسيين. الأول، المناخ

---

(١) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ٢ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢)، ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠.

(٢) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٩.

(٣) عبد القادر زبادية، «دور الإسلام والعربية لغة وثقافة في تكوين مقومات القومية العربية وفي بعث الوعي القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٨)، ص ١١٠ ـ ١١١.

وطبيعة الأرض. فقد كان المناخ قاسياً جداً معظم العام، فالشمس لافحة والحرارة مرتفعة، وتشكل الصحاري والبوادي والسهول وقلة المياه الطابع الديمغرافي العام للبلاد. وبالقدر الذي قست فيه العوامل المناخية والطبيعية على البلاد، فإنها لعبت دوراً إيجابياً في حمايتها من الغزو الخارجي. وساعد على ذلك كونها محاطة بالبحر من ثلاث جهات، كما أبقت هذه العوامل للبلاد نقاءها. وقد عاش السكان في واحات تمركزت في القلب من الصحراء بعيداً عن متناول الطامعين والأعداء. وكان شظف العيش مصدر فتوة وتجدد دائم رافد لمجتمعات الشمال، فقد استمرت الهجرات من البادية والواحات المحيطة بها إلى المناطق الغنية، حيث خصوبة الأرض ووفرة المياه وتوفر أسباب الحضارة(٤).

أما المحور الثاني، فهو الموقع الإستراتيجي للبلاد في العالم القديم، والذي أصبح مركزاً مهماً لمرور التجارة الدولية، مما أتاح لأهلها أن يبدعوا كوسطاء في تلك التجارة، ومكنهم من السيطرة على طرقها فترات طويلة. وكان ذلك عاملاً أساسياً في رخاء القوم. كما ساعد وجود مراكز مرور في القلب من الجزيرة على نمو التجارة الداخلية. وقد حققت أسواقها حالة من التواصل بين المجتمعات العربية ووثقت عرى الروابط الاجتماعية، وساعدت على قيام لغة أدبية مشتركة(٥).

كان موقع الجزيرة العربية قد جعل العرب يعيشون وسط العالم، وبين قاراته القديمة، آسيا وأفريقيا وأوروبا، فقد احتضنت ضفتا البحر الأحمر، من الشرق جزيرة العرب في آسيا، ومن الغرب مصر والسودان في أفريقيا. ولامست شواطئ البحر الأبيض المتوسط، الذي تمتد سواحله وخلجانه في قارات ثلاث: آسيا وافريقيا وأوروبا، عديداً من الأقطار العربية من جهتي الغرب والشمال. وكانت نتيجة ذلك أن أصبحت البلاد في القلب من الحضارات القديمة: يونانية وفارسية وهندية وبيزنطية، مما جعلها عرضة لمؤثرات عديدة، مستمرة ومتصلة منها.

ومنذ الألف الأول قبل الميلاد، شكل العرب كيانات مستقلة عديدة

---

(٤) كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ١٣ ـ ٣٠.

(٥) وليم جيمس ديورانت، **قصة الحضارة**، ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران، ٥ ج في ١٦، ط ٣ (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٤)، ج ٢ : **عصر الإيمان**، ص ٧ ـ ١٩.

خاصة بهم، صمدت حقباً طويلة رغم ما تعرضت له من ضغوط، ومن محاولات الدول الكبرى المجاورة للهيمنة عليها. وقوى ذلك الصمود نزعة التحرر وروح الاستقلال في نفوس أبناء هذه المنطقة. وترافق ذلك مع روح البداوة، بكل ما تمثله من مورثات عشائرية وقبلية، وما تتطلبه من عمل دؤوب في سبيل الحصول على الكلأ والماء. وأدى ذلك إلى بروز ظاهرة المشاحنات والمنازعات من أجل تأمين المياه والمراعي. وعلى الرغم مما نتج عن تلك الصراعات من ظواهر سلبية، فإنها أفرزت فضائل يعتد بها العربي حتى يومنا هذا، كالفروسية والشجاعة والمروءة والتمسك بقيم ومثل مشتركة. ومن خلال هذا الواقع، تبلور نظام اجتماعي قائم على أساس الولاء والعصبية للقبيلة، دون أن يحجب ذلك الشعور بانتماء أكبر إلى أرض ولغة وثقافة مشتركة، عبر عنه بشكل مختزل بالانتماء إلى العربية(٦).

وفي ظل تلك العصبية، استقرت العربية لغة وحيدة للقوم، شمل التحدث بها عموم أرجاء الجزيرة العربية والتخوم الجنوبية للعراق والشام، بالحيرة وبادية الشام. وساهم بروز الخط العربي في انتشار الأدب من شعر ونثر في عموم البلاد، مما نتج عنه خلق روابط ثقافية واجتماعية عميقة بين القبائل العربية.

وحين جاء الإسلام وامتدت رقعة بلاد العرب، وبالتالي حضارتها، بفعل الفتوحات العربية الإسلامية، لتشمل أجزاء كبيرة من آسيا وأفريقيا، أصبح المجتمع العربي أكثر تأثراً بالتيارات الفكرية المحيطة والوافدة، وبخاصة أن كثيرين ممن اعتنقوا الدين الجديد من عناصر مختلفة الانتماء، هوية وتوجهاً، حملوا معهم بعضاً من معتقداتهم وثقافاتهم وسابق تراثهم. وقد أصبحت تلك التيارات الفكرية عامل تحد وإخصاب وتجديد ساهم في إثراء الثقافة العربية، ولم تكن عامل تضارب وتعارض وانقطاع في البنيان العربي.

وفي الفترة التي سبقت بزوغ فجر الإسلام، حاولت القوى الخارجية، بيزنطية وساسانية وحبشية، النيل من الجزيرة العربية بالاعتداء على أطرافها. وإثر سقوط مملكتي الغساسنة والمناذرة، بدأت المواجهات المباشرة بين الامبراطوريات المجاورة وبين القبائل العربية. وحين بزغ الإسلام، لم يكتف العرب بأن يضعوا حداً، وبشكل حاسم، للمحاولات الخارجية للهيمنة على

(٦) الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ص ٢١.

جزيرتهم فحسب، لكنهم قاموا بتقويض تلك الامبراطوريات، حين اقتحمت جيوشهم، في موقعة اليرموك في مواجهة البيزنطيين، وموقعة القادسية في مواجهة الفرس، أرض الشام والعراق. ولم تنته تلك المعارك إلا بسقوط الامبراطوريتين. وكانت نتيجة ذلك توسع الرقعة العربية، واندفاع العرب في تأسيس حضارتهم بسرعة قل أن يوجد لها نظير في التاريخ. وكانت للعوامل الروحية آثارها التي لا يستهان بها في اندفاع القوم، ذلك أنهم كانوا يتحركون في سبيل نشر دين الإسلام، الذي هو دعوة إلى التوحيد وثورة على الوثنية، وانطلاقة عالمية، ورسالة حضارية.

على أنه مهما يكن من أثر للعوامل الروحية، فإن ذلك لا يلغي وجود عوامل موضوعية أخرى تساهم في إذكاء الموروث وتحفيز القوم للعب دورهم الحضاري، فالحضارات الإنسانية لا تنشأ من فراغ، وليست مقطوعة الجذور عن إرث الماضي وتراكماته. ومكونات التحفز الحضاري لأي أمة من الأمم لا تنشأ بين ليلة وضحاها، إنما تتشكل تلك المكونات وتتعزز بفعل عوامل موضوعية، تأخذ صفة التراكم، وضمن سياق متصل. وحين تبرز ظروف مواتية لكي تختبر تلك المكونات، تنفجر تلك العوامل دفعة واحدة، محدثة تغيرات أساسية وعميقة في بنى المجتمع، بما يؤدي إلى انعطاف حاسم وشامل في منظومة علاقاته وهياكله. بمعنى آخر، التحولات النوعية في المجتمعات البشرية نتاج مجموعة من التراكمات التي تختمر في المجتمع، وتتفاعل فيه مؤدية إلى حدوث خلل في التوازن في الصراع بين القديم والجديد، منتظرة فرصتها التاريخية لإحداث التغيير الحضاري المطلوب.

وعلى هذا الأساس، فإن دراسة تطور أي من الحضارات الإنسانية، تستوجب في مقدماتها استيعاب الخلفية التاريخية لتلك الحضارة، والعوامل التي أدت إلى انبثاقها، والزمان والمكان اللذين نشأت فيهما. ذلك أن حالات التكون والنشوء والتقدم والانكفاء رهن لشروط موضوعية، بعضها داخلي يرتبط بمستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي والحضاري، والبعض الآخر خارجي، كعوامل القسر والتأثير والتفاعل المتبادل بين الأمة ومحيطها الذي تتعامل معه، بما يؤثر سلباً أو إيجاباً على حركتها، والدولة في فصل المقال، كما عرفها ابن خلدون «تعبير عن عصبية ما».

ركز العلامة ابن خلدون في **مقدمته** على دور العصبية في نشوء الأمم وعمرانها. وقد اقترب المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي(Toynbee) من ذلك كثيراً

بإشارته إلى أن التحديات والأخطار التي تواجهها الأمم تصبح دافعاً رئيسياً لها لاستنهاض إرثها ومخزونها الحضاري. وعلى هذا الأساس فإن استمرارية حيوية أية حضارة وقوتها مرتبطة بالشعور بالتحدي، وبنوعية الاستجابة والتحفز المطلوبين لمواجهته.

من هذه المسلمات، سيجري التعرف إلى المراحل والكيفية التي تطور فيها وعي العرب بهويتهم، منذ قيام سلطة مركزية تجمعهم حتى العصر الحديث.

التكون والتأسيس

بدأ وعي العرب بذاتهم في التشكل قبل الإسلام بوقت ليس بالقصير، وعبروا عن ذلك في شعرهم ونثرهم. وكانت لهم علاقات تجارية وسياسية وثقافية بالحضارات التي قامت من حولهم. وساعدهم ذلك في الإطلاع على الديانات والعقائد التي سادت في عصرهم. وقد استقر في وعيهم أن **أنسابهم دليل هويتهم**، ومن هنا منحوها عنايتهم المبكرة. بمعنى أن الوعي كان محكوماً **بالانتماء للعشيرة والقبيلة**. وحين جاء الإسلام، أصبح عند العرب اعتداد بدورهم فيه. وغدت اللغة العربية قاعدة هويتهم، وكانت الثقافة العربية الإسلامية والتراث الديني محتوى ذلك الانتماء.

كان صدر الإسلام فترة شهدت قفزات حضارية كبرى بالنسبة إلى العرب. وقد بدأت الرسالة الإسلامية، في الحجاز بمكة المكرمة. وحين هاجر الرسول إلى يثرب انتقل مركز الدعوة إلى المدينة المنورة، وبها بدأ الاستقرار السياسي والاجتماعي للحضارة الوليدة بالتعزز. وإثر انتهاء مرحلة الخلافة الراشدة انتقل مركز الحكم إلى بلاد الشام، وأصبحت دمشق عاصمة للخلافة العربية ابتداء من عهد الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان. ويشير الدكتور عبد العزيز الدوري إلى أن الإسلام هو أول من أدخل فكرة الأمة لدى العرب حيث يقول: «أدخل الإسلام فكرة الأمة، تربطها العقيدة، ووضع الرسول (ﷺ) أسسها وتنظيمها، والأمة تضم شعوباً وقبائل. وبقي مفهوم الأمة راسخاً، واستمرت الأمة محور الفكر والتعامل في دار الإسلام. ولكن وحدة الأمة سياسياً لم تتحقق إلا في فترة قوة العرب»(٧).

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٧.

ومن وجهة النظر هذه، ليس شرطاً أن يتطابق وجود الأمة مع وجود سلطة موحدة، فقد بقي العرب ينتمون إلى أمة واحدة، منذ بزوغ الإسلام، واستمرت الأمة قائمة رغم ما اعتراها من وهن وضعف وتمزق. وبقي التوق إلى تطابقها مع الوطن أملاً ومحرضاً.

ويعتبر انتقال مركز الخلافة من قلب الصحراء في الحجاز إلى الشام نقلة نوعية فرضتها طبيعة التطورات السياسية والاجتماعية التي عاشها العرب في تلك الفترة من تاريخهم. لقد كان وجود المركز في قلب الصحراء مناسباً للمرحلة الأولى التي تقتضي تمترساً خلف الحصون من أجل تأمين حالة الدفاع عن النفس. أما وأن العرب حسموا أمرهم وبدأوا فعلاً بمنازلة الامبراطوريات المجاورة، واقتحمت جيوشهم أرض فارس والشام ومصر، فقد أصبح بديهياً، أن يتأثروا بجاذبية شواطئ البحر وجمال الطبيعة، وأن تتشذب عصبيتهم، فينتقلوا من حال البداوة والعصبية إلى حال العمران.

والحقيقة أن مركز الخلافة، في سعيه الحثيث من أجل إقامة دولة إسلامية مترامية الأطراف وحضارة قوية، اتخذ موقفاً سلبياً من البداوة، وشجع على الاستقرار والحياة المدنية، بما في ذلك الحث على القراءة والتعلم، حيث جعلهما من لوازم العقيدة مؤكداً أن طلب العلم فضيلة ولو كان في الصين. وقد وضعت تلك البداية الأسس للحياة الثقافية في الحضارة الفتية. كما شجع مركز الخلافة على الهجرة من الجزيرة إلى الأمصار المجاورة، مما أدى إلى انتشار العرب في مناطق الفتوح الإسلامية. وكان من نتيجة ذلك إنشاء عدد كبير من المراكز والمدن الجديدة في دار الإسلام. وقد أثر ذلك بشكل بارز في تكوين الأمة وتعزيز دورها الحضاري[٨].

ومع انتقال العرب من حال العصبية إلى حال العمران بدأ النضج الثقافي والنضج الحضاري للأمة يأخذان مكانهما، حيث تم وضع أصول الدراسات العربية والإسلامية، ورسخت قواعد التعريب الإداري والثقافي في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان، ومن بعده ابنه الوليد بن عبد الملك. وأثناء العصر الذهبي للحضارة العربية، خلال حقبة العباسيين، نمت الدراسات العربية الإسلامية، بإضافة علوم الأولين من فلاسفة وحكماء عن طريق الترجمة، وأخذ العلماء ينفتحون على الفكر الإنساني العالمي وينهلون من

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٨.

معينه، فجرى التعرف على فكر الإغريق وفلاسفتهم، واستوعب منهج أرسطو في التحليل وفلسفة سقراط وأفلاطون ونظريات أرخميدس، وأخذ العرب يبدعون في علوم الفلسفة والكيمياء والحساب والجبر والطب وعلم الفلك، ويقارعون بالحجة خصوم الإسلام وأعداءه. وقد شارك في تلك النهضة العرب والمستعربون على قدم المساواة. وفي عهد الأمويين والعباسيين بقيت الثقافة عربية اللغة والتراث، وظلت السلطة طيلة فترة الخلافة بيد العرب. وذلك أمر بديهي، فالعرب هم الذين رفعوا راية الإسـلام، واقتحموا بجيوشهم أمم الأرض، وكونوا دولة مترامية الأطراف. وهم الذين عن طريقهم انتشر الإسلام إلى حيث شاءت إرادة الله[٩].

وكان نزول القرآن الكريم باللسان العربي المبين، وحمل العرب راية الإسلام في المراحل الأولى لبزوغ فجره، واقتران أمجاده وانتصاراته بهم، ووضع أصول الشريعة والفقه بثقافتهم ولغتهم، وكون جل علمائه ومفكريه في صبح تأسيسه منهم، أعطى العرب دوراً مركزياً ومميزاً في مسيرة الإسلام عبر العصور. وقد بقيت اللغة العربية مرجعاً يستلهم منه المسلمون المبادئ والمثل والشريعة. وبالمثل، توحد العرب بالإسلام، لأول مرة في تاريخهم، وبه كونوا أول دولة ضمتهم جميعاً، هي دولة الخلافة، استمرت فترة تجاوزت القرنين، قبل أن يبرز فيها تأثير الأجناس غير العربية[١٠].

ومع أن دعوة الإسلام نادت بالمساواة بين البشر، إذ لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى، فإن بعضاً من المفاهيم القبلية بقي لها شأن في الحياة العامة في زمن الخلافة الأموية. ووجد بعض القوم في نصوص وإيماءات صدرت عن الرسول، فسرت خطأ، مبرراً لاستمرار تلك المفاهيم التي أدت إلى بروز حالة من الاستعلاء العرقي في نفوسهم، مثل رواية أبي يعلى: «إذا عز العرب عز الإسلام»، وما رواه الطبري من أنه لما بلغ الرسول انتصار العرب على الفرس في يوم ذي قار قال: «هذا يوم انتصف فيه العرب من العجم وبي نصروا».

وفي غمرة تزاحم الأحداث واستمرارية ثبات البناء العشائري والقبلي في

---

(٩) عبد العزيز الدوري، «الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ص ٦١ - ٩٠.

(١٠) الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ص ٧.

المجتمع العربي، جرى نسيان نصوص أخرى، عبرت عن موقف حضاري متقدم، مثل قول الرسول في معرض دفاعه عن ثلاثة من أعلام الإسلام، بلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي: «إن الرب واحد والأب واحد، وإن الدين واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي باللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي»(١١).

وقد بلغت حالة الاستعلاء في عهد بعض الخلفاء الأمويين حد مواصلة أخذ الجزية ممن أسلم من غير العرب. واستمر ذلك منذ عهد الخليفة هشام بن عبد الملك حتى تم إلغاؤها على يد الخليفة عمر بن عبد العزيز مشيراً في ذلك إلى أن الله بعث محمداً هادياً لا جابياً(١٢).

وابتداء من عهد الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك تم فرض اللغة العربية لغة رسمية في جميع المراكز والثغور الإسلامية. وكان الأمويون قد انتهجوا سياسة عدم تمكين المسلمين غير العرب من تسلم الوظائف المهمة في الدولة، مما عنى استمرارية سيادة قوانين القبيلة، وأن العصبية بقيت قوية فترةً ليست بالقصيرة بعد ظهور الإسلام(١٣).

وفي البنية التحتية للمجتمع، ساد بعض أوساط العرب شعور بالاستعلاء على الشعوب الأخرى. وجرى التعبير عن ذلك بالتأكيد على تغليب فكرة النسب كرابطة اجتماعية، مما أربك مفهوم الانتماء إلى الأمة في الحياة العامة. وحين أعطت القبائل أولوية للنسب في علاقاتها العامة، أصبح التنافر منتظراً بين الاتجاه الذي اعتبر الانتماء إلى الأمة قائماً على أساس الإسلام، وبين أولئك الذين اقتصروا على رؤية النسب أساساً في الانتماء إلى الأمة(١٤).

وهكذا نستطيع القول، إن الانتماء للعروبة هوية، في المراحل الجنينية شابته النظرة العرقية، التي كانت ركناً من مكونات القبيلة والعشيرة. وتلك كانت المرحلة الأولى في وعي العرب بهويتهم.

---

(١١) رجاء النقاش، **الانعزاليون في مصر: رد على لويس عوض وتوفيق الحكيم وآخرين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(١٣) الدوري، المصدر نفسه، ص ٥٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٥.

ارتقاء من العرق إلى اللغة

اللغة بشكل مبسط، نظام له وظيفة وغاية محددتان هما التعبير والتواصل. وتعتمد اللغة على وسائل معينة لبلوغ أهدافها. وحين ناقش أفلاطون موضوعها تصدى لمعالجة علاقة الأشياء بالأسماء، فأكد على أن الاسم انعكاس وتعبير عن المسمى، وهو مشتق من مكوناته وتركيباته. بمعنى أن الدال باستطاعته محاكاة المدلول والتعبير عنه. وذلك يعني أن علاقة اللغة بالأفراد الناطقين بها ليست مجرد عرف وعادات وتقاليد، ولكنها علاقة عضوية إذ إن الكلمات والجمل في حقيقتها تعبير غير ساكن، كونها تعبر عن صورة الأشياء في زمان ومكان محددين، وبالتالي فإن الصيغ اللغوية هي تعامل وتفاعل مع بيئة محددة بذاتها.

وعلى هذا، فاللغات ليست سابقة على التاريخ أو صانعة له، بل هي نتاجه. ذلك أن المجتمعات التي تشعر بهوية واحدة تقوم بصياغة لغة خاصة، تحقق من خلالها تواصلها، وتمكنها من التعبير عن ذاتها، كي تمارس إبداعاتها وعطاءاتها الإنسانية، ولتميز بين هويتها وهويات شعوب الأمم الأخرى.

لكن ذلك ليس نهاية المطاف، ذلك أن التفاعل الإنساني الذي يحدث بسبب من تمازج الحضارات بعضها مع بعض، بطريق الاتفاق أو القسر، يمكن أن يؤدي إلى انتشار لغة الحضارة المهيمنة في بقاع جديدة، غير تلك التي انبثقت منها، مساهماً في خلق واقع موضوعي جديد ينتج عنه هزيمة البنية الإجتماعية السائدة من قبل، وقيام أخرى على أنقاضها. وهو بالدقة ما أدى إلى بزوغ المرحلة الثانية من تطور الوعي العربي لمفهوم الهوية.

فقد تزامنت تلك المرحلة مع هزيمة متدرجة للقبيلة كعامل أساسي في صنع الهوية، وتصاعد لدور اللغة كعامل حاسم في الانتماء إلى الأمة العربية. وقد بدأت هذه التطورات في أخذ مكانها مع نجاح الحركة العباسية واستلامها زمام الخلافة. وكانت مشاركة الفرس فيها، وانطلاقها من بلادهم، إيذاناً باندحار العصبية القبلية العربية، ونجاح فكرة التأكيد على المساواة ورفض التمييز. وتزامن ذلك مع بداية النهضة العلمية والحضارية التي شهدتها دولة الخلافة، وتصاعدت بتوسع رقعتها الجغرافية. حيث تحولت المراكز القبلية إلى مجتمعات حضرية ومراكز للثقافة العربية الإسلامية، وبرزت مدينتا بغداد والبصرة أكبر مركزين علميين في ذلك العصر، وأصبحتا قبلتين يحج إليهما طلاب العلم من كل أصقاع الأرض.

وابتداء من عهد الخليفة المنصور، وبتشجيع من مركز الخلافة، دون الفقه والتفسير واستكملت تفاصيل الشريعة وأيام الناس، ونشطت الحركة الفكرية والثقافية والأدبية(١٥). وحدثت تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدولة العربية. فقد انتقل العرب من مواطنهم القديمة إلى البلدان التي فتحوها حديثاً، وامتلكوا الأراضي.

فمع نهاية القرن الهجري الأول، بدأ العرب هجرات واسعة إلى الأرياف واستقروا بها واشتغلوا بالزراعة، إثر اكتظاظ المدن بالسكان، وعجز المراكز الإدارية ومؤسسات الجيش عن استيعابهم وتلبية حاجاتهم. وفي المدن عاود العرب ممارسة التجارة، حرفتهم القديمة، وضعف وجود من هاجر منهم في الديوان. وفي ظل هذا الواقع، نشأت علاقات اجتماعية ومنظومة قيم جديدة، وبرزت اتجاهات ومصالح تسير باتجاهات معاكسة ومطردة لخط سير البناء القديم، مؤدية إلى حدوث تغيرات جذرية في أساليب وعلاقات الإنتاج العربية، مما أبرز فكرة **الانتماء للأرض بديلاً من الانتماء للعرق**. وقد تمت هذه التطورات الجديدة على أنقاض واقعة التنقل والارتحال بحثاً عن الكلأ والماء(١٦).

وفي ظل هذا الواقع الجديد، تم اختلاط العرب بشعوب أمم أخرى من البلدان التي شملها الفتح العربي، بعدما غادرت أعداد كبيرة منهم مركز الخلافة وانتشرت في مناطق نائية عنه، واتصلت بغيرها من الأجناس. وقد ساهم ذلك في انتشار اللغة العربية بين أقوام جديدة، كما كان سبباً في انتشار الإسلام وتعمق أثره في الحياة العامة. وكانت نتيجة ذلك امتزاج العرب مع غيرهم، مما حقق تماثلاً في القيم والنظر للحياة، بغض النظر عن الخلفية الحضارية والعرقية للبشر الذين انضووا تحت راية الدين الجديد، مما أدى إلى تضعضع القبيلة وتراجع أثرها. وقد حقق ذلك الاختلاط، **وحدة في العقيدة والتاريخ والتراث**. واستمرت **حركة التعريب** متزامنة مع انتشار الدين الإسلامي طيلة تلك الحقبة(١٧).

---

(١٥) محمد عابد الجابري، **تكوين العقل العربي**، نقد العقل العربي؛ ١، ط ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جماعة الدراسات العربية والتاريخ والمجتمع، ١٩٩١)، ص ٦٢.

(١٦) الدوري، المصدر نفسه، ص ٤١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٥ ـ ٧٢.

لذلك فإن من البديهي بعد أن تراجع البنيان القبلي، لصالح الانتماء إلى المدينة وبالتالي إلى الأمة، أن لا يبقى منه سوى بعض الاعتبارات الاجتماعية. وفي ظل هذا الوضع المتشابك، تطورت فكرة الأمة، من أقوام تتحدد هويتهم على أساس انتماء عرقي، إلى شعب ينتمي إلى **لغة وحضارة وأرض وثقافة** مشتركة[١٨].

وأصبح متوقعاً أن يترجم ذلك في فكر الأدباء والمؤرخين وغيرهم. وهذا ما نلاحظه منذ بداية القرن الثالث الهجري لدى الجاحظ وابن قتيبة وأخيراً عند ابن خلدون، فهم يرون **أن اللغة العربية وليس العرق أساس الانتساب للعرب.** ومع أنهم يقبلون بدور للبيئة والنسب في بعض الأحيان، إلا أن الرابطة الرئيسية هي اللغة. وقد أشاروا إلى العلاقات المشتركة للجماعة كعامل من مكونات الأمة، وإلى القيم والسجايا العربية كعوامل أخرى، وهي صفات ذات صلة مباشرة بالثقافة.

وقد أشار إلى ذلك أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ بقوله: «إن العرب لما كانت واحدة في التربية، وفي اللغة والشمائل، والهمة، وفي الأنف والحمية، وفي الأخلاق والسجية، فسبكوا سبكاً وكان القالب واحداً، تشابهت الأجزاء وتناسبت الأخلاط .. وصارت هذه الأسباب ولادة أخرى.. وقامت هذه المعاني عندهم مقام الولادة والأرحام الماسة.. وأن الموالي الذين تعربوا هم بالعرب أشبه، وإليهم أقرب، وبهم أمس لأن السنة جعلتهم منهم.. وهم أقرب إلى العرب في كثير من المعاني، والعاقلة وفي الوراثة»[١٩].

هكذا ارتقت العربية بفكرة الأمة من انتماء لعرق إلى انتماء إلى لغة ودين، لعل أصدق تعبير عنه إجابة مولى هشام بن عبد الملك حين سأله الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور عن هويته بقوله: «إن كانت العربية لساناً فقد نطقنا بها، وإن كانت ديناً فقد دخلنا فيه». وما رواه الطبري من أن أشرس بن عبدالله السلمي، أمير خراسان وعد من يسلم بالإعفاء من الجزية، فدخل كثير من الناس إلى الإسلام، فاشتكى الجباة إلى أشرس قائلين «ممن

(١٨) أحمد عبد الباقي، **معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري**، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١).

(١٩) محمد عمارة، **الإسلام والوحدة القومية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٦١.

نأخذ الجزية وقد صار الناس كلهم عرباً»[٢٠].

ومع التطور الجديد الذي طرأ على حياة العرب باتجاههم للزراعة، ومعاودتهم للتجارة، ضعف وجودهم في الديوان، وطغت العناصر الفارسية في عهد الخليفة العباسي المأمون، والتركية في ما بعد في المراحل التي أعقبت وصول الخليفة المتوكل إلى الحكم. وبالقدر الذي ضعف فيه المركز السياسي للعرب، أدى ابتعادهم عن مركز الخلافة إلى انتشارهم واتصالهم بغيرهم، ومن ثم إلى انتشار اللغة العربية. وكان ذلك سبباً آخر في انتشار الإسلام وتعمق أثره في الحياة العامة من جهة، وهزيمة لمفاهيم القبيلة والعشيرة من جهة أخرى، حتى وإن بقيت شذرات من تلك المورثات الاجتماعية، تبرز في قصيدة ونثر بين حين وآخر[٢١].

ومع ما كان للإسلام من أثر مباشر في شيوع العربية وتجذرها، فإن مسيرة التعريب لم تكن متوازية مع امتدادات الدعوة الإسلامية. فهناك من اعتنق الإسلام ديناً ولم يقبل بالعروبة انتماء، والعكس صحيح. فعلى سبيل المثال، رحب مسيحيو الشام ومصر والعراق بالفتح العربي، وشكلوا قوافل مسلحة من أجل نصرته، ولكن نسبة منهم بقيت متمسكة بديانتها المسيحية[٢٢].

ويمكن القول إن مسيرة التعريب تأثرت بعدة عوامل، منها نسبة التواجد الذي كان عليه الحضور العربي قبل الإسلام في المناطق التي أصبحت هدفاً للتعريب، حيث وضع ذلك الحضور، بشكل فاعل ومؤثر اللبنات الأولى في تلك المسيرة، مما جعلها تسير بخطى حثيثة بعد الفتح العربي. أما العامل الآخر، فهو أن اللغات التي تحدثت بها معظم الشعوب في المناطق المحيطة بالجزيرة العربية انحدرت من أصول واحدة. فاللغات الآرامية والسريانية والعبرية والعربية في أصولها سامية المنشأ[٢٣].

وفي بلدان أخرى، لم تكتمل مسيرة التعريب بنجاح، واقتصرت على

---

(٢٠) الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ص ٥١، الهامش رقم (٢٥).

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٢) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ١٠ - ٢١.

(٢٣) الدوري، «الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب،» ص ٦١ - ٩٠.

بعض المناطق بسبب غياب العنصر العربي، والطبيعة الجغرافية والموروثات الثقافية، كما حدث في شمال العراق والجزء الجنوبي من وادي النيل، وبعض مناطق أفريقيا العربية. وفي إيران اقتصر الوجود العربي على المدن في جماعات من المقاتلة والتجار وأهل الحرف. وربما يرجع ذلك لوجود موروث حضاري عريق في تلك البلاد. ولأن اللغة والتراث الفارسيين ظلا غريبين على العربية، فقد عادت لإيران هويتها الفارسية إثر سقوط دولة الخلافة، وأعيد بعث لغتها القديمة، رغم أنها أبقت على معتقداتها الإسلامية[٢٤].

ومن المعروف أن العربية أضحت اللغة الرسمية في جميع المناطق التي شملها الفتح العربي، إلا أن تداعي دولة الخلافة أدى إلى قيام كيانات سياسية جديدة ألغت العربية، وبعثت لغاتها القديمة، كما حدث في الهند والأندلس.

والخلاصة أنه في المرحلة الثانية من مراحل وعي العرب لهويتهم، **انتصر مفهوم العروبة على الأساس اللغوي والثقافي**، واندحر مفهوم النسب على أساس العصبية القبلية، فبرز رواد عظام وضعوا لبنات راسخة في تراثنا الخالد من أمثال أبي بكر الرازي وابن سينا وبشار بن برد وابن المقفع وسيبويه والحسن بن هانىء والبخاري وكثير غيرهم ممن تحدروا من أصول غير عربية.

التضاد بين السلطة والنهضة

كان العرب قد اتجهوا إلى التخوم الشمالية من الجزيرة العربية منذ تاريخ بعيد قبل ظهور الإسلام، ووصلوا في موجات متعاقبة إلى العراق وبلاد الشام ووادي النيل قبل استهلال الفتح العربي. وحين بدأ الفتح، سهل ذلك الوجود على المسلمين ولوج تلك الأقطار، وجعلها جزءاً من الحواضر العربية. وقد سجل لنا التاريخ تعاطف السكان المحليين في الشام والعراق ومصر مع الفاتحين الجدد، ومشاركتهم لهم في القتال ضد البيزنطيين والساسانيين والروم.

وتؤكد قراءة التاريخ العربي الإسلامي، أنه حين انطلقت جيوش المسلمين من مدينة يثرب إلى عموم مناطق الجزيرة العربية تدعو إلى عقيدة التوحيد، كانت على علم بتضاريسها ووديانها وجبالها، ومعرفة بطرقها، حيث كان

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٦١ ـ ٩٠.

المسلمون من أهل مكة قد استخدموا تلك المناطق وطرقها محطات وممرات لعبور قوافل تجارتهم من قبل، بل كانوا على معرفة بقبائل الجزيرة وعشائرها وأنسابها ورموزها الاجتماعية

وقد ساعدتهم تلك المعرفة على عقد التحالفات وتوقيع معاهدات الصلح، وإقامة العلائق مع كثير من القبائل، مما سهل على الفاتحين تنفيذ مهامهم. وإلا كيف نفسر تمكن المسلمين بقيادة خالد بن الوليد في فترة لم تتجاوز العامين من عهد الخليفة أبي بكر الصديق، من توحيد عموم مناطق الجزيرة العربية، وهي فترة قياسية قصيرة شهدت كراً وفراً ووقفات تعبوية، وانتقال عبر الصحراء، في مواسم قاسية من منطقة إلى أخرى، من نجد إلى اليمن وعمان فالبحرين وشمال الجزيرة، إلى بلاد الشام والعراق. ومن المؤكد أن تحقيق تلك الغزوات والحروب، وتكللها بالانتصارات في تلك الظروف، كان عملاً أقرب إلى المستحيل لو كانت هناك قطيعة في الثقافة والمكان.

لقد أكدت تجربة الفتوح الفريدة التي امتدت من السند شرقاً إلى اسبانيا غرباً، عمق التواصل القومي بين العرب رغم تباعد المسافات. فقد صاحب تلك الفتوح انتشار كبير للإسلام والعربية في سرعة غير مشهودة، حيث اعتنقت أمم كثيرة الإسلام، وقبلت أخرى بالعروبة هوية وبالإسلام ديناً ومحتوى ثقافياً. ويوضح ذلك التواصل، أسباب التماهي السريع والواسع مع عقيدة التوحيد، واستجابة الشعوب التي دخلت الإسلام حديثاً للتفاعلات الفكرية والمذهبية والفقهية، وقبول العرب على اختلاف مناطق وجودهم نتاج مدارس الكوفة والبصرة وبغداد والقيروان، وانتشار المذاهب الفقهية التي نشأت جميعاً في العصر العباسي، وتمركزت في بغداد والحجاز من حنفية وشافعية وحنبلية ومالكية وشيعية في أرجاء المدن العربية، لتنتقل في ما بعد إلى أرجاء الدولة العربية الإسلامية حتى الأندلس.

وبالمثل انتشرت بسرعة، وبشكل أفقي عريض المذاهب، الفكرية والفلسفية التي تكونت في ظل الحضارة العربية. وكانت تلك المذاهب في تعبيراتها، انعكاساً موضوعياً للصراعات السياسية والاجتماعية التي شهدتها دولة الخلافة في العصرين الأموي والعباسي، كمدارس المرجئة والأشاعرة والجبرية والقدرية، وقد وجدت من يتبناها ويدافع عنها على امتداد الساحة العربية والإسلامية.

ومع أن مدرسة المعتزلة التي وضع قواعدها واصل بن عطاء قد خرجت

من البصرة، فإن منهجها الفلسفي انتقل وتطور في بقاع أخرى من ساحة الحضارة العربية. وكانت نتيجة ذلك الانتقال تراثاً خالداً متنوعاً، مثل مختلف التيارات الفكرية والفلسفية العربية الإسلامية على امتداد ساحة حضارتها. وصدر في مرحلة لاحقة، كتاب **تهافت الفلاسفة** لأبي حامد الغزالي في بلاد فارس، إلى الشرق، ورد عليه أبو الوليد محمد بن رشد المولود بقرطبة في الأندلس، أقصى ما وصلته حضارة العرب والمسلمين غرباً. وكان أن صدر في ما بعد كتاب **المقدمة** لعبد الرحمن بن خلدون، من تونس بالمغرب العربي.. وتلك كانت قفزة نوعية في تأسيس علم الاجتماع.

وعلى الصعيد الأدبي، كان هناك تواصل عبر عنه الشعر العربي، في حلقات مستمرة، متصلة، منذ شعر المعلقات قبل الإسلام، إلى عمر بن أبي ربيعة فجرير والفرزدق ودعبل الخزاعي وأبي نواس والبحتري وأبي تمام إلى الأندلس حيث ابن زيدون وابن هانىء والموشحات الأندلسية.. وقد نقلنا ذلك الأدب الرفيع في رحلات بإيقاعات جميلة ونبض مثل التاريخ في حركته وتطوره من الحجاز إلى الشام والعراق ومصر والأندلس.

وحين تدخلت العناصر غير العربية، من تركية وفارسية، في سياسات الدولة وتعيين الحكام، ضعفت دولة الخلافة. ونتج من استمرار حالة الضعف ظهور أكثر من خلافة في دار الإسلام، منذ القرن الرابع الهجري، مما أدى إلى القضاء على الوحدة السياسية للدولة العربية الإسلامية، وتزعزع فكرة الخلافة الواحدة أمام بروز الدويلات وتعدد الكيانات. ومع أن دولة الخلافة قد تفككت، وحلت محلها إمارات وممالك حمدانية وسلجوقية ومملوكية، فإن فكرة أمة واحدة تربطها عقيدة بقيت حلماً يراود الكثيرين من العرب.. واستمرت الهوية تحمل ثنائية ممزقة بين انتماء إلى كيان خاص، وانتماء معنوي آخر إلى أمة تضم شعوباً وقبائل. ومع كل حالة ضعف عاشتها تلك الكيانات، كان الشعور بالانتماء إلى الأمة يطغى ويتعزز، لكن وحدة الأمة سياسياً بقيت بعيدة المنال، فقد كانت رهناً بقوة العرب وتصميمهم، ولم يكن لدى العرب في واقع حالهم قوة أو تصميم على تحقيق ذلك.

والملاحظ أن تجليات الثقافة العربية، برزت بشكل مثير للإعجاب، مع تداعي نظام الخلافة العربية، وهي حالة جديرة بالقراءة، إذ المألوف أن يكون هناك تواز في الصعود والتداعي بين خطي النهضة والسلطة. فعلى سبيل المثال، ارتبطت في بلاد الإغريق تجليات الثقافة اليونانية وبروز فلاسفتها بتوهج تلك الحضارة وقوة سلطانها. وحين تداعى سلطانها وتمزقت وحدتها،

برزت المذاهب الأبيقورية والرواقية واللاأدرية التي نظرت لقبول الهزيمة والاستسلام، لكنها في الوقت ذاته استطاعت تحقيق التوازن النفسي للشعب الإغريقي المهزوم، حين أحلت المتعة والفرح، بعيداً عن الكد والنضال[٢٥]. هكذا حصل الانقطاع الثقافي في بلاد الإغريق، بحيث يستطيع المتتبع أن يلحظ خطاً بيانياً صاعداً ومتوازياً بين النهوض السياسي والفلسفي في تلك الحضارة.

أما في البلدان العربية، فإننا لا نلاحظ توازياً رأسياً بين خطي السلطة والنهضة، إذ في الوقت الذي تداعى فيه السلطان السياسي وتمزقت الخلافة العربية الإسلامية إلى إمارات وممالك، وأخذ الخط البياني بالميل إلى الأسفل، نرى أن خط النهضة الفكرية البياني ظل مستمراً في اتجاهه بالصعود مبرزاً أسماء لامعة في التاريخ العربي، كابن سينا والرازي والفارابي وابن ماجه وابن الهيثم والإدريسي وابن خلدون والغزالي وابن رشد؛ وهذا يعني أن انهيار الدولة العربية الواحدة، وبروز الممالك والإمارات على أنقاضها لم يعبر عنه بانقطاع ثقافي عربي، وأن الثقافة العربية قد نمت بفعل مجموعة من التفاعلات الموضوعية، التي منحتها القدرة على الاستمرارية حتى في ظل ضعف السلطان السياسي.

والتفسير المنطقي والممكن هو أن تلك الثقافة لم تكن رديفة للسلطة السياسية، وإنما كانت تعبيراً عن وجدان أمة لم تجمعها الجغرافيا واللغة فحسب، بل ارتبطت بشحنات عاطفية وتراثية ساهم في إذكائها الموروث الثقافي والفكري والديني والأدبي والفني للأمة العربية.. لقد استمد المجتمع العربي، في بنيته التحتية ونخبه الفكرية، من تلك الشحنات سياجاً واقياً لحماية هويته من التفتت، رغم حالة الضعف السياسي الذي منيت به الأمة. وحين انبثق عصر الأنوار الأوروبي تلقفت المدارس والجامعات الأوروبية ذلك الإرث وبنت عليه.. وهكذا هي مسيرة الإنسانية دائماً؛ يتداخل فيها الجديد بالقديم.

من الانقطاع إلى النهضة

مكن تداعي دولة الخلافة لبروز لغات جديدة، كانت الفارسية في

(٢٥) وليم جيمس ديورانت، **قصة الفلسفة** (بيروت: منشورات مكتبة المعارف، ١٩٧٥)، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

مقدمتها، لتصبح لغة أدب وثقافة لأقوامها. وكانت حالة التداعي تلك إيذاناً بالحد من انتشار العربية، لا الإسلام، وإلى حضور التنوع اللغوي والثقافي في البلدان الإسلامية. وعندما وصل العثمانيون إلى الحكم بدا واضحاً تباعد الخطوط بين انتشار العربية وانتشار الدين الإسلامي. وقد مهد ذلك لبروز ظاهرة الأمم المتعددة في دار الإسلام، حتى وإن بقي الإسلام والعروبة متلازمين وأساسيين في تشكيل الهوية بالنسبة إلى العرب، بعد أن تجاوزت الأخيرة مفاهيم النسب والأصل لتصبح هوية تستند إلى اللغة والثقافة.

وبعد سقوط دولة الخلافة العربية، وسيادة الصراعات بين الممالك المحلية، تطاولت العساكر الأجنبية على الوطن العربي، ومر العرب بفترات ممتدة من التراجع والتبعية، وحدث انقطاع ثقافي وحضاري فترةً طويلة في تاريخهم. وعلى الرغم من أن الدول التي رزح العرب تحت سيطرتها كانت تعتنق الإسلام ديناً، فقد نحوا عن السلطة وعن المشاركة في صناعة القرار، وتعطل دورهم الحضاري، ولم يتبق من عوامل الصمود والاستمرارية العربيين سوى مواجهات محدودة لغزو خارجي هنا وهناك[٢٦].

حين دخلت معظم الأقطار العربية تحت هيمنة الحكم العثماني، استمر العرب في نومهم الطويل، ومورس بحقهم اضطهاد عنصري، وقد اتسمت تلك الفترة بالتخلف واستبداد السلطان. وعندما ضعفت السلطنة التركية، كان البنيانان الثقافي والحضاري العربيان قد انتابهما الإنهاك والاضمحلال، مما أدى إلى ضعف المقاومة العربية للغزو الغربي الذي بدأ زحفاً برتغالياً، ثم احتلالاً بريطانياً وفرنسياً[٢٧].

وخلال هيمنة الحكم العثماني على الوطن العربي، برزت عدة محاولات جادة للاستقلال عن السلطنة كانت أولاها حركة فخر الدين المعني الثاني حاكم منطقة الشوف بلبنان (١٥٩٠-١٦٣٥م) . وكانت حركة ظاهر العمر في عكا (١٧٥٠-١٧٧٥م) هي المحاولة العربية الأخرى للانفصال عن السلطنة. وقد تزامنت تلك المحاولة مع الحركة المملوكية التي قادها علي بك الكبير في مصر الذي قام بثورة ضد الدولة العثمانية عام ١٨٦٨م. وفي الجزيرة العربية،

(٢٦) علي المحافظة، **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**، ط ٢ (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨)، ص ١١ ـ ١٢.

(٢٧) Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (New York: Warner Books, 1992), pp. 234 - 248.

قادت الحركة الدينية الوهابية محاولة الانفصال عن السلطنة العثمانية، بعد أن تم اتصالها بالأمير محمد بن سعود في مدينة الدرعية[٢٨].

وكانت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨- ١٨٠١م قد أتاحت للعرب الاتصال والانفتاح على الحضارة الغربية الحديثة بمختلف جوانبها، من إدارة وسياسة، إلى آداب وعلوم وفنون وطباعة وصحافة.. وقد أسهم محمد علي باشا بدور مباشر في تعزيز هذا الاتجاه بإرساله بعثات مصرية للدراسة في جامعات فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية والتخصص في مختلف العلوم التطبيقية والنظرية. كما أسهم عبر احتلاله لبلاد الشام والسودان والجزيرة العربية في التنبيه إلى أن تنمية مصر تقتضي عدم تقوقعها داخل حدودها. وفي عهد الخديوي اسماعيل استؤنفت البعثات العلمية إلى فرنسا[٢٩].

ومع بداية القرن التاسع عشر برزت حركة أدبية وفكرية وسياسية واسعة في المشرق العربي، وأنشئت الجمعيات العلمية. فعلى الصعيد الأدبي والفكري، قام بطرس البستاني بترجمة التوراة إلى العربية، وألف **معجم المحيط** ، ومعجم **قطر المحيط**، و**دائرة المعارف** من سبعة أجزاء، وقام سليمان البستاني بترجمة **الياذة هوميروس** إلى العربية شعراً، وألف ناصيف اليازجي **مجمع البحرين** .كما نشطت الحركة الصحافية، فصدرت **الوقائع المصرية** في عام ١٨٢٨م، وكان من أوائل المحررين فيها الشيخ رفاعة الطهطاوي والشيخ حسن العطار والشيخ أحمد فارس الشدياق والسيد شهاب الدين والشيخ محمد عبده[٣٠].

وفي مراحل لاحقة توالت الصحف في الصدور، فأصدر عبد الله أبو السعود عام ١٨٦٦م صحيفة سياسية غير رسمية هي **وادي النيل** ، وأصدر ابراهيم المويلحي **نزهة الأفكار** عام ١٨٦٩م، كما أصدر ميخائيل عبد المسيح جريدة **الوطن**. وكان رزق الله حسون هو أول من أصدر صحيفة عربية في استنبول هي **مرآة الأحوال**، عام ١٨٥٥م، وفي بيروت أصدر اسكندر شلهوب جريدة **السلطنة**، وخليل الخوري جريدة **حديقة الأخبار** عام ١٨٥٨م. وأصدر أحمد فارس الشدياق عام ١٨٦٠ جريدة **الجوائب** في الآستانة، وفي العام نفسه أصدر المعلم بطرس البستاني **نفير سوريا**. وفي العراق أنشأ مدحت

---

(٢٨) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ص ٤٩ ـ ٥١.

(٢٩) المحافظة، **الإتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**، ص ٢٤.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

باشا والي بغداد صحيفة **الزوراء**، فكانت لسان حال الولاية وأول صحيفة صدرت في العراق، وتولى السيد محمود شكري الألوسي تحرير القسم العربي منها. وصدرت في تونس جريدة **الرائد التونسي** كصحيفة رسمية أسبوعية تبناها محمد الصادق، الباي الثالث عشر لتونس. ومن بين الأقطار العربية كانت مصر والشام سباقتين في هذا المجال(٣١).

ومن جهة أخرى، برزت اتجاهات اجتماعية جديدة ودعوات فكرية إلى التحديث، بدأت مع الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي دعا إلى الوحدة بين المسلمين وإزالة الفروق بين المذاهب الإسلامية، ونادى بتحرير العقل من الخرافات والأوهام، وإلى دعم العقائد بالأدلة والبراهين وتحرير الفكر الديني من قيود التقليد وفتح باب الاجتهاد، وأنشأ مع الشيخ محمد عبده في عام ١٨٨٤م في باريس **جمعية العروة الوثقى**، داعياً المسلمين إلى النهوض ببلادهم والثورة على المستعمرين، والتحرر من الاستبداد والاضطهاد السياسي الداخلي(٣٢).

وقد جاءت آراء الشيخ محمد عبده في الإصلاح قريبة من مواقف الشيخ الأفغاني الذي نادى بتطهير الإسلام من البدع والضلالات، وهاجم التقليد والمقلدين، ودعا إلى التوازن بين العلم والإيمان، وطالب بالدفاع عن الإسلام ضد التأثيرات الغربية. وفي عام ١٨٨٢م، اشترك في ثورة عرابي، وسجن ثلاثة أشهر ونفي ثلاثة أعوام قضى منها عاماً في بيروت ثم انتقل إلى باريس حيث شارك مع الشيخ الأفغاني في إصدار مجلة **العروة الوثقى**(٣٣).

تأثر بموقف الشيخين الأفغاني ومحمد عبده عدد كبير من المفكرين العرب والمسلمين من الأجيال اللاحقة، كان بينهم من لعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والفكرية مثل محمد فريد وقاسم أمين وأحمد لطفي السيد والشيخ طاهر الجزائري والشيخ حسين الجسر ومحمد كرد علي وعبد الحميد الزهاوي ومحمد رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان ومحمد بيرم التونسي والطاهر بن عاشور، وكثيرين غيرهم(٣٤).

---

(٣١) وليد قزيها، «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي: تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية في الفكر والممارسة بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٢١ ـ ٢٤.

(٣٢) المحافظة، المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٩.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٩٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٨٧.

لكن فكرة الوطنية في مصر ارتقت وتعززت مع رفاعة رافع الطهطاوي الذي دعا إلى أن يكون الوطن **مكان سعادتنا العامة الذي نبنيه من خلال الفكر والحرية والمصنع**. وقد تحدث عن رابطة وطنية، مؤكداً أن مصدر تلك الرابطة هو اللسان، فأبناء الوطن هم تحت إمرة ملك واحد وينقادون لشريعة واحدة وسياسة واحدة. وجاء **عبد الرحمن الكواكبي** من بعده حاملاً في كتابه **طبائع الاستبداد** على الحكم المطلق والجهل، ومطالباً بالحرية السياسية، مشيراً إلى أن الاستبداد هو أساس المساوئ، كونه ينفي العلم ويفسد الدين والأخلاق والتربية[٣٥].

اعتبر الكواكبي العرب أمة واحدة، ورأى أن الأمة قد يجمعها نسب أو وطن أو لغة أو دين، وأن اللغة العربية هي الرابطة الأولى بين العرب. وهو بذلك يعيد التأكيد على المفهوم التراثي للأمة، لكنه في الوقت نفسه يؤكد على أن الأمة تربطها روابط جنس ووطن وحقوق مشتركة[٣٦].

وكان لكتاباته قبول واسع، على مستوى الوطن العربي بأسره. وقد ساعدت تلك الكتابات على تنمية الوعي العربي وظهور الاتجاه القومي الذي عبرت عنه المرحلة الأولى من مسيرة العمل القومي العربي التي بدأت مع النصف الأخير من القرن التاسع عشر واستمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وهكذا يمكننا القول إن فكرة الوطنية الحديثة ارتبطت بمنهجين، الأول تغلغلت فيه الآراء الغربية في الوطن والحرية والدولة، وعبر عن إعجاب بالنهج التراثي وقرن ذلك بالفكر السياسي الحديث. أما النهج الآخر، فكان النهج العربي المتمثل في اليقظة العربية والذي أكد على أن العرب أمة واحدة لها خصائصها، وأن العربية هي الرابطة الأساسية، مشدداً على الصلة الوثيقة بين الإسلام والعروبة. وذهب البعض إلى القول بأن الإسلام قام وازدهر بالعرب، وأن السبيل لنهضته لن يتحقق إلا بعودة الدور القيادي للأمة العربية. وقد تطورت هذه الرؤية نظرية وممارسة مع البدايات الأولى للقرن العشرين[٣٧].

---

(٣٥) عبد الرحمن الكواكبي، «حياة الكواكبي وأعماله،» في: عبد الرحمن الكواكبي، **الأعمال الكاملة للكواكبي**، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٦٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٣٧) أحمد صدقي الدجاني، «عن العروبة والإسلام،» ورقة قدمت إلى: **الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٩)، ص ٦١.

وفي المشرق العربي، تمكنت حركة القومية العربية من التعبير عن أفكارها وتطلعاتها مع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر. كان هناك تأثر واسع في أوساط النخب العربية بالحركة القومية الأوروبية، وبالأفكار الليبرالية التي ارتبطت بها. وكانت القومية العربية، استجابة لواقع موضوعي وردَّة فعل على محاولات التذويب والاضطهاد العنصريين اللذين مارسهما الأتراك بحق العرب، وخصوصاً إصلاحات التنظيمات الإدارية عام ١٨٢٩م، وتوجهات حركة تركيا الفتاة التجديدية في العام نفسه، والتي كان من بين نتائجها التأكيد على خلق نزوع قومي تركي شوفيني معاد للتقاليد الدينية الإسلامية.

وقد برزت البدايات الأولى لفكرة القومية العربية في بلاد الشام. وكانت الملامح الجديدة للنهضة العربية قد بدأت في التشكل على شكل جمعيات ومنتديات ركزت أهدافها على بعث التراث العربي وإحيائه. لكنها ما لبثت أن بدأت في تنظيم نفسها في جمعيات اشتهر من بينها جمعية العلوم والفنون عام ١٨٤٢م، والجمعية العلمية السورية عام ١٨٥٧م، والجمعية السورية السرية عام ١٨٨٠م.

كما وجدت بعض الجمعيات العربية في القسطنطينية عاصمة العثمانيين، حيث تواجد كثير من العرب هناك، كالمنتدى العربي في القسطنطينية، والجمعية القحطانية. وقد كان الدافع الأساسي الذي تشكلت من أجله تلك الجمعيات في المرحلة الأولى من قيامها، الرغبة في تطوير الشعور بالانتماء إلى الأمة العربية، كأمة واحدة، والاعتداد بتراثها الخالد وتاريخها المجيد. لكن تطور هذه الجمعيات واشتداد عمليات القمع والإرهاب والهيمنة العثمانية على الوطن العربي، أدت بها إلى تبنى مواقف ثورية تتجه أكثر فأكثر نحو المطالبة بالاستقلال.

وقد تدرجت تلك الجمعيات في مواقفها، فتبنى البعض منها مطالب إصلاحية اكتفت بالدعوة إلى تحسين أوضاع العرب في الامبراطورية العثمانية، وتمكينهم من المشاركة في برلمان السلطنة، بينما تبنى البعض الآخر النضال من أجل تمكين العرب من دراسة لغتهم العربية في المدارس الرسمية، في حين تبنت جمعيات أكثر راديكالية النضال من أجل تحقيق الاستقلال الذاتي لأقطارها، وطالبت بإنهاء النظام المركزي العثماني، والاعتراف بالعربية لغة رسمية في الولايات العربية، وإلغاء الرقابة على الكتابة، وإطلاق حرية الرأي والتعبير والمعرفة، وأن تكون الوحدات العسكرية التابعة للامبراطورية العثمانية

الموجودة في الوطن العربي مشكلة من السكان العرب وتحت قيادتهم.

ومن أجل التنسيق بين الحركات القومية في مختلف أقطار الوطن، وتوحيد استراتيجياتها النضالية في مواجهة الحكم العثماني، عقد زعماء النهضة العربية عدة مؤتمرات، أهمها مؤتمر باريس الذي عُقد في نيسان/أبريل عام ١٩١٣م تحت شعار: أمة عربية واحدة، وكان شعر ابراهيم اليازجي:

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب　　فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب

صرخة مدوية في ذلك المؤتمر. وقد حصلت تطورات خطيرة بعد ذلك، حين قام الوالي التركي على سوريا ولبنان جمال باشا في آب/أغسطس ١٩١٥م، بإعدام أحد عشر مناضلاً عربياً في ميدان الحرية ببيروت، وأتبع ذلك بمجزرة أخرى في عام ١٩١٦م، ذهب ضحيتها اثنان وعشرون من قادة النهضة العربية المعاصرة في سوريا ولبنان، من بينهم عبد الحميد الزهراوي والأمير عمر بن عبد القادر الجزائري وعبد الغني العريسي وشكري العسلي. وقد أدت هذه المجازر إلى تفجر موجات عنيفة من الغضب والسخط في عموم المشرق العربي، تحول على إثرها مجرى النضال القومي إلى المطالبة بالاستقلال الكامل عن الهيمنة التركية. وقد ساعدت ظروف الحرب العالمية الأولى، وضعف الجبهة الألمانية، ووعود الحلفاء بالتعاون مع العرب لتحقيق الاستقلال، في قيام الثورة العربية وهزيمة العثمانيين.

لكن تلك المرحلة انتهت بانتكاسة مروعة، وهزم مشروعها في التحرر، حين جرى تطبيق اتفاقيات سايكس بيكو وبدأ التنفيذ العملي لوعد بلفور[٣٨].

وكان من الطبيعي، بعد هزيمة المشروع القومي في مرحلته الأولى، أن تتطور صيغ الكفاح العربي، وأن ترقى إلى أبعاد جديدة تتجاوز النضال من أجل وحدة الأرض واستقلال الأمة إلى تبني مضامين اجتماعية وسياسية وحضارية، ترى في الهيمنة الاستعمارية تهديداً للوجود، ونهباً لثروات الشعب ومقدراته، وسداً يحول دون قيام أي تطور اقتصادي وحضاري وتنمية حقيقية في البلدان العربية.

إن التناقض الجديد الذي حصل إثر اتفاقيات سايكس بيكو، وهيمنة الاستعمار الغربي على أقطار المشرق العربي هو تناقض بين مصالح الغالبية

---

(٣٨) انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب ص ١٤٥.

العظمى من الشعب، وبين مصالح الرأسمالية الأوروبية التي تجد ديمومتها رهناً بهيمنتها وتسلطها على الوطن، وجعله مصدراً لحاجاتها من المواد الخام وسوقاً لمنتجاتها وصادراتها.

وكانت الخصائص الرئيسية لهذا الاستعمار أنه استعمار فوقي يعمل على تغيير البنى الاقتصادية للمجتمع المستعمر، لصالح رأسمال الدولة المُستعمِرة، ويتعامل مع الشعوب المستعمرة تعاملاً استعلائياً، لا يرى في حضارة الشعب المضطهد سوى الانحطاط والتأخر والهمجية. وهو فوق ذلك كله، احتلال عسكري، غريب ومتغطرس يمارس فيه أصغر جندي من قوى الاحتلال صلفه على أكبر كبير في الأمة. وهو احتلال ثقافي، يحاول المحتل عن طريقه قطع صلات الأمة بتاريخها وثقافتها وحضارتها وتراثها كله، ثم لا يصل إليها بعد ذلك إلا نزر يسير من ثقافة المستعمر، يكاد لا يكفي إلا لأداء خدمة دوائر القمع التي بدأت في النشوء مع توسع أجهزة الاحتلال، ولأجل تطبيق أعرافه وقوانينه.

وكان أخطر ما في هذا الوجود الاستعماري تمزيقه لوحدة الأرض وإقامته كيانات صغيرة مصطنعة، يستطيع من خلال وجودها مواصلة ترسيخ بقائه. يواجه كل هذا، أمة لم تكد تحسم معركتها مع الوجود الاستعماري العثماني حتى تواجه بنوع جديد من الاحتلال، وهي لم تزل ممتشقة سلاحها.

الهوية وطبيعة المواجهة

يلاحظ في هذه المرحلة، أن طبيعة المواجهة والتحدي قد حكمت تطور مفهوم الهوية عند العرب. ففي المشرق العربي، كان النضال الوطني قومياً خالصاً، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: أن العربية لغة وثقافة انبثقت من هذه المنطقة، وأنها سبقت بزوغ الإسلام بوقت طويل، وأن القرآن الكريم نزل على الأقوام العرب، وبلغتهم، فخرجوا إلى العالم يبشرون أمم الأرض داعين إلى عقيدة التوحيد. وحين وصل الفتح العربي الإسلامي إلى مصر والعراق وبلاد الشام، حيث لم تكن العربية غريبة على السكان، اعتنق معظم الأهالي الدين الجديد. لكن نسبة مؤثرة منهم أبقت على دياناتها الأصلية، مما جعل من الأهمية بقاء العربية عاملاً توحيدياً وتجسيداً للوحدة الوطنية.

وقد امتدت هذه الضرورة حتى العصر الحديث، فقد واجه العرب مجتمعين، على اختلاف مللهم في تلك الأقطار، هجمات التتار والصفويين

والبرتغاليين والصليبيين والفرنسيين. وأثناء مقاومة الاستعمار البريطاني في مصر، رفع المصريون شعار «يحيا الهلال مع الصليب»، تعبيراً عن تلك الوحدة.

يضاف إلى ذلك أن المشرق العربي تعرض لاحتلال تركي، شمل معظم أوطانه. ولم يكن ذلك الاحتلال، في معرض تخريبه وتدميره لثقافات وعادات الشعوب الواقعة في قبضة احتلاله، ليتعرض للدين الإسلامي. بل إن بعض السلاطين العثمانيين حملوا لقب الخليفة واعتبروا أنفسهم حماة للإسلام. وذلك يعني، أن الحكم التركي لم يمارس اضطهاداً دينياً مباشراً بحق المسلمين، عدا ذلك الذي تعرض له الشيعة أثناء صراع السلطنة مع الدولة الصفوية.

وكان العرب من غير المسلمين هم الأكثر عرضة للاضطهاد. لذلك، فلا غرابة في أن يكون معظم رواد النهضة العربية الحديثة في المشرق العربي من العرب المسيحيين، حيث كانوا، تحت الحكم العثماني، عرضة لنوعين من الاضطهاد، قومي كونهم عرباً، وديني كونهم غير مسلمين. ولذلك أيضاً يأتي اقتصار النضال في المشرق العربي على الجانب القومي وعدم تداخله مع المعاني الدينية ضمن سياق تاريخي وموضوعي صحيح، حيث كانت اللغة حقيقة موضوعية وأداة ايديولوجية، وعامل توحيد أمام تعدد الديانات والملل. ولأن الدين الإسلامي لم يكن هو المستهدف من قبل سلاطين آل عثمان، وإنما العروبة والهوية القومية، كان رد الفعل في تلك المواجهة قومياً عربياً محضاً.

أما في المغرب العربي، فتداخلت المعاني القومية والدينية في النضال الوطني. ويرجع ذلك إلى أن أقطار المغرب العربي، حتى بعد احتلال العثمانيين لها، تمتعت بامتيازات خاصة وبحكم سياسي شبه مستقل، مكنها من تشكيل قوتها العسكرية البحرية المستقلة، بعيداً عن تأثير السلطان العثماني. وتمثلت معاناة أقطاره، وبخاصة الجزائر، في خضوعها في ما بعد لاستعمار أوروبي استيطاني عسكري مباشر، قل أن يوجد له نظير في شراسته ووحشيته، هو الاستعمار الفرنسي.

فمن أجل أن تكون مواصلة الاحتلال عملية سهلة، يسعى المستعمر إلى إلغاء مقاومات الشعب التي تجعل من استمرار احتلاله وهيمنته على البلاد أمراً غاية في الصعوبة، إن لم يكن مستحيلاً. وتأتي في المقدمة من تلك المقاومات الهوية الوطنية للشعب المطلوب إخضاعه.

على أن التخريب الاستعماري لهوية الشعب المستعمر هو عمل متفاوت ومتغير، يخضع لنوازع المستعمر ومستوى تطلعاته في الهيمنة على البلد المستعمر من جانب، وهوية ومعتقدات وتقاليد الشعب المراد إخضاعه من جانب آخر. ولذلك فإن دراسة ظاهرة مقاومة المغرب العربي للاستعمار، وبخاصة الثورة الجزائرية، تقتضي أن يؤخذ بعين الاعتبار المحركات والبواعث التي حكمت مسار حركة المقاومة واتجاهاتها.

لقد حاول الاستعمار الفرنسي منذ البدء، بمختلف وسائله وأساليبه تخريب الثقافة القومية للشعب الجزائري، وفي المقدمة منها محاربة المعتقدات الإسلامية باعتبارها جزءا من عقيدة الشعب ومقاوماته. وعمد إلى سياسة حرمان الشعب من تعلم لغته، فكان لا بد والحال هذه أن يكون اتجاه المقاومة الوطنية ورد الفعل ضد عدوان المستعمر تداخل المعاني والمضامين الدينية مع معاني ومضامين النضال القومي والكفاح من أجل الاستقلال.

كان هذا الموضوع محل دراسة وتحليلٍ من قبل فرانز فانون في كتابه **سوسيولوجية الثورة**، حيث أفرد له فصلاً كاملاً تحت عنوان «الجزائر تلقي الحجاب في مواجهة الاحتلال الفرنسي»، مشيراً إلى أن الإدارة الإستعمارية توصلت إلى تعريف نظرية سياسية مفادها أن ضرب المجتمع الجزائري في صميم تلاحم أجزائه، وخواص مقاومته، يقتضي كسب النساء، والبحث عنهن خلف الحجاب حيث يتوارين، وفي المنازل حيث يخفيهن الرجل.

وتنبري الإدارة الفرنسية التي تمارس سحق الإنسان الجزائري، وتسلبه حريته وكرامته، للدفاع بأبهة عن المرأة المهانة المهملة السجينة، وتسعى عن طريق هذا الموقف «النبيل» إلى توظيف إمكانات المرأة الهائلة التي حولها الرجل الجزائري، بكل أسف، إلى شيء عديم الحركة والقيمة، وغير إنساني. وهكذا، وبعلم دقيق، يوجه المستعمر الفرنسي قرار اتهام نموذجي ضد الرجل الجزائري السادي الذي يكون في موقفه مع النساء، كالشيطان الذي يمص دم الأحياء. ويوجه هذا الإتهام أحسن توجيه، مكرساً حول الحياة العائلية الجزائرية مجموعة كاملة من الأحكام والتقديرات والاعتبارات. وتتضاعف الحوادث والأمثلة التي توجب العبرة، وكلها تصب في إحاطة الجزائري بطوق من الشعور بالذنب.

إن المستعمر الفرنسي، في توجيهه قرار الإتهام إنما يهدف إلى القيام بعملية ترويض شاملة للمجتمع الجزائري، تجري بمعونة النساء السافرات

المعاونات لرجال الاحتلال.. لقد ظل هذا الحلم يراود قوات الاحتلال الفرنسي طيلة فترة المقاومة الوطنية. إن رجل الاحتلال الذي تكرر فشله في القضاء على جذوة المقاومة الجزائرية، يعرض بطريقة مبسطة ومحقرة إلى نظام القيم الذي يتسلح به الرجل المحتل، وهو يقف بإباء وشموخ وشجاعة في وجه هجمات وغطرسة المستعمر.

ويتخذ الرفض لقيم المستعمر أشكالاً ذات أصالة، تبعاً لظروف الوضع الاستعماري ونماذجه.

وينمي المستعمر بتصديه لمقاومات الشعب المحتل، تعلقه بقيمه وتقاليده الخاصة، وبضمنها التعلق بالحجاب. وما كان عنصراً لا نصيب له من الاكتراث في مجموع متجانس، يكتسب صفة التابو في حالة المقاومة للاستعمار. ولذلك يقارن الوطنيون الجزائريون موقف المرأة الجزائرية من الحجاب باستمرار، بموقفها الكلي من الاحتلال الأجنبي.

ويخلق الاهتمام الذي يبذل لتطوير هذا القطاع، وجملة الظواهر العاطفية المحكومة من قبل المحتل، في عمله التربوي وتوسلاته ووعيده، حول العنصر المميز عالماً حقيقياً من المقاومات. ذلك أن الصمود في وجه المحتل، إزاء هذا العنصر المحدد معناه إلحاق الفشل به على مرأى من جميع الناس، ومعناه أيضاً أن تبقى للتعايش أبعاده في الصراع وفي الحرب المستمرة، وهذا نوع آخر من الحرب، يصفه فانون بالمحافظة على جو السلم المسلح.

سوف يتبدل موقف المرأة الجزائرية ومجتمع السكان الأصليين بتبدلات هامة يحدثها كفاح التحرير. إن عنف المحتل ووحشيته وتمسكه الجنوني بالأرض الوطنية، أوصل قادة الثورة الجزائرية إلى عدم استبعاد بعض أشكال المعركة. وبالتدريج فإن الشعور بضرورة الحرب الشاملة قد فرض نفسه. إن تجنيد المرأة في الثورة الجزائرية لا ينطبق على الرغبة في تعبئة مجموع الأمة فحسب، بل يجب أن يجري التحالف بتوافق ما بين دخول النساء الحرب، وبين احترام الرجل للحرب الثورية. بمعنى آخر، يجب على المرأة أن تلبي بروح التضحية نداء الثورة وتحرير الوطن، بنفس المستوى الذي يستجيب له الرجال، وإذا ما تحقق ذلك، فمن البديهي والواجب أن تمنح الثقة نفسها[٣٩].

---

(٣٩) فرانز فانون، **سوسيولوجية الثورة**، ترجمة ذوقان قرقوط (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٥ ـ ٦٢.

هكذا يصل فانون في تحليله لموقف الجزائريين من الحجاب، فيرى في التمسك به رد فعل في مواجهة المستعمر لتدمير ثقافات الشعب.

إن التشبث بالعادات والتقاليد هو رد فعل مؤقت ينتفي بانتفاء الوجود الاستعماري، ذلك أن النصر على الاستعمار لا يعني فقط استعادة الأرض وفرض السيادة الوطنية وتحقيق الحرية والاستقلال للشعب المستعبد، ولكنه مراجعة شاملة للثقافات والتقاليد والعادات السائدة وإعادة تركيبها بما يتناسب مع المرحلة الجديدة التي تعيشها الأمة، بحيث تتمكن من التخلص من الشوائب والحالات التي تعوق محاولة النهوض الجديدة وترسخ في بنيتها الثقافية الجديدة كل ما هو أصيل وخير.

وهكذا فالقطر الجزائري، ضمن هذا التحليل، واجه تحدياً استعمارياً شرساً، تعرض للأرض والثروة والمعتقدات، فكانت ردة فعل الشعب الطبيعية على ذلك، التمسك بكل ما هو مرفوض من قيم وعادات وتقاليد من قبل المحتل الفرنسي.

وقد ناقش مجموعة من الكتاب المغاربة أسباب تداخل المعاني القومية والدينية في النضال الوطني التحرري المغاربي، فأشاروا إلى أن الوعي العربي قد نشأ هناك دون صدام مع الوعي الوطني، خلافاً للوعي القومي في المشرق الذي تأسس ضد الدولة القطرية. فقد قامت الدولة القطرية في المشرق، حصيلة غدر بريطاني فرنسي توج باتفاقيات سايكس بيكو التي قسمت الجزء الشرقي من الوطن العربي حصصاً بينها، في حين كان قيامها في المغرب حصيلة كفاح مسلح ونضال للتخلص من الهيمنة الغربية، ولذلك نشأت الدولة القطرية دون أن تكون محملة بروح العداء للفكر القومي[٤٠].

كان هناك شعور دائم لدى أبناء المغرب العربي بأنهم كيان مستقل، منذ اندحار الرومان ودخول الفاتحين العرب. وخلال حقبة طويلة نشأت أسر حاكمة مغربية معظمها تحدر من أصول غير عربية، حافظ خلالها المغرب العربي على استقلاله السياسي، ولم يخضع لسلطة مباشرة من الأمويين أو العباسيين أو الفاطميين أو العثمانيين. وفي ظل هذا الوضع تكون لديهم إحساس خلاصته أن عروبة البلاد تتعزز بحماية استقلالها، وهو شعور كان

---

(٤٠) عبد الإله بلقزيز، العربي مفضال وأمينة البقالي، **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦: محاولة في التأريخ** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٧ ـ ١٨.

يضغط باستمرار خلال المعارك التي قامت ضد البرتغاليين والأسبان في فجر العصر الحديث. وهكذا كان التداخل بين القومي والوطني في حركات الاستقلال[٤١].

يضاف إلى ذلك، أن أقطار المشرق العربي تعرفت إلى العروبة قبل بزوغ فجر الإسلام، في حين ارتبط انتشار العربية بأقطار المغرب باعتناق الديانة الإسلامية. وهكذا احتل الإسلام مكانة هائلة ورئيسية في بناء التجربة التاريخية المغربية. فقد صهر الإسلام كل مقومات الكيان المغربي واستوعبها بصورة تركيبية، وارتبطت به ثقافة المجتمع وطقوسه اليومية، ومنح الكيان الوطني كل مقومات الوحدة والاستمرارية. ونتيجة لهذه الاعتبارات لم يرق شعور المغاربة بالوحدة إلى مصاف شعورهم بالإسلام، بل نشأ في وعيهم أنه لا يمكن إدراك العروبة إلا من خلال الإسلام وليس بمعزل عنه. ولذلك يصبح مفهوماً استغراب المغاربة لوجود عرب مسيحيين في المشرق العربي.

والخلاصة أن العروبة أصبحت في العقل المغاربي لا تكتسب أي محتوى إلا بالإسلام[٤٢]، وأصبح التفكير في العروبة من مدخل انفصالها عن الإسلام أمراً غير مفهوم لدى الحركة الوطنية المغربية.

إلى جانب ذلك، كان المجتمع المغاربي بحاجة إلى أيديولوجيا توحيدية، تجمع العرب والبربر، ذلك أنه رغم نجاح حركة التعريب بشكل واسع إلا أن الإزدواجية العرقية والطقوسية بقيت قائمة في أنحاء البلاد. ونظراً لغياب عناصر التوحيد الأخرى، بقي الإسلام وحده القادر على ردم الهوة التي كانت قائمة بين المتكلمين بالعربية والناطقين بالبربرية[٤٣]. ومن جانب آخر، فإن عدم وجود أقليات غير إسلامية، وغياب التنوع الديني في المغرب العربي، خلق لوناً خاصاً من العلاقة بين الإسلام والعروبة اتسم بالتداخل والتجاور والتعايش[٤٤].

وكان اليهود الأقلية الدينية الوحيدة التي تواجدت في بعض أقطار

---

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤٣) علال الأزهر، **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي** (الدار البيضاء: مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر؛ دار الخطابي، ١٩٨٤)، ص ٢٨.

(٤٤) بلقزيز، مفضال والبقالي، المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٢٥.

المغرب العربي. وبسبب من مواريث دينية وتاريخية نأوا عن الاندفاع لرابطة العروبة، وظلوا حذرين من الإندماج مع الأغلبية الإسلامية، وأصبحوا في انتمائهم أقرب إلى الولاء القطري منهم إلى الولاء القومي[٤٥].

النهوض القومي والتداعي

شهدت المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، نهوضاً قومياً، استمر بالتصاعد حتى عام ١٩٦١م، حين فشلت أول تجربة وحدوية بين قطرين عربيين، هما مصر وسورية في العصر الحديث. وكانت نكسة الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، إيذاناً بنهاية تلك المرحلة.

ومن أجل توضيح علاقة ذلك النهوض بتطور وعي الهوية العربية، فإنه ينبغي وضعه في إطاره التاريخي. فقد تزامن ذلك النهوض مع سيرورة تفكك النظام الاستعماري، بالاتفاق أو عن طريق القوة، وصعود نجم حركات التحرر الوطنية في العالم الثالث، والتي يشكل الوطن العربي جزءاً هاماً منها. وكانت تلك من أبرز التحولات الكبرى في القرن العشرين، فقد احتضنت تلك الحركات آمال الشعوب التي تمثلها، وسعت لرفع ما أحاط بها من حيف، مع توق وتصميم شديدين على نيل حق تقرير المصير في مواجهة ظروف غاية في الصعوبة.

وفي الوطن العربي، ارتبط السعي للتخلص من الهيمنة العثمانية، ومن ثم الاستعمار الغربي، بنمو التوجه القومي والتطلع نحو تحقيق الوحدة العربية.

ومنذ البداية، ميزت حركة النهضة العربية الحديثة بين طموحاتها القومية، والتزامها بوحدة أراضيها انطلاقاً من أوضاعها الخاصة، ومفهومها للهوية المعبر عنه بوحدة اللغة والتاريخ والأرض المشتركة، وبين المفهوم السياسي الأوروبي للنظرية القومية الذي ربط بروز ظاهرة التوجه القومي بصعود الطبقة البورجوازية للحكم.

فقد انطلقت حركة القومية العربية من التسليم بأن الأمة ظاهرة اجتماعية يمكن أن تبرز في كل مراحل التاريخ الإنساني، وليس شرطاً أن تكون متلازمة بنمط الإنتاج الرأسمالي، وأن الأمة العربية ظاهرة أصيلة ممتدة في التاريخ حقباً طويلة. في حين اكتشفت البورجوازية الصاعدة في أوروبا،

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٥.

طريقها القومي بعد تجاوزها عهود الإقطاع، حيث وجدت أن الطريق للتوسع والهيمنة، وإلغاء الحواجز الجمركية، وتحطيم الحدود، وإيجاد أسواق جديدة للمنتجات، يقتضي تحقيق الوحدة القومية، وكانت تستجيب بذلك لدواعي التطور والنمو ضمن تلك المرحلة التاريخية التي عايشتها. ولذلك فحين تبدى لها أن بقاءها أسيرة داخل حدودها القومية سيفوت عليها فرص التقدم الاقتصادي ويمنعها من التطور والنمو، بما يؤدي إلى الإنكفاء والتراجع، عبرت الحدود التي رسمتها لنفسها، وخانت عقيدتها القومية، التي بشرت من خلالها أمم الأرض بالسلام والحرية والحب، وأخذت ترسل جيوشها وأساطيلها إلى بلدان آسيا وافريقيا للاستيلاء على تلك البلدان، وفرض الهيمنة على شعوبها، ونهب خيراتها ومقدراتها.

وتفاوتت أهمية البلدان المستعمرة بالنسبة إلى البورجوازية الأوروبية، تبعاً لما تختزنه أراضيها من منتوجات زراعية، ومواد خام وثروات معدنية، لتسيير الصناعات الأساسية في البلد المركز. كما ارتبطت أهميتها بمدى قدرة أسواقها على استيعاب المنتوجات التي ينتجها المستعمر، ووجود منافذ بحرية تسهل عملية الاتصال، وموقع البلد الجغرافي والاستراتيجي، تحسباً لأية مواجهة عسكرية قد تحدث بين المتنافسين على مقدرات هذه الشعوب من القوى الأجنبية الأخرى.

ومن هنا ارتبطت نشأة الاستعمار الأوروبي، كاستعمار عسكري واقتصادي، بشكل مباشر بنمو الطبقة الرأسمالية وصعودها، وتحقيق الوحدة القومية.

وقراءة تاريخ الوجود الإستعماري الأوروبي، في مصر والسودان والجزائر والهند وأندونيسيا وماليزيا، تؤكد بما لا يقبل الجدل هذه الحقيقة. حيث أجبرت هذه الأقطار على أن تقتصر زراعتها على ما تحتاجه مصانعه من منتجات زراعية، كل حسب اختصاصه. فقد فرض البريطانيون على مصر أن تركز على زراعة القطن لمواجهة حاجة مصانع لانكشاير، وطلب إلى دول شرق آسيا، أندونيسيا وماليزيا، زراعة التوابل. وأرغم الفرنسيون الجزائر على توسيع رقعة زراعة أشجار العنب، لتلبية احتياجات مصانع النبيذ الفرنسية، وهكذا..

أما النظرية القومية في دول العالم الثالث، وبضمنه الوطن العربي، فقد ارتبطت بالتحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال، والتخلص من الهيمنة الاقتصادية للدول الرأسمالية، وهي بذلك نقيض للحركة القومية الأوروبية.

لقد ولدت الأخيرة في السوق، بينما برزت قوميات العالم الثالث مناضلة ضد السوق.

ولأن هذا الحديث معني بمتابعة تطور الهوية العربية من المنظور التاريخي، فإن من اللازم في هذا السياق، متابعة التطورات الفكرية والسياسية التي شهدتها حركة النضال القومي العربي، حتى حقبة نهوضها في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين.

كان الإيقاع السياسي الذي يموج به الشارع العربي مفعماً بالأماني بقيام أمة عربية واحدة، وإحياء فكرة القومية العربية. وقد جاء هذا التوجه متزامناً مع ظهور مجموعة من الحقائق، إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، ساهمت في تعضيد التوجهات الوطنية والشعبية وبروز مرحلة النهوض.

وفي المقدمة من تلك الحقائق، ظهور فكرة الحياد الإيجابي، وبروز دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال على المسرح السياسي الدولي، وتبلور فكرة تشكيل تجمع دولي جديد يضم مجموعة الدول النامية التي رزحت زمناً طويلاً تحت نير الإمبراطوريات الاستعمارية، والتي شهدت بأم عينها الانسحاق الإنساني الذي أفرزته حربان عالميتان مدمرتان، ورأت من مصلحة شعوبها أن تنأى بنفسها عن الإنتماء إلى إحدى الكتلتين المتصارعتين: الرأسمالية "الغربية" أو الشيوعية "الشرقية". واستطاعت هذه الدول أن تصبح قوة جماعية من خلال تأسيسها حركة عدم الإنحياز، وتبنيها سياسات مستقلة، وابتعادها عن الأحلاف والتكتلات العسكرية لأي من المعسكرين المتنافسين، ومن خلال تحكمها في الأغلبية من الأصوات بالجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

أما الحقيقة الأخرى، فتنامي وانتشار فكرة الوحدة العربية، حيث غدت حقيقة حية تحرك أعماق الجماهير، وتدفع بها للنضال في سبيل التحرر من الهيمنة السياسية والاقتصادية. وكان الأساس النظري الذي استندت إليه الفكرة، أن المجموعات البشرية التي عاشت على البقعة الجغرافية الممتدة من الخليج العربي شرقاً، إلى المحيط الأطلسي غرباً، قد جمعها إرث حضاري وتاريخي وثقافي، بل نضال ومصير مشتركان. وهي بما يربطها من وحدة لغوية وجغرافية واقتصادية، فإن قدرها الانضواء في دولة عربية موحدة، تجعل من رفضها لسياسات الاستعمار الغربي وقاعدته إسرائيل رفضاً إيجابياً وغير منفعل، أدواته ومقوماته عمق الأمة، حين تضع ثرواتها وامكاناتها

ومواردها ومورثاتها مجتمعة في خدمة هذا الرفض، بما يضمن تحقيق الحرية والتقدم والتطور.

كما انطلقت من التسليم بأن الحرية التي يسعى إلى تحقيقها كل قطر عربي على حدة، تصطدم بمعوقات ومآزق تجعل من الحديث عنها مجرد طنين لا تربطه بالواقع أية صلة، ما دامت السيادة الاقتصادية لا تزال بيد السيد المستعمر. فالحرية بالمعنى العميق والشامل هي تلك التي تبلغها الأمة من خلال هيمنتها على مقدراتها، وبنائها لقدراتها الذاتية. والوحدة بهذا المعنى، لا تمنح العرب قوة اقتصادية وسياسية هائلة فحسب، ولكنها أيضاً تحدث تغيراً في شكل العلاقة بين هذه الشعوب وحكوماتها، مما يجعل هذه الحكومات أكثر شرعية وأماناً.

وكان تنامي التأييد لفكرة الإشتراكية لدى قطاع واسع من الشعب العربي في تلك الحقبة، قد منح زخماً جديداً لفكرة الوحدة العربية، حين ربطها بموضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي لا يمكن أن تتحقق في ظل التركيبة العشائرية وشبه الإقطاعية السائدة في الوطن العربي إلا عبر تخطيط اقتصادي، يلتزم بتنفيذ الأولويات من المشاريع التي تستجيب للحاجات الأساسية للأمة. وهذا يعني رفضاً قاطعاً لأن تكون التنمية في المجتمع العربي حاصل فوضى ومضاربات الحرية الاقتصادية. فالنجاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً من هذه الرؤية، انما تتحقق بسيطرة الدولة على موارد البلاد، وهيمنتها على وسائل الإنتاج لصالح المجتمع، وبالتوزيع العادل للدخل من خلال زيادة الضرائب وتوفير الخدمات الاجتماعية.

وقد توصل دعاة الربط بين الفكرة الإشتراكية والقومية إلى أن التنمية الاقتصادية ذات الأبعاد الكبيرة، بما تتطلبه من رؤوس أموال كبيرة، وقدرات بشرية هائلة، ومواد خام وموارد وأسواق واسعة، لا يمكن أن يضطلع بها أي قطر عربي على حدة، وإنما تتحقق عن طريق تكامل اقتصادي قائم بين مجموعات تتجانس، أو على الأقل تتقارب، في أسس نظمها وبرامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتصبح قادرة من خلال دولة الوحدة على إحداث تغييرات أساسية وجذرية في البنى الاقتصادية والهيكلية القائمة.

وكان التألق المتزايد لفكرة الإشتراكية في الوطن العربي، في تلك الحقبة، انعكاساً لما يدور في العالم آنذاك. فقد استطاعت الحركة الإشتراكية في أوروبا الغربية أن تحقق عدة انتصارات في عديد من البلدان، كإيطاليا باستخدام ذكي

للتقاليد الديمقراطية الليبرالية السائدة في تلك الدول. وقد فرض نفوذ الاتحاد السوفياتي وحلفائه نفسه بقوة وسرعة هائلة على المجتمع الدولي، إثر الانتصارات العسكرية الكبرى التي حققتها هذه الكتلة في الحرب العالمية الثانية، والتي كانت عاملاً رئيسياً في هزيمة النازية وحسم نتائج الحرب لصالح الحلفاء. كما تمكنت الثورة الصينية من الاستيلاء على السلطة، وطردت شان كاي شيك إلى جزيرة فرموزا. وأخذت الأفكار الإشتراكية والقومية تضرب جذورها بقوة، وتصبح أساساً لبرامج الأحزاب التي استولت على السلطة بالدول المستقلة حديثاً، في آسيا وأفريقيا. وكان الفكر الماركسي الأممي هو الآخر يتقدم، ويجد قبولاً واسعاً ضمن نخب المثقفين في كثير من الأقطار العربية.

كانت الطرق التي تفاعلت بها هذه العوامل وتساوقت في الحركات الشعبية المحلية، بالوطن العربي، أثناء المواجهة مع القوى الاستعمارية، قد اختلفت من قطر عربي لآخر، تبعاً لمستوى النمو الاجتماعي والاقتصادي لهذه الأقطار من جهة، ونوعية الاستجابة المطلوبة في المواجهة مع القوى المهيمنة من جهة أخرى.

ورغم التضحيات التي بذلتها الفئات الشعبية في كفاحها من أجل نيل حريتها واستقلالها، وباستثناءات قليلة كانت المحصلة أن تمكنت القوى السياسية الخارجية والفاعلة في الصراع، من تسليم السلطة إلى الطبقة الكمبرادورية (الوسيطة) عن طريق المناورات التي لعبتها مع حلفاء لها في الداخل، ومنح وثائق استقلال مزيفة، بعد عبور طقوس احتفالية، ومراسم سهلة ربطت تلك الطبقة بمعاهدات واتفاقيات يصعب التملص منها.

وهكذا آلت السلطة في معظم الأقطار العربية حديثاً للأسر التقليدية أو للصفوة الكمبرادورية التي أصبح لها بعد الاستقلال ثقلها الاجتماعي والاقتصادي، بعد أن مكنتها براعتها السياسية وتحالفها مع القوى الخارجية من القفز إلى السلطة. ولكن هؤلاء القادة ما كانوا يملكون القدرة السياسية ولا الجاذبية اللازمتين للاستئثار بالدعم الشعبي في ظل الظروف الجديدة التي نشأت بعد الاستقلال. كما لم يكن بمقدور هؤلاء، بحكم تكوينهم الاجتماعي المشوه، الاضطلاع بتأسيس دولة بالمعنى الحديث، بكافة الفروع والمؤسسات. وبكلمات أكثر وضوحاً، فإن التطلعات السياسية لهؤلاء القادة لم تتوافق مع تطلعات الشعب الذي ادعوا تمثيل مصالحه. فقد تركز اهتمامهم على حماية

مصالحهم الشخصية والطبقية، بشكل أدى إلى استمرار غياب التوازن في البنيان الاجتماعي القائم، وإلى سوء توزيع الثروة، مما عطل من امكانية حدوث تنمية حقيقية في تلك الأقطار، وغيب إمكانية حدوث نقلة تقود إلى عدالة اجتماعية أشمل.

وفي ظل هذا الواقع المتردي، بدأ التململ الشعبي يسري في الأقطار العربية، وبخاصة ضمن النخب المثقفة، وأخذت حركة المعارضة تنشط وتتحرك رويداً رويداً، وكان رفضها للمعاهدات الجائرة التي فرضتها القوى الخارجية على الحكام، وللأحلاف العسكرية التي وضعت المنطقة العربية من جديد تحت الهيمنة الاستعمارية، رصيداً في تحريض الجماهير على الغضب والتمرد. وفي ظل تصاعد الحركة النضالية الشعبية الجديدة أصبحت الأفكار الوطنية والقومية القديمة تتداعى، ممهدة الطريق لبروز أيديولوجيات جديدة تمتزج في أفكارها عناصر القومية والدين والعدالة الاجتماعية بطرق أكثر حيوية وملاءمة.

حركة عربية واحدة وأحزاب سياسية جديدة

أمام تشرذم القوى السياسية التقليدية وعجزها عن إحداث التغييرات المطلوبة لمصلحة شعوبها، أصبح من المحتم قيام حركات سياسية وأحزاب من طراز آخر، تستطيع ضمن الواقع الجديد التصدي بجرأة وشجاعة لعوامل العجز العربي، وأن تأخذ في الاعتبار، عند تشخيصها لأسباب الأزمة وصياغتها للحلول، جميع العناصر المهمة التي تحدد كيفية الخروج من المأزق.

وقد جاء الجواب على ذلك ببروز حركات سياسية تميزت بقدرتها على قيادة وتوجيه الحركة الشعبية في الوطن العربي، ومن بينها حركتان كان لهما دور رئيسي في قيادة النضال القومي، هما حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي أسسه ميشيل عفلق، والحركة الناصرية، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر.

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي رسمياً في السابع من نيسان/ أبريل عام ١٩٤٧م، وكان للأحداث الدرامية التي ارتبطت بنمو الحركة الصهيونية وتنفيذ مشروعها على أرض فلسطين أثر في نموه وتطور مسيرته. وقد أدت التركيبة الاجتماعية للحزب وانشغال قيادته بمواجهة زخم اللحظة وتداعياتها إلى أن يُبقي المستوى النظري لمفهوم الهوية ركيكاً وغير متماسك في أدبياته الأولى، مكتفياً بضخ شحنات عاطفية وتحفيز للجماهير، ساعدت عليه طبيعة المواجهة مع المحتل الغربي والمشروع الصهيوني، كما ساعد عليه الموقف

السلبي المنفعل للأحزاب الشيوعية العربية من النضال القومي العربي ضد الاستعمار الغربي، والمتأثر بطروحات الدولة السوفياتية والتنظير الستاليني حيال قضايا الكفاح الوطني، الذي كان محكوماً بالتحالف مع الغرب ضد النازية إبان الحرب العالمية الثانية.

وقد شكل الحزب منذ بداية نشأته تحدياً رئيسياً للبنية السياسية السائدة في سوريا، ووجد قبولاً لدى فئة جديدة من الناس أوجدها التوسع السريع في التعليم، ويتحدر معظم أفراد كوادره من الطبقة الاجتماعية المتوسطة. كما تمكن الحزب من شق طريقه وسط الأقليات الدينية التي تعاني الفقر والحرمان من علويين ودروز ومسيحيين، وحظي بتأييد نسبي واسع ضمن الطبقات الفقيرة في سوريا.

كانت المبادئ السياسية والاجتماعية والاقتصادية لحزب البعث قد نتجت عن المناقشات الفكرية التي دارت حول الهوية القومية للشعب السوري، وعلاقة هذا الشعب مع المجتمعات الأخرى الناطقة بالعربية.

وما كان لهذا الجدل الفكري أن يجد بيئة أفضل ملائمة في الوطن العربي من هذا القطر. فمنذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر غدا مركزاً لحركة اليقظة العربية التي تصدت للاحتلال التركي، ومنه انطلقت فكرة القومية العربية التي هيأت لاندلاع الثورة العربية من الحجاز بزعامة الشريف حسين ضد العثمانيين، وفيه حدثت أول مواجهة عسكرية بالمشرق العربي مع الاستعمار الفرنسي في معركة ميسلون. وكان هذا القطر من أكثر الأقطار المتضررة من الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية سايكس بيكو، التي قسم بموجبها الجزء الشرقي من الوطن العربي، وفقاً للأطماع الاستعمارية، دون وضع أي اعتبار للحقوق الطبيعية والتاريخية لشعوب المنطقة. وكان الشعب السوري قد بدأ، منذ وقت مبكر، رصده عن قرب لتطبيق البرنامج الصهيوني لاغتصاب فلسطين، بعد الشروع في تنفيذ وعد بلفور.

وكان الجواب الذي قدمه الحزب حول الهوية السورية هو بالدقة في انتمائها العربي.. إنها جزء من أمة عربية واحدة لها كامل الحق في العيش في دولة موحدة، شأنها في ذلك شأن سائر الأمم التي استطاعت استكمال وحدتها القومية. لقد وجدت هذه الأمة من خلال حادثة تاريخية هامة وبارزة هي بروز الدعوة الإسلامية التي انطلقت من الجزيرة العربية، ونشوء الدولة العربية الإسلامية التي ارتبطت بتلك الدعوة.

وعلى هذا الأساس، فإن الإنجاز التاريخي الذي حققه الإسلام للعرب لا يمس في جوانبه الإيجابية العرب المسلمين وحدهم، بل هو انجاز لكل العرب على اختلاف مذاهبهم ودياناتهم وأقطارهم، ذلك لأنهم وجدوا أنفسهم أمة واحدة من خلال هذه الدعوة، ومن خلالها أيضاً، استطاعوا أن ينشروا رسالتهم الحضارية في مختلف أرجاء الكرة الأرضية. ولذلك فإن على العرب إذا أرادوا أن يحققوا تواصلهم الحضاري أن يستلهموا من ذلك الإرث محفزات في انطلاقتهم الجديدة لتحقيق الاستقلال وبناء الوحدة.

ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال نقلة تاريخية، تلامس عقل الإنسان العربي وروحه، توضح الرؤية وتقوي العزيمة.. وفي معمعان هذا التحول الذي يحدث في العقل والروح يتم تحقيق الوحدة العربية القادرة على إحداث تحولات رئيسية في البنيان السياسي والاجتماعي للأمة(٤٦).

وعلى الرغم من أن حزب البعث تبنى منذ لحظة تأسيسه أهدافاً رئيسية ثلاثة هي الوحدة والحرية والاشتراكية، إلا أنه أعطى أرجحية لمبدأ الوحدة، ولذلك لم تركز كتابات مؤسسه الأولى بشكل مكثف على فكرة الاشتراكية وموضوع التحولات الاجتماعية. إلا أن الحزب منذ منتصف الخمسينيات، ولاحقاً في بداية الستينيات، إثر انعقاد المؤتمر القومي السادس في بغداد في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٣م، طور تفكيره بالاتجاه نحو تبني أفكار اشتراكية أكثر يسارية في برامجه التثقيفية.

أما الحركة السياسية الأخرى التي انبثقت في تلك اللحظة فكانت الحركة الناصرية، وقد ارتبطت، منذ البدء بالرئيس جمال عبد الناصر ونظامه في مصر الذي تمكن من تحقيق مكتسبات وطنية رئيسية، وأنجز استقلال مصر السياسي وخلصها من التبعية للهيمنة البريطانية، وتبنى مجموعة من الأفكار التقدمية. وكان هذا النظام قد حصل على مشروعية سياسية واسعة في مصر والوطن العربي بأسره، إثر تأميمه قناة السويس وتصديه للعدوان الثلاثي الغاشم، والبدء في تشييد السد العالي بأسوان.

والواقع أن الضباط المصريين عندما استولوا على السلطة في ٢٣ تموز/ يوليو عام ١٩٥٢م، بقيادة عبد الناصر لم يكن لديهم سوى برنامج محدود

---

(٤٦) Albert Hourani, *A History of the Arab Peoples* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harverd University Press, 1991), pp. 401 - 407.

لتحقيق الإصلاح الإجتماعي، دون وجود أيديولوجية سياسية أبعد من الدعوة إلى وضع المصالح القومية فوق مصالح الأشخاص والمجموعات والأحزاب، مع تركيز خاص على التضامن ونصرة جماهير الفلاحين والعمال. وبمرور الوقت راكمت قيادة ثورة تموز/يوليو خصائص أيديولوجية، ارتبطت بشكل عام ببروز الشخصية الكاريزماتية للرئيس عبد الناصر، وتضمنت مجموعة من المبادئ التي كان لها القدرة على استقطاب وتحريك الطبقة العاملة والمثقفين، ليس في مصر وحدها، بل في سائر أرجاء الوطن العربي.

وقد تنبهت الحركة الناصرية لدور الدين الإسلامي ومبادئه في استقطاب أوسع الجماهير لتأييد استراتيجياتها ومبادئها، فتبنت تفسيرات جديدة متنورة للتشريع الإسلامي، بما لا يتعارض مع محاولاتها المستمرة لعلمنة الدولة وتمدين النظام السياسي القائم في مصر. وبدا ذلك جلياً في الستينيات، حين تبنى النظام الناصري بعض التطبيقات الاشتراكية، وأجرى سلسلة من التأميمات، فقد صدرت فتاوى دينية عديدة، توضح أن الإسلام دين الاشتراكية، مستندة في ذلك إلى ممارسات الخلفاء الراشدين وصحابة الرسول. وخلال الحقبة الناصرية، أصبحت جامعة الأزهر، المؤسسة الدينية الرائدة في العالم الإسلامي، تحت السيطرة المطلقة للنظام في مصر[٤٧].لكن التحشيد الإعلامي المستند بالدرجة الأولى إلى الدعوة للقومية العربية وتحقيق الوحدة، كان أوسع بكثير من التركيز على الأمور والتفسيرات الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة الوحدة العربية كانت مطروحة دائماً من قبل الحكومات المصرية التي سبقت قيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢م، إلا أن تلك الحكومات لم تتقدم بخطوات عملية نحو تحقيقها. ولعل الحدث القومي الوحيد الذي تحقق في مصر قبل قيام الثورة كان تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥م، التي اتخذت من القاهرة مركزاً رئيسياً لمقراتها.

إلا أن القيادة السياسية المصرية الجديدة، في خضم المعارك التي خاضتها، بدءاً بكسر احتكار مبيعات السلاح، وتأميم قناة السويس إلى مواجهة العدوان الثلاثي الغاشم سنة ١٩٥٦م، وبناء السد العالي، تنبهت لأهمية المشرق العربي، وبالتالي لأهمية الزخم القومي كرافد لها في معركتها الوطنية، فكان أن التحمت مع القوى القومية في الشام لتصنع معها أول

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٠٥.

وحدة بين قطرين عربيين في العصر الحديث.

ومنذ ذلك الحين، اتجهت القيادة المصرية إلى وضع الدعوة للوحدة العربية في سلم أولوياتها مؤكدة أن مصر قلب العروبة النابض، والقائد الفعلي لمسيرتها. وقد آمن عبد الناصر بأن قيادته ستكون قادرة على إحداث تحولات اجتماعية نوعية تقدمية وجذرية، من خلال هيمنة الدولة على وسائل الإنتاج، وإعادة توزيع الثروة. إن تحقيق هذين الهدفين، لن يؤمن العدالة الاجتماعية للشعب المصري فحسب، ولكنه سيساهم أيضاً في تعزيز قوة الأمة، بما يؤدي إلى تحشيد طاقاتها حول تحقيق هدف الوحدة العربية[٤٨].

أصبحت تلك الرؤية الأساس الايديولوجي لما سمي لاحقاً بالاشتراكية العربية. وقد أريد لها أن تكون نظاماً وسطاً بين الماركسية التي تدعو إلى تفعيل الصراع الطبقي وتأجيجه، وترفض الملكية الفردية، وبين النظام الرأسمالي الذي يهتم بالدرجة الأولى بمصالح الأفراد على حساب مصلحة الغالبية، وتهيمن في ظله الطبقة الرأسمالية على وسائل الإنتاج. أما «الإشتراكية العربية»، فإن أدبياتها، بخلاف الماركسية والرأسمالية، ترى أن يقف الشعب بكافة قواه العاملة حول الحكومة الوطنية التي تعمل لصالح مجموع أفراد الشعب، وليس لصالح طبقة معينة من الناس، سواء أكانت الطبقة العاملة أم الطبقة الرأسمالية. وعلى هذا الأساس فإن الصراع الطبقي يمكن حله سلمياً عن طريق الوحدة الوطنية، كمقدمة لا بد منها لتحقيق الوحدة العربية. إن على مصر أن تحشد الشعب العربي للنضال من أجل الوحدة، وفي الوقت نفسه عليها أن تتجنب كل ما من شأنه أن يضعها في موقع تتهم فيه بالتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية الأخرى[٤٩].

وقد قوبلت الأفكار الناصرية بتأييد واسع على مستوى الوطن العربي بأسره. ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة، يأتي في المقدمة منها شخصية الرئيس عبد الناصر نفسه، ونجاحه مع مجموعة من زملائه الضباط في الإطاحة بنظام الملك فاروق الذي عرف عنه فساده وعدم قدرته على التصدي للمشروع الصهيوني، والانتصار السياسي للنظام الناصري في معركة السويس عام

---

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٠٦.

(٤٩) محمد حسنين هيكل، **لمصر... لا لعبد الناصر** (القاهرة: دار السياسة للنشر، ١٩٧٦)، ص ٤٩ ـ ٥٩.

١٩٥٦م، وبناء السد العالي بأسوان، وقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م، وتعاظم التطلعات والأماني العربية ببروز قيادة مقتدرة تدافع عن عروبة فلسطين. لقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تحفيز الأمل في مختلف الأقطار العربية بقيام أمة عربية موحدة، تمنح زخماً، وتفتح طريقاً للثورة الاجتماعية القادرة على تحقيق النهضة والتقدم والعدالة الاجتماعية في هذا الجزء من العالم.

والحقيقة أن كلا الحركتين (حزب البعث العربي الاشتراكي والحركة الناصرية) اقتربتا فكرياً، وحملت أدبياتهما مع بداية الستينيات مؤشرات جديدة، مجسدة وعياً سياسياً من طراز آخر، مقررة أن الوحدة العربية ليست تشبثاً بماض سلف، وإنما ضرورة حضارية، وأنها السبيل الوحيد الذي يمكن العرب من فك ارتباطهم بالنظام العالمي وتحقيق التكامل الاقتصادي في ما بينهم، وأنه في ظل الوحدة لن تضطر الأقطار العربية لرهن حريتها وسيادتها لقاء الديون أو الحماية العسكرية الأجنبية، وأن الرفض القومي لسياسات الاستعمار الغربي وقاعدته إسرائيل لن يكون رفضاً منفعلاً وسلبياً وعاجزاً، بل ستكون له مقوماته المادية والموضوعية المتمثلة في عمق الأمة وفي وضع إمكاناتها ومواردها مجتمعة في خدمة هذا الرفض، بما يضمن تحقيق التقدم والتطور لشعوبها، وهو ما يعطي الحديث عن الحرية مضمونه الواقعي.

وجرى الحديث عن سوق عربية مشتركة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج ومعالجة اختلالين رئيسيين يعيشهما الوطن العربي هما: الاختلال في التوزيع السكاني والاختلال في توزيع الثروة. كما برزت اطروحات تطالب بإعادة تشكيل الخريطة السكانية والاقتصادية العربية، وباعتماد سياسة التخطيط والبرمجة القوميين. وجرى التأكيد على أن أحد الظواهر المميزة لهذا العصر أنه عصر كتل وتحالفات كبرى بين الشعوب.. ولهذا فإن الوحدة العربية تأتي ضمن سياق تاريخي وموضوعي، كونها تنسجم في تشكيلها مع اتجاهات العصر، وأنها والحال هذه، ليست تعارضاً مع الولاء للتربة والانتماء الوطني بل إنقاذاً وترسيخاً لهما، حيث تضع الجزء في مكانه الصحيح من الكل، وحيث يستطيع القطر العربي الواحد أن يكون فاعلاً ومؤثراً ضمن مجموعة أقطار صحيحة فاعلة ومؤثرة.

وربما كان الميثاق القومي للاتحاد الاشتراكي في مصر، وبعض المنطلقات النظرية الصادر عن المؤتمر القومي السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي،

الأكثر وضوحاً في التعبير عن هذه الأفكار الجديدة(٥٠).

وكانت هناك حركات قومية أخرى، لكنها لم تستطع لعب أدوار رئيسية كتلك التي لعبها البعث والحركة الناصرية. ففي بداية الستينيات، برزت حركة القوميين العرب، وشاركت في نشر فكرة القومية العربية. وقد عرفت بتعاونها الوثيق والطويل مع الرئيس عبد الناصر، حيث استمر ذلك التعاون منذ تأسيسها، حتى هزيمة حزيران/يونيو عام ١٩٦٧م.

إلا أن إنجاز هذه الحركة لم يكن بجحم انجازات حزب البعث أو الحركة الناصرية اللذين لم يكونا فقط أكثر حظاً ووضوحاً في أيديولوجياتهما السياسية، ولكنهما تمكنا عملياً من الوصول إلى السلطة في الأقطار العربية التي انبثقت حركتهما منها. وقد اقتصر دور حركة القوميين العرب في مرحلة تأسيسها على تحشيد الجماهير العربية تجاه فكرة الوحدة، بدلاً من تقديم صياغات نظرية وفكرية متميزة. ومع ذلك كان لها منذ البدء الدور المبادر والبارز في تنشيط المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد الكيان الصهيوني.

هناك حركات سياسية أخرى، نشطت في الوطن العربي في تلك الحقبة، من بينها الأحزاب الشيوعية العربية في سوريا والعراق ومصر والسودان. لكن ارتباط تلك الأحزاب مع مركز الشيوعية العالمية في الإتحاد السوفياتي جعل سياساتها تجاه القضايا العربية محكومة بمواقف الدولة السوفياتية التي تبنت قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧م، والقاضي بإيجاد دولتين على أرض فلسطين إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية، كما أنه من الدول التي اعترفت بدولة اسرائيل حين الإعلان عن قيامها مباشرة. وكان من الطبيعي أن تتبنى معظم الأحزاب الشيوعية العربية قرار التقسيم، وأن تعترف بمشروعية قيام الكيان الصهيوني.

ولم يختلف موقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ذاته عن تلك المواقف. فقد اكتفى منذ المرحلة التي أعقبت تأسيس الدولة العبرية وحتى المرحلة التي سبقت عدوان الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧م بالتنديد بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني، والمطالبة بمزيد من الحريات والمساواة

---

(٥٠) انظر: **الميثاق الوطني** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢)، **وبعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أقرها المؤتمر القومي السادس، ١٩٦٣** (بغداد: منشورات القيادة القومية، ١٩٦٩).

في الحقوق للفلسطينيين الذين بقوا في الأرض المحتلة منذ عام ١٩٤٨م، باعتبارهم مواطنين اسرائيليين، متعاوناً في ذلك مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راكاح). ولم يتبدل هذا الموقف إلا بعد احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧م، حيث تبنى الحزب الشيوعي الفلسطيني، كما تبنت الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى، موقف الاتحاد السوفياتي في ضرورة تطبيق قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢و ٣٣٨ القاضيين بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م.

وكان موقف هذه الأحزاب من الوحدة العربية هو الموقف نفسه الذي تبناه الاتحاد السوفياتي الذي يرى في الأمة العربية مشروعاً للتشكل، وليس وجوداً قائماً، وأن الدعوة للوحدة العربية تغيب المفهوم الأممي الرافض للاتجاهات القومية، باعتبارها نتاجاً لصعود الرأسمالية، وكونها تحول دون تحقيق تحالف الطبقة العاملة في العالم، بغض النظر عن الانتماءات القومية، في جبهة واحدة ضد الامبريالية والرأسمالية.

كما وجد الشيوعيون في الدعوة للوحدة القومية، وتحشيد الشعب العربي بكافة قواه لتحقيق هذا الهدف تمييعاً للصراع الطبقي. وكان موقف سكرتير الحزب الشيوعي السوري السيد خالد بكداش، حين إعلان قيام الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨م، التجسيد العملي لذلك الموقف. فقد كان آنذاك عضواً في البرلمان السوري القائم قبل إعلان الوحدة بين سوريا ومصر، وكانت مراسيم الوحدة قد اقتضت أن يجري تصويت المجالس التشريعية في البلدين: مجلس الأمة في القاهرة، والبرلمان السوري في دمشق على ميثاق الوحدة. وفي اليوم المحدد للتصويت غادر بكداش دمشق إلى أوروبا الشرقية، ومن هناك بدأ تصريحاته المعادية لقيام الوحدة بين سوريا ومصر.

وإلى جانب هذه الأحزاب، برز الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسسه أنطون سعادة. وكان هذا الحزب قد بدأ مسيرته مناضلاً ضد الوجود الفرنسي في بداية الثلاثينيات من القرن العشرين. وقد اعتمد الحزب في هويته على الخصائص الإقليمية والجغرافية للهلال الخصيب، معتبراً هذا الهلال ونجمته جزيرة قبرص وطناً قومياً لكل السوريين. وبذلك رفض الاتجاه القومي المنطلق من الالتزام بالوحدة العربية. وقد ركزت أدبياته على فصل الدين عن الدولة، وإحياء نهضة سوريا لتتبوأ مكانتها بين الأمم، ودعت إلى إقامة دولة مستقلة قوية ترعى مصالح مواطنيها، وتساهم في تقوية العلاقات مع بقية الدول العربية.

وإثر استقلال لبنان عن الاستعمار الفرنسي، رفض زعيم الحزب قيام دولة لبنانية بكيان قانوني، وطالب بانضمام لبنان إلى سوريا. وحدثت مواجهات مسلحة بين حزبه وحزب الكتائب الذي كان مدعوماً من قبل السلطات اللبنانية آنذاك. ولجأ أنطون سعادة، زعيم الحزب إلى سوريا لكنه ما لبث أن أعيد إلى لبنان، وتم اعتقاله وسارعت السلطات إلى تنفيذ حكم الإعدام به في ٨ تموز/يوليو عام ١٩٤٩م.

اصطدم الحزب السوري القومي الاجتماعي مع حزب البعث، وقام باغتيال عدنان المالكي أحد العناصر البعثية الناشطة في سوريا، كما اصطدم بالحركة الناصرية ووقف إلى جانب اليمين في الحرب الأهلية، أثناء رئاسة كميل شمعون عام ١٩٥٨م، كما وقف إلى جانب حلف بغداد. وفي عام ١٩٦١م، نفذ الحزب انقلاباً فاشلاً في لبنان أدى إلى اعتقال مجموعة كبيرة من كوادره.

وقد عاش هذا الحزب صراعاً عقائدياً في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، حيث تبنت غالبية كوادره الاتجاه الماركسي، مع احتفاظها بالهلال الخصيب اقليماً لحركتها. وكان التطور الجديد الذي شهده الحزب في ما يتعلق بموضوع الهوية، توضيحه أن منطلقاته النظرية ليست معادية للعروبة. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية الثانية عام ١٩٧٥م شارك الحزب إلى جانب حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ونشط في مواجهة الميليشيات اليمينية والجيش اللبناني طيلة فترة الحرب.

كما برز من بين الحركات السياسية الناشطة في المشرق العربي جماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي، وهما حركتان إسلاميتان سلفيتان. تأسست الأولى، أي جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٩م. وتقول أدبياتها أن الهدف من تأسيسها هو العمل على توحيد جهود المسلمين وتوجيههم التوجيه الصحيح ليتمكنوا من درء الشر الذي يحيق بهم. وقد رفضت هذه الحركة فكرتي القومية والأممية، والفصل بين السلطات. ودعت إلى العودة إلى قيام نظام سياسي على أسس دينية. واصطدمت الجماعة في المرحلة الأولى من تأسيسها مع نظام الحكم الملكي، ثم مع النظام الجمهوري رغم أنها قامت بمحاولات تكتيكية مع كليهما انتهت بفشل ذريع، حيث انتهى قادة الجماعة إما إلى الاغتيال أو إلى التشريد أو القتل.

وفي الستينيات، لعبت هذه الحركة أدواراً رئيسية، إعلامية وتوجيهية،

في بعض مناطق الخليج والجزيرة، وواجهت بحدة الأفكار الاشتراكية والقومية والأممية، وساهمت في تعطيل الوعي القومي. لكنها ما لبثت أن أفرزت، في بنيتها التحتية عناصر مناوئة للأنظمة السياسية العربية التي احتضنتها، وقفت بحدة وعنف لمظاهر الفساد والتمدين اللذين سادا إبان الحقبة النفطية، منذ منتصف السبعينيات، عموم المنطقة.

أما حزب التحرير الإسلامي، فقد أنشأه تقي الدين النبهاني في أوائل الخمسينيات، وقد نشط بالأردن والمناطق المجاورة، وكان منذ نشأته معارضاً لجماعة الإخوان المسلمين، لكن دوره أقل من دورها بكثير، كما كان معادياً لحركة التحرر العربي، ولم تأخذ نشاطاته زخماً إعلامياً بارزاً. وقد نادى الحزب بوجوب التقيد بالدين على أساس أنه دين ودنيا.

إلى جانب هذه الحركات، لعبت أحزاب عربية أخرى أدواراً رئيسية اقتصرت على الأقطار التي نشأت فيها، كجبهة التحرير الوطني الجزائرية التي قادت ثورة الجزائر، وحزب الاستقلال في العراق، وحزب الاستقلال المغربي بزعامة علال الفاسي، والحزب الدستوري التونسي الذي أسسه الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية السابق الذي شارك بدور رئيسي في النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي من أجل تحقيق استقلال تونس، والحزب الوطني الاتحادي الذي أسسه اسماعيل الأزهري، أول رئيس للوزراء في السودان بعد الاستقلال، وحزب الأمة الذي أسسه عبد الرحمن المهدي، زعيم الطائفة المهدية في السودان، والجبهة القومية، وجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل اللتين لعبتا أدوراً رئيسية في المقاومة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني في اليمن الجنوبي.

لكن جميع هذه الحركات والأحزاب السياسية لم تطرح الهوية العربية والتوجه القومي بحدة في أدبياتها، ولم تكن لها امتدادات فكرية رئيسية في الأقطار العربية الأخرى، لذلك فليس هنا مجال الحديث عنها.

* * *

وخلاصة القول أن مفهوم الهوية تطور في هذه المرحلة، وأصبح يحمل مدلولات ومضامين اجتماعية جديدة، تمثلت في انفتاحه على التيارات السياسية والفكرية والإنسانية الحديثة وتبنيه لمنطلقات تقدمية واشتراكية. لكن الانتماء إلى الأمة بقي مرتبطاً بالعربية لغة وتراثاً وثقافة وجغرافيا، ووعياً بتاريخ ونضال

مشترك، وبروابط وطنية وعاطفية حرك كوامنها احتكاك مباشر مع الأجنبي المحتل.

والنتيجة أنه رغم جميع هذه التطورات السياسية الإيجابية، على صعيد نمو الفكر القومي، فإن الحركة القومية لم تستطع التعبير عن ذاتها بوجود حركة سياسية فاعلة وموحدة على امتداد الوطن العربي، وأن ذلك ظل مقتصراً حتى يومنا هذا على المشرق العربي، رغم محاولات جنينية جادة هنا وهناك.

ومع أن فترة الخمسينيات والستينيات، حتى نكسة الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، كانت حقبة نهوض قومي، تمكنت فيها معظم الأقطار العربية من إنجاز استقلالها السياسي، إلا أن الحركة القومية بقيت تعيش بمنطلقاتها الرومانسية، ولم تتمكن بسبب من تدافع الأحداث وتجنباً لأي تصدع في جبهتها، من وضع استراتيجية نضالية تشمل الأرض العربية بأسرها، أو صياغة نظرية شاملة لمنطلقاتها. كما اقتصر وجود تنظيماتها على بعض المناطق العربية، خلافاً لتنظيراتها التي تؤكد على أهمية الانتشار الأفقي على امتداد الساحة العربية. وقد أدت عوامل الضعف هذه إلى استمرار واقع التجزئة وعجز الحركات السياسية الوحدوية وأنظمتها عن تحقيق هدفها في الوحدة العربية.

هكذا تعطل أمل الشعب العربي في قيام دولة عربية موحدة.

وقد ساهمت عوامل أخرى في تعطيل هذا الأمل، منها ضعف التشكيلات الاجتماعية في بنيان الأمة، والظروف التي نتجت عن التصحيح النسبي في أسعار النفط وزيادة إنتاجه، وطغيان القضايا القطرية وفي المقدمة منها نكسة الخامس من حزيران/ يونيو ١٩٦٧م، وأحداث أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٠ في الأردن، والغزو الإسرائيلي لبيروت ١٩٨٢، والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠م، وحرب الخليج الثانية١٩٩٠م. وقد باعدت جميع هذه الأسباب بين المسافات وعطلت من تحقيق الحلم.

كما أن ظروفاً موضوعية أخرى نتجت عن طبيعة التحدي والمواجهة للاستعمارين الفرنسي والبريطاني ساهمت بشكل مباشر في أن لا يتحقق الحلم، وفي استمرار نهج التجزئة في النسيج الاجتماعي للأمة. فالشعب العربي الذي واجه الاستعمار التركي بأرضية واحدة وسقف مشترك اكتشف أن المستعمرين الجدد، بريطانيين وفرنسيين، حين قسموا غنائم الحرب في ما بينهم

قاموا برسم حدود مصطنعة توافقت مع أهوائهم ومصالحهم، وأنهم غيبوا في تلك القسمة حقائق الجغرافيا والتاريخ.

وكانت نتيجة ذلك أن غدا التشكيل الجديد للخريطة السياسية والاقتصادية للوطن العربي مختلاً ومشوهاً وزائفاً، لكنه في الوقت ذاته أصبح أمراً واقعاً، ترك بصماته واضحة على معركة التحرر الوطني، حين امتشق كل قطر، على حدة، سلاحه للتخلص من الاستعمار الغربي وبناء دولته المستقلة وتأمين مستقبل أجياله. وعندما تمكنت تلك الأقطار من انتزاع الاعتراف باستقلالها، اكتشف الشعب العربي أن طموحاته في التحرر وصلت إلى طريق مسدود، ذلك أن الاستعمار الذي كان مندوبه السامي يصدر الفرمانات ويعين الحكام، خرج من الباب ليعود من النافذة في صيغة استعمار جديد، يتحكم في الثروات والمقدرات، ويعوق تقدم الأمة ويحول دون وحدتها. واكتشف أيضاً أن حفنة صغيرة من السماسرة وكبار الملاك تستحوذ على معظم الناتج القومي للبلاد. وقد حفز ذلك على انبثاق مرحلة جديدة من مراحل الوعي العربي[(٥١)].

وكانت تلك المرحلة هي معركة التحرر الاجتماعي والاقتصادي، وكان محورها تحقيق العدل الاجتماعي، ونقل ملكية الركائز الرئيسية للاقتصاد للقطاع العام، وبخاصة تلك التي كانت تستثمر من قبل القوى الأجنبية التي اعتبرت معادية للأمة. ولم يكن تحقيق ذلك بالأمر السهل، فقد صاحبه صخب وغليان ومواجهات ومعارك خاضها الشعب دفاعاً عن وجوده ومستقبله. وقد تطورت تلك المعركة لتشمل مصادرة الأراضي الزراعية وتوزيعها على الفلاحين في عديد من الأقطار العربية: مصر وسوريا والعراق، وفي تأميم بعض الصناعات، وبخاصة الثقيلة منها.

وبعد العبور العظيم في حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣م، وإعلان الدول العربية النفطية حظر تصدير النفط للدول المؤيدة للكيان الصهيوني، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العرب الحديث، تلك هي حقبة النفط، وقد صاحبتها تغيرات استراتيجية في المفاهيم السياسية، وبخاصة في ما يتعلق بالموقف من إدارة الصراع مع العدو الصهيوني، ومفاهيم الوحدة العربية والعدل الاجتماعي. كما صاحبت تلك الحقبة تغيرات رئيسية في البنى

---

(٥١) منيف الرزاز، **فلسفة الحركة القومية العربية**، ٢ ج، ط ٢ منقحة (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩)، ج ٢: **التحدي الإستعماري**، ص ١٠٦ ـ ١١٠.

والهياكل الاجتماعية في عموم المشرق العربي، وخصوصاً في الأقطار المصدرة للنفط.

وفي هذه المرحلة برزت منظومات إقليمية كمجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية والدول العربية الواقعة على ساحل الخليج العربي: الكويت والبحرين ودولة الإمارات وقطر وعمان، ومجلس التعاون العربي الذي ضم: الأردن ومصر والعراق واليمن، والاتحاد المغاربي الذي ضم بلدان المغرب العربي: ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا. وقد صدرت شهادة الوفاة لمجلس التعاون العربي إثر حرب الخليج الثانية، ولم يعد هناك وجود للاتحاد المغاربي، أما مجلس التعاون الخليجي فقد بقي دوره احتفائياً، ودون طموحات شعوبه بكثير، ولم يستطع تقديم أجوبة عملية وكافية عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها كياناته. وقد كانت حرب الخليج الثانية والتداعيات الكبيرة في أسعار النفط بداية النهاية للمرحلة الأخيرة في المحاولات العربية للبحث عن هوية.

خـــاتـمة

ارتبط وعي العرب بهويتهم، منذ بدايته باللغة العربية. وعلى الرغم من أن الوجود العربي موغل في القدم لكن نهوض هذه الأمة ارتبط بالإسلام. وكانت اللغة باستمرار العامل الحاسم في الانتماء إلى العروبة، في كل المراحل التي مرت بها الأمة. وقد مر العرب خلال تاريخهم، بنهوض وانقطاع ومد وجزر، حالهم في ذلك حال الأمم الأخرى.

وترافقت المرحلة الجنينية لهذا الوعي بنزعة التحرر وروح البداوة، ونشوء نظام اجتماعي قائم على أساس الولاء والعصبية للقبيلة. واقتصر وجود اللغة العربية في تلك المرحلة على الوطن العربي وانتشر الأدب من شعر ونثر في عموم تلك المناطق مؤدياً إلى خلق روابط ثقافية واجتماعية عميقة بين القبائل العربية.

وكان بزوغ الإسلام حدثاً تاريخياً كبيراً في حياة العرب، حيث تم تأسيس أول دولة مركزية عربية شاركت بفعالية في صنع القفزات الحضارية في هذا الجزء من العالم. وقد اتخذت هذه الدولة موقفاً سلبياً من البداوة، وشجعت على الاستقرار والحياة المدنية. وفي هذه الحقبة أخذ النضج الثقافي للأمة يأخذ مكانه، وتم وضع أصول الدراسات العربية والإسلامية. وقد

أعطى نزول القرآن الكريم باللسان العربي وحمل العرب راية الإسلام واقتران أمجاده بهم دوراً مركزياً لهم في المسيرة الإسلامية.

وقد نتج عن شعور العرب بتميزهم في هذه المسيرة بروز حالة من الاستعلاء العرقي في نفوسهم، تجسدت في استمرار أخذ الجزية ممن أسلم من غير العرب في عهد بعض الخلفاء الأمويين. كما أدى ذلك إلى ثبات البناء العشائري والقبلي في المجتمع العربي. وقد تم فرض اللغة العربية في جميع المراكز والثغور الإسلامية. وانتهج الخلفاء الأمويون سياسة عدم تمكين المسلمين من غير العرب من تسلم الوظائف المهمة في الدولة. وكان معنى ذلك استمرارية قوانين القبيلة، وتغليب فكرة النسب كرابطة اجتماعية، مما أربك مفهوم الانتماء للأمة. ولذلك أصبح التنافر منتظراً بين الاتجاه الذي اعتبر الهوية قائمة على أساس جعل الإسلام مفهوم الأمة في الحياة العامة، وبين أولئك الذين اقتصروا على رؤية النسب أساساً في تحديد الهوية والانتماء إلى الأمة.

وتزامنت المرحلة التالية من مراحل تطور الوعي العربي بنجاح الحركة العباسية ومشاركة الفرس فيها، وكان ذلك إيذاناً بتراجع العصبية العربية القبلية، ونجاح فكرة المساواة. وصاحب ذلك قيام نهضة علمية، تصاعدت بالتوسع الجغرافي، وساهمت في تحول المراكز القبلية إلى مجتمعات حضرية ومراكز للثقافة العربية الإسلامية، وبرزت مدينتا بغداد والبصرة كأكبر مركزين علميين في ذلك العصر.

وفي هذه المرحلة، بدأ العرب هجرات واسعة إلى الأرياف واستقروا بها واشتغلوا بالزراعة. وفي المدن عاودوا ممارسة التجارة، وضعف وجود من هاجر منهم في الديوان. واختلط العرب بغيرهم من شعوب الأمم الأخرى، وساهموا في نشر اللغة العربية، وتفاعلوا مع غيرهم، مما حقق تماثلاً في القيم والنظر إلى الحياة. وقد تعززت فكرة الانتماء إلى اللغة والأرض بديلاً من الانتماء للعرق، وتراجع البنيان القبلي. وتطورت فكرة الأمة من أقوام تتحدد هويتهم على أساس انتماء عرقي إلى شعب ينتمي للغة وحضارة وأرض وثقافة مشتركة.

ومع ضعف الوجود العربي في الديوان، طغت العناصر الفارسية، في عهد الخليفة العباسي المأمون، والتركية في ما بعد في المراحل التي أعقبت وصول الخليفة المتوكل للحكم. وكان تدخل العناصر غير العربية واحداً من

أسباب ضعف دولة الخلافة وتداعيها، وبروز أكثر من خلافة في دار الإسلام. وأدى ذلك إلى القضاء على الوحدة السياسية للدولة العربية الإسلامية، وبروز الدويلات وتعدد الكيانات. لكن فكرة أمة واحدة بقيت حلماً يراود الكثيرين من العرب. وفي تلك المرحلة برز تضاد بين خطي السلطة والنهضة، ففي الوقت الذي تداعى فيه خط السلطة، استمر خط النهضة البياني في الصعود.

وقد نتج عن حالة التداعي بروز لغات جديدة، كالفارسية في دار الإسلام، لكن العروبة والإسلام بقيا متلازمين في تشكيل الهوية بالنسبة إلى العرب. وبعد سقوط دولة الخلافة وسيادة الصراعات بين الممالك المحلية، تطاولت الجيوش الأجنبية على الوطن العربي. ومر العرب بفترات طويلة من الانقطاع الثقافي والحضاري. وعلى الرغم من أن الدول التي رزح العرب تحت سيطرتها كانت تعتنق الإسلام، فقد نحوا عن السلطة وعن المشاركة في صناعة القرار.

وهكذا، فحين وصل العثمانيون إلى الحكم بدا واضحاً تباعد الخطوط بين انتشار العربية وانتشار الدين الإسلامي. وتحت هيمنة العثمانيين استمر العرب في نوم عميق، ومارس الأتراك بحقهم اضطهاداً عنصرياً. واتسمت تلك الفترة بالتخلف واستبداد السلطان. وحين ضعفت السلطنة كانت المقاومات الثقافية والحضارية للأمة العربية قد انتابها الضعف والاضمحلال، مما أدى إلى ضعف مقاومتها للغزو الغربي.

وعبر العرب عن رفضهم للهيمنة العثمانية بمحاولات جادة للانفصال، في مصر وبلاد الشام والجزيرة العربية، لم يكتب لها أن تعمر طويلاً. وحين حدثت الحملة الفرنسية على مصر، أتيح للعرب الاتصال والانفتاح على الحضارة الغربية بمختلف جوانبها السياسية والأدبية والفكرية والعلمية والفنون والطباعة والصحافة. وفي ما بعد، أسهم محمد علي باشا في تعزيز هذا الانفتاح بإرساله بعثات مصرية للدراسة في الجامعات الأوروبية والتخصص في مختلف العلوم التطبيقية والنظرية. كما أسهم عبر احتلاله لبلاد الشام والسودان والجزيرة العربية في التنبيه إلى أن تنمية مصر تقتضي عدم تقوقعها داخل حدودها. وفي عهد الخديوي اسماعيل استؤنفت البعثات العلمية إلى فرنسا.

وفي بداية القرن التاسع عشر برزت حركة أدبية وفكرية واسعة بالمشرق العربي، وأنشئت الجمعيات العلمية، كما حدثت نهضة صحافية، ودعوات

فكرية واجتماعية للتجديد، كان من روادها الشيخ جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده اللذان نادا بتحرير العقل من الخرافات والأوهام، ودعوا إلى الوحدة بين المسلمين وإزالة الفروقات بين المذاهب الإسلامية. وتعززت فكرة الوطنية مع رفاعة رافع الطهطاوي، وجاء عبد الرحمن الكواكبي من بعده حاملاً على الحكم المطلق والجهل، ومطالباً بالحرية السياسية.

وكانت طبيعة المواجهة مع الاستعمار قد حكمت تطور مفهوم الهوية بهذه المرحلة. ففي المشرق العربي بقي النضال قومياً خالصاً، لأن الاستعمار التركي لم يكن في مواجهة مع الدين الإسلامي. أما في المغرب العربي فقد تداخلت المعاني القومية والدينية في النضال الوطني ضد الاستعمار الغربي الذي هدف إلى تخريب الثقافة القومية وفي المقدمة منها محاربة المعتقدات الإسلامية، باعتبارها جزءاً من عقيدة الشعب وعناصر مقاومته التي يستند إليها في مواجهة الاحتلال.

وعند بداية القرن العشرين كان الشعب العربي في المشرق قد وحد صفوفه، وبدأ مقاومته للحكم التركي، من أجل تحقيق الاستقلال الكامل. وساعدت ظروف الحرب العالمية الأولى، وضعف الجبهة الألمانية، ووعود الحلفاء بالتعاون مع العرب لتحقيق الاستقلال، على قيام الثورة العربية وهزيمة العثمانيين. لكن تلك المرحلة انتهت بانتكاسة مروعة، وهزم مشروعها في التحرر، حين جرى تطبيق اتفاقيات سايكس بيكو وبدأ التنفيذ العملي لوعد بلفور[٥٢].

وكان من الطبيعي، بعد هزيمة المشروع القومي في مرحلته الأولى أن تتطور صيغ الكفاح القومي، وأن ترقى إلى أبعاد جديدة تتجاوز النضال من أجل وحدة الأرض واستقلال الأمة إلى تبني مضامين اجتماعية وسياسية، ترى في الوجود الاستعماري تهديداً للوجود الحضاري، ونهباً لثروات الشعب ومقدراته، وسداً يحول دون قيام تطور اقتصادي وتنمية حقيقية في البلد المستعمر.

وخلال الحقبة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، بدأ تنفيذ المشروع الصهيوني في إقامة وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، وتسارعت الهجرة

(٥٢) انظر الفصل ٤ من هذا الكتاب ص ١٤٥.

اليهودية إلى أرض السلام، وبرزت مرحلة جديدة من النضال القومي، نتج عنها قيام حركات سياسية عديدة على أسس قومية وتقدمية جديدة، نشطت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. كما تعززت فكرة المساواة والتوزيع العادل للثروة. وعلى الرغم من أن هذه الحركات تمكنت من إنجاز كثير من أهدافها، لكنها ووجهت منذ نكسة الخامس من حزيران/يونيو بانتكاسات عديدة، نشطت على أثرها الدعوات القطرية كما نشطت الحركات السياسية الإسلامية السلفية، وبرزت منظومات جديدة على أسس اقليمية، كمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي. لكن تلك المنظومات لم تتمكن من الاضطلاع بحماية الأقطار المنضوية إليها وتحقيق طموحات شعوبها، مما يؤكد عدم إمكانية تحقيق أمن جماعي قومي حقيقي خارج إطار الوحدة العربية.

والخلاصة أن الشعب العربي حمل خلال القرن العشرين مشروعين للنهضة، عبرا عن موقف حضاري لمفهوم الهوية. تمثل الأول في معارك التحرر الوطني ومواجهة الاستعمار التركي منذ النصف الأخير للقرن التاسع عشر، والاستعمار الغربي في ما بين الحربين العالميتين. أما الآخر فقد كان مشروع التحرر الوطني وتحقيق العدل الاجتماعي والوحدة العربية. وليس من شك في أن الأمة استطاعت، بقواها الحية، أن تنجز كثيراً مما طمحت له في هذين المشروعين.. يكفيها أنها أنجزت الاستقلال وواجهت العدوان الصهيوني والاستعماري واقفة ولم تخضع، ويكفيها أيضاً، أنها كانت تحلم..

لكن ما تحقق من الآمال لم يزل دون مستوى أحلامنا بكثير. ومنذ نكسة الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧م ونحن ما نكاد نخلص من كبوة حتى نقع بأخرى، رغم وميض مقاومة فلسطينية، وثورة حجارة سرعان ما جير رصيدها على طاولة المفاوضات لحساب طلاب التسوية، ورغم تمكن المقاومة الباسلة لشعب الجنوب اللبناني من انتزاع النصر وإرغام قوات الاحتلال الإسرائيلي على انسحاب مهين من لبنان.. ورغم محاولات جنينية هنا وهناك، ترفض القبول بفكرة أن الهيمنة الأمريكية هي القدر المقدر، وتواجه بالخذلان.

إن العالم من حولنا يتحرك.. وقد حمل العقد الأخير من القرن العشرين تبدلات جوهرية ورئيسية كان سقوط الاتحاد السوفياتي ومنظومته في أوروبا الشرقية أبرز معالمها. وفي الوطن العربي حدث زلزال الخليج الذي ما زالت

المنطقة بأسرها تعيش تبعاته حتى هذه اللحظة. وشهدت المنطقة تسارعاً في عملية التسوية مع إسرائيل. وعلى الصعيد العلمي شهد العقد الأخير إنجازات علمية هائلة وغير مسبوقة في مجالات تكنولوجيا الاتصالات والوراثة.

يحدث ذلك كله ونحن نسير دون مشروع ودون حلم، ويعيش بعضنا بعقلية داحس والغبراء.

إن قوى عتية تحاول جاهدة أن تلعب بالذاكرة من خلال عبثها بحقائق الجغرافيا والتاريخ والأحلام والثوابت.. وكل مواجهة لا تنطلق من ذاكرة وجغرافيا وتاريخ وأحلام وثوابت ستكون مشوهة وزائفة.. يكفيها زيفاً أنها لا تعرف من أين وإلى أين تسير.. ونقطة البداية في هذه المواجهة هي أن يحافظ المثقفون العرب على ذاكرتهم، وأن يتصدوا بشجاعة لقضايا اللحظة الراهنة. إن هناك قضايا رئيسية ملحة مطلوب معالجتها بوضوح ومباشرة، تأتي في المقدمة منها قضايا التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومواضيع الحرية، بما في ذلك حرية الاعتقاد وقبول الرأي الآخر، والسيادة والاستقلال، وقضايا الأقليات القومية التي تعيش في الوطن العربي، والتي تصبو إلى تثبيت هويتها الثقافية وتحقيق حلمها في الحرية والانعتاق، وكذلك الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي على ضوء الحقائق الجديدة التي نتجت عن تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على القرار الدولي، وتوقيع حكومات عربية عديدة على معاهدات سلام مع إسرائيل، وقيام أخرى بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع هذا الكيان. كما يجب التنبه لنتائج ارتباط الوطن العربي بمسيرة العولمة، بما في ذلك العلاقة بمنظمة التجارة الدولية وبالثورة الهائلة في مجال الاتصالات.. وكل هذه أمور ذات علاقة مباشرة بموضوع الهوية.

إن التصدي لهذه القضايا أمر في غاية الأهمية إذا أريد لهذه الأمة أن تحافظ على وعيها بذاتها وعلى ذاكرتها وتواصل مسيرتها بجدارة واستحقاق. والمطلوب أن يتم التفكيك والمعالجة وإعادة التركيب بعقل مفتوح وأذن واعية، وهي بالتأكيد مسؤوليات ليست فرض كفاية.

الفصل الثاني

في الانتماء والتواصل والوحدة

مــدخـل

تسببت الهزائم والتداعيات التي منيت بها الأمة العربية، منذ نكسة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧م، في إلقاء ظلال كثيفة على الفكرة القومية، جعلت القوى المعادية لها تتجاسر في طرح تساؤلات وشكوك تتجاوزها، لتصل إلى حد التساؤل عن هدف الوحدة العربية ذاته، مشككة في جدواه وإمكانية تحققه. وفي هذا الاتجاه طرحت مواقف، وحدثت محاولات لبعث هويات مندثرة، تكون بديلاً من الهوية العربية، وجرت محاولة فصل للإسلام عن البيئة التي انبثق منها، والترويج لانقطاع في الثقافة والزمان والمكان.

يسلط هذا الفصل الضوء بشكل سريع، على بعض القضايا التي احتدم حولها الجدل، منطلقاً من التسليم بأن فهم الدور الحضاري الذي لعبه العرب في تاريخهم، يقتضي في أولوياته فهم البيئة التي انبثقت منها النهضة العربية الحضارية، وهي جزيرة العرب بشكل عام، والمجتمع المكي بشكل خاص، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت وتفاعلت فيها. كما يقتضي فهم علاقة هذه البيئة بالمناطق المحيطة بها، العراق ومصر وبلاد الشام، ووعي التسرب العربي الثقافي والقومي الذي حدث فيها قبل الإسلام، وساهم بشكل سريع ومذهل في تعريبها، وما نتج عن ذلك من تلازم بين العروبة والإسلام.

ولأن التاريخ سلسلة متعاقبة متواصلة لا تنقطع من الأحداث، قوانينها التقدم والانحناء والمرحلية، ولكل مرحلة بصمة تمنحها خصوصيتها، فإن الالتزام بقضية النهضة العربية ومستقبلها ينبغي أن ينطلق من وعي طبيعة المرحلة التي هيأت للانتقال لعصرنا الراهن ومنحته سماته، من خلال التعرض

للظروف التي حكمت مجرى النضال الوطني التحرري العربي في العصر الحديث، وبشكل خاص التلازم والوحدة في ذلك النضال، وتداخل المبادئ والأفكار التي رفعتها الحركة الوطنية العربية.

ومع أن شعارات الحركة الوطنية العربية، في كثير من حالاتها، تجاوزت المطالب الإقليمية، وتبنت قضايا قومية عكست تضامن العرب وتلاحم مواقفهم، بلغت حد التطوع في القتال والمشاركة في مواجهة جيوش الاحتلال، فإن الظروف التاريخية التي مرت بها الأقطار العربية، كل على حدة، حكمت مستوى ونوعية المواجهة ضد الاستعمار بين قطر وآخر.

وقد سهلت تلك الظروف للقوى الاستعمارية الالتفاف على الحركة الشعبية في الوطن العربي، وتعميق واقع التجزئة، مما أدى إلى تعطيل مشروع النهضة وقيام دويلات صغيرة لا تمتلك قدرة الدفاع عن سيادتها، وتحقيق التنمية لشعوبها. وقد ترك ذلك الواقع بصمات حادة على مستقبل النضال العربي، وساهم في الانتكاسات المروعة التي شهدتها قضية الوحدة.

إن إعادة الروح للعمل القومي تقتضي، في ما تقتضيه، تسليط الضوء على عوامل القوة والضعف في التجربة القومية، وأن يعاد لهدف الوحدة مكانه. فالانكسارات في أمة، تملك عمق التاريخ، ليست سبباً للتراجع عن أهدافها العظيمة، ما دام طريق العرب للنهوض غير ممكن خارج إطار الأمن القومي الجماعي وتحقيق الوحدة العربية.

مجتمع الجزيرة العربية قبل الإسلام

اعتاد المؤرخون المسلمون، عند تناولهم لأوضاع الجزيرة العربية في الحقبة التي سبقت بزوغ الإسلام وصم مجتمعها بالجهل، وأنه كان غارقاً في الظلمة والتخلف. ويجري التركيز عادة على العصبية وقوانين القبيلة، والممارسات الخاطئة التي سادت استثناء عند بعض القبائل، كوأد البنات. وضخم الحديث عن ممارسة بعض العادات والثقافات التي حرمها الإسلام، كشرب الخمر ولعب الميسر، بما يوحي بانتشارها في مختلف أنحاء الجزيرة العربية، في حين كانت متمركزة أكثر في المجتمع المكي، باعتباره مجتمعاً تجارياً ونقطة تلاق لقوافل التجارة من وإلى اليمن والشام.

وكان دافع المؤرخين إلى ذلك إبراز الصورة المشرقة، والدور الذي لعبه الدين الحنيف في إنقاذ المجتمع والارتقاء به، ونقله من الوثنية وعبادة الأصنام

إلى عبادة الواحد الأحد. وقد تصوروا أن ذلك يضيف دوراً أكثر سمواً لتاريخه، وكأن صورة الإسلام المجيدة ودوره الخالد لا يكتملان إلا بالتقليل من شأن الحضارة والحط من منظومة القيم والطريقة التي أديرت بها السلطة في المجتمع قبل بزوغ فجره.

وتناسوا في غمرة حماسهم، أن حالة الرقي والتحضر، والتنظيم الرائع الذي أديرت به مختلف جوانب الحياة في المدينة المقدسة هي رصيد للرسالة وليست عبئاً عليها، كونها تعكس البيئة المتميزة والخصب الأخلاقي والثراء الروحي وأهمية المكان الذي انطلقت منه. والرسول الأعظم يشير إلى ذلك في جملة من أقواله، حيث يقول: «الناس معادن خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام»، و«إنما بعثت لكي أتمم مكارم الأخلاق». ولم تكن صدفة أن تنطلق الدعوة من مكة المكرمة، التي عرفت بمكانتها الدينية والأدبية والتجارية والاقتصادية في سائر أرجاء جزيرة العرب.

والواقع أن هناك أكثر من مشكلة رئيسية تواجه الموقف التاريخي التقليدي من تلك المرحلة، تتعلق ابتداء بتحديد المفاهيم. فكلمة «العصر» ذاتها عند غالبية المؤرخين المسلمين غير دقيقة، لأنها لم تعبر عن محتوى زماني أو مكاني محددين. فهناك خلط وعدم اتفاق على بداية تلك الفترة، كما أن هناك ضبابية في تحديد المكان: هل يشمل مكة المكرمة التي انبثقت منها رسالة الإسلام، أم قبائل وعشائر محددة بعينها، أم أنه يتعلق بعموم مناطق الجزيرة العربية. أما المشكلة الأخرى فتتعلق بالتفسير غير الدقيق لمفهوم «الجاهلية» الذي شاع في مجمل كتب التاريخ والأدب العربيين، وهو تفسير وصم المجتمع بالفوضى والسفه، في حين تشير القراءات إلى أن المجتمع المكي كان محكوماً بأعراف وتقاليد متطورة جعلت منه كياناً متماسكاً.

ونميل إلى الإعتقاد أن المؤرخين اعتمدوا ظاهر النص في تفسيرهم للآيات القرآنية الكريمة وبعض الأحاديث النبوية الشريفة التي وسمت العصر الذي سبق ظهور الإسلام بـ «الجاهلية»، في تدليلهم على الواقع المتردي الذي كانت تعيشه الجزيرة العربية بشكل عام، والمجتمع المكي بشكل خاص. وهكذا جرى التحقيب والتأريخ لأدب جاهلي، وتاريخ جاهلي، وعصر جاهلي، وأيام جاهلية، وهكذا..

ويبدو أن مصطلح «جاهلي» استخدم في الصدر الأول للإسلام بمعنى المتعصب. وقد أشارت إلى ذلك بوضوح مجموعة من الآيات القرآنية الكريمة:

﴿إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحميّة حميّة الجاهلية﴾[1].

﴿وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم والله عليم بذات الصدور﴾[2].

﴿وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك. أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾[3].

﴿وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾[4].

وفي الحديث الشريف، عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «اختصم مهاجري وأنصاري فقال المهاجري يا للمهاجرين، وقال الأنصاري يا للأنصار، فقال النبي ﷺ «أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم»، وغضب لذلك غضباً شديداً» أخرجه البخاري[5]. وكذلك ما رواه الترمذي وغيره عن النبي (ﷺ) قال: «إن الله قد أذهب عنكم غيبة الجاهلية، وفخرها بالآباء»[6].

ويقول عمرو بن كلثوم في معلقته:

ألا لا يجهلن أحد علينا　　فنجهل فوق جهل الجاهلينا

ومن الواضح أن استخدام مصطلح «جاهلي»، كما ورد في الآيات القرآنية والحديث الشريف، والفعل يجهلن في معلقة عمرو بن كلثوم يشير إلى العصبية والفخر والاعتداد، وهي صفات قبلية متعارف عليها حتى وقتنا الحاضر. والمعنى كما تشير إليه النصوص بعيد كل البعد عن الفهم اللغوي السائد لكلمة الجاهلية الذي يعني السفه وقلة العقل وعدم الإدراك.

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة الفتح،» الآية ٢٦.

(٢) المصدر نفسه، «سورة آل عمران،» الآية ١٥٤.

(٣) المصدر نفسه، «سورة المائدة،» الآيتان ٤٩ ـ ٥٠.

(٤) المصدر نفسه، «سورة الأحزاب،» الآية ٣٣.

(٥) عبد العزيز بن باز، **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**، ط ٣ (الكويت: دار الدعوة، ١٩٨٤)، ص ٣١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٢.

والرجوع إلى التاريخ يؤكد، بما لا يقبل جدلاً، أن هذه المنطقة شهدت قيام إمارات وممالك نمت وترعرعت في بيئة مجاورة للحضارات القديمة التي قامت في وادي النيل وما بين النهرين، والهلال الخصيب وعلى أرض اليمن. وكان أهلها على اتصال مباشر بتلك الحضارات، يأخذون منها ويتفاعلون معها.

وكانت الجزيرة العربية، بشكل عام، تموج بالحركة وطرق القوافل. ففي جزئها الجنوبي يقع اليمن الذي ساعدته متاخمته للمحيط الهندي والبحر الأحمر على إقامة علائق متعددة مع مناطق العالم الأخرى، كما ساعد نزول الأمطار وخصوبة الأرض على قيام حضارة مستقرة ومدن عامرة به، وكان سكانه من بني حمير ذوي فطنة، هداهم تفكيرهم وذكاؤهم إلى حسن الاستفادة من الأمطار حتى لا تتسرب إلى البحر فوق الأرض المنحدرة من ناحيته، فقاموا ببناء سد مأرب(٧).

كما اشتهرت مدينة يثرب، التي عرفت بالمدينة المنورة فيما بعد، بمئات من الحدائق وغياض النخل والضياع، مما جعلها تبدو بالمقارنة مع مكة وكأنها جنة عدن من حيث جوها وخصوبة أرضها، وكانت ممراً للقوافل التجارية المتجهة من اليمن ومكة إلى بلاد الشام؛ يؤكد ذلك، قيام المعركة الأولى التي خاضها المسلمون عند وادي بدر الذي لا يبعد أكثر من عشرين ميلاً جنوبي مدينة يثرب، حيث اعترضوا قافلة قريش التجارية التي كان يقودها أبو سفيان أثناء اتجاهها إلى مكة قادمة من الشام، ونشبت أول معركة في تاريخ الإسلام انتهت بانتصار المسلمين، وكان لها الأثر البعيد على مجرى الأحداث اللاحقة(٨).

أما منطقة البحرين، فقد عرفت الاستقرار والتحضر بفعل خصوبة أرضها ووفرة المياه فيها، وبفعل موقعها على شواطئ الخليج العربي الذي يربطها عن طريق البحر بمناطق العالم الأخرى. كما اشتهرت بأسواقها: هجر والمشقَّر وදارين التي عكست مستوى التقدم التجاري والزراعي الذي وصلت إليه البلاد. وكان الحطم بن هند البكري من بين أشهر رجالها الذين برعوا في

---

(٧) محمد حسين هيكل، **حياة محمد**، ط ١٣ (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٨)، ص ٧٣.

(٨) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، ١٠ ج (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠)، ج ٤، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

التجارة مع مكة، ومع الحيرة في العراق، وهو بمثابة أبي سفيان في مكة حيث كان يقود قوافل التجارة الأحسائية. وتميزت هذه المنطقة عن بقية مناطق الجزيرة العربية بوجود تيارات فكرية دينية عديدة كالمسيحية واليهودية والزرادشتية.

وتتضح الصورة أكثر عن مستوى الرقي الاقتصادي وكثافة السكان بهذه المنطقة، في تلك الحقبة التاريخية، من خلال النظر إلى مقدار الخراج الذي فرضه النبي محمد (ﷺ). ويقال إن البحرين أول ولاية فرض عليها الخراج في الإسلام، وأن واليها أبا العلاء الحضرمي، جلب الخراج إلى النبي في السنة السابعة للهجرة، وقدره مائة وخمسون ألف دينار. ويعتبر ذلك مبلغاً هائلاً قياساً إلى ذلك العصر، فلم يصل له مبلغ كهذا لا قبل ولا بعد. ويدلل ذلك على ثقل البلاد البشري، إذ إن الجزية لا تؤخذ إلا على كل محتلم ذكر أو أنثى وقدرها دينار، وفي عهد خلافة أبي بكر الصديق وصل لبيت المال أموال هائلة من هذه المنطقة[٩].

وإذا رجعنا إلى مكة، مهد البداية في نهضة العرب، نجد أنه كان هناك تنظيم عملي رائع للعلاقة بين مختلف أبناء قبائلها وعشائرها. فقد كانت أهم الوظائف في مجتمعها، كالحجابة والسقاية والرفادة والندوة واللواء، موزعة بين قادة عشائر تلك المدينة بشكل يعكس توازن القوى، وينال قبول الجميع، ويحقق الوحدة والتلاحم في البناء الأعلى للمجتمع. وقد شبه بعض المؤرخين نظام الحكم في مكة بجمهوريتي البندقية وقرطاجة، حيث يسيطر رأس المال على الحكم فيهما[١٠].

فمن عشيرة هاشم، تولى العباس بن عبد المطلب بن هاشم، أحد أثرياء مكة وعم الرسول، السقاية التي تعني سقاية الحجيج بالماء والنبيذ وإطعامهم الثريد. وقد عرفت أم القرى بشح مياهها، فهي كما يقول القرآن الكريم **﴿بواد غير ذي زرع﴾**[١١]، ونظراً لأهميته، جرى تنظيم عملية توزيعه وفرض الجباية عليه. وكان العباس مرجعاً مهماً في الخلافات التي تحدث في المجتمع.

---

(٩) محمد سعيد المسلم، **ساحل الذهب الأسود: دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي**، ط ٢ (بيروت: دار الحياة، [د.ت.])، ص ١٢٢.

(١٠) أحمد عباس صالح، **اليمين واليسار في الإسلام**، دراسات تاريخية، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٣١.

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة إبراهيم،» الآية ٣٧.

وقد فاوض أبرهة، عن الجانب المكي عند هجوم الأخير عليها[١٢].

ومن بني نوفل، الحارث بن عامر، ويعد واحداً من أغنياء مكة، وكان مسؤولاً عن الرفادة، وهي تنظيم المؤن وإطعام الحجيج والإشراف على شؤونه، ويتم ذلك من خلال ضرائب تجبى من المكيين[١٣].

ومن بني عبد الدار، عثمان بن طلحة، وهو رجل واسع الثراء، تولى سدانة الكعبة، وعقد الندوة، وهي المكان الذي يجتمع فيه الملأ من قريش عندما يتشاورون في أمر من الأمور الهامة[١٤].

ومن بني زمعة، يزيد بن زمعة بن الأسود من بني أسد، أحد وجهاء مكة وأغنيائها. وكان مستشاراً لمكة، يرجع إليه الملأ من قريش عندما يتخذون قراراً، فإذا أوصى به نفذ، وإذا لم يوافق عليه أصدر قراراً آخر، يصبح نافذ المفعول على الجميع[١٥].

ومن بني تيم، كان أبو بكر الصديق مسؤولاً عن الأعناق، وهي الديات والمغارم. فإذا قتل فرد وقرر له على قاتله وافقت قريش، وعملت على تنفيذ قراره. والمعروف في صدر الإسلام، أنه أعتق عدداً من العبيد الذين أسلموا في الأيام الأولى للدعوة الإسلامية، وتحملوا تعذيب أسيادهم وأذاهم من أمثال بلال بن رباح مؤذن الرسول. وهذا دليل على ما كان يملكه أبو بكر من ثروة ومال[١٦].

ومن أمية، أبو سفيان بن حرب زعيم أمية التي تنازعت السلطة مع الهاشميين، ويدير شؤون الدولة عند وقوع الحرب، وكانت لديه «العقاب»، راية قريش. فإذا وقعت حرب أخرجها والتفت حوله قريش، إلا إذا رأت أن تختار رجلاً آخر بديلاً عنه. فهو إذاً القائد العام ورئيس الدولة عند نشوب الحرب. وقد بقي يتولى هذه المهمة حتى فتح مكة. وقد تزعم الحرب ضد المسلمين في كل المعارك التي نشبت بينهم وبين قريش، ووضح ذلك بشكل جلي في بدر وأحد. كما كان إعلان النبي محمد (ﷺ) أن من دخل دار أبي

---

(١٢) صالح، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

سفيان فهو آمن، بمثابة إعلان استسلام مكة المكرمة لقوات المسلمين دون قتال[١٧].

ومن بني مخزوم، خالد بن الوليد القائد العربي المشهور، وكان ميسور الحال، ومهمته ضرب القبة عند نشوب الحرب، فتجتمع عندها عدة الحرب والخيل، ثم يمضي في ترتيب الجيش[١٨].

أما عمر بن الخطاب من بني عدي، فتولى السفارة بين قريش وغيرها من البلدان والقبائل، وكانوا إذا وقعت حرب بعثوه سفيراً، وإن نافرهم حي، جعلوه منافراً ورضوا به. ومن الناحية العملية فإنه المسؤول عن السياسة الخارجية لشؤون مكة[١٩].

وكان صفوان بن أمية من بني جمح رجل الدين الذي يستقسم لقريش بالأزلام، إذا أرادت مكة أن تنفذ أمراً من الأمور. وكان الحارث من بني نهم، وأحد أثرياء قريش يتولى إدارة الأموال الموقوفة على خدمة الآلهة، وهي أشبه بوزارة الأوقاف في العصر الحديث[٢٠].

كانت تلك صورة ملخصة لتقسيم الوظائف بين علية القوم في المجتمع المكي، وقد شملت مختلف العشائر المؤثرة. على أن ذلك لم يكن التنظيم الوحيد الذي حكم علاقاتهم، فقد ارتبطت قبائل وعشائر ذلك المجتمع بأحلاف تعززت عن طريقها أواصر العلاقة والقربى في ما بينها؛ وفي الغالب، يكون الهدف منها تعهد الأطراف المنضوية فيها بالدفاع بعضها عن بعض.

واشتهر من بينها «حلف المطيبين» الذي سمي كذلك لأن المتعاهدين من بني عبد مناف غمسوا أيديهم في طيب جاؤوا به إلى الكعبة، وأقسموا ألا ينقضوا حلفهم[٢١].

أما الآخر فهو «حلف الفضول»، حيث اجتمعت هاشم وزهرة بناء على دعوة من الزبير بن عبد المطلب في دار عبدالله بن جدعان، فصنع لهم

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٠.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٥.
(٢١) هيكل، **حياة محمد**، ص ١١٧.

طعاماً، فتعاقدوا وتعاهدوا «بالله المنتقم ليكونن مع المظلوم حتى يؤدى إليه حقه ما بل بحر صوفة»، وقد حضر النبي محمد هذا الحلف وامتدحه بقوله: «ما أحب أن لي بحلف حضرته في دار ابن جدعان من حمر النعم، ولو دعيت به لأجبت»[(٢٢)].

وكانت مكة المكرمة العاصمة الدينية المقدسة، وملتقى طرق القوافل إلى اليمن والحيرة والشام ونجد، وقد مكنها قربها من البحر الأحمر من الاتصال بتجارة العالم. ونظراً لأهمية موقعها ومستوى التنظيم الذي حكم مختلف العلاقات في مجتمعها، فقد رفض الأستاذ محمد حسين هيكل أن يكون أهلها بدواً في طباعهم وعاداتهم، إذ من العسير تصور بقاء بلد له هذه المكانة، من غير أن يدنيه اتصاله بالعالم من مراتب الحضارة، وبخاصة إذا أخذنا في حسباننا أنهم كانوا من أبرع الناس في شؤون التجارة، وأنهم اشتهروا برحلتي الصيف والشتاء اللتين وردتا في القرآن الكريم في سورة قريش[(٢٣)].

يضاف إلى ذلك أنها كانت مركزاً تجارياً ضخماً؛ فقد اتفق معظم المؤرخين على أن الأهمية العظيمة لمكة هددت المكانة التجارية والاقتصادية لليمن. ولذلك بذلت جهود كبيرة من جانب ملوك الحبشة لبناء هيكل يماني ينافس الكعبة في مكة ويجمع العرب حوله، فينتقل النشاط التجاري إلى اليمن. وحين لم يحقق بناء هذا الهيكل أغراضه قاد أبرهة جيشاً كبيراً إلى مكة لهدم الكعبة واحتلال العاصمة التجارية والقضاء على نفوذها. ووردت قصة ذلك في القرآن الكريم في سورة الفيل. ويؤكد على الأهمية التجارية لهذه المدينة ما سجله التاريخ من أن النعمان بن المنذر ملك الحيرة كان يبعث بقافلة تجارية ضخمة كل عام إلى عكاظ تحمل إلى أهل مكة المسك وتجلب بدلاً منه الجلود والحبال وأنسجة اليمن المزركشة[(٢٤)].

كما سجل التاريخ أن الروم اعتمدوا على تجارة مكة في كثير من شؤونهم حتى في ما يترفهون به كالحرير، وقد أقيمت في مكة بيوت تجارية رومانية للشؤون التجارية والتجسس على أحوال العرب، كذلك كان بها أحباش ينظرون في مصالح قومهم التجارية. وقد ذكر سعيد الأفغاني في كتابه **أسواق العرب** أن وظيفة هذه البيوت التجارية أشبه بوظائف قناصل التجارة في أيامنا

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(٢٤) صالح، المصدر نفسه، ص ٣١.

هذه، حيث يشرفون على شؤون تجارة بلادهم، وينظمون العمل التجاري في هذه العاصمة التجارية الشبيهة بمدينة البندقية في عصرها الذهبي(٢٥).

وفي المجال الزراعي، اشتهرت أراضي الطائف القريبة من مكة بزراعة مجموعة من الأشجار والنباتات، وفي مقدمتها كروم العنب، حيث يصدر من محصوله كل عام ما يقدر بثلاثمائة راحلة من الزبيب، واهتم سكان الطائف بصناعة الجلود التي اشتهرت في كل مكان، وكانت من الصادرات الرئيسية إلى الحبشة وفارس وبيزنطة(٢٦).

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، ذكرت كتب التاريخ أن عديداً من الحكومات عقدت معاهدات رسمية ومكتوبة وموقعاً عليها من السلطات العليا المسؤولة، مع مكة بهدف تأمين التجارة وتحديد الضرائب الجمركية وطرق التعامل المختلفة. وعرف بينها المعاهدة التي عقدها هاشم مع الإمبراطورية الرومانية والتي ضمنت الإذن لقريش كي تجوب مدن الشام في أمن وطمأنينة، والمعاهدة التجارية التي عقدها عبد شمس بن أمية مع النجاشي. أما نوفل والمطلب فعقدا حلفاً مع فارس، ومعاهدة تجارية مع الحميريين(٢٧).

تلك كانت بعض مظاهر الحياة في المجتمع المكي، أدت مجتمعة إلى ازدهار مكة وسمو مكانتها، وإلى بلوغ أهلها مهارة في التجارة لم يدانهم فيها أحد من عصرهم. فالقوافل تأتي من كل صوب، والأسواق الشهيرة: عكاظ ومجنة وذو المجاز والطائف تعج بالصخب والحيوية وحركة التجارة. إضافة إلى ذلك، كانت تلك الأسواق مراكز للمساجلات الأدبية والفكرية، حيث تتنافس القبائل على لسان شعرائها، وتحتشد الجماهير مبدية استحسانها أو ازدراءها لما تسمع، وأحياناً يتواجد مجموعة من المحكمين من ذوي المكانة والخبرة، وتكتب أحسن القصائد التي تقال في تلك الأسواق، وعلى الأخص سوق عكاظ، بحروف براقة جميلة؛ ومن أجل ذلك سميت بـ «المذهبات»، ويحتفظ بها في العادة، بخزائن الأمراء تراثاً خالداً قيماً. وقد سميت تلك القصائد أيضاً بالمعلقات، لأن الفائزة منها، كما تقول القصص المتواترة، تكتب على الحرير المصري بأحرف من الذهب وتعلق على جدران الكعبة(٢٨)، وقد بقيت لدينا

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ٣٣.

(٢٨) وليم جيمس ديورانت، **قصة الحضارة** (القاهرة: مطابع النجوى، ١٩٧٣)، مج ٤، ج ٢: **عصر الإيمان**، ص ١٥.

من تلك المعلقات سبع قصائد معروفة في الأدب العربي.

ويذكر بعض المؤرخين أن الشعراء العرب كانوا ينشدون أشعارهم على أنغام الموسيقى، ولذلك جمعوا بين الشعر والموسيقى. وكان الناي والمزهر والدف أحب الآلات المتوفرة لديهم[٢٩].

وعلى الصعيد الفكري، عرف المجتمع المكي مجموعة من الحكماء الذين برعوا في الخطابة في أسواق العرب المشهورة، ويأتي في مقدمتهم قس بن ساعدة الإيادي. وبرزت مجموعة من رجالات قريش ممن اهتموا بشؤون الأديان كزيد بن عمرو، وعثمان بن الحويرث، وعبدالله بن جحش، وورقة بن نوفل، وأمية بن أبي الصلت.

كان ذلك حال جزيرة العرب في الحقبة التي سبقت ظهور الإسلام، وهو متناقض كلياً مع الوصف الذي درج عليه المؤرخون المسلمون. فلم يكن ذلك عصر جهل وفوضى وتخلف بالمعنى الذي أشاروا إليه، وما جرى توضيحه في هذا الصدد أمر يغني عن أي قول. فحين يقدم التاريخ شهادته تتداعى الحجج والأباطيل.

وحتى إذا اتجهنا إلى الصحراء، حيث يستوطن أبناء البادية، نرى حقائق مغايرة لما هو متعارف عليه عن خصال البدو في المجتمعات البشرية الأخرى. لنتصور مثلاً، ذلك البدوي يقيم خيمته بعيداً في الصحراء، وينتقل بها من مكان إلى آخر مرتحلاً في سبيل الحصول على الكلأ والماء، ومع ذلك تجده ناطقاً بالشعر والفلسفة والحكمة.. ولنتمعن جيداً في قصيدة التغلبي عمرو بن كلثوم، وقصائد لبيد وعنترة بن شداد وطرفة بن العبد وامرىء القيس والأعشى وغيرهم من الشعراء العرب ممن عاشوا في الحقبة التي سبقت ظهور الإسلام. وعندها سيتضح أن أولئك القوم لم يكونوا بدواً، بالمعنى التقليدي للكلمة، رغم أنهم عاشوا في ظروف مشابهة لتلك التي يعيشها البدو، فإرهاصاتهم وإبداعاتهم تؤكد أنهم حفدة رجال عظام، ورثوا الماضي الذي شاد مختلف الحضارات في هذا الجزء من العالم، وأن ما نتج عنهم من شعر وحكمة ما هو إلا انعكاس لحالة التواصل الحضاري، والانبعاث المتجدد الذي تميزت به أمتهم.

---

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٧.

وحين انطلق الرسول من مكة المكرمة، مهد البداية، وجد في هؤلاء الرجال حملة صادقين لرسالته. ولذلك فلا غرابة أن تبرز هذه الأمة في فترة قياسية قصيرة، مع حالة النهوض الجديدة التي ارتبطت بالإسلام، ذلك القدر من القادة العظام، كعمر وأبي بكر وعثمان وعلي وسعد وخالد وأبي ذر وأبي عبيدة، وغيرهم كثير من الأبطال العرب المسلمين.

وهكذا، فمع أن دعوة السماء كانت في انطلاقتها ثورة حقيقية وقفزة نوعية، فإنها في ذات الوقت استثمرت حاصل التراكم التاريخي والحضاري والأخلاقي، والنهوض الاقتصادي الذي ساد جزيرة العرب قبل الإسلام.

تلازم الإسلام والعروبة

تلازم الإسلام بالعروبة منذ لحظة بزوغه، وكانت السورة الأولى «إقرأ»، أكبر تجسيد لذلك التلازم، ففعل الأمر بالقراءة، أوحي به بلغة محددة، هي اللغة العربية. وقد تتالت النصوص القرآنية بعد ذلك مؤكدة ذلك التلازم، كما جاء في الآيات القرآنية الكريمة التالية:

﴿إنا أنزلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾(٣٠).

﴿لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾(٣١).

﴿قرآناً عربياً غير ذي عوج لعلهم يتقون﴾(٣٢).

﴿إنا جعلناه قرآناً عربياً لعلكم تعقلون﴾(٣٣).

﴿كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون﴾(٣٤).

﴿وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً لينذر الذين ظلموا﴾(٣٥).

﴿وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم﴾(٣٦).

---

(٣٠) القرآن الكريم، «سورة يوسف،» الآية ٢.
(٣١) المصدر نفسه، «سورة النحل،» الآية ١٠٣.
(٣٢) المصدر نفسه، «سورة الزمر،» الآية ٢٨.
(٣٣) المصدر نفسه، «سورة الزخرف،» الآية ٣.
(٣٤) المصدر نفسه، «سورة فصلت،» الآية ٣.
(٣٥) المصدر نفسه، «سورة الأحقاف،» الآية ١٢.
(٣٦) المصدر نفسه، «سورة إبراهيم،» الآية ٤.

لقد أجمعت هذه الآيات الشريفة في مواضع مختلفة على عروبة القرآن. ومن المؤكد أن الإشارة إلى ذلك في عديد من السور، وبالشكل الذي وردت فيه، لم تكن من جانب التقرير والإخبار فقط؛ فالعرب والمسلمون جميعهم يعلمون أن لغة القرآن الكريم هي العربية، إذاً فلا بد أن تكون هناك غاية أخرى من ذلك التكرار، وبالشكل الذي وردت فيه. والآيات الكريمة كما هو واضح من نصوصها، تعاملت مع حالة حية متحركة، المفردات فيها ليست جامدة.. القرآن الكريم جاء بلغة العرب، معنى ذلك، أن العرب هم الذين أوكل إليهم حمل رسالة الإسلام لسائر أمم الأرض، إذ من غير الممكن، وبخاصة في المراحل الأولى لبزوغ الدعوة، أن يتم تبليغها بلغة غير تلك التي جاء بها الكتاب.

وحسب التوجيه القرآني، فإن الدعوة يجب أن تنطلق من دعوة الأقرب فالأقرب، إلى أن تعم الرسالة كافة البشر، وذلك كما جاء بالنص: ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾[٣٧]؛ والأقربون هم عشيرة محمد وقومه. والتبليغ لا يتم بدون لغة تصل إلى القلب والعقل، ولغة القوم هي العربية. واللغة ليست مجرد مفردات، ولكنها تعبير عن المستوى الثقافي، والحالة الاجتماعية والقيم الأخلاقية والروحية للمجتمع الناطق بها. ومن الحقائق التي لا جدال فيها أن القرآن الكريم قد جسد تلك الفضائل بأجمل صورها في نصوصه.

إذاً، فإن بزوغ الإسلام في مكة، بمجتمع عربي، وكون القرآن بلغة قريش (أو العرب) أوجدا تلازماً وثيقاً بين الإسلام والعروبة كان له الأثر الكبير في ترسيخ الثوابت القومية على المدى البعيد.

وقد أكد الرسول الأعظم في عديد من أقواله على ذلك التلازم. فقد روى أبو يعلى أن النبي قال: «إذا ذل العرب ذل الإسلام». وفي رواية أخرى: «إذا عز العرب عز الإسلام»، وثقه ابن حيان [٣٨]. وقد ذكر الطبري في تاريخه أنه لما بلغ النبي خبر انتصار العرب على الفرس في يوم ذي قار، قال: «هذا يوم انتصف فيه العرب من العجم وبي نصروا»[٣٩].

وأشار الصحابي عبد الله بن عباس إلى علاقة القرآن الكريم بالشعر

---

(٣٧) المصدر نفسه، «سورة الشعراء،» الآية ٢١٤.

(٣٨) ابن باز، **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**، ص ٣١.

(٣٩) المصدر نفسه.

العربي فقال: «إذا قرأتم من كتاب الله شيئاً فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب، فإن الشعر ديوان العرب». أما الشيخ ابن تيمية فقال: "إن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي وجعل رسوله مبلغاً عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به، لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان، وصارت معرفته من الدين»[٤٠]. ويقول الشيخ محمد رضا: «إن معرفة العربية من ضروريات دين الإسلام»[٤١]. أما العلامة ابن خلدون فيقول: «إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم، فكلهم كانوا يفهمونه ويعلمون ما في مفرداته وتراكيبه»[٤٢].

واعتبر الكواكبي التأمل في المفردات اللغوية لأية أمة من الأمم أمراً ضرورياً لتقدير المستوى الحضاري والأخلاقي الذي وصلت إليه حيث قال: «يستدل على عراقة الأمة في الاستبداد والحرية باستنطاق لغتها هل هي كثيرة ألفاظ التعظيم، غنية في عبارات الخضوع كالفارسية مثلاً، أم هي فقيرة في هذا الباب كالعربية مثلاً»[٤٣].

وخلاصة القول أن التعبير عن حمل العرب لرسالة الإسلام ليس سوى تقرير لحقيقة حية، جرى التأكيد عليها في القرآن الكريم، وفي الحديث النبوي الشريف، وآراء الصحابة والتابعين والعلماء ورجال الدين المسلمين.

ومنذ صدر الإسلام، أصبح تعلم اللغة العربية تقليداً أساسياً لمن اعتنقه من غير العرب، بهدف التمكن من قراءة القرآن الكريم. ولما فتحت بلاد الشام والعراق أنشأ الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عدة دواوين بها تسير بالعربية، وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان بذلت جهود هائلة لتعريب جميع الإدارات في الدولة الإسلامية، وتمكنت حكومة الخلافة من القضاء على الازدواجية اللغوية في المكاتبات الرسمية، ضمن إطار رقعتها

---

(٤٠) أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، **إقتضاء الصراط المستقيم: مخالفة أصحاب الجحيم**، ص ٣١.

(٤١) محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**، ج ١، ص ٢٩ و٣١.

(٤٢) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص ٧٨٥.

(٤٣) انظر تعقيب عبد العزيز الدوري على بحث: محمد أحمد خلف الله، «التكوين التاريخي لمفاهيم الأمة، القومية، الوطنية، الدولة، والعلاقة فيما بينها،» ورقة قدمت إلى: **القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٨)، ص ٣٣.

الجغرافية. وحين فتح المغرب، سيرت أعمال الإدارة منذ البداية باللغة العربية، وذهب جماعة من الفقهاء في أيام الخليفة عمر بن عبد العزيز لينشروا بين المغاربة الإسلام والعربية[٤٤].

والواقع أن العربية ارتبطت بالإسلام في كل المناطق التي وصل إليها نفوذ الحضارة العربية الإسلامية، فهذا عبد الله بن يس يأخذ لنفسه رباطاً في أقصى حدود البلاد الإسلامية، في الغرب، يعلم فيه الناس اللغة العربية والإسلام كي يدفع بهم إلى النهوض لقيام الدولة المرابطية. وكل الدول التي قامت في الهند وفي أفريقيا كانت لغتها الرسمية هي العربية، على الرغم من أن العنصر العربي كانت نسبته ضئيلة جداً[٤٥]. وكانت العربية الجنسية الوحدانية لمعظم العلماء الذين أنتجوا في الحضارة العربية الإسلامية، بغض النظر عن أصولهم العرقية.

ولذلك فإن أية محاولة للفصل بين الثقافة العربية والإسلام لا بد أن تكون تعسفية تتناقض مع الأسس المنهجية لدراسة الحضارات. فعمليات التعريب التي عرفها تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، خارج منطقة شبه الجزيرة العربية جاءت نتيجة انتشار الإسلام. وحتى المناطق الجغرافية التي انتشر فيها الإسلام، ولم يتم تعريبها، تأثرت كثيراً بالثقافة العربية، وأثرت فيها إثراء وتنوعاً، ويعود الفضل في ذلك أساساً إلى الإسلام. وهكذا فالعلاقة بين الثقافة العربية والإسلام تتجاوز المفهوم العقائدي الديني إلى المفهوم الحضاري الواسع.

وقد أسهم الإسلام بدور كبير في حماية اللغة العربية من الإنقسام والتفتت؛ ذلك أن التطور التاريخي، وامتزاج العرب مع الشعوب التي وصل إليها الفتح، والتفاعل مع ثقافات أمم أخرى كان يمكن أن تؤدي إلى خلق لهجات تطغى على اللغة الفصحى، وتحتل مكانها في مراحل لاحقة، فتصبح لغات جديدة كما حدث للغات الأوروبية التي تحدرت من اللاتينية؛ وذلك أمر طبيعي جداً، فمعظم اللغات المنتشرة في عالمنا المعاصر لم تكن من خلق الشعوب والأمم التي شكلتها، فقد كانت تمتد من شعب إلى آخر وتتطور مع

---

(٤٤) عبد القادر زبادية، «دور الإسلام لغة وثقافة في تكوين مقومات القومية العربية وفي بعث الوعي القومي العربي،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١١١.

تطوره تبعاً لتغير جوانب الواقع الموضوعي المختلفة التي تعبر عنها. كما أن التاريخ يكشف لنا باستمرار عن شعوب تخلت عن لغاتها واقتبست لغات أخرى. لكن مرجعية المسلمين جميعاً، القرآن الكريم الذي نزل باللغة العربية، أدت إلى صمود اللغة وتماسكها. يضاف إلى ذلك حماية أخرى، نابعة من الثقافة، فقد أصبحت الثقافة العربية منذ تأسيس أول دولة عربية مركزية بالمدينة المنورة إسلامية المحتوى.

وقد أجمع علماء المسلمين على التلازم بين الإسلام والعربية، لكن بعضهم أقر بوجود نوعين من الترابط، أحدهما ديني والآخر قومي. فالشيخ عبد الحميد بن باديس (١٨٨٩- ١٩٤٠م) على سبيل المثال، ميز بين رابطة الدين وطبيعة الرابطة القومية، فأشار إلى أن الأولى تربط بين عامة الناس، أما الثانية فهي رابطة دولة. إن رابطة الدين، تقف بين المسلمين عند حدود الدين والأدبيات والاجتماعيات، ترعاها وتنظمها جماعاتهم، ممثلة في قادة الفكر والرأي والعلم، دون أن ترقى إلى وحدة الدولة، ودون أن تصبح ورقة بيد الساسة يستغلون بها مشاعر التدين عند عامة المسلمين[٤٦].

وعلى الرغم من أن الشيخ ابن باديس فصل بين الانتماء للدين وبين الانتماء للرابطة العربية، إلا أنه انطلق في رؤيته القومية من موقف حضاري رافضاً أن يكون العرق عاملاً أساسياً في تحديد الانتساب للعروبة مشيراً إلى أنه: «تكاد لا تخلص أمة من الأمم لعرق واحد، وتكاد لا تكون أمة من الأمم لا تتكلم بلسان واحد، فليس الذي يكون الأمة ويربط أجزاءها يوحد شعورها وتوجهها إلى غايتها هو هبوطها من سلالة واحدة، وإنما الذي يفعل ذلك هو تكلمها بلسان واحد»[٤٧].

ويتفق هذا القول مع الحقائق العلمية المتوفرة لدينا الآن، إذ ليس هناك من أمة أصول أبنائها خالصة من عرق واحد. وكان الرسول قد أشار إلى ذلك في معرض دفاعه عن مجموعة من أعلام المسلمين، ممن تحدروا من أصول غير عربية، بلال الحبشي وسلمان الفارسي وصهيب الرومي، وأكد انتماءهم

---

(٤٦) محمد عمارة، «الجامعة العربية... والجامعة الإسلامية،» ورقة قدمت إلى: المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٤٧) نقلاً عن: رجاء النقاش، **الإنعزاليون في مصر: رد على لويس عوض وتوفيق الحكيم وآخرين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٣٩.

للأمة. وقبل أكثر من ألف عام قال بذلك أيضاً أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ مؤكداً أن الموالي الذين تعربوا هم بالعرب أشبه، وإليهم أقرب، وبهم أمس لأن السنة جعلتهم منهم[٤٨].

وقد لعب كثيرون من المسلمين الذين تحدروا من أصول غير عربية أدواراً بارزة في بناء الدولة العربية الإسلامية وإرساء حضارتها من أمثال طارق بن زياد فاتح بلاد الأندلس، وصلاح الدين الأيوبي محرر فلسطين من الصليبيين. كما شارك كثيرون منهم في النهضة الفكرية والعلمية والأدبية التي شيدها العرب. والتاريخ العربي حافل بأسماء العشرات من هؤلاء العلماء والمفكرين، كابن سينا والرازي وسيبويه والشهرستاني وابن الراوندي وابن المقفع والجاحظ.

ولا شك في أن هؤلاء كانوا عرباً بحكم لغتهم وثقافتهم ومشاعرهم، دون أن يقتضي ذلك تحدرهم من أصول عربية. وقد دافع كثيرون منهم عن العروبة دفاعاً مستميتاً في وجه الحركات الشعوبية. ولعل كتاب الجاحظ **البيان والتبيين** خير دليل على ذلك. وما كان لهؤلاء وأولئك أن يبدعوا ويعطوا لولا البيئة العربية المتقدمة التي عاشوا في ظلها، والتي وفرت لهم إمكانية الإبداع والعطاء. ترى هل أتقن سيبويه الفارسية وأبدع في لغتها كما أبدع في العربية؟.

ومثل هذا القول يصدق على حالات كثيرة في العصر الحديث، فقد برز أحمد شوقي أعظم شاعر في العربية حتى أنه لقب بأمير الشعراء. ولا خلاف على أن الجذور العرقية لهذا الشاعر العظيم غير عربية، لكن ذلك لم يمنعه من التغزل بدمشق الفيحاء، وأن يرثي في شعره سقوط الدولة الأموية، كونها الدولة التي مثلت الوجود العربي في تلك الحقبة من التاريخ، وكون كيانها رمز وحدة العرب.. لقد كان شوقي، فكراً ومشاعر، عربي الانتماء والإبداع.

والآن في هذا العصر، نحن أمام قوة عالمية عظمى هي الولايات المتحدة الأمريكية، بجبروتها وإمكاناتها. نشأت من مهاجرين قدموا إليها من مختلف أصقاع الأرض في غضون القرون الخمسة الأخيرة، وهي سنون قليلة إذا قيست بتاريخ الشعوب والأمم الأخرى. ووجد القادمون الجدد هذه الأرض بكراً، تعج بالمعادن والثروات الطبيعية، فشردوا سكانها الأصليين وفتكوا بهم،

(٤٨) انظر الفصل ١ من هذا الكتاب، ص ١٥.

وهم الهنود الحمر، وحلوا محلهم، وأخذوا في استقدام آلاف السود من القارة الأفريقية وحولوهم إلى رقيق مهمتهم حراثة الأرض، وخدمة مصالح الإقطاع.

وبعد مجيء ابراهام لينكولن لسدة الرئاسة الأمريكية، وبفعل تطورات اقتصادية وتاريخية، وحاجة الطبقة الرأسمالية في الولايات الشمالية للعمال لإدارة المصانع الخاصة بها، جرى تحرير الرقيق. وأخذ النظام الرأسمالي في استثمار خيرات هذا البلد الغني. وتشكلت للمقيمين والمهاجرين الذين قدموا من مختلف البلدان، على السواء، هوية جديدة عبرت عن انتمائهم للعالم الجديد هي الهوية الأمريكية أولاً، والولايات المتحدة الأمريكية في ما بعد.

وقد عملت المؤسسات الاقتصادية والصناعية على تشجيع هجرة العقول المبدعة إلى أمريكا، واستقدام القوى العاملة اللازمة لتحريك ماكنة صناعتها من كل مكان. واستقر الجميع في القارة الأمريكية الشمالية، وامتزجوا بلغة وتقاليد وثقافات طلائع الهجرة إليها، من انكليز وأسبان. وأضافوا إلى حضارة العالم الرأسمالي وإنجازاته الكثير الكثير، ومع ذلك بقي هؤلاء جميعاً جنوداً مجهولين في حركة التطور الفتية للعالم الجديد. وأصبحت إنجازاتهم وإبداعاتهم أشياء مضافة لإمكانات الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الجديدة التي هاجروا واستقروا بها.

وخلاصة القول أن الانتماء للعروبة ليس عرقياً، بل انتماء إلى حضارة، وهو قبل كل شيء انتماء إلى ثقافة وشعور مشترك، وارتباط مادي ومعنوي إلى تاريخ، مع عوامل وخصائص أخرى قد توجد في هذه الأمة، ولكنها لا تتوفر عند أمة أخرى، كاللغة والدين والجوار.. ويصبح ضمن هذا التحليل، طارق بن زياد مولى موسى بن نصير، فاتح بلاد الأندلس، وصلاح الدين الأيوبي محرر فلسطين من الصليبيين، وأمير الشعراء أحمد شوقي، والعلماء والمفكرون الذين أضافوا لبنات خالدة في صرح عزتنا وحضارتنا، عرباً ناضلوا في سبيل نصرة الإسلام ورفع راية العروبة خفاقة عزيزة.

وعلى كل فإن اللسان حتى وإن اختلف، فإن ذلك لا يعني عدم إمكانية نشوء أمم على أسس أخرى، كالجغرافيا والتاريخ والنضال المشترك. فهناك أمم عريقة لا تزال تنبض بالقوة والحركة كالهند والصين، ولم يمنع تعدد لغات أفرادها من وحدتها وانتمائها إلى هويات كبرى. واللغة هي حقيقة تاريخية تعكس بنموها وتطورها وتبدلها تطور المجتمع وثقافاته وأفكاره، ولذلك فهي تعبير خلاق عن مراحل نموه، وضمن هذا التحليل تصبح تأكيداً للوجود

القومي لا نفياً له. وهاتان الأمتان قد لعبتا أدواراً رئيسية في التاريخ الإنساني، وهما بأكثر المقاييس، مهيأتان الآن لأن تلعبا أدواراً قيادية مستقبلية في الساحة الدولية.

التواصل التاريخي

انطلق السعي لبعث هويات مندثرة من نفي واقع كون الحضارات القديمة التي أخذت مكانها في الوطن العربي ذات صلة بالعروبة إن من حيث منشؤها ولغاتها أو من حيث سيرورتها التاريخية. فقد نظر إلى حضارات وادي الرافدين، السومرية والبابلية والآشورية، على أنها غريبة عن العرب وبالتالي عن نهضتهم التي ارتبطت بالإسلام، وأن الحضارة التي قامت في بلاد الشام على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط فينيقية لا علاقة لها بالعروبة، والحضارة التي قامت في وادي النيل، بمصر فرعونية وأن الفراعنة هم الأجداد الحقيقيون للمصريين وليس سواهم، وهكذا.. بل لقد قرر البعض، كالدكتور طه حسين، أن مصر بثقافاتها وتاريخها وصلاتها الجغرافية والتاريخية أقرب إلى الحضارة اليونانية، وبالتالي إلى أوروبا، منها إلى العربية، وأن نهضتها وتقدمها يتطلبان المحافظة على تلك الصلات وتعميقها، والانفصام عن ثقافة الشرق.

ولم تكن تلك الأطروحات لتجد بيئة ملائمة لها أفضل من واقع الهزيمة والتشرذم الذي عاشته الأمة إثر هزائمها المتكررة في مواجهة المشاريع الاستعمارية والصهيونية، حيث استيقظت، أمام حالة العجز والاستسلام وتراجع الحركة الوحدوية، دعوات مشبوهة قديمة كانت قد برزت في الوطن العربي إثر فشل مشروع النهضة في مرحلته الأولى، بعد تقسيم الوطن العربي حصصاً بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي، وإثر فشل مشاريع التصدي العربية للاستعمار الغربي، وحدوث مجموعة من الانتكاسات القومية، كفرض البريطانيين التوقيع على معاهدة ١٩٣٦م بمصر، ومعاهدة بورتسموث بالعراق، اللتين ضمنتا هيمنة واسعة للبريطانيين في هذين القطرين ومنحتهم حق استخدام أراضيهما لصالح الاستراتيجية البريطانية أثناء الحرب. وقد تزامن ذلك مع تصاعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين. فمن جديد جرى الحديث عن بعض الهويات القديمة: فينيقية وآشورية وفرعونية وأمازيغية بربرية واستبدال الحروف العربية بأخرى لاتينية.

والحقيقة أن تلك الطروحات، رغم محاولات دعاتها إضفاء صفة الجدة

والحداثة عليها، فإنها متخلفة ومحافظة في منطقها، كونها تفترض إمكانية تكلس التاريخ وتوقفه عند نقطة معينة. بل إنها في أحسن الحالات، تضفي على التاريخ ميكانيكية ساذجة ومسطحة، حين تتصور إمكانية أن يعيد التاريخ نفسه، متناسية عن عمد أو جهل أن اضمحلال تلك الحضارات، وقيام أخرى بديلة منها كانا تعبيراً عن صيرورة وحركة تاريخية، وأن بروز الحضارة العربية لم يتحقق على أنقاض تلك الحضارات، أو بإحلال مصطنع لأخرى جديدة. كما لم يكن حاصل إبادة جماعية لعناصر الحضارات القديمة، أفراداً ومعطيات موضوعية ومادية، ولكنه حاصل تفاعل جدلي لمجموعة من التراكمات، كان الإسلام نقطة التحول النوعي فيها. وقد أخذت تلك التحولات مكانها في ظل تفاعل ديمغرافي وجغرافي وتاريخي تمثل في هجرات متعاقبة من جزيرة العرب إلى الشمال، في وادي الرافدين وبلاد الشام، وإلى الغرب في وادي النيل، مؤدية إلى تفاعل مستمر ودائم في الثقافات والمشاعر والمواريث.

فهي والحال هذه تأكيد على حالة التواصل التاريخي، وإثبات لعلاقة العرب بتلك الحضارات وليست نفياً لها. وقد ناقش الدكتور جواد علي في كتابه **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** أصول الحضارات التي قامت في وادي الرافدين وبلاد الشام، فأشار إلى أن صناعها في غالبيتهم ينتمون إلى ما هو متعارف عليه الآن بالشعوب السامية، وتوصل إلى أن الجزيرة العربية هي منبع هجرات تلك الشعوب، وذكر مجموعة من الأسباب التي تجعله يميل باطمئنان كبير إلى تقرير ذلك.

فقد وجد أن من غير المنطقي أن ينتقل سكان الجبال والمزارعون من حياة الاستقرار إلى البداوة، بل العكس هو الصحيح. ولما كانت الشعوب السامية قد عاشت في أطوارها الأولى حياة بدوية، كما تدل على ذلك جملة المعلومات المتوفرة لدينا الآن، فلا بد أن يكون المكان الذي هاجرت منه وطناً صحراوياً. والجزيرة العربية، تصلح لأن تكون ذلك المكان الذي تمت الهجرات منه أكثر من أي مكان آخر[(٤٩)].

يضاف إلى ذلك، أن معظم المدن والقرى القديمة في العراق أو الشام كونتها عناصر بدوية استقرت في تلك المواقع، وقامت بإصلاح أراضيها

---

(٤٩) جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام** (بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٦٩هـ/ ١٩٤٩م) ج ١، ص ٢٣٤.

وعمرانها، واشتغلت بالتجارة، مما أدى إلى نشوء تلك المدن والقرى. ولما كانت أكثر هذه العناصر البدوية قد جاءت من جزيرة العرب، فإن الجزيرة قياساً على ذلك، مرشحة لأن تكون الموطن الذي غذى العراق والشام وباديته بالساميين، وأرسل إليها موجات متتالية من البشر. ويدعم هذا القول مجموعة من الأدلة الدينية واللغوية والتاريخية والجغرافية التي تشير بوضوح إلى أن جزيرة العرب هي مهد الساميين ووطنهم(٥٠).

وأما الأسباب التي دفعت بالساميين إلى الهجرات المستمرة من موطنهم الأصلي، جزيرة العرب، إلى المناطق المحيطة، فإن مجمل الدراسات التاريخية تجمع على أن تلك الهجرات حدثت في أزمنة مختلفة ومتباينة، وأن دوافعها كانت ازدياد عدد السكان وضيق مصادر أرض الوطن عن تلبية حاجاتهم من الماء والغذاء، وتزاحم الناس على الرزق، والصراعات والتطاحن المستمر بين القبائل الذي فرضه ضنك العيش، مما حمل البعض على الهرب بجلدهم والتفتيش عن مواطن جديدة آمنة(٥١).

وتشير الدراسات العلمية إلى أن جزيرة العرب كانت عرضة لتغيرات طبوغرافية مستمرة، حولتها إلى أرض جرداء، انحبس عنها المطر، وقلت فيها الرطوبة، وشاع الجفاف، وغلبت عليها الطبيعة الصحراوية، ونتج عن ذلك مجاعات وكوارث أودت بحياة الكثيرين من السكان، ودفعت بآخرين إلى الهجرة خارج موطنهم بحثاً عن المأوى والطعام(٥٢).

وبحسب تصور القائلين بأن جزيرة العرب مهد الجنس السامي، فإن البلاد كانت أشبه بخزان هائل يفيض في حقب متعاقبة، تبلغ الحقبة الواحدة زهاء ألف عام، بما يزيد على طاقته من البشر، فيدفع بالفائض إلى الخارج، في موجات متتالية أطلقوا عليها الموجات السامية، وعللوا تلك الهجرات بعدم استطاعة جزيرة العرب قبول عدد كبير من السكان يزيد على طاقتها، فلا يبقى أمامهم غير سلوك طريق الهجرات إلى الأماكن الخصبة في الشمال. وكانت الطرق الساحلية من أهم المسالك التي استخدمها المهاجرون للوصول إلى أهدافهم(٥٣).

---

(٥٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٤.
(٥١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٠.
(٥٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٠.
(٥٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٠.

وقد أيد وليم ديورانت ما توصل إليه الدكتور جواد علي حول منشأ الساميين، فأشار إلى أن مهدهم ومرباهم هو جزيرة العرب، حيث لا يكاد ينمو نبات على الإطلاق، وأن الهجرات إلى الشمال تدفقت موجة إثر موجة في هجرات متتابعة، وأن أولئك البشر كانوا من خلائق أقوياء شديدي البأس لا يهابون الردى، وجدوا أن الصحراء لا تكفيهم، فافتتحوا بسواعدهم مكاناً خصباً ظليلاً يعولهم ويقوم بأودهم. وأما من بقي منهم في بلادهم فأوجدوا حضارة العرب، وأنشأوا الأسرة الأبوية وما تتطلبه من طاعة وصرامة خلقية.. وأخذوا يهيمنون حقبة طويلة على التجارة وطرقها مع الشرق الأقصى، تتكدس في ثغورهم غلات جزائر الهند، وتحمل قوافلهم تلك الغلات وتنقلها في الطرق البرية غير الآمنة إلى فينيقية وبابل. ومكنتهم ثرواتهم من بناء المدن والقصور والهياكل في القلب من جزيرتهم العريضة[٥٤].

وحين يتعرض ول ديورانت إلى الفينيقيين، فإنه يعترف بأن المؤرخين لا يكادون يعرفون شيئاً عن التاريخ الباكر الذي تأسست فيه حضارتهم، كما أنهم لا يعرفون شيئاً عن التاريخ المتأخر لذلك الشعب الذي ترى آثاره في كل مكان. وعلى الرغم من أنه يعبر عن عدم تأكده من سامية أولئك الأقوام، لكنه يشير إلى أنه ليس بوسعه أن يكذب ما قاله علماء صور للمؤرخ اليوناني هيرودوت أن أجدادهم قدموا إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط من الخليج العربي، وشيدوا حضارتهم المتوسطية في القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد، وكانوا يعيشون فوق البحار، وظلوا حقبةً طويلة من أنشط تجار العالم القديم[٥٥].

وحول الموضوع نفسه، ناقش طه باقر في كتابه الموسوم **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارة وادي الرافدين**، أصول السومريين ولغتهم، فأشار إلى أثر موقع العراق بالنسبة إلى الجزيرة العربية في التشكيل التاريخي والتركيب الديمغرافي، المغرق في القدم، على التفاعل بين المنطقتين على السواء، وأوضح أن أقواماً كثيرة نزحت من جزيرة العرب وأطراف بواديها في أزمان مختلفة، لا يعلم بالضبط متى إلا من خلال الآثار التي تركتها على الحضارات التي قامت في وادي الرافدين، كتأسيس دولة

---

(٥٤) وليم جيمس ديورانت، **قصة الحضارة**، ط ٢ (القاهرة: مطابع النجوى، ١٩٧٩)، مج ١، ج ٢: **عصر الإيمان**، ص ٣٠٩.

(٥٥) المصدر نفسه، ج ٢: **عصر الإيمان**، ص ٣٠٩ ـ ٣١٣.

أوسلالة حاكمة، كالدولة الأكدية والسلالات الأمورية في العصر البابلي القديم[56].

ويناقش الكاتب علاقة هؤلاء الأقوام بالسامية، فيشير إلى أن البحث في جذور هؤلاء الأقوام يجب أن يتجه إلى الناحية اللغوية لا الناحية العرقية، موضحاً أن التسمية الشائعة للسامية باعتبارها أصل اللغات التي نطقت بها الأقوام التي استقرت في الجزيرة العربية وأطرافها والمناطق الشمالية المجاورة لها ليس دقيقاً، مقترحاً تسميتها بلغات الجزيرة أو اللغات العربية، لأن ذلك، من وجهة نظره، أقرب إلى الصواب[57].

لقد هاجر الكثيرون من شعوب الجزيرة العربية في أزمان بعيدة مختلفة، واستوطنوا في البوادي الخصبة المجاورة لمراكز العمران والحضارة في الهلال الخصيب، وصاروا زراعاً أو رعاة شبه مستقرين. وكانت القبائل العربية قد انتشرت في جهات ما بين النهرين منذ الألف الأول قبل الميلاد، وأخذ اسم «عرب» يظهر في أخبار الملوك الآشوريين في حروبهم مع بعض تلك القبائل في بوادي الشام والعراق وربما في شمالي الحجاز[58]. ولم ينقطع ذلك التسرب البشري، بل استمر حتى العصور الحديثة. وكان للفتح العربي الأثر الحاسم في تركيب سكان هذه الرقعة الجغرافية، بجعل غالبية سكانها من العرب[59].

وحول موضوع الوجود العربي في وادي النيل، تناول محمد العزب موسى، في كتابه **وحدة تاريخ مصر**، موضوع علاقة مصر العربية الحديثة بحضارات مصر القديمة بالبحث والتدقيق، مؤكداً وجود خيط يربط مراحل تاريخ الشعب المصري. وتناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة: تاريخية وثقافية وانثروبيولوجية وفولكورية، وأشار إلى أن مصر تنازعتها في مطلع نهضتها الحديثة ثلاثة اتجاهات انتمائية لم تستطع أن تتعايش في ما بينها[60]. وهذه

---

(٥٦) طه باقر، **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارات وادي الرافدين** (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون العامة، ١٩٨٦)، ص ٦٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٦٠) محمد العزب موسى، **وحدة تاريخ مصر** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢)، ص ١٠.

الاتجاهات هي: الاتجاه الإسلامي الذي كان ينادي بالارتباط بجامعة الشعوب الإسلامية، ويجعل العقيدة الإسلامية محور التوجه السياسي؛ والاتجاه الفرعوني، الذي يرى أن مصر تختلف بحكم أصلها وظروفها عما يجاورها من الشعوب العربية والإسلامية، وبالتالي يحصر نشاطها في مجالها الإقليمي الذي قد يمتد ليعني وحدة وادي النيل؛ والاتجاه القومي العربي، الذي يركز على أن مصر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية بحكم الأصل واللغة والمصالح والمشاعر والتاريخ، وينبغي بالتالي أن تكون القومية العربية محوراً للفكر والسياسة(٦١). ومنه يصل إلى أن هذه الاتجاهات كان لها تأثير واضح في النظرة إلى التاريخ المصري. فالذين ينادون بالاتجاه الإسلامي يركزون على تاريخ مصر الإسلامية وثقافاتها ويغفلون ما عدا ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاتجاهين الفرعوني والعروبي. ويعترض الكاتب على جميع هذه الاتجاهات فيقول: «وأعتقد أنه بالرغم من الاختلافات الظاهرة بين هذه الاتجاهات الثلاثة فإنها غير متناقضة أصلاً فيما بينها، فهي ثلاثة أوجه لحقيقة مصر الواحدة. وما الحساسية المفرطة التي كانت ترتبط بالخلاف بين هذه الاتجاهات الثلاثة إلا عرض من أعراض المراهقة الفكرية.. ليس هناك تعارض بين الذاتية المصرية، والعقيدة الإسلامية، والقومية العربية، إنما يبدأ التعارض عند محاولة وضع إحدى هذه المقولات في غير وضعها الصحيح»(٦٢).

والنظرة السليمة للتاريخ المصري والشخصية المصرية هي التي لا تبتر الماضي، ولا تعتبره في الوقت نفسه عبئاً أو قيداً جامداً على الحاضر. إنها تركز على الحاضر، ولكنها تتسع للماضي وتبحث فيه عن جذور الحاضر والمستقبل. إنها صيغة خلاصتها وحدة واستمرارية التاريخ المصري مع الإقرار بعدم جموده أو ركوده، فهي إذ تقول بأن جذور مصر الحديثة تمتد في أعماق مصر القديمة، فإن مصر ليست مومياء تخلفت عن مصر القديمة. وهي إذ تزعم أن الشعب المصري أكثر شعوب العالم عراقة، فإنها في الوقت نفسه تراه من أكثرها تجدداً ومرونة، فقد جدد دماءه وأفكاره غير مرة عبر التاريخ(٦٣).

ومن جهة أخرى، فإن فهم مصر وتاريخها، كما يرى محمد العزب

---

(٦١) المصدر نفسه، ص ١١.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١١.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٥.

موسى، لا يمكن أن يتم بمعزل عن علاقتها بالأمة العربية، وفي ذلك يستشهد الكاتب بوجهة نظر المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي، حيث يعارض الأخير أطروحة المؤرخ كامي جوليان في تأكيده على شخصية فرنسا التاريخية منذ أقدم العصور، وبالتحديد منذ ما قبل التاريخ عندما لم يكن هناك شيء اسمه فرنسا. إن كامي يعتبر فرنسا وحدة قائمة بذاتها من مختلف العصور، فلو أن العالم كله زال من حولها، وبقيت وحدها لما كان لذلك أثر في نظريته، بل لاستمرت بحدودها المادية الواضحة كما هي، يغزوها الغزاة، فتتغلب عليهم بوطنيتها. لقد انتقد توينبي هذا الأسلوب في كتابة التاريخ ورآه قائماً على تصور خاطئ. إذ من غير الممكن كتابة تاريخ لفرنسا يكون مستقلاً عن تاريخ أوروبا، كما لا يمكن كتابة تاريخ خاص لسويسرا أو صربيا أو أوكرانيا يكون منفصلاً عن تاريخ المجتمع الغربي(٦٤).

وبالمثل يرى توينبي أن من الصعب فهم التاريخ البريطاني أو دراسته بمعزل عن وحدة أكبر، هي المجتمع الأوروبي الغربي في مجموعه، وكذلك الحال بالنسبة إلى أية دولة، فإنه لا يمكن عزلها عن العوامل المحيطة بها.

وخلاصة القول أن الشعب المصري لم يكن معزولاً عن الارتباط بالأمة العربية، ولم يكن ارتباطه في ما بعد بالدولة العربية، واختياره الطريق القومي العربي محض صدفة، أو بسبب اعتناقه الدين الإسلامي، فهناك أمم عديدة اعتنقت الإسلام، ولكنها بقيت محافظة على هويتها ووجودها القومي، والأمثلة على ذلك كثيرة.

كان المصريون ساميين في جذورهم، أو على الأقل ربطتهم بالساميين روابط الدم والثقافة نتيجة لاختلاطهم بتلك الأقوام منذ عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الفرعونية وما تلاها. ولذلك ما أن بدأت الموجة الأخيرة من الهجرة العربية إلى مصر بعد الفتح الإسلامي حتى أحدثت أثرها سريعاً، وعاد الفرع إلى الأصل(٦٥).

وتسلط قصة «سنوحي» أو «سنوهي»، التي هي من أحب القصص على قلوب المصريين القدماء، الضوء على الصلة بين وادي النيل وجزيرة العرب.

---

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وقد أخذت مكانها أثناء حكم الأسرة الفرعونية الثانية عشرة. ويعتقد أن بطل هذه القصة شخصية حقيقية وأنه عاش أيام الملكين امنحوتب الأول وسنوسرت الأول (١٩٩١-١٩٣٤ ق.م) وأنه دونها بعد عودته إلى وطنه من رحلة طويلة حافلة، ويقرأ فيها قول الملك لأسرته حين استقبل سنوهي: «انظروا، ها هو سنوهي الذي عاد إلينا آسيوياً، ابناً حقيقياً من أبناء البدو».

والواقع أن هذا التحليل حول علاقة مصر بالعروبة قبل الإسلام ينسحب على مختلف الحضارات التي سادت في المشرق العربي في العهود المختلفة قبل الإسلام، آشورية وبابلية وكلدانية وسومرية وفينيقية. فالثابت تاريخياً أن غياب شمس تلك الحضارات لم يكن بفعل عمليات إبادة للشعوب التي كانت منضوية تحت لوائها، وإنما تم بفعل عوامل تاريخية وموضوعية مترابطة أدت مجتمعة إلى ضمورها واضمحلالها، وقيام حضارات جديدة بديلة عنها، تمتلك كياناتها الخاصة، لكنها في الوقت نفسه تحتفظ بإرث الماضي وعاداته وتقاليده كجزء من مخزونها الحضاري، في عمليات ممتدة ومتصلة.

وقد ناقش جمال حمدان في كتابه **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان** علاقة مصر بالعروبة، فأشار إلى أنه ليس من المبالغة التذكير بقيمة وخطر موجة الهجرة العربية على وادي النيل من الناحية اللغوية، فهي التي غيرت لسان مصر القديمة وعربتها كلياً ونهائياً، لكن الخلاف في التقييم يتركز على الناحية الجنسية بالذات، حيث يشير إلى ذلك بقوله: «والواقع أن موجة أو هجرة ما في تاريخ مصر لم تتعرض للاختلاف على تقييمها جنسياً، كما تعرضت الموجة العربية، فهناك دائماً أحد اتجاهين: إما إلى المبالغة المفرطة في تقدير أثرها ووزنها، وإما إلى المغالاة الشديدة في التقليل من خطرها ونتائجها؛ والاتجاه الأول، وهذا طبيعي، يظهر غالباً في كتابات بعض المصريين أنفسهم أو العرب، بينما يسود الثاني بداهة عند بعض كتاب الغرب والعالم الخارجي».

ويرفض الكاتب بشكل قاطع وحاسم، تصوير المصريين كما لو كانوا عرباً مستوردين من الجزيرة العربية، كما يرد في بعض الكتابات المصرية، أو أن عملية إحلال وإبدال كاملة أو حتى جزئية قد حدثت بين المصريين القدماء والعرب القادمين.. إن مثل هذه النظرة غير صحيحة وليس أبعد منها عن الحقيقة سوى النظرة العكسية الغربية التي تقلص الوجود العربي الجديد في

مصر إلى مجرد قشرة رقيقة هشة على السطح لا وزن لها كماً ونوعاً[٦٦]. كما يرفض شكاوى الأنثروبولوجيين الأوروبيين المهتمين بدراسة هذه المنطقة من إطلاق بعض الأفراد والجماعات في أفريقيا الشمالية، بما في ذلك مصر، تسمية عربي على أنفسهم، مع أنهم، من وجهة النظر هذه، أبعد ما يكونون عن ذلك ظاهرياً أو تاريخياً. لقد أقنع هؤلاء الأنثروبولوجيون أنفسهم بأن الانتماء إلى العروبة ما هو إلا ادعاء شائع يكاد يصل إلى حد العقدة النفسية-الإثنولوجية عند الأفارقة. وانطلاقاً من هذه الرؤية، جرى الترويج بأن عملية التعريب لم تتجاوز أن تكون باللسان أو المرادفة للإسلام، وهي في الحالتين مجرد تعبير ثقافي لا جنسي. وهكذا بولغ في التحفظ في تقييم الوزن الحقيقي للعرب. يقول شانتر مثلاً: «أما عن العرب الذين كثيراً ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين، فقد نسب إليهم تأثير أكثر بكثير مما كان لهم في الحقيقة». بينما يقول بيتري بلا تحفظ: «إن الفتح العربي كان تغييراً في السادة الحكام أكثر منه تغييراً في الجنس»[٦٧].

وفي هذا الاتجاه، يرفض الدكتور جمال حمدان في دراسته عن عبقرية المكان هاتين النظريتين مشيراً إلى أنهما تحملان اتجاهات متطرفة وتفتقران إلى الدقة والموضوعية. إن الحقيقة العلمية في هذا الصدد، كما يرى الدكتور حمدان، حين تستوعب بشكل صحيح، ليست وسطاً بين نقيضين فقط، وهي «أبسط من أن تمثل مشكلة خلافية معقدة. لقد كانت الهجرة العربية إلى مصر أول وآخر وأخطر هجرة استيطان موجبة فاعلة وناجحة في تاريخها، وهي أيضاً أهم وأخطر إضافة ثقافية ولغوية في البنيان الاجتماعي المصري. لكنها لم تكن تغييراً أو تعديلاً في تكوينه، ذلك أن مصر، منذ عصر ما قبل الأسرات، وبالتالي في تاريخ الشعب المصري برمته قد جمعتها رابطة الدم بالعرب. وهكذا فإن الفتح العربي، رغم ما نتج عنه من تدفق بشري كبير في تاريخ مصر اللاحق فإنه لم يؤد إلى حدوث تبدل بأي قدر في التركيب المصري ذاته، ولذا كانت تلك الهجرات، دون تناقض، نقطة التقاء، مثل ما هي وبقدر ما هي، نقطة اتصال في تاريخ مصر»[٦٨].

ويشير الكاتب إلى وجود تشابه بين المصريين والعرب الذين هاجروا إلى

(٦٦) جمال حمدان، **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**، ٢ ج (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٤)، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٦٧) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٦٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦.

مصر مؤكداً على توافر قرابة أنثروبولوجية أساسية بين طرفي العملية، عرب الجزيرة والمصريين. فشعب الجزيرة العربية، من وجهة نظره، من الساميين، بل قلب السامية، إن لم يكونوا أصلها. إن عرب الجزيرة والحاميين الذين ينتمي المصريون إليهم، تعديلان نتجا من جنس مشترك، وأفضل تشبيه لهما أنهما فرعان من شجرة واحدة، وأن ما يرسخ تلك العلاقة أن التمايز بينهما تم في زمن ليس بالبعيد جداً؛ ودليل ذلك أوجه التشابه العديدة بينهما في اللغة والحضارة، فضلاً عن الصفات الجسمية ذاتها التي تجعلهما معاً أقارب للأوروبيين من جنس البحر المتوسط، «إنهم أقارب بعيدون نوعاً»[٦٩].

ويستخدم الكاتب الموقع الجغرافي ليسند به وجهة نظره عن علاقة المصريين بعرب الجزيرة فيشير إلى أن الحاميين ينقسمون إلى شرقيين وشماليين، وكذلك الحال مع الساميين فهم ينقسمون إلى شماليين وجنوبيين. ويستنتج من ذلك أن الساميين الشماليين أقرب للحاميين الشرقيين انثروبولوجياً وجغرافياً. لقد فصل البحر الأحمر بين الساميين والحاميين، ومع ذلك بقيت شبه جزيرة سيناء استثناء في ذلك كانت نتيجته تحقيق الصلة بين الساميين من الجزيرة العربية والحاميين المصريين. ولهذا نجد أن «عرب الجزيرة ومصريي النيل يمثلون معاً المجموعتين الأكثر تشابهاً وتداخلاً والأشد تقارباً وقرابة من بين كل الساميين والحاميين معاً، إنهم الأقارب الأقرب على الإطلاق بين مجموعة الأقارب البعيدين نوعاً بدرجة أو بأخرى»[٧٠].

وعند هذه المرحلة يشير الدكتور حمدان إلى أنه يمكنه أن يتفهم، دون مغامرة، الأسباب التي أدت إلى نجاح موجة الهجرة العربية إلى مصر، في حين أخفقت فيه سابقتاها أو سابقاتها. والجواب، يقدمه لنا ببساطة وقوة بقوله: «أمن المبالغة، أو يكون من المستكثر، أن نقول إنها مسألة «قرابة عائلية»؟ نريد أن نقول إن من الراجح جداً أن جزءاً من تقبل المصريين للعرب الوافدين يرجع إلى إحساسهم وإدراكهم بأنهم بعض أقاربهم وأصولهم ليسوا بغرباء أجانب حقاً أو تماماً كسابقيهم، إنهم من الناحية الشكلية على الأقل، أي من حيث اللون، بنو جلدتهم»، كذلك فلا شك أن حاجز اللغة، فضلاً عن الدين، ساعد على إزالة حاجز الجنس، بمعنى أن قرب اللغة العربية

(٦٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٦.

(٧٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٧.

السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية- عد البعض عشرة آلاف كلمة مشتركة بينهما- قد سهل التقريب بين العنصرين وشجع الامتزاج الكامل بينهما، بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبين»[(٧١)].

ومن أجل التأكيد على صحة استنتاجاته، ينبه الكاتب من يشكك في الاعتبارات التي أشار إليها، أو يقلل من أثرها، إلى كيف سادت العروبة كل العالم السامي والحامي خارج الجزيرة العربية، بينما توقفت عند سفوح زغاروس الآرية بإيران، وأقدام الأناضول التركية، كما ارتدت عن الأندلس القوطية، بما يدلل على غربة تلك اللغات عن العربية. يضاف إلى تلك الاعتبارات، ملابسات وعوامل أخرى تضاريسية أو مناخية أو دينية.

ويلاحظ أن مصر التي تعربت بسرعة مدهشة مع وصول الفتح العربي إليها، تعرضت من قبل لغزو يوناني ثم روماني، واستوطن بها من اليونانيين والرومانيين أعداد كبيرة لا يستهان بها، قرابة ثلاثة أو أربعة قرون، ومع ذلك لم يتمكن أولئك الغزاة من تحقيق «أغرقة» ولا «رومنة» لغوية كما لم يحدث امتزاج ثقافي أو جنسي. وقصارى ما استطاعوا أن ينجحوا فيه هو مزج الكتابة الإغريقية واللاتينية باللغة المصرية القديمة في شكل الهيروغليفية التي لم تلبث أن اختفت هي الأخرى بعد الفتح العربي مباشرة[(٧٢)].

ويدلل الكاتب على أثر القرابة الأنثروبولوجية والتقارب الإثنولوجي بين المصريين وعرب الجزيرة في التركيب الأساسي لأجسام سكان مصر، بالتذكير بأنها وحدها التي تفسر عدم حدوث تغيرات أساسية في ذلك التركيب رغم ضخامة الهجرات العربية لها بعد دخولها في الإسلام، ورغم الاختلاط البعيد المدى الذي تم بين المصريين، فإن هذا لم يغير من التركيب الأساسي لجسم السكان أو دمهم، لماذا؟ لسبب بسيط هو العنصر العربي من أصل قاعدي واحد مشترك مع العنصر المصري الذي لا يختلف جسمياً عن «البدوي»، فكلاهما قريب جنسياً منذ ما قبل الإسلام، بل وما قبل التاريخ[(٧٣)].

وهكذا يتوصل الكاتب جمال حمدان إلى أن الاختلاف الجنسي المصري ـ العربي كان بمثابة زواج بين أقارب بعيدين، ولهذا قيل إنه إذا كان العرب قد

---

(٧١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٧٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٧.

(٧٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٨.

عربوا مصر ثقافياً، فإنها مصرتهم جنسياً. وأياً كان، فإن الكاتب لم يهدف من هذا القول إلى أن ينفي وجود قدر، «وقدر كبير» من الأثر الجنسي للعرب، إلا أن ذلك الأثر لم يغير من التجانس الأصلي للسكان المصريين. وسبب ذلك هو أن التشكيلات الأساسية لأجسامهم كانت مسكونة بالجنس العربي منذ الهجرات السامية القديمة. وقد وصل أثر تلك الهجرات إلى السودان، وإن كان ذلك بدرجة أقل، لأن ما انصب بذلك القطر من هجرات سامية كان أقل بكثير مما انصب في مصر. ونتيجة ذلك استمر الأساس الجنسي القاعدي في السودان مختلفاً اختلافاً عظيماً ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين(٧٤).

ومع أننا نرى أن الموقف الحضاري والعلمي يرفض الاعتراف بالنظريات العرقية، ولا يعتبر الجنس عنصراً من مقومات نشوء الأمم، فقد تعرضنا بشيء من التوسع إلى ما ورد في كتاب **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان،** للدكتور جمال حمدان الذي هو بشهادة الجميع أضخم عمل موسوعي يتناول بالتحليل شخصية مصر، ولكن ندلل من خلاله على حالتي التجانس والتفاعل اللتين ربطتا الشعب المصري بجيرانه العرب، وبالتالي بالأمة العربية.

وخلاصة القول أن الحضارة العربية لم تنشأ من فراغ، ولم تأخذ مكانها في ظل قطيعة الزمان والمكان، بل كانت تواصلاً حضارياً وتاريخياً، بدأت بالحضارات التي نشأت في ما بين النهرين وبلاد الشام ووادي النيل، واستمرت في حقب ممتدة آلاف السنين، مستمدة فتوتها وحيويتها من مخزونها ومواريثها وتراكم إبداعاتها. وحين جاء الإسلام، اندفع العرب في تأسيس نهضتهم الجديدة مستلهمين من ذلك كله زخماً ومحرضاً.

معركة التحرر الوطني ضد الاستعمار

استمرت نهضة العرب بعد الإسلام، وأخذت أبعاداً حضارية جديدة. ولأن علاقة الأمة بالتاريخ جدلية تختزن الوحدة والتضاد، فقد مر الشعب العربي بمراحل من النهوض والتداعي، لكن الأمة بقيت حية وعصية على الاندثار. فهي في مراحل نهوضها تعطي وتضيف إلى الحضارة الإنسانية الكثير

(٧٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٨.

الكثير، وعندما تضعف تستنهض مخزونها الحضاري متكئة عليه ومتخذة منه عناصر للمقاومة والدفاع عن الوجود.

كانت مفاهيمها ووعيها ورؤيتها لذاتها تتطور وتتكيف تبعاً للمتغيرات الذاتية والموضوعية والتاريخية التي تمر بها. وقد جرت مناقشة ذلك بشيء من التفصيل في الفصل الأول من هذا الكتاب، عند الحديث عن تطور مفهوم الهوية. لكن الإيمان بأمة عربية واحدة، بقي حقيقة واقعة طيلة كل الحقب التي مرت بها الأمة، منذ انبثاق الإسلام، مستمراً في حلقات ممتدة عبر العصور. وحين تعرض العرب في عصرهم الحديث لهجمة الاستعمار الغربي على أقطارهم، عبروا عن انتمائهم لعروبتهم بصيغ وأشكال مختلفة.. عبروا عن ذلك بتلازم نضالهم وتداخل مطالبهم ووحدة أهدافهم. وفي النضال الوطني الذي شهده الوطن العربي، في ما بين الحربين العالميتين، للتحرر من الاستعمار، ترصد بعض الملاحظات الجديرة بالتسجيل، والتي تؤكد على عمق الانتماء والتواصل بين أبناء الأمة.

أولاً: أن الشعب العربي واصل امتشاق سلاحه ومقاومته للاستعمار، إثر هزيمة العثمانيين، في نهاية الحرب العالمية الأولى، ووضع اتفاقيات سايكس بيكو السيئة الذكر قيد التنفيذ. وقد عمت حالة الغضب والنهوض الوطنيين سائر أرجاء الوطن العربي بعد تكشف الغدر البريطاني الفرنسي للعرب، وتم ذلك في حقبة تاريخية واحدة. فقد شهد عام ١٩١٩م انعقاد مؤتمر دمشق الذي اتخذ قرارات تاريخية بعدم الاعتراف باتفاقية سايكس بيكو ووعد بلفور. كما شهد العام نفسه انعقاد مؤتمر آخر مشابه في القدس. وفي مصر كانت هناك ثورة شعبية عارمة تشتعل بزعامة سعد زغلول.

وفي عام ١٩٢٠م، كانت هناك انتفاضات في فلسطين وسوريا، وثورة شعبية مسلحة في العراق. وفي عام ١٩٢٥م اندلعت ثورة سوريا الكبرى بقيادة سلطان باشا الأطرش ضد الاستعمار الفرنسي، وانتفضت في الوقت ذاته مدن فلسطين وقراها ضد الوجود البريطاني والهجرة اليهودية إلى فلسطين.

وفي الأربعينيات اندلعت انتفاضات وثورات ضد الوجود الاستعماري في الوطن العربي، كان على رأسها ثورة آذار/مارس القومية عام ١٩٤١م، ووثبة كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٤٨م، في العراق وتم استقلال سوريا ولبنان

عام ١٩٤٦م، واستكمل تنفيذ المؤامرة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في ١٩٤٧-١٩٤٨م.

ثانياً: تداخل المبادىء والأفكار التي رفعتها الحركة الوطنية العربية في مواجهة الوجود الاستعماري. وكانت خلاصة تلك المبادىء، المطالبة بالحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، والتمسك بالتراث التاريخي والقومي للأمة. فقد تمثلت مطالب الشعب العربي في سوريا بتحقيق الاستقلال السياسي التام، وإلغاء اتفاقيات سايكس-بيكو ووعد بلفور وأي مشروع لتقسيم سوريا، والنضال ضد إنشاء دولة صهيونية في فلسطين، وتأييد استقلال العراق والشام، ورفض الوصاية السياسية التي تضمنتها النظم الانتدابية التي أقرتها عصبة الأمم. وتمثلت مطالب الحركة الوطنية اللبنانية في إنجاز الاستقلال السياسي التام، والخلاص من الهيمنة الفرنسية. أما مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية فكانت رفض الاحتلال البريطاني لفلسطين ووعد بلفور، ووقف الهجرة الصهيونية، واعتبار فلسطين جزءاً من سورية الجنوبية، ووحدة سورية الكبرى، والاعتراف باستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية. وكان التنسيق مع الحكومة العربية والحركة الوطنية في دمشق شرطاً أساسياً لتحقيق هذه المطالب. وتمثلت مطالب الشعب العراقي في إلغاء اتفاقية سايكس-بيكو وتحقيق الاستقلال، ورفض الوجود البريطاني واستخدام العراق كجزء من ماكنة الحرب العالمية الثانية، والنضال ضد المعاهدات والاتفاقيات والأحلاف الاستعمارية، والالتحام بالقضايا المصيرية وعلى رأسها قضية فلسطين.

وفي مصر اتسمت المطالب الوطنية بالنضال من أجل تحقيق الاستقلال والحرية، ورفض الحماية البريطانية، والنضال ضد فساد القصر الملكي وتخاذله تجاه القضايا القومية والمصيرية، وبخاصة قضية فلسطين. أما نضال الحركة الوطنية في السودان، فقد كان بهدف إنجاز الاستقلال التام، وتحقيق وحدة وادي النيل، ودحر الوجود البريطاني. وفي الجزائر، هدف النضال الوطني إلى مواجهة الفرنسة، والتمسك بالتراث التاريخي والقومي للأمة، والتأكيد على عروبة الجزائر، وتحقيق الاستقلال التام، والمطالبة باستقلال تونس والمغرب وصولاً إلى وحدة عربية مغربية.

ثالثاً: لم تكن الشعارات التي رفعتها الحركة الوطنية شعارات اقليمية، بل تعدت في كثير من الحالات الحدود الجغرافية لأقطارها، بطرح مطالب قومية. ففي عام ١٩١٧م، قامت حملة عامة من الاحتجاجات في سوريا ضد بيع

أراضي الدولة في بيسان بفلسطين لليهود، وهي جريمة أقدمت عليها السلطات التركية بالتواطؤ مع الصهاينة[٧٥].وقد اتسقت مقررات مؤتمر سوريا العام ومؤتمر القدس عام ١٩١٩م، حيث ارتقت مطالب المؤتمرين لمستويات تعدت حدود المطالبة باستقلال سوريا وفلسطين، إلى المطالبة بإلغاء اتفاقية سايكس-بيكو، وتحقيق الوحدة العربية، والمطالبة باستقلال العراق وإيقاف الهجرة اليهودية، والنضال ضد تأسيس الكيان الصهيوني، وكانت الحركات الوطنية في مختلف أقطار الوطن العربي، قد حملت شعارات مماثلة، ذات أبعاد ومضامين قومية.

فأثناء العدوان الثلاثي على مصر، طافت مظاهرات شعبية ضخمة بشوارع بغداد مطالبة بإلغاء حلف السنتو الذي عرف بحلف بغداد، والوقوف إلى جانب شعب مصر العربي في معركته ضد العدوان. وتجلى الموقف التضامني للشعب العربي في سوريا لنصرة العراق في البيانات والمنشورات التي أصدرتها حركة الإحياء العربي. وإثر تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦م، رفض العمال العرب في كل موانئ الوطن العربي تفريغ البواخر الأمريكية احتجاجاً على رفض الأمريكان تفريغ الباخرة المصرية كيلوباترا. كما قام أحرار سوريا بنسف خط التابلاين المتجه لساحل البحر الأبيض المتوسط تضامناً مع الشعب المصري.

كما كان تضامن الشعبين المصري والسوداني في نضالهما الوطني للتخلص من الوجود البريطاني جلياً، تمثل في المطالبة بالاستقلال، وإعادة تحقيق الوحدة بينهما. وكان دور الشعب العربي، على امتداد أقطار الأمة بارزاً في معركة التحرير الوطنية الجزائرية منذ انطلاقة الثورة المسلحة. وتجلى ذلك في حملات التطوع، وانخراط المئات من الشباب العرب، من مختلف أقطار الوطن العربي، في جيش جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وفي عشرات الأطنان من القلائد وأساور الذهب التي تبرعت بها النساء العربيات لدعم كفاح الجزائريين لنيل الاستقلال، إضافة إلى حملات التبرع بالمال والدم التي عمت أرجاء الوطن العربي، والاستقبالات الحاشدة لأبطال الثورة الجزائرية في القاهرة ودمشق وبغداد والكويت، وكل مدينة عربية وطئت أقدام الثائرين أرضها، وفي حناجر الملايين من العرب مرددة مع الثوار قسمهم بأن تحيا الجزائر. وكانت المشاركة القومية للنظام الوطني في مصر بزعامة جمال عبد

---

(٧٥) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٦١.

الناصر عاملاً أساسياً دفع بالحكومة الفرنسية إلى المشاركة في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م.

ويوضح تقريران بعث بهما القنصل البريطاني في القدس لحكومته مدى تعاطف الشعب الفلسطيني مع القضايا العربية. التقرير الأول صدر عام ١٨٨٣م، في أعقاب ثورة عرابي ضد الغزو البريطاني لمصر، حول تجاوب عرب فلسطين مع هذه الثورة وقيام اضطرابات في يافا والقدس تعبيراً عن ذلك التجاوب، حيث يقول: «من الثابت والأكيد أن المسلمين المحليين يعطفون بعمق على عرابي بوصفه مسلماً يحارب ضد المشركين وأيضاً وبشكل خاص بوصفه بطل الجنس العربي المسلم الذي يتوقف على نجاحه مستقبل جنسهم لا مجرد صد الغزو عن مصر فحسب»[٧٦].

أما التقرير الثاني فقد صدر بعد سنتين من التقرير السابق، ويتعلق بردة الفعل الفلسطينية تجاه ثورة المهدي بالسودان. وفيه يشير إلى أنه على الرغم من عدم تجاوب مسلمي فلسطين مع الجانب الديني لحركة المهدي، فإن هناك تعاطفاً مكبوتاً معه، باعتباره عربياً يناضل من أجل جنسه (العربي) ضد السيطرة التركية، وسوء الحكم.

رابعاً: رفض الشعب العربي السوري الاحتلال الفرنسي لأرضه، وخاض معارك باسلة ضد وجوده، كما رفض الهيمنة العثمانية من قبل وقاوم وجودها، ولكنه استقبل الأمير العربي الحجازي فيصل بن الشريف حسين استقبال الأبطال. وبالمثل رفض العراقيون الاحتلالين العثماني والبريطاني لأرضهم، لكنهم فتحوا الصدور لاستقبال الملك فيصل. وقد تكرر ذلك في شرق الأردن، حين وصل الأمير عبد الله بن الشريف حسين فاستقبل من الشعب هناك استقبال الفاتحين، قبل أن يتكشف للعرب التنسيق الفاضح بين ملوك الوصاية وبين البريطانيين.

خامساً: في المعارك الوطنية التي خاضها الشعب العربي من أجل الحرية والإستقلال، شارك مناضلون عرب من جميع الأقطار العربية في تلك المعارك، دون وضع اعتبار لانتماءاتهم القطرية. ففي لبنان شارك طلبة عرب من سوريا والأردن والعراق وفلسطين أشقاءهم اللبنانيين في الدفاع عن استقلال هذا القطر، باعتباره جزءاً من وطنهم العربي الأكبر. كما شارك متطوعون عرب

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٧.

من الأردن والعراق وسوريا ولبنان في ثورة ١٩٣٦م الفلسطينية التي كان مقدراً لها أن تستمر، لولا تدخل الملوك العرب الذين وجهوا نداء مشتركاً طالبوا الفلسطينيين فيه بوقف الثورة وحل الاضرابات والاعتماد على النيات الطيبة للصديقة بريطانيا العظمى التي أعلنت أنها ستحقق العدالة[٧٧]. كما شارك مناضلون عرب في القتال جنباً إلى جنب مع الشعب الجزائري في معركة استقلاله.

وفي مواجهة الاستعمار الإيطالي للقطر الليبي، تطوعت أعداد كبيرة من الشباب التونسيين إلى جانب المجاهدين، وأرسل الشعب الإعانات المختلفة، وتكونت لجان الدعم. وأثناء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٤٨م، تطوع من تونس وحدها ٢٦٧٦ شاباً للانخراط في الوحدات المقاتلة، وغادروا فعلاً إلى القاهرة للتوجه منها إلى جبهات القتال. كما تطوع عشرة آلاف شاب من أبناء المغرب العربي المقيمين في فرنسا للانضمام إلى المعركة[٧٨]. وإذا قارنا نسبة المتطوعين إلى نسبة التعداد السكاني للشعب التونسي آنذاك، ونسبة المتطوعين من الشباب المغاربة من فرنسا، إلى نسبة الموجودين منهم هناك يتضح لنا مدى اندفاع الشعب العربي بالمغرب في مواجهة المشروع الصهيوني.

سادساً: حكمت طبيعة المواجهة والتحدي مع الاستعمار تطور مفهوم الهوية. ففي المشرق العربي كان النضال العربي ضد العثمانيين قومياً خالصاً، حيث قاد العرب المسيحيون، الذين كانوا عرضة لنوعين من الاضطهاد: قومي وديني، النضال القومي. أما في المغرب العربي، فقد واجه العرب استعماراً أوروبياً إستيطانياً مباشراً عمد إلى تخريب الثقافات والمعتقدات، ولم يكن للعثمانيين وجود مباشر، أثناء احتلالهم لتلك الأقطار. وقد أدى ذلك إلى تداخل المعاني الوطنية والدينية والقومية بشكل أكثر حدة مما كان في المشرق العربي. وقد تناولنا مناقشة ذلك في موضع آخر من هذا الكتاب[٧٩].

سابعاً: تمكنت القوى الاستعمارية، وبخاصة الاستعمار البريطاني، من الالتفاف على الحركة الشعبية في عديد من أقطار الوطن العربي، بأن نصبت حكاماً، ربطتهم باتفاقيات عسكرية ومعاهدات حماية، ضمنت للمستعمرين

---

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(٧٨) عفيف البوني، **وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث** (باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨١)، ص ٧٥.

(٧٩) انظر الفصل ١ من هذا الكتاب ص ١٥ وخاصةً الجزء المتعلق بـ «الهوية وطبيعة المواجهة».

استمرار الهيمنة على تلك الأقطار، وقد قام أولئك الحكام بتنفيذ سياسات أسيادهم. فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا بتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وعبد الله بن الحسين ملكاً على الأردن، وقد أصبح لكليهما، في ما بعد دور مباشر في تنفيذ ما جرى في فلسطين.

وفي مصر انتهت الثورة التي اندلعت بقيادة سعد زغلول عام ١٩١٩م، تحت شعار الاستقلال التام، بإقرار الحماية البريطانية على مصر، وتحولت القوى السياسية والاجتماعية التي حركها المد الشعبي إلى قوى مهادنة للاستعمار بدلاً من الاستمرار في مقاومته، فقد أغرتها مواقع السلطة والنفوذ التي احتلتها، والامتيازات الطبقية التي حصلت عليها، فأضعفت مقاومتها ودفعت بها إلى المهادنة. وكان من نتيجة ذلك أن ضمنت بريطانيا حق تأمين مواصلاتها في مصر، وحقها في تأمين المصالح الأجنبية، وحماية الأقليات، وإبقاء الحكم في السودان ثنائياً، تشرف عليه الحكومتان المصرية والبريطانية(٨٠).

وقد ضمنت تلك المعاهدة لبريطانيا الحق في إبقاء عشرة آلاف جندي في القناة مؤقتاً، دون تحديد لذلك الوقت، كما مكنتها من جعل أراضي مصر قاعدة للجيوش البريطانية. وأثناء الحرب العالمية الثانية تجلت مساوئ تلك الاتفاقية، حيث أصبحت البلاد بأكملها تحت سلطة القوات البريطانية، كما أصبحت السفارة البريطانية تقوم بدور الآمر والناهي، حيث كانت تطلب من الحكومة المصرية إعلان الأحكام العرفية، ووضع الرقابة على الصحف والمطبوعات متى ما شاءت، كما كانت تقوم بتحديد طبيعة العلاقات السياسية والدولية للقطر المصري. ومن خلال تلك المعاهدة، تمكنت بريطانيا من فرض هيمنة مباشرة وشاملة على كافة المنشآت الحيوية من مطارات وموانئ وسكك حديد. وبلغ من تدخلها في الشؤون الداخلية أن أصبحت تقرر أسماء أعضاء الوزارة التي تدير الحكم، وتحاصر الملك بهدف إعادة هذا الحزب أو ذاك إلى السلطة، كما حدث حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢م، بهدف الضغط على الملك لإعادة حزب الوفد إلى الحكم كونه معادياً لدول المحور.

---

(٨٠) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٣)، ص ٢٧٨.

ومثل هذه الحال ينطبق بشكل أو بآخر، على العلاقات البريطانية مع العراق والأردن، حيث ربطت تلك البلدان بمعاهدات واتفاقيات، وأقيمت على أراضيها قواعد عسكرية، كقاعدتي الحبانية والشعيبة في العراق. كما ينطبق على مشيخات الخليج والجزيرة العربية، فقد ربطت تلك المشيخات بمعاهدات قيدت حريتها وفرضت عليها تبعية سياسية مطلقة لبريطانيا، حرمتها من ممارسة السيادة داخل حدودها الإقليمية، ومنعتها من البيع والتأجير وإقامة العلاقات مع الدول الأخرى دون موافقة مسبقة منها.

ثامناً: نشطت القوى الاستعمارية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد نشوب الحرب الباردة بينها وبين الكتلة الإشتراكية بزعامة الاتحاد السوفياتي، في السعي لتكوين أحلاف عسكرية موالية لها في مواجهة الكتلة الشرقية. وكان من أبرز الأحلاف التي شهدتها تلك المرحلة حلف بغداد الذي أعلن عن نشأته عام ١٩٥٥م، وقد ضم العراق وإيران وتركيا وباكستان وبريطانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة مراقب. وكان تشكيل هذا الحلف قد هدف إلى ضمان الهيمنة السياسية والاقتصادية لبريطانيا وحليفتها الولايات المتحدة الأمريكية على الشرق الأوسط، وجعله من البؤر الإستراتيجية للتحركات العسكرية للغرب الاستعماري.

وبعد فشل هذا الحلف بقيام ثورة ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٨م، سعت الولايات المتحدة وبريطانيا لتأسيس أحلاف أخرى، لم يقدر لها أن ترى النور، تارة تحت اسم الحلف الإسلامي في منتصف الستينيات، وتارة أخرى، تحت حجة ملء الفراغ في شرق السويس، إثر الانسحاب البريطاني من مشيخات الخليج العربي في بداية السبعينيات.

هكذا جرى النضال الوطني ضد الاستعمار الغربي في ما بين الحربين: نضال مشترك في سبيل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير، وتمسك بالتراث القومي والتاريخي للأمة، أخذ مكانه في حقبة تاريخية واحدة على امتداد الساحة العربية، وتداخل في المبادىء، ووحدة في النضال بلغت حد المشاركة في الكفاح المسلح، وتجاوز في طرح الشعارات الوطنية إلى ما هو أبعد من المطالبة بالاستقلال.

لكن مشروع التحرر ووجه في النهاية بمحاولات استعمارية للالتفاف عليه بخلق نظم الانتداب والوصاية والحماية، وربط المنطقة بأحلاف عسكرية ومعاهدات مشبوهة. وقد ساعدت القوى الاستعمارية على تحقيق ذلك مجموعة

من العوامل، منها ضعف مقاومة القوى السياسية التي تصدت لقيادة النضال الجماهيري، أمام مواقع السلطة ونفوذها وإغراءاتها، والامتيازات الطبقية التي حصلت عليها، وهشاشة تركيبتها الاجتماعية. وكانت النتيجة تعثر مشروع الأمة في التحرر والوحدة، لتتبعه مشاريع ومحاولات أخرى، وتلك هي نواميس الكون.

الدول الصغرى والسيادة

ضمن الأطروحات الذي يذكرها المناوئون لفكرة الوحدة أن عديداً من الدول الصغرى التي نشأت في العصر الحديث تمكنت من العيش في أمن ورخاء، دون أن تبحث لها عن وحدة قومية مع أنظمة أخرى، وإن ذلك لم يمنعها من استكمال مقومات النهوض السياسي والاقتصادي. بل إن بعضاً من المدن الصغيرة، كالفاتيكان وسنغافورة وإمارات الخليج العربي، حصلت على حريتها وأصبحت دولاً مستقلة تحظى باعتراف الأسرة الدولية.

ويشيرون إلى أن الدول الصغرى لم تعد بحاجة للبحث عن كيانات كبرى لكي تحميها، بعد أن ألغي حق الفتح الذى كانت الدول القوية بموجبه تغزو أراضي البلدان الضعيفة فتضمها إلى ممتلكاتها بالقوة. فقد اتفقت الأسرة الدولية في عصبة الأمم عام ١٩١٩م، إثر نهاية الحرب العالمية الأولى، على وضع حد لذلك النزوع العدواني.

ويعتبرون ربط قضية التنمية والتطور الاقتصادي بالوحدة، بمثابة حجة بيد الحكام للتهرب من مواجهة مسؤولياتهم في التنمية والتحديث، وأن الأقطار العربية، بما لديها من إمكانات وثروات هائلة قادرة، كل على حدة، على تحقيق التنمية ومواجهة تبعاتها الاقتصادية واللحاق بالعصر، وبخاصة أن بعضها يمتلك أكبر مخزون نفطي عالمي يوفر الثروة اللازمة لذلك. وينطبق ذلك على بلدان الخليج والجزيرة العربية والعراق والجزائر وليبيا، أما الدول العربية الأخرى كمصر وسوريا ولبنان والأردن والسودان وتونس والمغرب، فإنها تملك أراضي خصبة واسعة وثروات زراعية وحيوانية هائلة، ومصادر مائية كبيرة. ويدللون على ذلك بوجود مجموعة من الأنهار التي تصب مياهها في الأقطار العربية، النيل ودجلة والفرات واليرموك والليطاني والعاصي، وأن بلداناً مثل مصر والسودان والمغرب واليمن لا تنقصها القوة البشرية اللازمة لزراعة الأرض وتعمير الصحراء. ويرون أن المبالغة في طرح قضية الوحدة العربية جعلت منها مشجباً يعلق عليه الحكام فشلهم في تحقيق التنمية والبناء لشعوبهم.

والواقع أن تلك الأطروحات، رغم ما يبدو عليها من وجاهة وحسن نية، لا تستطيع الصمود أمام التحليل. فرسم سياسات الدول والتخطيط لضمان مصالحها، ينبغي أن لا يخضع لحسابات آنية أو مرحلية لا تربطها علاقة باتجاهات المستقبل. فالمطلوب أن تبقى دائماً، مساحة للتطورات والتوقعات واحتمالات الغد، كما يجب التنبه إلى أن قوة أية دولة صغرى، أو وحدة من الوحدات القطرية لا تكون في مظاهر القوة التي تبدو فيها حاضراً، دون وعي مصادرها واتجاهاتها. وقوة هذه الدولة أو تلك، لا تكون في تبعية سياستها واقتصادها لأي من القوى العالمية السائدة، لأن ذلك سيكون على حساب سيادتها واستقلالها، حتى وإن بدا مصدر قوة في الزمن المنظور.

ولعل في قراءة تطورات الأوضاع في لبنان وما آلت إليه من تدهور خطير دليلاً على ذلك. فقد عرف لبنان حتى منتصف السبعينات بلداً سياحياً، يضم مجموعة كبيرة من المصارف والبنوك والفاعليات المالية الأخرى، حيث كانت عاصمته بيروت تعتبر المركز المالي الأول في البلدان المعروفة مجازاً بمنطقة الشرق الأوسط. ورأينا اقتصاد هذا البلد بعد ربع قرن على اندلاع الحرب الأهلية، يدمر تدميراً كاملاً، حيث انحطت قيمة الليرة اللبنانية إلى أدنى مستوى عرفته في تاريخها. ويمكن رد ذلك إلى سبب موضوعي بسيط، هو أن مظاهر القوة الاقتصادية التي سادت في ما مضى في هذا القطر، لم تكن مرتبطة بعملية إنتاجية في الداخل، بقدر ما كانت خاضعة لمضاربات السوق، وإيداعات الزبائن وسياسة أصحاب المصارف. وحين حالت ظروف الحرب دون حصول الاحتكارات العالمية على المزيد من الأرباح من الأسواق اللبنانية، نتيجة لتراجع النشاط السياحي، وعدم استقرار الوضع الأمني، تم سحب وتهريب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، وتقلص دور البنوك والمصارف وأسواق المال، وكشف القناع عن حقيقة الاقتصاد الكمبرادوري، فإذا به هو عارٍ خاوٍ مجردٌ من كل قوة.

كذلك يجب التنبه إلى أنه إذا افترضنا جدلاً وجود حالة خاصة تظهر إمكانية نجاح دولة صغرى في استكمال مقومات نهوضها السياسي والاقتصادي، والمحافظة على استقلالها، فإن ذلك لا يعني أن نستخرج منه قانوناً عاماً. ذلك لأن الفرضية العلمية تتحقق بإعادة تكرار التجربة، وتثبيت نتائجها، وبمعنى أدق بالشمول لا بالاستثناء، والظاهرة الاجتماعية لا يمكن دراستها وفهم أسبابها خارج إطار الظروف الموضوعية التي نشأت فيها.

وهذا يعني أن الاعتقاد بوجود دول صغيرة تمكنت من العيش في أمن ورخاء دون أن يكون لها ظهير قوي، إن وجد، لا يمكن أن يبنى عليه قاعدة عامة، وهو على كل حال ادعاء لم يثبت حتى الآن. فالأمثلة التي تذكر للتدليل على وجود هذه الإمكانية، تنتقى في العادة من بين أسماء العشرات من الدول الصغيرة. ومع ذلك لا يوفق القائمون بانتقائها في الاختيار، حيث تغيب في ذلك الكثير من الحقائق عن الطريقة والظروف التاريخية التي تكونت فيها.

فنشوء تلك الدول لم يكن تعبيراً عن خيارات شعبية في الحرية والاستقلال، بل كان مرتبطاً بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ودينية في العالم. فقيام دولة الفاتيكان، مثلاً، كان تعبيراً عن انحسار السلطة الدينية التي بدأت طلائعها ببروز حركة الإصلاح الديني البروتستانية التي قادها مارتن لوثر (١٥١٧- ١٥٣٦) في انكلترا، وجون كالفن (١٥٠٩ ـ ١٥٦٤) في فرنسا، والتي تدعمت سياسياً حين صوت المجلس النيابي البريطاني بالموافقة على تحويل الحكومة سلطة التفتيش على الأديرة وإجبارها على تقويم اعوجاجها. وكانت نتيجة ذلك إغلاق المئات من الأديرة وتخلي العشرات من الراهبات والرهبان عن الرداء الديني.[٨١]

وقد بلغ انحسار السلطة الدينية ذروته بانتصار الثورة الفرنسية، وسيادة الأنظمة الوضعية التي أدت إلى فصل الدين عن الدولة، وهزيمة نظرية الحق الإلهي، مما أدى بالكنسية الكاثوليكية التي كانت تهيمن على أوروبا إلى التراجع والتقوقع في حي صغير داخل مدينة روما، هو ما يعرف الآن بالفاتيكان. ولهذا لا يمكن القول إن تلك الدولة تملك فعلاً أية قوة، سوى السلطة الاعتبارية التي يمنحها إياها المؤمنون الكاثوليك في شتى أنحاء العالم. وهي على كل، لا تحمل أية مدلولات على قوة اقتصادية أو سياسية.

وبالنسبة إلى سنغافورة، يجدر التذكير بالدور البريطاني في صناعة هذه الدولة وتقرير مستقبلها. وقد جاءت نتائج الحرب العالمية الثانية واستعار الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وانتصار الثورات الاشتراكية في عديد من البلدان الآسيوية، كالصين وكوريا وفييتنام، لتفرض على الامبريالية الأمريكية خلق أنظمة رأسمالية نموذجية آسيوية، تتنافس في

(٨١) ديورانت، **قصة الحضارة** (١٩٧٩)، مج ٢، ج ٤، ص ٩٢ ـ ١٢٤.

قوتها الاقتصادية مع الأنظمة الاشتراكية القريبة منها.

وهكذا برزت اليابان وكوريا الجنوبية وفرموزا وهونغ كونغ (سابقاً) وسنغافورة، كأنظمة رأسمالية فتية قادرة على إثبات نجاح النظام الرأسمالي وقدرته على المنافسة، بل التفوق على الأنظمة الاشتراكية من حوله. وقد أدت هذه السياسة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية في تلك البلدان، وتثبيت دعائم النظام السياسي فيها. لكن أجهزة التحكم في نمو اقتصادها وانكماشه بقيت بيد الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال استثماراتها، وتلاعبها بانتقال رؤوس الأموال، وربط اقتصادياتها بالدولار، بل وعن طريق الهيمنة المباشرة، من خلال وجود الأساطيل والقواعد العسكرية فيها.

وقد أثبتت الأزمات الاقتصادية التي مرت بها تلك البلدان أن ما سُمِّيَ نموراً آسيوية لم يكن سوى نمور ورقية، تذكر بالأفلام الكرتونية التي يجرى تحكم المنتج في حركتها. ومما لاشك فيه أن انتصار الثورات الاشتراكية في الشطر الجنوبي الشرقي من آسيا: في فييتنام ولاوس وكمبوديا، وما ترتب على ذلك من نتائج في الصراع المحتدم بين معسكري الرأسمالية والاشتراكية، كانا عاملين حاسمين فيما آلت إليه الأوضاع من تحسن ونمو اقتصادي في تلك البلدان. ولذلك لا يمكن الحديث عن سنغافورة، كقوة اقتصادية، دون التعرض لتبعيتها السياسية والاقتصادية للامبريالية العالمية، مما ينقص من الحرية والاستقلال والسيادة.

أما إمارات الخليج العربي، فلا يمكن إغفال الكميات النفطية الهائلة التي تختزنها أراضيها. وهي بالتأكيد لن تكون عامل قوة في المنظور البعيد، إلا إذا جرى استثمارها في خطط تنموية حقيقية، تمكنها من خلق مصادر دخل بديلة عن النفط، وهو ما لا يلوح في الأفق حتى الآن، وما لا يمكن تصوره في ظل وحدات صغيرة تفتقر للطاقة البشرية والمؤسسات اللازمة لتحقيق التنمية. وقد أثبتت حرب الخليج الثانية أن هذه الإمارات غير قادرة بمفردها على الاضطلاع بالدفاع عن سيادتها وأمنها واستقلالها، وكان بديلها هو الاستعانة بالقوات الدولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقق لها الردع والأمن والحماية.

وقد أثبتت الحوادث اللاحقة أن الاحتماء بما أطلق عليه خطلاً الشرعية الدولية بديلاً للوحدة العربية في الدفاع عن السيادة تبسيط ساذج بالغ الخطورة في النظر إلى قضايا الاستقلال والسيادة وكافة القضايا المصيرية الأخرى.

وأخطر ما في ذلك أنه يخلق حالة من الركود والاسترخاء تجعل من إمكانية الاختراق والهيمنة الأجنبية أمراً محققاً. وتتجاهل هذه الرؤية التعامل بالمعايير المزدوجة الذي يمارسه مجلس الأمن الدولي، بحكم هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على اتخاذ القرار فيه، واستخدامها المتكرر لحق النقض حين يتعلق الأمر بقضايا الصراع العربي مع الصهاينة ومطالبة العرب باسترجاع أراضيهم المغتصبة. كما يتناسى أن الحرية ليست هبة أو منة يقدمها مستعمر متغطرس لشعب مسالم أعزل.

والاستدلال بما حدث للكويت حين جاءت قوات التحالف، باسم الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وأرغمت الجيش العراقي على الانسحاب منها، يغفل مجموعة من الحقائق، أهمها طبيعة العلاقة التاريخية التي ربطت بين حكام الكويت وبريطانيا، وكونها محمية بريطانية حتى بداية الستينيات، وأهمية موقعها الاستراتيجي كمنتج للنفط في حسابات الولايات المتحدة الأمريكية. كما يتناسى الدوافع التي حركت الحكومة الأمريكية للمجيء للمنطقة، وهي دوافع ليس لها علاقة البتة بالمشروعية الدستورية للنظام الكويتي أو تطبيق الشرعية الدولية.

يضاف إلى ذلك أن النظام العراقي تجاوز فعلاً الخطوط الحمراء التي رسمتها القوى العظمى في المنطقة، حين بدأ في تطوير صناعاته الاستراتيجية والعسكرية، بما في ذلك الصواريخ البالستية والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، بما يحقق خللاً في التوازن القائم بالقوة العسكرية بين العرب وإسرائيل، وبخاصة أنه لم يتردد في إعلان موقف عدائي واضح وصريح من وجود الكيان الصهيوني. وقد تعرضت المصالح والسياسات الأمريكية والبريطانية في المنطقة، من خلال ذلك الاجتياح، للخطر، فكان لا بد من اتخاذ موقف حاسم حياله.

ومن المؤكد أن حالات كثيرة مشابهة للحالة العراقية الكويتية قد حدثت، في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ولم تسارع الأمم المتحدة أو مجلس الأمن إلى إرسال قوات لمعاقبة المحتل وإرغامه على سحب قواته. ولكن «المال أفعاله تستفز».

وعلى كل فقد ساهمت «معركة تحرير الكويت» في تدمير اقتصادي لعموم بلدان الخليج وإفلاس الخزائن من مدخراتها. ولا تزال المنطقة بأسرها تعاني من وطأة ذلك الحدث ونتائجه حتى يومنا هذا.

وهكذا فليس من خيار أمام الأقطار العربية، إذا ما أرادت ضمان حريتها واستقلالها وسيادتها على أرضها، وتحقيق التنمية والتطور لشعوبها، سوى الانضمام لتكتلات اقليمية كبرى وأوسع، ليس لها أن تكون غير الانتصار لفكرة الوحدة العربية.

هل نتراجع عن الوحدة لعدم تحققها؟

سيتكرر القول مستقبلاً، وقد تكرر كثيراً في السابق، إن الوحدة حلم رومانسي لم يكتب له التحقق، وإن الرؤية القومية طوباوية وعاطفية، بدليل تعثر مشاريعها التي بدأت منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، واستمرت حتى حرب حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م، وإن كل المحاولات الوحدوية التي مر بها العرب، قد منيت بالفشل. ولذلك فإن الاعتراف بالأمر الواقع يقتضي التخلي عن طرح شعارات الوحدة، والاستعاضة من ذلك بتحقيق التنمية والتقدم للشعوب العربية من خلال الاعتراف بمشروعية الدولة القطرية.

ولا شك في أن القول بأن حركة القومية العربية واجهت هزائم وانكسارات، هو أمر لا يختلف عليه اثنان، لكن الأمة العربية بقيت حية وقادرة على الاستمرار. وفي لحظة من شموخ التاريخ، جاءت الانتفاضة الفلسطينية، انتفاضة الأقصى، وما صاحبها من نهوض شعبي عارم عم أرجاء الوطن العربي، لتثبت أن الأمة ما زالت واقفة رغم ما واجهها من مصاعب ومحن، ولتسقط دعوات اليأس وجلد الذات التي ترعرعت في ظل الهزائم العربية.

لقد جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتؤكد النتائج الإيجابية التي تمكنت الأمة العربية من تحقيقها، وأن الانحناءات والمتعرجات في مسار الحركة التاريخية لم تلغ صعودها، ولتؤكد أن القياس لا يكون فقط بحجم الانحدارات والنكسات التي هي بالنتيجة معطيات لعمل جديد، يستلهم منها دروساً ومحفزات لانطلاقة أكثر دراية ووعياً، بل أيضاً بحجم الإنجازات التي قطعتها الحركة، و الالتفاف والاندفاع والاحتشاد حولها وصولاً إلى تحقيق المبادئ.

والهزائم التي مرت بها الأمة ليست حقائق نهائية ومطلقة، بل يجب أن تدرس وتوضع في إطارها الموضوعي والتاريخي؛ فبالإضافة إلى ضعف التشكيلات الاجتماعية للوطن العربي، هناك التآمر على الحركة القومية من قبل الدوائر الاستعمارية والقوى المتحالفة معها. فلم يعد سراً بعد، اعترافات جون

فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي أثناء عهد الرئيس دوايت ايزنهاور في مذكراته، بمحاولات وكالة الاستخبارات الأمريكية المتكررة اغتيال الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، كما لم يعد سراً ملايين الدولارات التي دفعت لدعم حركة الانفصال، ولا المؤامرات والحروب التي فرضت على الأمة العربية، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، والتي تشكل الدليل القاطع على مدى شعور تلك الدوائر بالخوف والرعب من خطورة الوحدة على استمرارية مصالحها[٨٢].

أما أن تخفق جميع المحاولات الوحدوية التي جرت بعد تجربة الانفصال عام ١٩٦١م، فليس ذلك بالدليل العلمي على عدم إمكانية تحقيق الوحدة، بل ربما أكد العكس. فالكثير من الحكام العرب، ما إن يحاصروا بالضغط الشعبي، لتحقيق الطموحات في الوحدة والتنمية، حتى يتداعوا إلى مبارزات وبيانات عن مشاريع وحدوية لفظية، فإذا خفت حدة الضغوط عليهم التفوا على تلك المشاريع وأجهضوها وهي في مهدها. وهذا أمر من السهل على المرء أن يفهمه؛ فتحقيق هدف الوحدة سيكون، في أحد نتائجه، هدماً لمراكزهم، وقضاء مبرماً على مصالحهم الفردية والأنانية.

ثم إن عدم تمكن النضال الشعبي والقومي من بلوغ المستوى الذي يفرض فيه الوحدة العربية على الحكام لا يعني أن على الذين يتبنون هذا الهدف ويناضلون في سبيله مراجعة موقفهم منه. فالوحدة حالها في ذلك حال الكثير من المبادئ والأفكار النبيلة، التي لم تتحقق رغم مضي سنين طويلة على فكرة النضال والكفاح من أجل تحقيقها. فمبادئ العدل والمساواة والقضاء على الجهل والأمراض والتخلف وتحقيق السلام وتجنب ويلات الحروب، بدأ حلم الإنسانية في تحقيقها منذ الأزل، ومع ذلك ما زالت بعيدة المنال. لكن عدم تحققها لا يعني التسليم بما هو كائن، ولا يقتضي أن يتوقف النضال من أجل تحقيق مجتمع أفضل، وإلا كانت الإنسانية اليوم لا تزال غارقة في بحور الظلام ودياجيره.

لقد استطاعت همم المناضلين والمكافحين أن تدفع بمسيرة التقدم البشري نحو تحقيق الأهداف العظيمة خطوات كبيرة إلى الأمام. ويبقى الحلم بها محركاً

---

(٨٢) محمد حسنين هيكل، **لمصر... لا لعبد الناصر** (القاهرة: دار السياسة للنشر، ١٩٧٦)، ص ٩.

لنضالات كبيرة أوسع، كما سيبقى حلم تحقيق الوحدة محركاً للنضال من أجل مستقبل حر، وحياة كريمة ومجتمع سعيد.

وأولى الخطوات على هذا الطريق، التسليم بأن النضال الإنساني لم يستكمل أدواره بعد، وأن حالة النمو السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليست منفصلة، بل متشابكة ومتداخلة، ولا يمكن الحكم على واحدة منها دون الأخذ بالحالات والعوامل الأخرى، وإلا فإننا سنصل إلى نظرة أحادية تجرنا إلى العجز والاستسلام.

ومع ذلك تبقى قضية الانكسارات والهزائم التي منيت بها فكرة الوحدة أمراً جديراً بالمناقشة والتحليل في حديث آخر.

الفصل الثالث

حول الإسلام
والهيمنة العثمانية على الوطن العربي

جدل السلفية السياسية

في محاضرة ألقيت في جامعة فورت كولينز(Fort Colins) بولاية كولورادو بالولايات المتحدة الأمريكية في صيف ١٩٩٣م، تحدث محاضر سلفي عن قيادة الأتراك للدولة الإسلامية حين عجز العرب عن الاستمرار في تلك القيادة، مشيراً إلى أن العثمانيين لم يكتفوا بتوحيد عرى ما انفصم من أجزاء الإمبراطورية الإسلامية التي جزأها الفاطميون والحمدانيون والسلاجقة والقرامطة وأسرة الخان والصفويون والمماليك، وكثير من هؤلاء عرب أقحاح لا يمكن لأحد أن يشكك في «أصالتهم»، بل اتجهوا شرقاً وغرباً مواصلين الفتوحات التي بدأها الخلفاء الراشدون واستمرت في العصرين الأموي والعباسي، داعين أمم الأرض إلى عقيدة الإسلام، وأن هذه الحضارة استمرت مدة تزيد على الخمسمائة سنة، ولم يعرف عن المسلمين العرب، طيلة تلك الفترة، أنهم نظروا إلى سلطة الأتراك على أنها احتلال أجنبي لأقطارهم كون أولئك الحكام والسلاطين ليسوا من العرب، وإنما نظروا إلى السلطنة باعتبارها دولتهم. ولذلك اندفع شباب مصر، فلاسفة ومفكرين، صناعاً ومهندسين بالآلاف، لبناء العاصمة الجديدة للدولة العثمانية، القسطنطينية، باعتبارها عاصمة دولة الإسلام. وقد أدرك الشريف بركات، حاكم الحجاز، مدى ارتباط المسلمين بهذه الدولة، فأرسل مفاتيح الكعبة المشرفة للسلطان العثماني سليم الغوري عن طيب خاطر، وعن رغبة صادقة في أن يكون جزءاً من الامبراطورية الإسلامية القوية الكبرى.

وفي الاتجاه نفسه، تؤكد أدبيات الفكر السلفي أن الحكم العثماني كان استمراراً للخلافة الإسلامية، بعد سقوط الدولة العباسية. وتدين تلك الأدبيات الثورة العربية التي قادت، في الربع الأول من القرن العشرين، استقلال

الوطن العربي عن الحكم العثماني، معتبرة سقوط السلطنة العثمانية خسارة للإسلام والمسلمين، دون الالتفات إلى ما مارسته هذه الدولة من إرهاب وطغيان. كما تدين تلك الأدبيات الانقلاب الذي قاده الاتحاديون، والاتجاهات العلمنة التي تبنتها الدولة التركية، إثر القضاء على السلطنة العثمانية.

فالإمام الشيرازي يقول: «إن حزب الاتحاد والترقي حزب أسسه الغربيون عام ١٨٨٢م لأجل تحطيم الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها إلى دويلات، وأنه «كان حزباً استعمارياً». ويدافع عن وجود الحكم العثماني بقوله: «إذا ظلم ستالين فهل من اللازم أن تحطم روسيا إلى دويلات».

ويتبنى كراس صادر عن مجموعة عراقية، تسمي نفسها جماعة العلماء المجاهدين العراقيين الموقف نفسه حيث يقول إنه: «عندما دخلت الجيوش البريطانية العراق، وأصبح وضع الدولة العثمانية صعباً، تحرك علماؤنا المجاهدون للدفاع عن الدولة العثمانية، لأنها ومع كل مواقفها القاسية تمثل رمزاً إسلامياً». وفي جانب آخر من الكراس، تؤكد المجموعة موقفها بقولها: «لقد اشترك علماؤنا الأعلام بالحرب إلى جانب الدولة العثمانية وأفتوا بوجوب الدفاع عن بيضة الإسلام»[١].

وقد ناقش منير محمد نجيب في كتابه **الحركة القومية الحديثة في ميزان الإسلام** هذا الموضوع وتبنى الموقف ذاته، فأشار إلى: «أنه لما كان العرب يحملون لواء القيادة ونشر العقيدة، كان غير العرب من الأمم المفتوحة تحمل لواء القيادة ونشر العلم في الأرض الإسلامية. وعندما تخلى العرب عن مسؤوليتهم وتولوا عن دينهم وانكبوا على ملذاتهم حمل لواء الجهاد عن الإسلام والذود عنه هذه الأمم التي فتحت بلادها. حمل البربر اللواء في الغرب الإسلامي من خلال دولتي المرابطين والموحدين، وحموا الأندلس العربية من السقوط في يد الإفرنج، وقاموا بنشر العقيدة في أفريقيا وتحويلها إلى قارة إسلامية. وحمل السلاجقة اللواء في الشرق الإسلامي، وصدوا أول هجوم صليبي من الروم، وأخذ اللواء عنهم الأيوبيون حيث تحطمت جحافل الروم في حطين على يد البطل المجاهد صلاح الدين الأيوبي. ثم أخذ المماليك لواء الإسلام والجهاد عنه والذود عن حياضه، حيث تحطمت جحافل التتار والمغول

---

(١) نقلاً عن: فالح عبد الجبار، **المادية التاريخية وبنية الفكر الديني المعاصر: نظرة نقدية** (بيروت: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي، ١٩٨٥)، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

في عين جالوت على يد البطل المجاهد المظفر قطز والبطل المجاهد الظاهر بيبرس. ثم أخذ العثمانيون الأتراك لواء الإسلام والجهاد في سبيله والذود عن حياضه حيث تحطمت قوة الروم كلها بسقوط عاصمتهم القسطنطينية على يد البطل المجاهد محمد الفاتح. وبقي خط الراية الإسلامية ماضياً لا يتوقف تسلمه أمة لأمة، ويستلمه جيل من جيل حتى وقتنا الحاضر مصداقاً لقول الله عز وجل ﴿**وإن تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا لأمثالكم**﴾»[٢].

والواقع أن العثمانيين قد أشاروا إلى أن دولتهم هي استمرار للدولة العربية الإسلامية التي سقطت عام ١٢٥٨م، وأشاعوا أن آخر الخلفاء العباسيين محمد المتوكل تنازل عن الخلافة للسلطان سليم الأول وسلمه الآثار النبوية المؤلفة من بيرق الرسول وبردته، بما يشير إلى انتقال الخلافة إلى آل عثمان[٣].

الموقف التاريخي

لا يطمح هذا الفصل إلى تناول حقبة الهيمنة العثمانية على الوطن العربي، سلبياتها وإيجابياتها، بالقراءة والنقد والتحليل، إلا بقدر علاقتها بالنقاط التي وردت في صدر هذه المقالة، والتي تمثل وجهة نظر الغالبية من أدبيات الحركة السلفية السياسية الإسلامية. وسوف نكتفي هنا بالتركيز على تفنيد تلك النقاط باستخدام القراءة والتحليل التاريخيين. وفي هذا الاتجاه سوف نستعين بالنظرية الخلدونية عند مناقشة الأسباب التي أدت الى استمرار هيمنة الحكم العثماني على الأمة العربية حقباً طويلة.

والحق أن ما دونته كتب التاريخ يوضح أن الدوافع لقيام الحكم العثماني وتوسع ممتلكاته لم تكن دينية، بل كانت نزوعاً إلى السلطة والتحكم، ذلك أن الدين، كما ورد في القرآن الكريم والسنة النبوية، ليس هوية فقط، وليس طريقة يدعى اتباعها، أو سلماً تستخدمه الدولة الطاغية لتبرير تجاوزاتها، بل منهج وتشريع وعقيدة وسلوك قوامه الحق والعدل. ولذلك تتقرر علاقة الحكام بالدين بقدر التزامهم بجوهره وتطبيق مبادئه وتشريعاته، لا بادعائهم الإلتزام

---

(٢) منير محمد نجيب، **الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام** (الرياض: مكتبة الحرمين، ١٩٨١)، ص ٢٧، **والقرآن الكريم**، «سورة محمد،» الآية ٣٨.

(٣) إبراهيم خليل أحمد، **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ١٥١٦ ـ ١٩١٦** (الموصل: وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، [د.ت])، ص ٩٣ ـ ٩٤.

به فحسب. وقراءة تاريخ السلطنة العثمانية منذ بداياتها وحتى سقوطها تؤكد نتائج مخالفة تماماً لتلك التي تقول بها الحركة السياسية السلفية الإسلامية.

فالسلطنة العثمانية قامت في أساسها على الغدر بالخلفاء السلاجقة الذين كانوا سبباً في نشوء أول إمارة عثمانية في آسيا الصغرى. وقد بدأت تلك الإمارة بالتوسع على حساب ممتلكات الدولة السلجوقية المسلمة. وهذا يعني أن البدايات الأولى للحروب العثمانية لم تكن موجهة إلى الشرك والمشركين، ولم تكن مواصلة للحروب الإسلامية التي بدأت مع بزوغ فجر الإسلام، ولكنها محاولة للتوسع على حساب دولة أخرى تعتنق الإسلام. ولم تكن تلك الحرب إلا واحدة من جملة حروب خاضتها الدولة العثمانية ضد الدول الإسلامية المجاورة. فقد خاض السلاطين من آل عثمان حروباً عديدة ضد أسرة الخان والدولة الصفوية ودولة المماليك، وجميعها دول إسلامية.. وقد حكمت تلك البداية عقلية الحكام العثمانيين، عبر تاريخهم الطويل. فكان التآمر والغدر والخيانة والتطاحن على السلطة، والاقتتال فيما بين أبناء البيت الواحد، بين الإبن وأبيه والأخ وأخيه، صفات ملازمة لمسيرة هذه الامبراطورية في تاريخها الطويل. وفي هذا المجال سنحتكم إلى التاريخ للتذكير ببعض الحوادث، على سبيل الأمثلة لا الحصر.

في عام ١٣٨٦م، ثار ساوجي الإبن الأكبر للسلطان العثماني مراد، ونائبه في حكم أوروبا ضد أبيه، بعد أن عقد حلفاً مع أحد الأمراء البيزنطيين وأمير قرمان السلجوقي، وقادوا مجتمعين حرباً ضد السلطان العثماني، إلا أن الأخير تمكن من إلحاق هزيمة منكرة بجيوش ابنه وحلفائه بقونية في العام نفسه.

وفي بداية ١٣٩٩م، بدأ السلطان العثماني با يزيد يتجه نحو الشرق، في محاولة لتعزيز موقعه ضد تيمورلنك الذي بدأت قوته تشكل تهديداً وخطراً مرتقبين على الدولة العثمانية. وفي عام ١٤٠٣م، بدأت أول مواجهة مباشرة بين بايزيد وتيمورلنك، كانت نتيجتها خسارة فادحة للسلطان بايزيد الذي تم أسره في المعركة ومات في السجن عام ١٤٠٣م. وهكذا فإن هذه الحرب التي ذهب ضحيتها السلطان نفسه لم تكن بين دولتين غير إسلاميتين، ولم تكن بقصد مواجهة الكفار!

وكان من نتائج وقوع بايزيد في الأسر أن دب الصراع على السلطة بين ابنيه محمد وعيسى اللذين خاضا معركة عسكرية ضارية بعضهما ضد بعضهما

الآخر انتهت بانتصار محمد في نهاية عام ١٤٠٤م. إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً، فما إن استتب الأمر لمحمد حتى واجهه تمرد آخر، قاده في هذه المرة أخوه الثاني سليمان الذي خاض معركة دموية قاسية انتهت بمقتله وانتصار أخيه محمد في عام ١٤١٠م. وما إن انتهت هذه المعركة حتى برز موسى، الأخ الثالث للسطان مطالباً بالسلطنة لنفسه، ومعلناً تمرداً عسكرياً آخر انتهى بمقتله، حيث حكم عليه بالموت ونفذ به في معسكر أخيه السلطان محمد في عام ١٤١٣م.

وعندما توفي السلطان محمد في عام ١٤٢١م، في أدرنة، خلفه في الحكم السلطان مراد الثاني الذي بدأ ممارسة سلطاته بمواجهة شخص من الأسرة العثمانية ادعى أنه مصطفى، ابن بايزيد الذي سبق له أن قتل في أنقرة. وما إن تمكن السلطان مراد الثاني من القضاء على هذا المدعي، حتى واجهه تحد آخر من أخيه مصطفى البالغ من العمر ثلاثة عشر عاماً. وقد تمكن السلطان من قمع هذا التمرد أيضاً والقضاء عليه.

وفي عهد السلطان مراد الثاني أيضاً، تمكن العثمانيون من احتلال مدينة سالونيك عنوة، ودحر القوات المدافعة عنها وتدميرها تدميراً مهولاً. كما حاول أن يبسط حكمه شمالاً على بلاد البلقان، ولكنه ووجه بهزيمة ساحقة اضطر إثرها إلى طلب الصلح عام ١٤٤٤م، حيث أبرم معاهدة سلام لم يقدر لها أن تعمر طويلاً.

وفي الخامس من شباط/فبراير عام ١٤٥١م، توفي السلطان مراد الثاني، وتسلم ابنه محمد المشهور بالفاتح زمام الحكم. وقد استهل هذا السلطان حكمه بإصدار أمر بقتل أخيه أحمد تحسباً لقيام منافسة من قبله على السلطة في المستقبل. ومنذ ذلك الحين انتهت عادة قتل السلطان إخوته إلى أن تكون قاعدة شبه مطردة، كلما ارتقى حاكم جديد عرش السلطنة، وذلك بسبب التجارب الفاجعة التي عانتها الأجيال السابقة.

والجدير بالذكر أن السلطان محمد انشغل طيلة حياته في حروب عديدة وسعت من حجم الامبراطورية العثمانية، وزادت من ممتلكاتها. واشتهر من بين تلك الحروب احتلال القسطنطينية وبلاد اليونان. كما عرف عنه دمويته ووحشيته، ففي عام ١٤٥٨م عندما تمكن من هزيمة بلاد الصرب واقتحام بلغراد، أمر باستباحة المدينة، فقام جنوده بالنهب والتقتيل والتنكيل بأهلها.

وبعد وفاة السلطان محمد الفاتح، واجهت الدولة العثمانية انقساماً

وصراعاً حادين يجدر بنا الوقوف عندهما. فلقد أوصى السلطان محمد الفاتح بأن يخلفه في الحكم ابنه الأصغر جم الذي كان مقيماً في قونية حاكماً على قرمانة، وعند وفاة والده حاول الوزير الأكبر إخفاء خبر وفاة السلطان لكي لا يعلم به بايزيد، الإبن الأكبر للسلطان إلا بعد أن يتم تنصيب أخيه الأصغر جم. ورغم شدة الحرص على كتمان الوفاة، تسرب الخبر للجنود الإنكشاريين، مما دفع بهم إلى قصف القلعة في اسكودار التي كان الوزير الأكبر متحصناً بها وقتله. وعلى أثر ذلك، دخل بايزيد الإبن الأكبر للسلطان محمد إلى القلعة، وتمكن من إقناع الجنود بالتعاون معه، بعد أن وعدهم بالعفو عنهم وزيادة أعطياتهم ومخصصاتهم.

وفي تلك الأثناء، تمكن الأخ الأصغر جم من السيطرة على بروسيا، واعترف به سلطاناً متوجاً عليها. وقد اقترح الأخير تقسيم الامبراطورية العثمانية بينه وبين أخيه بايزيد إلى جزأين، يسيطر هو على الجزء الآسيوي، ويسيطر أخوه على الجزء الأوروبي. إلا أن هذه الفكرة لم تلق استحساناً من أخيه بايزيد، فكان رد فعله على هذا الاقتراح هو القيام بهجوم كاسح ضد جم، تمكن خلاله من إلحاق هزيمة منكرة به عند بني شهر، في ٢٣ حزيران/ يونيو عام ١٤٨١م، مما دفعه إلى الهروب لمصر والاحتماء بدولة المماليك. إلا أن بايزيد تمكن في وقت لاحق من دس سم لإخيه جم والتخلص من عبء مطالبته بالحكم.

وهكذا استقرت الأمور لبايزيد حقبةً طويلة. إلا أنه في الأيام الأخيرة من حياته عانى أحداثاً مريرة وقاسية، نتيجة للصراع على السلطة بين أبنائه. ويمكن رد قصة هذا الصراع إلى اختيار السلطان بايزيد لابنه أحمد، أحب أبنائه إليه، لولاية العهد. بل لقد أظهر بايزيد رغبة حادة في التنازل عن العرش لصالح ولي عهده. وقد أثار ذلك ضغينة ابنه الأصغر سليم وحسده، فجعله يطالب بأن تسند إليه الأمور في إحدى الولايات العثمانية بأوروبا بدلاً من طرابزون التي كان حاكماً عليها آنذاك. وكان سليم يهدف من وراء ذلك إلى حرمان أخيه من ارتقاء عرش السلطنة. وحين رفض والده تنفيذ طلبه، برز على رأس خمسة وعشرين ألف مقاتل أمام أبواب أدرنة عام ١٥١١م، وتحدى والده واستولى على سنجقي سمندريه وودين بعد أن ضمن تأييد الجيش له. ولم يستطع السلطان بايزيد مقاومة زحف ابنه إلا بعد أن تم استيلاء الأخير على أدرنة، حيث استطاع الوالد إعادة تنظيم جيشه لمقاومة تمرد ابنه. وفي ٣ آب/ أغسطس عام ١٥١١م، تمكن الوالد من إلحاق هزيمة بابنه عند جورلي، مما

دفع سليماً إلى الالتجاء في حمى خان القرم، ومحاولة إعادة ترتيب صفوف مقاومته.

وفي نيسان/أبريل عام ١٥١٢م، ظهر سليم مرة أخرى أمام أبواب مدينة استانبول، حيث استقبل من قبل أفراد حاميته استقبالاً حماسياً، وأرغم أباه على التنازل عن العرش. وقرر الوالد مغادرة عاصمته، متجهاً صوب مسقط رأسه في ديمتوقة ليمضي هناك الأيام الأخيرة من حياته، ولكنه توفي وهو في طريقه إليها، بعد أن دس له السم. ويعتقد الكثيرون من المؤرخين المهتمين بدراسة مراحل تطور الدولة العثمانية أن ليس هناك مصلحة لأحد في التخلص من بايزيد في تلك المرحلة سوى لابنه سليم، ولذلك فإن السم قد دس للأب بتحريض من ابنه.

وعلى كل، فقد حسم الصراع بين بايزيد وابنه، واستطاع الإبن التخلص من سلطان والده، ولم يبق عليه سوى أن يحسم الصراع مع أخيه أحمد، وهو ما حدث فعلاً، فقد تمكن السلطان سليم الغوري، في ما بعد، من اقتحام مركز أخيه أحمد، والقضاء عليه في عام ١٥١٣م[٤].

من خلال ما تقدم من أمثلة سجلها تاريخ الدولة العثمانية، يتضح أن الالتزام بالدين والجهاد في سبيله، كان آخر ما خطر ببال السلاطين من آل عثمان، وأن ما كان يحكم حركتهم وسلوكهم هو جموحهم نحو الاستحواذ بالسلطة، والقضاء على أي معوق يقف في طريق تحقيق هذا الهدف. وقد انسحب هذا السلوك على معظم أولئك السلاطين، بمن فيهم فاتح القسطنطينية واليونان وبلاد البلقان.

الهيمنة العثمانية على الوطن العربي

خلافاً لما تردده أدبيات الفكر السياسي السلفي من أن الشعب العربي كان مغتبطاً بالحكم العثماني، لم يكن أبناء الشعب العربي سعداء باحتلال العثمانيين لأرضهم. ففي مصر، عم الأسى أنحاء البلاد إثر احتلال السلطان العثماني سليم لمدينة القاهرة عام ١٥١٧م. وكانت نتيجة ذلك الاحتلال أن أفرغت

(٤) لمزيد من التفاصيل حول الإمبراطورية العثمانية، انظر: كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١)، ص ٤٠٦ ـ ٥٣٣.

البلاد من الصناعيين والأساتذة. وهبط عدد سكان مصر من ثمانية ملايين نسمة إلى مليونين ونصف بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر، وحل الخراب في كل بقعة، وأعمل الأتراك في البلاد النهب والسلب[٥].

وقد وصف الدكتور حسنين فوزي أستاذ علم المحيطات في كلية العلوم بجامعة الإسكندرية ذلك الاحتلال، فتحدث عن الجمعة الحزينة عام ١٥١٧م، حين غزا السلطان العثماني سليم مصر، ووضع حداً لألف سنة من الاستقلال الذاتي، بقتل طومان باي قائد المماليك، ودمر بصورة منتظمة ثروة مصر في العهود الوسطى وفنونها وصناعاتها وثقافاتها.. وقد لخص ذلك بقوله: «ولا أحسب مصر في تاريخها الطويل عرفت عهداً أظلم من تلك القرون الثلاثة بل الأربعة التي مرت على مصر بعد موقعة مرج دابق بالشام وموقعة سنبل علان بمشارف القاهرة»[٦].

وفي فلسطين، ساد النظام الإقطاعي، واحتكرت حفنة من العائلات ملكية مساحات واسعة جداً من الأراضي، واستغلت طبقة الفلاحين. ومن الناحية السياسية، كانت هذه العائلات متحالفة مع الطبقة العثمانية الحاكمة، عبر علاقة من المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة، وبالتالي، فقد سيطرت على المناصب الحكومية والدينية الهامة. وشددت القوانين العثمانية، الصادرة عام ١٨٥٦م لإصلاح الإدارة من قبضة العائلات الإقطاعية على مصادر رزق الفلاح الفلسطيني، حتى اضطر الكثير من صغار الملاك من الفلاحين إلى تسجيل أراضيهم وقراهم باسم الإقطاعيين والتجار، هرباً من الضرائب والجندية وغير ذلك من الموجبات التي ربطت بملكية الفلاح لأرضه. كما أن زيادة الضرائب أدت إلى استيلاء الدولة على أراضي الفلاحين وقراهم في المزاد العام عام ١٨٦٩م، لاستيفاء الديون والضرائب المترتبة عليهم[٧].

وحول نتائج الاحتلال العثماني لتونس، يوضح الدكتور عفيف البوني أن الصلة بين الشرق وأفريقيا التي كانت قائمة سابقاً قد تغيرت. ويلخص الكاتب حال القطر التونسي، تحت الهيمنة العثمانية بقوله: «إنها هذه المرة تبعية

(٥) أنور عبد الملك، **المجتمع المصري والجيش** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٣٤٠.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٠٢.

(٧) عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠)، ص ٤٥.

للأتراك ابتدأت عام ١٥٧٤م، تحت ستار الإسلام وتسلط الخلافة العثمانية، فهي تدفع الضرائب لخزينة السلطان، وهي محكومة من قبل العساكر الإنكشارية (أتراك، شركس، أو مماليك مغامرون) والذين يقدر عددهم بثلاثة أو أربعة آلاف رجل، تتكون منهم الطبقة الحاكمة ذات النفوذ والجاه، والتي وجهت اهتماماتها للبحر من خلال حروب الجهاد الحربي، وهي لا تتوجه للسكان الأصليين إلا لإخضاعهم للحملات العسكرية عند جمع الضرائب الباهظة، التي تفننوا في نهبها.. وأما الإسلام الذي كان المبرر الأيديولوجي للحكم التركي فقد تحول بتشجيع من السلطة إلى طقوس دروشة وأوهام سحرية. وباختصار كان الحكم التركي لتونس في ظل الامبراطورية العثمانية، ومن خلال صيغ الممارسة العملية، حكماً سيئاً ولا شعبياً، وفي نفس الوقت، كان حكم أقلية قومية لأكثرية قومية أخرى. ولقد سيطرت هذه الأقلية على الحركة التجارية، واحتكرت النقل البحري لها وحدها، مما أزم النشاط الاقتصادي للسكان الأصليين، فتعرقلت بذلك حركة التطور المستقل، وتعطلت الاختصاصات المختلفة التي كان يمكن في ظروف التطور المستقبلي أن تكون لها نتائج أخرى على مستقبل البلاد. ولسنا نبالغ حين نقول إن الإستبداد هو الميدان الذي تفنن فيه الأتراك أكثر من غيره. ولقد صاحب ذلك شيوع وبث أفكار مظلمة تبرر القنوع والجمود والتخلف باعتبار ذلك قضاء وقدراً من عند الله لامتحان صمود الناس، واكتشاف مدى قدرتهم على التحمل والصبر»[٨].

ومن ذلك يصل الدكتور البوني إلى أن الاستبداد الذي سلطه الأتراك على الشعب التونسي، ونهبهم لثرواته، والإفقار الروحي الذي مارسوه بحق الثقافة العربية الأصيلة، وجهل الحكام، واستماتتهم في تتريك نمط الحياة، وفساد إرادتهم.. كل ذلك أنهك اقتصاد البلاد، وأصاب الشعب باستلاب سياسي واقتصادي ترك آثاره في مختلف نواحي الحياة. وقد أدى ذلك إلى خلق فراغ سياسي وضعف اقتصادي خطير، أنهك مقاومة الشعب، مما مكن الفرنسيين من احتلال البلاد في مراحل لاحقة[٩].

---

(٨) عفيف البوني، **وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث** (باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨١)، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٣.

كانت تلك باختصار حال الأمة العربية أبان هيمنة الاستعمار التركي: ضرائب باهظة وأتاوات تدفعها الجموع الفقيرة من أبناء الشعب، واستبداد سياسي واقتصادي قل أن يوجد له مثيل في التاريخ. وما عدا ذلك من أمور عامة كالصحة والتعليم، فإن السلطنة العثمانية اعتبرته خارج مسؤولياتها[١٠]. يضاف إلى ذلك اضطهاد قومي وحرمان للشعوب العربية من دراسة لغتها، التي هي لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف اللذين يستمد السلطان العثماني منهما مشروعيته.

بل لقد ساهم العثمانيون في تشويه الصورة الناصعة لعقيدة التوحيد بقسرهم الناس على الدخول في دين الإسلام، وأخذهم الأطفال من أبناء غير المسلمين وتجنيدهم في الجيش الإنكشاري، خلافاً لما جاء في القرآن الكريم: ﴿**لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم**[١١]﴾. ولو كان هذا التصرف من صميم الدين وروح الإسلام، لما تخلف عن تبنيه واتباعه الخلفاء الراشدون الأوائل، وهم الذين وقع في أيديهم آلاف الأسرى وشعوب كثيرة من غير المسلمين.

وفي المراحل الأخيرة من هيمنة الامبراطورية العثمانية على الوطن العربي، بدأ تنفيذ المخطط الصهيوني لاحتلال فلسطين حين بدأ الصهاينة الهجرة الأولى عام ١٨٨٢م إلى فلسطين بموافقة السلطان العثماني. وقد استمرت هذه الهجرة في التزايد، حتى أصبحت في مراحل لاحقة تشكل تهديداً حقيقياً للوجود العربي الفلسطيني[١٢].

وهكذا نجد أن قيادة الأتراك للدولة الإسلامية، واحتلالهم للأراضي العربية لم يحققا سوى الخراب والدمار للشعب العربي، وأن ما قاموا به أثناء هيمنتهم متناقض كلياً مع تعاليم الدين الإسلامي وقوانين العدل والمساواة.

---

(١٠) علاء موسى كاظم، **لمحات من التاريخ العربي المعاصر** (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٧.

(١١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ٢٥٦.

(١٢) سمير جريس، **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال والتهويد** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١)، ص ١٦ ـ ٢٢.

ولذلك لا يمكن وصف حروب السلطنة بأنها استمرار للفتوحات الإسلامية التي بدأها الخلفاء الراشدون، وإنما كانت ظلماً وعدواناً،و لا تمت إلى الإسلام وعقيدته وسماحته في شيء.

أسباب امتداد الحقبة العثمانية

أما أن تكون الدولة العثمانية عمرت طويلاً فهذا صحيح. فقد سجل لنا التاريخ أن البدايات الأولى للحكم العثماني كانت في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الميلادي، على يد أرطغرل، وأن سقوط هذه الامبراطورية كان أحد النتائج المباشرة للحرب العالمية الأولى. وبذلك يكون الحكم العثماني قد عمر قرابة سبعمائة عام. وقد عزا المؤرخون ذلك إلى أن الدولة العثمانية كانت دولة عسكرية، لم تشهد فترة استرخاء وركود وإنما كانت في مواجهة دائمة مع القوى المناوئة لها.

فإلى الشمال من الامبراطورية، كانت روسيا القيصرية تشكل خطراً دائماً على سلامة أراضيها، وإلى الغرب، كانت الدولة البيزنطية والدول الأوروبية الأخرى في مواجهات مستمرة معها. فقد دخلت هذه الدول مع العثمانيين في حروب صليبية عديدة، في عام ١٣٨٩م أثناء فترة حكم السلطان مراد، وفي الأعوام ١٣٩٠م،و ١٣٩٣م أثناء حكم السلطان بايزيد، وفي ١٤٤٣م أثناء حكم السلطان مراد الثاني، ثم في الأعوام ١٤٥٣م،و ١٤٥٦م، و١٤٧٩م، و١٤٨٦م أثناء حكم السلطان محمد المعروف بالفاتح، وفي عام ١٥٧١م بقيادة السلطان سليم الثاني، وكثير من الحروب الأخرى. كما كان هناك تحد آخر من الشرق يتمثل في وجود دولة الخان والدولة الصفوية في إيران، حيث خاض السلطان بايزيد في عام ١٤٠٢م حرباً خاسرة ضد تيمورلنك تم أسره فيها، كما جرى التوضيح في موضع سابق. وخاض السلطان محمد الفاتح في عام ١٤٧٣م، معركة دامية ضد عزون حسن سلطان الخان، انتهت دون تمكن أي من الفريقين من تحقيق نصر حاسم. وفي عهد السلطان سليم الغوري نشبت عدة حروب على أرض إيران والعراق، في مواجهة الدولة الصفوية.

ومع وصول السلطان العثماني، سليم الغوري إلى السلطة بدأ العثمانيون بالاتجاه إلى الجنوب، صوب الوطن العربي، متقدمين نحو بلاد الشام، حيث وقعت أول معركة فاصلة في مرج دابق، شمالي مدينة حلب عام ١٥١٦م، تمكن العثمانيون فيها من الانتصار على جيوش المماليك، حيث انسحب السلطان المملوكي بجيوشه إلى القاهرة، وتمت ملاحقته من قبل جيوش

العثمانيين، وتمكنوا من احتلالها عام ١٥١٧م. وفي عام ١٥٣٤م، اتجه السلطان سليمان القانوني بجيشه إلى العراق، وتم احتلاله، وأصبح جزءاً من ممتلكات الامبراطورية العثمانية[١٣].

ويمكن القول إن الامبراطورية العثمانية قد بلغت أوج قوتها العسكرية وثرائها الاقتصادي وتوسعها الجغرافي في القرن السادس عشر. ولكنها بدأت عدها التنازلي بعد أن واجهت مشاكل خطيرة على مختلف الصعد بعد عام ١٦٨٣م، إثر فشل حصارها الثاني على مدينة فيينا النمساوية[١٤].

وخلاصة القول أن حالتي التحفز والمجابهة اللتين صاحبتا الدولة العثمانية منذ نشوئها، كانتا عاملين أساسيين في استمرار حيويتها وديمومتها. ومثل هذا التحليل يتفق تماماً مع تصورات العلامة العربي عبد الرحمن بن خلدون في كيفية نشوء الدول وتطورها، ومن ثم شيخوختها وتداعي كياناتها.

فقد قسم ابن خلدون مراحل تطور الدولة إلى ثلاث حقب: النمو والعمران والشيخوخة. وترتبط الحقبة الأولى بالعصبية التي يصفها بقوله: «إن المغالبة والممانعة إنما تكون بالعصبية لما فيها من النعرة والتذامر واستماتة كل منهم دون صاحبه، ثم إن الملك منصب شريف ملذوذ يشتمل على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية والملاذ النفسانية فيقع في التنافس غالباً، وقل أن يسلمه أحد لصاحبه إلا إذا غلب عليه، فتقع المنازعة وتفضي إلى الحرب والقتال والمغالبة، وشيء منها لا يقع إلا بالعصبية»[١٥].

ويحذر ابن خلدون من حالة الاسترخاء الناتجة عن الترف والنعيم، مشيراً إلى ذلك بقوله[١٦]: «إن الجيل الوحشي [والمقصود به الجيل الأول الذي لم

(١٣) بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، ص ٤٠٦ ـ ٥٣٣.

(١٤) سيار الجميل، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٥٣.

(١٥) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص ٢٧١.

(١٦) تلتقي رؤية العلامة ابن خلدون في نظريته عن العصبية بشكل كبير من نظرية التحدي للمؤرخ البريطاني أرنولد توينبي، فبينما يرى الأول في العصبية محفزاً لنشوء الأمم وقيام الحضارات، ركز الأخير على أهمية عنصر التحدي، حيث اعتبر أن التحفز الناتج عن الشعور بالخطر والتحدي يدفع بالشعوب لاستنهاض إرثها ومخزونها الحضاري لمواجهة التحديات والأخطار التي تحدق بها. وعلى هذا فإن استمرارية حيوية الأمة وقوتها، بالنسبة إلى توينبي هما عملية مرتبطة بالشعور بالتحدي، وبنوعية الاستجابة والتحفز المطلوبين لمواجهتهما. انظر الفصل ١ من هذا الكتاب، ص ١٥.

يسبق له ممارسة السلطة في السابق] أشد شجاعة من الجيل الآخر، فهم أقدر على التغلب وانتزاع ما في أيدي سواهم من الأمم، بل الجيل الواحد تختلف أحواله في ذلك باختلاف الأعمار، فكلما نزلوا الأرياف وتقبلوا النعيم وألفوا عوائد الخصب في المعاش والنعيم تنقص من شجاعتهم بقدر ما ينقص من توحشهم وبداوتهم»[١٧].

ويرى ابن خلدون أن الأمم تبدأ تأسيس كياناتها بحالة مواجهة مستمرة وساخنة، وأن ما يمكنها من تأسيس كياناتها الجديدة هو تداعي كيانات أخرى قائمة سابقاً، وضعفها وعدم قدرتها على الاستمرار نتيجة لعوامل الاسترخاء التي تأخذ في البروز مع بداية الاستقرار، وأن قيام الحضارة التي هي غاية العمران، إيذان بأفول الدولة المتحضرة. وتلك هي المرحلة الثانية، في تطور الدول، التي يصفها ابن خلدون بقوله: «إن الحضارة في العمران غاية لا مزيد وراءها وذلك لأن الشرف والنعمة إذا حصلا لأهل العمران دعاهم بطبعه إلى مذاهب الحضارة والتخلق بعوائدها. والحضارة، كما علمت، هي التفنن في الترف واستجادة أحواله، والكلف بالصنائع التي تؤنق من أصنافه وسائر فنونه.. وإذا بلغ التأنق في هذه الأحوال المنزلية الغاية تبعه طاعة الشهوات، فتتلون النفس من تلك العوائد بألوان كثيرة، لايستقيم حالها معها في دينها ولا دنياها»[١٨].

وهكذا توصل عوامل الانحراف إلى الحقبة الثالثة، التي هي الشيخوخة، وتبدأ الدولة بالتفسخ بفعل الترف وكثرة الإنفاق. ويوضح ابن خلدون ذلك بقوله: «إن طبيعة الملك تقتضي الترف.. فتكثر عوائدهم وتزيد نفقاتهم وأعطياتهم، ولا يفي دخلهم بخرجهم، فالفقير منهم يهلك، والمترف يستغرق عطاءه بترفه، ثم يزداد ذلك في أجيالهم المتأخرة إلى أن يقصر العطاء كله عن الترف وعوائده، وتمسهم الحاجة وتطالبهم ملوكهم بحصر نفقاتهم في الغزو والحروب، فلا يجدون وليجة عنها، فيوقعون بها العقوبات، وينتزعون ما في أيدي الكثير منهم يستأثرون به عليهم، أو يؤثرون به أبناءهم وصنائع دولتهم، فيضعفونهم لذلك عن إقامة أحوالهم، ويضعف صاحب الدولة بضعفهم. وإذا كثر الترف في الدولة وصار عطاؤهم مقصراً على حاجاتهم ونفقاتهم، احتاج

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٦٢.

صاحب الدولة الذي هو السلطان إلى الزيادة في أعطياتهم حتى يسد خللهم ويزيح عللهم. والجباية مقدارها معلوم، ولا تزيد ولا تنقص وإن زادت بما يستحدث من المكوس فيصير مقدارها بعد الزيادة محدوداً، فإذا وزعت الجباية على الأعطيات وقد حدثت فيها الزيادة لكل واحد بما حدث من ترفهم وكثرة نفقاتهم، نقص عدد الحامية حينئذ عما كان قبل زيادة الأعطيات. ثم يعظم الترف وتكثر مقادير الأعطيات لذلك، فينقص عدد الحامية، وثالثاً ورابعاً إلى أن يعود العسكر إلى أقل الأعداد، فتضعف الحماية لذلك، وتسقط قوة الدولة، ويتجاسر عليها من يجاورها من الدول أو من تحت يديها من القبائل والعصائب، ويأذن الله فيها بالفناء الذي كتبه على خليقته»[١٩].

وقد كان ذلك هو حال الدولة العثمانية، فقد تراكمت تناقضاتها وتعقيداتها منذ القرن السابع عشر، وتواصلت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكانت تلك أخطر فترة في التكوين الرأسمالي المركزي الأوروبي في العالم، مما ضاعف من مشاكل السلطنة، وسرع من تبعيتها للاقتصاد الأوروبي، وقاد إلى ضعف مركزية الدولة وتفكك أوضاعها الاجتماعية[٢٠].

العد التنازلي للسلطنة

ابتداء من مطلع القرن السابع عشر، بدأ العد التنازلي للسلطنة، حيث أخذ الخلاف يدب بعنف بين أبناء السلاطين، وبدأ تدخل الجواري في شؤون الحكم يعطي آثاراً سيئة، أدت بنتائجها إلى إلحاق هزائم متتالية بالعثمانيين، وإلى فقدانهم لعديد من البلدان التي كانت تحت سيطرتهم.

وفي مراحل لاحقة، اتخذ تدخل الوزراء المباشر في تعيين الحكام أشكالاً خطيرة أدت إلى خلق حالة من الفوضى والتدهور، انعكست نتائجهما في تحرر هنغاريا عام ١٦٨٦م، وبلغراد عام ١٦٨٨م من الهيمنة العثمانية، واستمرت أمور العثمانيين بالسير من سيىء إلى أسوأ. وقد أدى ذلك الوضع إلى بروز أطماع خارجية في ممتلكات السلطنة العثمانية، فبدأ تدخل الدول الأوروبية في شؤونها الداخلية. وبرز هذا التدخل بأوضح صوره أثناء محاولة محمد علي باشا الاستقلال بمصر وسوريا عن سيطرة الحكم التركي. كما برز

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٨.

(٢٠) الجميل، العرب والأتراك: **الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ص ٥٣.

أيضاً في لبنان بحجة حماية الطوائف المسيحية، وأثناء محاولات دول البلقان للتحرر من هيمنة السلطنة.

ونتيجة مباشرة للضعف الذي انتاب الدولة العثمانية، أدت الضغوط الخارجية إلى حصول بعض الدول الأوروبية على امتيازات خاصة في السلطنة. فقد باعت الدولة العثمانية الامتيازات لفرنسا عام ١٥٣٥م، ثم لإنكلترا عام ١٥٧٩م، ثم لهولندا عام ١٥٩٨م، ثم لروسيا عام ١٧٠٠م، ولأسبانيا عام ١٧٨٢م، ثم للسويد عام ١٧٩٧م، ثم للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٠م، ثم لبلجيكا عام ١٨٣٨م، ثم للبرتغال عام ١٨٤٨م، ثم لليونان عام ١٨٥٤م. وقد ضمنت تلك الامتيازات لتلك الدول سلطة مباشرة على رعاياها المقيمين في السلطنة، مستقلة عن سلطة الدولة العثمانية.

وقد وصف الدكتور عصمت سيف الدولة نتائج تلك الامتيازات بقوله: «لقد بدأت تلك الامتيازات بذوراً، ثم بنت نفوذاً، ثم أثمرت استعماراً». فقد كانت الجيوش الروسية تكتسح العثمانيين، متجهة إلى العاصمة الآستانة عام ١٧٦٨م، مما أرغم الدولة على التخلي عن قبرص ورودس وكريت لتعزز قوتها على الحدود الشمالية. وفي عام ١٨٢٩م، هزمت الجيوش العثمانية في أدرنة، ففقدت اليونان وأجزاء من القوقاز، كما فقدت سلطانها على بلاد البلقان[٢١]. وهكذا توالى سقوط ممتلكات الدولة العثمانية الواحدة تلو الأخرى، ولم تستطع السلطنة العثمانية فعل شيء للوطن العربي وهي ترى أقطاره تسلب الواحد بعد الآخر.

وقد أدت جملة الحروب ومحاولات التمرد وانفصال الأقاليم إلى تقليص مجال الاستغلال والنهب الرسمي المنظم من قبل الوجاهات والولاة، لكن نفقات الدولة تضاعفت على التسلح والجيوش، في محاولة للحفاظ على البقية الباقية من هيبتها ووجودها، مما أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي شديد وخلق أزمة اقتصادية خانقة في الامبراطورية[٢٢].

ومن جهة أخرى، أدى الوعي العثماني المتأخر لأهمية تحديث اقتصاديات الدولة والمجتمع إلى نتائج عكسية. فقد أظهر العثمانيون اهتماماً بالاختراعات

---

(٢١) عصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٠٤.

(٢٢) الجميل، المصدر نفسه، ص ٥٤.

الأوروبية، بعد انتصار الثورة الفرنسية بشكل خاص، وبرز لديهم ميل للاستفادة من المنجزات العلمية، وبخاصة في مجال استخدام الأسلحة الحديثة. فكان ذلك سبباً أساسياً آخر في زيادة الإنفاق، في وقت لم تساعدهم فيه وارداتهم المالية على تحمل تلك الأعباء. وقد حدث ذلك في ظل انعدام أي خطط اقتصادية أو تنموية، وغياب تام للبرامج الإصلاحية، ودون انتقال إلى تحديث المجتمع وتجديد العلاقات الإنتاجية والعمل على إجراء تحولات جذرية اجتماعية، فكانت النتيجة سقوطاً مريعاً في التبعية للاقتصاديات الأوروبية الفتية[٢٣].

وقد عبرت تلك التبعية عن نفسها في جملة من الاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطنة لصالح الدول الأوروبية. فعلى سبيل المثال، استغلت بريطانيا الظروف الصعبة التي مرت بها الدولة العثمانية أثناء صراعها مع محمد علي وفرضت عليها فتح أسواق البلاد العثمانية، بما فيها الوطن العربي. وبموجب اتفاقية عام ١٨٣٨م، تأكدت الامتيازات الممنوحة للأجانب، وألغيت الرسوم والضرائب السابقة وكل أنواع الاحتكارات في السلطنة، ووضعت تعريفة جمركية مخفضة تتراوح من ٣ و٥ بالمئة على الوارد، و١٢ بالمئة على الصادر بالنسبة الى الأجانب. وفي حين كان التجار المحليون في عموم البلاد يدفعون ضرائب داخلية، كان التجار الأجانب معفيين منها، ولا يدفعون إلا الرسوم الجمركية المخفضة[٢٤].

وواقع الحال، أنه حتى في ظل قوة السلطنة العثمانية واتساع رقعتها، فإن علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية لم تكن علاقات متكافئة. فرغم أن الدولة حققت ثراءها من خلال هيمنتها على أقاليم ومدن ساحلية وبيئات تجارية عرفت بغناها وإمكاناتها، فإن الاقتصاد العثماني بقي ريعياً، ولم يهتم سوى بالتجارة وتجميع الثروة. وفي ظل ذلك الوضع، كانت الدولة تجني الضرائب والمنتجون يربحون الفائض. وقد أفاد ذلك الوضع الرأسمالية الأوروبية كثيراً، واستفادت من الإنتاج الخام بالسلطنة، وأنشأت مع العثمانيين علاقة مركز بمحيط، حيث أصبح التجار العثمانيون مجرد وسطاء، لا يهتمون في الغالب إلا بمسائل الترانزيت والضرائب وبعض الاحتكارات التي سيطر

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٤) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٢٥.

عليها اختصاصيون تجمعوا في طوائف وبيئات خاصة[٢٥]. ويوضح الدكتور سيار الجميل خلاصة ذلك الواقع بقوله: «وعليه، فقد غدت التشكيلات الاجتماعية العثمانية، تشكيلات خدمية استهلاكية غير منتجة، إذ لم تعتمد في حياتها الاقتصادية على مناطقها الزراعية الثرية، ولا على استخدام مواردها الطبيعية الوفيرة.. فساءت أحوالها الاجتماعية إثر سوء ظروفها الاقتصادية، وبدت عرضة لهجمات الأوبئة والأمراض والطواعين الفتاكة.. ناهيك عن موجات الغلاء واجتياح المجاعات والنكبات»[٢٦].

وكانت الدولة قد أصابها العفن من الداخل وتفككت أجزاؤها بانفصال كثير من ممتلكاتها عنها، وغدا الجمود والتكلس والعجز عن الانفتاح ديدن الدولة ونهجها العام. وعلى الصعيد الديني، أقفل نهائياً باب الاجتهاد ومنعت قراءة كتب الحديث قراءة مباشرة، خوفاً من الفهم المباشر للنص، وفرضت قراءة الأحكام الفقهية الناجزة وحدها[٢٧].

وفي المراحل الأخيرة من عمر السلطنة، لعبت المؤسسة الدينية، بالتعاون مع المؤسسة العسكرية (الإنكشارية) أدواراً رئيسية مهمة، سواء في دعم السلطان أو في الانقلاب عليه والإتيان بسلطان آخر[٢٨]. وكانت كل المؤشرات تدل على أن الدولة في طريقها إلى السقوط.

ومنذ بداية النصف الثاني للقرن التاسع عشر، بدأ جلياً التخطيط من قبل الدول الأوروبية لتقاسم تركة السلطنة العثمانية، أي قبل بروز نتائج الحرب العالمية الأولى بوقت طويل[٢٩].

إضافة إلى هذا التحليل، فإن بعض المؤرخين يعزون طول أمد السيطرة العثمانية على الوطن العربي إلى أن سلطتها كانت غير مباشرة حتى منتصف القرن التاسع، فقد اعتمدت على القوى المحلية نفسها التي كانت تحكم تلك الأقطار قبل الاحتلال العثماني لها.

---

(٢٥) الجميل، المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٦.

(٢٧) وجيه كوثراني، **مشروع النهوض العربي أو أزمة الإنتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥)، ص ٥٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٩) كاظم، **لمحات من التاريخ العربي المعاصر**، ص ٤٣ ـ ٤٥.

فقد بقي الأشراف، على سبيل المثال، حكاماً للحجاز، كما كانت الأسرتان المعنية والشهابية تتقاسمان حكم لبنان. وفي مصر، بقي المماليك رغم المعارك الحربية التي خاضوها في مواجهة السلطنة العثمانية في الأيام الأولى للاحتلال العثماني حكاماً حقيقيين لمصر، حتى أن نجاح الوالي العثماني في هذا القطر اعتمد إلى حد كبير على مدى نجاحه في كسب هؤلاء المماليك إلى جانبه. وقد استمرت الحال كذلك إلى أن استطاع محمد علي باشا دعوة قادة المماليك وجمعهم في قلعته المعروفة بمصر، والقضاء عليهم جميعاً في مجزرة رهيبة عرفت بمجزرة القلعة.

وهذا يعني أن الشعب العربي، رغم معاناته المباشرة من هيمنة الحكم العثماني، جراء الأتاوى والضرائب الباهظة، وعدم الاهتمام بشؤونه الخاصة من صحة وسكن وتعليم، لم يكن، حتى وقت متأخر، على تماس مباشر بالقادة الأتراك. فقد كان القادة المحليون وملاك الأرض والجباة يلعبون دور الوسيط بين الشعب وبين الحكم العثماني.

ومع ذلك لم تكن الفترة التي هيمن فيها الحكم التركي على الوطن العربي فترة استقرار ورخاء، ولم تكن فترة اندفع فيها العرب والمسلمون للدفاع عن هذه الدولة والتباري في خدمتها ونصرتها. فلقد سجل لنا التاريخ قيام عديد من محاولات الانفصال عن الدولة العثمانية وتحقيق الاستقلال، كمحاولة فخر الدين المعني في لبنان، والشيخ ظاهر العمر في فلسطين، والحركة الدينية التي قادها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نجد، والتي أخذت في التوسع حتى شملت معظم أنحاء الجزيرة العربية، وحركة محمد علي باشا في مصر، وتقدمه إلى سوريا وتوحيدها في دولة واحدة مع مصر. يضاف إلى ذلك، أن الأوضاع لم تكن مستقرة في العراق الذي كان الصراع بين الدولة الصفوية والدولة العثمانية يتقاذفه، فيضعه تحت هيمنته هذه حيناً، وتحت هيمنة تلك حيناً آخر.

يضاف إلى ذلك، أن من الأهمية بمكان، ونحن في معرض تحليل العوامل التي أدت إلى طول فترة الحكم العثماني، وامتداد هيمنته على الوطن العربي، أن نأخذ بعين الاعتبار العوامل المحيطة والخارجية التي ساعدت على تحقيق هذه الاستمرارية. ذلك أن القوى الخارجية المناوئة للأتراك كانت من جهة، تعاني من مشاكلها الداخلية، وكان البعض الآخر منها يعيش مرحلة تداع وانهيار، ومن جهة أخرى، فإنها لم تكن موحدة في عقائدها وأهدافها وطبيعة الدوافع التي تحرك صراعها ضد السلطنة.

فالدولة السلجوقية كانت في مراحل شيخوختها، كما كانت دولة الخان أيضاً، في مرحلة لاحقة، تعيش أيامها الأخيرة. أما الدولة الصفوية فقد واجهت بمفردها في الشرق تحدي العثمانيين، بعد أن تمكنت جيوش السلطنة من القضاء على حليفتها، دولة المماليك التي كانت هي الأخرى تبعد آلاف الأميال عن موقع الصراع الفارسي- العثماني. ومن جهة أخرى، كان الأوروبيون رغم حماسهم وإشعالهم لحروب صليبية عديدة ضد السلطنة، غير متفقين وموحدين في أهدافهم من تلك الحروب. وفي الغالب كانت معظم الحروب الصليبية التي شنتها أوروبا ضد العثمانيين مجرد استجابات انفعالية لنداءات متكررة من البابا، تحركها دوافع دينية متعصبة، ما تلبث أن تنتكس وتتراجع عند حدوث أي مواجهة عسكرية جدية مع الأتراك.

كما كانت الصراعات السياسية والتنافس العسكري والتجاري بين الدول الأوروبية الفتية عوامل أساسية أجلت من حسم الصراع ضد الأتراك. فالتنافس بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وقد سجل لنا التاريخ أنه كان العامل الرئيسي لاحتلال مصر من قبل نابليون، والصراع بين الدولتين وروسيا القيصرية من جهة أخرى، أديا إلى استمرار الهيمنة التركية على الشعوب الواقعة تحت سيطرتها. بل لقد كان الأوروبيون، في مراحل عديدة، عاملاً أساسياً في تماسك وحدة الدولة العثمانية. وربما شكل موقفهم تجاه محاولة الاستقلال وضم بلاد الشام التي قادها محمد علي باشا، وتدخلهم العسكري السافر للحؤول دون قيام دولة مصرية عصرية مستقلة وقوية خير دليل على ذلك. وقد بقي موقف الدول الأوروبية الفتية على هذه الحال حتى قبيل الحرب العالمية الأولى، حيث ساهمت ظروف سياسية ودولية عديدة في أن تتفق بريطانيا وفرنسا على إنهاء الهيمنة العثمانية، وإسقاط امبراطوريتها وإعادة رسم الخريطة السياسية لعموم المنطقة.

وعلى كل، فإن طول أمد هيمنة سلطة أجنبية ما على شعب آخر لا يمكن أن يعد مقياساً لتجاوب شعب أو عدمه مع السلطة المحتلة. والتاريخ الإنساني مليء بأسماء كثير من الامبراطوريات التي أحكمت قبضتها على شعوب أخرى قروناً طويلة بالضد من رغبات تلك الشعوب، وبالضد من حقها في تقرير المصير. ولذلك فإنه من الصعب، في هذا المجال، الخروج بقانون عام نستطيع تطبيقه على جميع الحالات، دون أن نضع في الاعتبار اختلاف الظروف والبيئة والدوافع والأسباب الأخرى التي تجعل من وجود هيمنة أجنبية أمراً ممكناً في بلد ما، ومستحيلاً في بلد آخر.

ثم إن المقارنة بين وجود الاستعمارين العثماني والغربي في الوطن العربي غير جائزة، ذلك أنها تغفل اختلاف الظروف الموضوعية والتاريخية التي هيمن فيها كل منهما، كما تغفل مرحلة التطور التي عمقت من وعي الشعوب المظلومة قاطبة، ودفعت بها نحو النضال من أجل التحرر والانعتاق. وتتجاهل مثل هذه المقارنة عملية التواصل النضالي التاريخي الذي بدأته حركة القومية العربية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، والتي اعتبرت النضال ضد الاستعمار الغربي استمراراً لحالة نضالية سابقة، بدأ بها الشعب العربي ضد الأتراك، من أجل تحقيق استقلاله ووحدته. وحين واجه الغدر البريطاني الفرنسي واصل النضال بنفس القوة والاندفاع، وربما بتصميم أعلى على دحر الغزاة والمستعمرين الجدد.

لقد جاء الاستعمار العثماني في حالة تداع للنهضة العربية، وتمزق أقطارها، إثر سقوط الدولة العباسية وإغراق مكتبة بغداد، وسيادة عهود من الظلمة والتخلف، فكان وجود هذا الاستعمار استمراراً لحالة التداعي هذه. وقد استمرت حالة التداعي والركود والضعف إبان سيطرة الأتراك حتى النصف الثاني للقرن التاسع عشر، حيث بدأت ملامح النهضة العربية في التشكل، وتزامنت مع بروز المقاومة العربية للوجود العثماني التي أخذت في التصاعد. وحين انتهت الحرب العالمية الأولى، وووجه العرب باتفاقيات سايكس بيكو، كانت حركة القومية العربية في ذروة نشاطها وقوتها، بعد أن تمكنت من دحر الاستعمار التركي، مستفيدة من طبيعة المرحلة الدولية السائدة آنذاك. ولذلك كان طبيعياً، حين حصل الغدر الفرنسي البريطاني، أن لا يلقي الشعب العربي السلاح، وان تستمر مقاومته لهذا الاستعمار الجديد، حتى تمكن من طرده وإنجاز الاستقلال، مستثمراً أيضاً ظروفاً دولية جديدة أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية.

يضاف إلى ذلك، أن إحدى السمات البارزة في القرن العشرين، هي أنه قرن انتصار الشعوب المقهورة، لا في الوطن العربي فحسب، وإنما في العالم بأسره. ولذلك يأتي تصاعد النضال الوطني والقومي العربي ضد الاستعمار الغربي في سياق تاريخي وموضوعي صحيح، ولذلك أيضاً، لم يكن مستغرباً أن يتمكن الشعب العربي من تسجيل انتصارات حاسمة ضد الاستعمار الغربي في فترة قصيرة.

أما القول بأن شريف الحجاز سلم مفاتيح الكعبة المشرفة للسلطان سليم

الغوري طائعاً مختاراً، ودون أية مقاومة عسكرية، بل رغبة في أن يكون جزءاً من الامبراطورية الإسلامية الكبرى، فيكفي التذكير بأن أول رصاصة أطلقت إيذاناً ببدء الثورة العربية ضد الاستعمار العثماني كانت من الحجاز، ومن مكة المكرمة، العاصمة المقدسة للمسلمين جميعاً، ومركز قبلتهم، وأن من أطلقها هو حسين بن علي، شريف مكة وأحد حفدة الشريف بركات الذي سلم مفاتيح الكعبة من قبل. وليس بعد هذا ما هو أكثر دلالة على مدى التذمر والسخط اللذين عانى منهما الشعب العربي في جميع أقطاره جراء الهيمنة التركية، والنهج العنصري الذي مارسه الأتراك.

الدعوة للمساواة والإصلاح

رغم معاناة الوطن العربي من جراء هيمنة الأتراك وعنصريتهم، فإن الدعوات العامة للاستقلال عن السلطنة جاءت متأخرة جداً، وسبقتها نصائح وتحذيرات وإنذارات، ودعوات للإصلاح وتحقيق المساواة، من قبل عدد كبير من المصلحين السياسيين والزعامات الدينية والاجتماعية العربية.

وكان العلامة عبد الرحمن الكواكبي في مقدمة من دعوا إلى الإصلاح ومقاومة الفساد. فقد قرن العدل والمساواة والشورى بالتوحيد، ورأى أن النقيض يكمن في الشرك والاستبداد، وانتقد السلطنة نقداً مراً، كونها لم تنفع الإسلام لأنها تركت الأمة دون خليفة وفرطت في أجزاء من ديار الإسلام. وقد أكد أن الإدارة العثمانية هي أحد أسباب الخلل، وشدد على ضرورة اللامركزية الإدارية في الدولة، ودعا إلى مساواة العرب بالأتراك، مشيراً إلى أنه: «من أهم الضروريات أن يحصل كل قوم على استقلال نوعي يناسب عاداتهم وطبائع بلادهم»[(٣٠)].

أما الشيخ رشيد رضا، فقد أسس جمعية الشورى العثمانية التي دعت إلى محاربة استبداد السلطان، استناداً إلى الشورى الإسلامية، وأوصت بتنبه المسلمين إلى منافع الأوروبيين ومضارهم، مذكرة بأهمية المفاهيم الإنسانية الأوروبية في المساواة والديمقراطية. وقد طالب الشيخ رضا السلطنة العثمانية بتطبيق الدستور، وعمل جنباً إلى جنب مع الأتراك الليبراليين مطالباً بالمساواة والتعايش بين القوميات المختلفة، ومشاركة الأمة في السلطة ورقابتها على

---

(٣٠) نقلاً عن: الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ص ١٧١.

الحكومة. ولم ييأس من مطالباته تلك إلا بعد وصول جمعية الاتحاد والترقي إلى الحكم وفشلها في تطبيق تلك المطالب، حيث لم يجد مفراً من الالتحاق بصفوف الثورة العربية[٣١].

وسار عبد الحميد الزهراوي في خط مماثل، ولكنه كان أكثر التزاماً في موقفه القومي. فقد هاجم الاستبداد وانتقد فكرة الجامعة الإسلامية سياسياً، كونها تفتقر إلى الأساس التاريخي، ونادى بفكرة الوطن بديلاً عنها، ورأى في العثمانية مجرد رابطة تشكل نوعاً من الاتحاد بين عناصر مختلفة، وطالب بالمساواة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين موضحاً ذلك بقوله: «نحن مسلمون ولكننا لا نريد اتحاداً يكون خارجه أبناء وطننا غير المسلمين، ونحن عثمانيون ولكننا لا نريد اتحاداً يكون خارجه كل أبناء من غير الترك.. وأن الاتحاد النافع هو الذي يبقى فيه العربي مثلاً عربياً والرومي رومياً. ولا يسيء أحد بأحد الظن حين يريد خدمة لسانه ويسعى في ترقية أفكار قومه»[٣٢].

وبالمثل ركز رفيق العظم على الحرية وتحقيق المساواة، مؤكداً على إيمانه بالأمة العربية ووحدتها. لكنه مع اعتزازه بدور العرب الرئيسي في التاريخ، وجد أن الخطر الأوروبي يهدد العرب، وأنهم لا يستطيعون وحدهم مواجهته. ولذلك أصر على أهمية الرابطة العثمانية لحماية الجميع. لكنه دان اتخاذ الاتحاديين موقفاً سلبياً من العرب، واضطهادهم لهم قبل غيرهم من الشعوب، مشيراً إلى أن ذلك السلوك قد نفخ روح التمرد لدى العرب، وأشعل جذوة القومية العربية.

وقد ناقش أخطاء الاتحاديين في تعاملهم مع العرب، فأشار إلى قيام القوميات المنضوية تحت السلطة العثمانية بإنشاء نواد وجمعيات بعد بزوغ نور الحرية. وانسجاماً مع مناخ الانفتاح الجديد، أسس العرب جمعية الإخاء العربي العثماني وفتحوا منتدى لها، ولكن الاتحاديين شككوا في النيات العربية فأقدموا على حل تلك الجمعية وإقفال منتداها، وتلك كانت أول بادرة سوء ظن من قبلهم بالعرب[٣٣].

---

(٣١) كوثراني، **مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني**، ص ٦٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٨١.

وكان شكيب أرسلان قد أصر على البقاء تحت الخيمة العثمانية من أجل مواجهة الغرب، ورأى أن ذلك هو السبيل الوحيد لحماية الإسلام والبلاد العربية من العدوان الغربي، فليس أمام العرب إلا القبول بالسلطان العثماني لمواجهة شر أكبر هو الخطر الغربي. ومع أنه آمن بالرابطة القومية التي تجمع العرب بغض النظر عن الدين، وطالب بالمساواة بين الناس وأن لا يمتاز المسلمون عن غيرهم بشيء من الحقوق، إلا أن تلك الرابطة يجب أن تكون ضمن رابطة أوسع هي العثمانية أو الإسلامية. وقد دعا أرسلان إلى الإصلاح الذي هو حسب مفهومه: «المساواة في الحقوق بين الأجناس وإعطاء الولايات قسطها من الإصلاحات على نسبة واحدة»[٣٤].

وواقع الحال أن المناداة بالمساواة بين العرب والأتراك كانت رائجةً بين العرب المسلمين. وقد كانوا مدفوعين في ذلك بخوف من الخطر الغربي، وكان كثيرون منهم ينطلقون في ذلك من الالتزام بدعوة الإسلام للإصلاح والحفاظ على الوحدة بين المسلمين. لكن الهزائم المتتالية للعثمانيين وعجزهم عن حماية ممتلكات السلطنة، أدت إلى فقدان هيبتهم وعدم الثقة في قدرتهم على حماية ديار الإسلام. وقد غرس ذلك الشعور بذور محاولات الاستقلال العربية التي ساهمت في سقوط الدولة العثمانية كأحد نتائج الحرب العالمية الأولى.

وعلى كل، فإن الدعوات الصادقة التي أطلقها قادة النهضة العربية والزعامات الفكرية للإصلاح والمساواة لم تجد آذاناً صاغية من قبل الأتراك، سواء في حقبة السلاطين من آل عثمان، أو بعد تسلم جمعية الاتحاد والترقي حكم تركيا. ولذلك كان من الطبيعي أن تبحث تلك الرموز عن وسائل أخرى لتحقيق أهدافها.

الاستعمار الغربي التقليدي والوطن العربي

ليس صحيحاً القول إن بدايات الوجود الاستعماري الغربي في المنطقة العربية ارتبطت بنتائج الحرب العالمية الأولى. فالاستعمار الغربي قد حط بأقدامه في الأرض العربية منذ وقت بعيد.

ففي المشرق العربي، سبق البرتغاليون غيرهم من القوى الاستعمارية الغربية في الوصول إلى المنطقة العربية عن طريق الخليج العربي، مستهدفين

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

الهيمنة على تجارة الشرق من خلال السيطرة على مدخلي البحر الأحمر والخليج العربي. وكان انطلاق أساطيل البرتغال نحو الشرق قد بدأ في عام ١٤٩٧م، بقيادة فاسكو دي غاما.

أما مصر، فقد تعرضت للغزو الفرنسي عام ١٧٩٨م، بقيادة نابليون بونابرت. وقد استمر ذلك الاحتلال حتى عام ١٨٠١م، حيث تم رحيل القوات الغازية بعد مقاومة عنيفة بقيادة الزعيم الوطني عمر مكرم تمكن خلالها الشعب العربي في مصر من إيقاع خسائر جسيمة بقوات الغزاة، وقتل قائدهم كليبير على يد المناضل السوري سليمان الحلبي.

وكان النفوذ البريطاني قد بدأ يتزايد في المنطقة العربية إثر انسحاب محمد علي باشا، والي مصر، من بلاد الشام والأناضول والخليج العربي، حيث اعتمد العثمانيون على مجهودات بريطانيا السياسية والعسكرية في التصدي للباشا.

ومنذ بداية القرن التاسع عشر، أخذت أطماع البريطانيين تتعاظم، حيث بدأ نشاطهم الاستعماري الجديد سنة ١٨٠٩م، بتوجيه حملة عسكرية قصفت ميناء رأس الخيمة، ودمرت أسطول دولة القواسم العربية في الخليج العربي. وقد ووجه هذا الأسطول بمقاومة عنيفة من قبل الأهالي، مما دفع البريطانيين لتعزيز قوتهم بحملة عسكرية أخرى، استطاعت إرغام القواسم على توقيع معاهدة غير متكافئة، دعيت بمعاهدة السلم العام.

واتخذت بريطانيا بعد ذلك جملة من الترتيبات لحمل سائر شيوخ الخليج العربي على توقيع معاهدات مماثلة، منحت بريطانيا امتيازات سياسية تصل إلى حد الإشراف المباشر على شؤون الحكم في المشيخات والإمارات العربية على الساحل الغربي للخليج العربي.

وفي مراحل لاحقة اتجه البريطانيون بأنظارهم إلى مصر، وأصدرت الحكومة أوامرها إلى الأسطول البريطاني بضرب مواقع الإسكندرية الدفاعية. وفي ١١ تموز/يوليو عام ١٨٨٢م، قامت سفن الأسطول البريطاني بقصف مدينة الإسكندرية واحتلالها. وبذلك بدأ عهد الاحتلال الإنكليزي لمصر، ومن ثم امتد ذلك الاحتلال إلى التدخل في الشؤون المباشرة للسودان.

ولم يكن الدور الفرنسي في الوطن العربي أقل ضراوة عن دور نظيره البريطاني. ففي نيسان/أبريل عام ١٨٢٧م، استغلت المجموعات الفرنسية

الراغبة في احتلال الجزائر حادثة عرفت باسم حادثة المروحة، متخذة منها مبرراً لاحتلال الجزائر. وإثر تلك الحادثة، شرعت قوات الاحتلال الفرنسي بالنزول على الشواطئ الجزائرية، وبدأت في التقدم براً حتى وصلت إلى مدينة الجزائر، واستغلت حالة الضعف التي كانت عليها الحكومة الجزائرية آنذاك، ففرضت عليها معاهدة جائرة عام ١٨٣٠م، تنازلت بموجبها الحكومة للقوات الفرنسية الغازية عن استقلال البلاد. وبذلك سقطت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي، وأنشئت فيها إدارة فرنسية عاثت في البلاد نهباً وفساداً.

وقد واصل الاستعمار الفرنسي محاولاته للهيمنة على بقية أقطار المغرب العربي، فتمكن من احتلال تونس في عام ١٨٨١م، بعد أن أجبر حاكمها الباي صادق على توقيع معاهدة بوردو التي ضمنت لفرنسا حق الإشراف على الشؤون الخارجية والمالية للولاية. وإثر اندلاع الثورة الشعبية في صفاقس، أجبرت فرنسا الباي على توقيع معاهدة المرسي التي سلبت منه استقلاله في الشؤون الداخلية أيضاً.

أما المغرب العربي، فقد جرى تقسيمه بين الفرنسيين والأسبان. فقد أعلنت فرنسا الحماية على فاس، واعتقلت سلطانها. وقامت أسبانيا باحتلال القسم المطل على المحيط الأطلسي من المنطقة الشمالية، وفرضت معاهدة على السلطان اعترف فيها بما احتلته من أراضيه. ثم تعززت هذه المعاهدة باتفاقية فرنسية أسبانية وقعت عام ١٩١١م. وفي عام ١٩١٢م، أجبرت فرنسا السلطان عبد الحفيظ على توقيع صك الحماية الذي استسلم بموجبه للاستعمار الفرنسي تماماً. وبموجب هذا الصك، أصبح المغرب مجرد "محمية" تابعة للحكومة الفرنسية تبعية كاملة.

وخلاصة القول أن الوجود الاستعماري الغربي، لم يكن أحد نتائج الحرب العالمية الأولى، بل سبقها بوقت طويل.

خاتمة

هكذا تتداعى جدليات الفكر السياسي السلفي، في ما يتعلق بالموقف من الوجود العثماني، الواحدة تلو الأخرى، وتعرى ذلك الوجود على حقيقته، باعتباره استعماراً عنصرياً وتوسعياً، عاث تخريباً وفساداً بحق الأمة العربية، وعطل من نهوضها وتطورها.

وعلى كل، فإنه رغم كل ما عاناه العرب من اضطهاد ونهب من قبل

الأتراك، فإنهم ليسوا مسؤولين بأي حال من الأحوال عن تداعي نفوذ الدولة العثمانية، ولا عن الخيارات القومية للشعوب التي كانت رازحة تحت هيمنتها.

فلقد سبقت شعوب وأمم أخرى الأمة العربية في المطالبة بالإنسلاخ عن الدولة العثمانية، وحققت استقلالها قبل الثورة العربية بوقت طويل. بل إن الأتراك أنفسهم كانوا سباقين إلى اختيار الطريق القومي. فقد قامت جمعية الاتحاد والترقي بزعامة مصطفى كمال أتاتورك بانقلاب عسكري ضد ما دعي بالخلافة الإسلامية عام ١٩٠٨م. وكانت أولى خطوات الإنقلابيين، بعد استلامهم السلطة، فصل الدين عن الدولة، واستبدال الحروف العربية باللاتينية، وإعلان العمل بدستور مدني، والبدء في تدشين مؤسسات الدولة على النمط الديمقراطي الغربي.

وقد أنكر القوميون الاتحاديون الأتراك على العرب ممارسة حقوقهم السياسية والقومية من جهة، بينما أكدوا، من جهة أخرى، على خصوصيتهم القومية، داعين إلى الابتعاد عن تراث الإسلام وحضارته وثقافاته، يدفعهم إلى ذلك استهواء عنيف للأنماط الغربية في السياسة والاقتصاد والثقافة ومجالات الحياة الأخرى.

وذلك يعني أن العرب لم يكونوا وحدهم الذين اختاروا الطريق القومي، رغم أنه حق مشروع لا جدال فيه، ولكن الأتراك أنفسهم اختاروا ذلك الطريق. والفارق بين كلا الاختيارين أن الاختيار التركي للطريق القومي كان مصحوباً بنظرة استعلائية لا بحق العناصر والقوميات الأخرى فحسب، بل في جانب كبير منه بحق الدين والعادات والثقافات الإسلامية.

وفي هذا الاتجاه، كانت الخطوة الأولى التي خطاها الزعيم القومي التركي أتاتورك في مجال الثقافة، استبدال الحروف العربية التي كتبت بها لغة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، في حين كانت القومية العربية، ولا تزال، تعبيراً عن حالة التواصل والتفاعل بين العروبة والإسلام، كما كانت ولا تزال تعبيراً عن التواصل الحضاري للتاريخ العربي، الذي يشكل الإسلام الركن الأساس فيه. وخلافاً للجانب الاستعلائي والعنصري في الحركة القومية التركية، فإن القومية العربية لا تهدف إلا لرفع الظلم عن كاهل العرب، وتأمين حقوقهم في الاستقلال وتقرير المصير، والتنمية، وتوحيد ما جزىء من أقطارهم.

الفصل الرابع

حول أسباب تداعي
مسيرة العمل القومي العربي

بدأت ملامح حركة القومية العربية بالتشكل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في بلاد الشام كرد فعل غاضب على النهج العنصري الذي مارسه الأتراك بحق العرب. وقد تمكنت هذه الحركة، عن طريق التحالف مع البريطانيين والفرنسيين، من طرد الاستعمار التركي من الوطن العربي، على أن نتائج الحرب العالمية الأولى، وما أفرزته من اتفاقيات ومعاهدات، وضعت المشرق العربي من جديد تحت هيمنة قوى استعمارية أشد شراسة وأكثر فتوة، هي قوى الاستعمار الغربي. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك مواصلة الكفاح الوطني لإنجاز الاستقلال. وفي الخمسينيات، كانت معظم الأقطار العربية قد أنجزت استقلالها، وبدأت حركة القومية العربية سعيها للنضال من أجل تحقيق الوحدة. لكن هذه الحركة واجهت انتكاسات قاسية ومريرة عطلت من قدرتها على تحقيق برنامج النهضة العربية.

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة موضوع الانكسارات والهزائم التي منيت بها حركة القومية العربية، والتي أدت إلى حالة التداعي الراهنة في مسيرة النهضة العربية. وسنقصر موضوعنا هذا على مناقشة ثلاث قضايا رئيسية نعتقد أنها كان لها الدور الأساسي في تداعي مسيرة العمل الوحدوي العربي؛ هذه القضايا هي:

١- ضعف التشكيلات الاجتماعية في الوطن العربي.

٢- زيادة إنتاج النفط والتصحيح النسبي في أسعاره.

٣- المعالجات القطرية لقضايا الأمن القومي العربي.

إن الاقتصار على مناقشة تأثيرات هذه القضايا دون غيرها إنما ينبع من الاقتناع بأن عوامل التداعي الأخرى هي عوامل ثانوية منبثقة من هذه القضايا

الثلاث ومرتبطة بها، ولهذا فإن التعرض لها سيأخذ مكانه ضمن سياق تحليل هذه العوامل.

مسلمات نظرية

قبل الشروع في تحليل الأسباب التي أدت إلى تداعي مسيرة العمل القومي العربي، نسجل بعض المسلمات النظرية، مستوحاة من معطيات التحولات الاجتماعية الرئيسية في العصر الحديث، لعلها تشكل بوصلة في هذا التحليل.

إن تحقيق الوحدة العربية هو طريق العرب الوحيد للانتقال من واقع التخلف الراهن إلى مجتمع التقدم والتنمية؛ وهذا يعني إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية للوطن العربي، ونقل مجتمعه من وضع عشائري شبه إقطاعي إلى مجتمع مدني صناعي حديث متطور. إن أهم معطى يقدمه لنا تاريخ التحولات الرئيسية الاجتماعية أن التغيرات الدراماتيكية والحاسمة لا تتم عبر تطورات تدرجية، وإنما من خلال وثبات نوعية يصاحبها في الغالب غليان ونهوض وعنف، تندفع في صخبها الفئات المحرومة التي تجد في تلك التحولات خلاصاً وتحريراً لها. والوحدة العربية المنشودة، باعتبارها تحولاً اجتماعياً رئيسياً، لن تتحقق من خلال بنى فوقية، أو عن طريق اتفاقيات وتنسيق بين الحكام، حالها في ذلك حال التغيرات الاجتماعية الكبرى في التاريخ الإنساني .إن التحولات الاجتماعية الكبرى في أهم مقولاتها تعبير عن مصالح فئة أو طبقة اجتماعية، تجد في الواقع القائم معوقاً لانطلاقتها ولمصالحها، كما تجد فيه حرماناً لها من التعبير عن وجودها. هكذا كانت مسيرة الإنسانية دائماً وأبداً.. كانت الثورتان الإنكليزية والفرنسية تعبيراً عن التناقض بين سلطة الكنيسة والنظام الإقطاعي من جهة، وصعود الطبقة البورجوازية وتدشين الثورة الصناعية، وتحالف العمال والفلاحين وجموع الشعب المسحوق مع الطبقة الجديدة، الرأسمالية الفتية من جهة أخرى. كما كانت الثورة الروسية تعبيراً عن حالة الجوع والحرمان وفوضى الحرب التي سادت البلاد أثناء الحرب العالمية الأولى، وقد استثمر الحزب الشيوعي تلك الحالة لتحقيق أهدافه في بناء الاشتراكية بقيادة زعيمه فلاديمير ايليتش لينين. أما الثورة الصينية فكانت تعبيراً عن سخط الفلاحين من ظلم الإقطاع. إن وجود الطبقة الاجتماعية التي يعبر التحول الاجتماعي عن مصالحها شرط رئيسي من شروط تحققه. هكذا قادت البورجوازية الصاعدة الثورة الفرنسية،

والحرب الأهلية الأمريكية بين الولايات الجنوبية، ممثلة للإقطاع والولايات الشمالية ممثلة للبورجوازية الفتية. وكان الحزب البلشفي طليعة للعمال في الثورة الروسية، كما قاد الحزب الشيوعي الثورة الصينية ممثلاً للفلاحين. والواقع أن الفلاحين كان لهم الدور الأساسي في تلك الثورة، وبشكل خاص في مراحلها الأولى، حيث تم الاستيلاء على منطقة هيونان من قبلهم ووزعت أراضيها في ما بينهم كما تمت محاكمة رجال الإقطاع دونما قيادة أو مشاركة أو توجيه من قبل الحزب الشيوعي الصيني. لا بد من تجانس مقولات الطبقة الاجتماعية، في التحول المطلوب، ولو مرحلياً، مع مطالب الغالبية العظمى من الشعب، كي تتمكن هذه الطبقة من حشده وإقحامه معها في معاركها، حتى تحقق التفاف المواطنين حول مشروع التغيير الاجتماعي. هكذا كانت شعارات الثورة الفرنسية: الحرية، الإخاء، المساواة، وقد كانت تلك الشعارات مطالب شعبية، استطاع قادة الثورة حشد الجمهور حولها. وكان شعار ابراهام لنكولن أثناء الحرب الأهلية الأمريكية التمسك بتحرير العبيد وتحقيق انعتاقهم. وكانت الاشتراكية وتوزيع الأراضي على الفلاحين وإيقاف الحرب وتحقيق التنمية الشاملة وسلطة السوفيات الشعارات التي وضعت الشعب الروسي بأسره خلف ثورة أكتوبر الاشتراكية. كما كان تحرير الصين وتحقيق الديمقراطية الشعبية والقضاء على الجوع وتوزيع الأراضي على المزارعين هي شعارات الثورة الصينية. إن مشروعية أي نظام سياسي، وضمان استمرارية وجوده يكمنان في قدرته على توفير الأمن والحماية لمواطنيه، وفي مقدرته على الدفاع عن الأرض والاستقلال والسيادة. ففشل أي نظام سياسي في مواجهة العدو الخارجي على حدود بلاده يعني عدم أهليته للاضطلاع بمسؤولياته، مما يجعل أوضاع هذا النظام عرضة للاهتزاز وعدم الاستقرار ويفقده مشروعيته. كذلك لا يكفي أن تتجانس مقولات النظام السياسي أو الطبقات المهيمنة على السلطة مع مطالب الجمهور، وإنما يجب أن يمتلك هذا النظام أو الطبقة المقدرة على وضع مقولاته/مقولاتها موضع التنفيذ على أرض الواقع، ذلك أن جزءاً كبيراً من مشروعية أي نظام سياسي تكمن في قدرته على تطبيق شعاراته والأهداف والبرامج التي يحشد الجمهور من حولها. إن التغيير الاجتماعي ليس تعبيراً عن مصالح طبقية واجتماعية معينة فحسب، وإنما هو أيضاً تعبير عن أيديولوجيات وتوجهات تتجسد في جملة من الممارسات والتقاليد الاجتماعية. ولهذا فإن التحولات الاجتماعية الكبرى في التاريخ ليست انتقالاً في مراكز المصالح فحسب، بل هي أيضاً تغيير في البنى

والتقاليد والهياكل الاجتماعية، بحيث تستجيب جميعها لمصالح الطبقة الصاعدة التي تتم التحولات لصالحها.

إن هناك علاقة ترابط وتكامل بين مفهوم الوحدة العربية ومحاولة نقل المجتمع العربي من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي متقدم، بحيث يكون نجاح أحدهما متوقفاً تماماً على نجاح الآخر، وحيث تغدو عملية الفصل في النضال لتحقيق أحدهما مهمة شاقة وعسيرة، إن لم تكن مستحيلة. وخير مثال على ذلك، محاولة محمد علي باشا خلق جيش وطني وصناعة متينة في القطر المصري، وارتباط تلك المحاولات بضم بلاد الشام والجزيرة العربية إلى كيان دولته، والتضامن الأوروبي التركي عام ١٨٤٠م، للقضاء على تلك المحاولة وكذلك ارتباط المد القومي الوحدوي بمصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بعملية التنمية الاجتماعية في هذا القطر، ومحاولات العدوان الاستعمارية المتكررة لإجهاض تلك التجربة، في حرب السويس١٩٥٦م وعدوان حزيران/يونيو عام ١٩٦٧م. لقد أدرك محمد علي باشا أن تمصير مصر وخلاصها من الهيمنة التركية لن يتما إلا بتبني طريقين: الأول، التحديث والانفتاح على المنجزات العلمية الأوروبية في عصره. والآخر، خلق امبراطورية عربية. وهكذا فإن استقلال مصر وحداثتها لا يتحققان إلا عبر ارتباط وثيق بالوطن العربي. «أما مصر المعزولة داخل حدودها الإقليمية فمآلها الحتمي الهزيمة والانحدار»[1]. وكذلك كان عبد الناصر في تصوره للوحدة العربية، فقد رأى أن تقدم الأمة العربية وهزيمة إسرائيل والقضاء على المرتكزات الاستعمارية في المنطقة لن تتم إلا بالتنمية وتحقيق الوحدة العربية.

من هذه المسلمات سننطلق في تحليل الأسباب التي أدت إلى الانكسارات والهزائم التي منيت بها قضية الوحدة العربية، منذ عصر النهضة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، والتي أدت إلى انحسار المد القومي العربي وتداعي نشاط الحركة القومية على امتداد الساحة العربية.

ضعف التشكيلات الاجتماعية في الوطن العربي

تميز هذه المناقشة بين مرحلتين تاريخيتين في مسيرة العمل القومي العربي: الأولى، تبدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب

---

(١) غالي شكري، **النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث**، ط ٢ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ١٣٥.

العالمية الثانية. أما الثانية، فقد بدأت طلائعها بالبروز منذ مطلع الثلاثينيات، بالغة أوج قوتها وعطائها مع نهاية الخمسينيات، مسجلة بداية انحسار دورها مع قيام حركة الانفصال في سوريا في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٦١م، ومؤذنة بهزيمتها مع نكسة الخامس من حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م.

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن التمييز بين هاتين المرحلتين إنما يهدف إلى التركيز على خصوصية كل مرحلة من حيث إفرازاتها الاجتماعية، وتأثيرات تلك الإفرازات في التطورات اللاحقة التي حكمت مسيرة العمل الوحدوي العربي وأدت به إلى حالة العجز الراهنة.

أخذت المرحلة الأولى لحركة القومية العربية مكانها في الواقع العربي كرد فعل غاضب على النهج العنصري الذي مارسه الاستعمار التركي بحق العرب، وبخاصة إصلاحات التنظيمات الإدارية عام ١٨٣٩م، وتوجهات حركة تركيا الفتاة التجديدية في العام نفسه، والتي كان بين نتائجها التأكيد على خلق نزوع شوفيني تركي معاد للتقاليد الدينية الإسلامية.

ويلاحظ أن شعارات الحركة القومية في هذه المرحلة اقتصرت على التركيز على النضال من أجل تحقيق استقلال البلدان العربية من الحكم العثماني، مكتفية بالتأكيد على أهمية الوقفة العربية في مواجهة الذوبان والاضطهاد العنصريين، والتركيز على بعث التراث العربي، دون أن تضع برنامجاً عملياً لوضع هذه الشعارات موضع التنفيذ، ودون أن يصاحب تلك النضالات أية مضامين اجتماعية متقدمة.

وحتى حين دعت تلك الحركة إلى الوحدة العربية، كما حدث في مؤتمر اليقظة العربية في باريس، فإن شعاراتها لم تخرج عن حيز العموميات، ولم تصل إلى حد صياغة استراتيجية محددة، وبرنامج عملي واضح لتحقيق هذا المشروع.

ومن جانب آخر، يوضح لنا كتاب **اليقظة العربية** لجورج أنطونيوس[٢] أن حركة اليقظة العربية لم تكرس اهتماماتها لحشد الجماهير والزج بها في

---

(٢) يعتبر جورج أنطونيوس في كتابه **اليقظة العربية** أهم من أرّخ لمرحلة الانبعاث القومي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى وتقاسم التركة العثمانية في الوطن العربي بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي.

النضال للتخلص من الهيمنة العثمانية، بل رسمت استراتيجياتها وتكتيكاتها معتمدة على حسن نيات الحلفاء البريطانيين لتحقيق أهدافها، وأن مشروع النهضة العربية لم يتعد الدعوة للرجوع إلى التاريخ والتراث العربي. لم يكن هنالك برنامج نضالي عملي يعتمد الثقة في الطاقات اللامحدودة للشعب، ولم يكن في حسابات قادة هذه الحركة أن يكون الشعب مصدر الثورة والتغيير.

لقد جرى الاعتماد في تحقيق أهداف حركة الانبعاث القومي بالدرجة الأساس على المتغيرات السياسية الدولية، وعلى الصراعات الدائرة آنذاك بين الدول الأوروبية الفتية، والرجل المريض في الآستانة. ونتيجة لذلك، لم يحمل مشروع التحرر من الهيمنة التركية برنامجاً للنهوض الاجتماعي والحضاري، ولم يتضمن أي تصور عن طبيعة المجابهة المحتملة مع الاستعمار الغربي بعد إلحاق الهزيمة بالمستعمر التركي. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف التشكيلات الاجتماعية للقوى التي قادت مسيرة الحركة القومية آنذاك.

إن واحدة من أهم المعطيات التي تقدمها لنا قراءة التاريخ الإنساني عبر مسيرته الطويلة أن التحولات والثورات الاجتماعية الكبرى في أهم مقولاتها تعبير عن مصالح قوى اجتماعية رئيسية، وأن وجود الطبقة التي يعبر التحول الاجتماعي عن مصالحها، وقيادتها لهذا التحول شرط من شروط تحققه.

هذا يعني أن أية محاولة لتقييم النتائج التي أدت إلى انتكاسة العمل القومي العربي في تلك المرحلة يجب أن تنطلق أولاً من قراءة الخريطة الاجتماعية، ووعي الظروف التاريخية والسياسية التي أفرزت القوى التي قادت مسيرة الحركة القومية، ذلك أن التجانس بين هذه القيادات وشروط التغيير المطلوب تحقيقه أمر جوهري وأساسي لنجاح الحركة.

وبناء على ذلك يغدو مهماً تحليل الأوضاع الاقتصادية التي نشأت في ظلها حركة العمل القومي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وفي هذا السياق سنستعين بالدراسة التي قدمها سمير أمين تحت عنوان **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية.**

فقد أشار إلى أن سيطرة القوى الاجتماعية غير المهيأة تاريخيا للعب الدور القيادي الوطني الذي اضطلعت به أدى إلى أن تنتهي جميع محاولات الشعب العربي للتحرر من الهيمنة الأجنبية إلى الفشل، مشيراً في ذلك إلى مجموعة من

الهزائم: ١٨٨٢ بالنسبة لمصر، فترة ١٨٣٠- ١٩١١ بالنسبة للمغرب، عام ١٩١١ بالنسبة للمشرق العربي[٣].

ويوضح سمير أمين الظروف التي أدت إلى تلك الهزائم، فيشير إلى أنها مرتبطة بصعود الطبقة المتوسطة المؤلفة من المشايخ والحرفيين وبقايا النظام التجاري السابق؛ لقد قام الانبعاث العربي في القرن التاسع عشر في مركزين رئيسيين هما مصر وسوريا، اللذين كانا ضحية الغزو الاقتصادي الأمبريالي. ففي مصر جاءت الجيوش الأوروبية لإنقاذ السلطان العثماني بعد أن هزمت جيوشه أمام جيش محمد علي باشا فارضة على الباشا المصري قبول الاستسلام، واضعة بذلك حداً لأول محاولة جدية للتصنيع في الوطن العربي. وقد تخلى أحفاد الباشا منذ عام ١٨٤٨-١٨٨٢ عن هذا التوجه الاستقلالي. فقد بدأ الخديوي اسماعيل وضع الحجر الأساس في اتجاه تحقيق تبعية بلاده للغرب الأمبريالي، حين أغرق مصر في كثير من الديون للدول الاستعمارية الغربية آملا بذلك أن تعمل معونة الرأسمال الأوروبي على تحديث مصر وجعلها كأوروبا، وذلك عن طريق اندماجها في السوق العالمية بالتركيز على زراعة القطن، ودعوة البيوتات العالمية الأوروبية لتمويل هذا التطور الموجه نحو الخارج.

وضمن هذا التوجه، أقدمت الطبقة الحاكمة في مصر على تغيير البنيان الاجتماعي، وذلك عن طريق الاستيلاء على ملكية الأرض بمساعدة الدولة، متحولة بذلك من دولة بيروقراطية هدفها تسيير شؤون الحكم إلى طبقة من الملاكين[٤].

وعلى الرغم من أن الطبقة الحاكمة في مصر تحولت إلى طبقة إقطاعية إلا أنها لم تتبن أنماط الإقطاع وتقاليده التي كانت سائدة في أوروبا، وذلك أن الإقطاع في أوروبا كان مستقلاً بذاته، ولم يكن جزءاً من النظام الإقطاعي العالمي. أما التحول الذي حدث في النخبة الحاكمة المصرية فإن أفضل وصف له أنه تحول إلى رأسمالية زراعية، يتوقف غناها على السوق العالمية، وذلك بعد أن تم تحويل الأراضي الصالحة للزراعة إلى مزرعة قطن لمصانع النسيج في لانكشاير؛ لقد كان هذا الإقطاع الجديد خاضعاً لحاجة الاقتصاد العالمي

---

(٣) سمير أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ترجمة برهان غليون، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ص ٢٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

الرأسمالي منذ نشأته، وهكذا بقي أميناً على علاقته بالقوى الرأسمالية الأوروبية، يتمتع بحمايتها من جهة، ويترك أبواب الوطن مشرعة لنهبها وعربدتها من جهة أخرى.

أما الفئات الوسطى، الموجودة في المدن، والمؤلفة من المشايخ والحرفيين وبقايا العالم التجاري، والفئات الريفية والوجاهات، فتصرفت بشكل آخر؛ لقد شعرت بعمق، كوريث للثقافة التقليدية، بخطر الاستعمار كمدمر لقيم حضارتها، وأدركت منافسة السلع المستوردة، فرفضت السيطرة الأوروبية بعد أن خيب ظنها الخديوي والأرستقراطية التركية والشركسية، وبدأت هذه الفئات تعيد التفكير في قضية تأمين بقائها ووجودها القومي. ومنذ عام ١٨٦٠م، غدت هذه الفئات قاعدة الانبعاث في مصر، وقد تمكنت من تحقيق بعض النجاحات، كبعث اللغة وتكييفها تكييفاً جديداً منسجماً مع متطلبات التجديد الثقافي والتقاني وإيقاظ الروح النقدية[٥].

وفي سوريا، القطب الثاني في حركة الانبعاث في القرن التاسع عشر، فإن دور الطبقات الأرستقراطية فيها بدأ في التضاؤل إثر تدمير مواقعها البحرية في الحروب الصليبية. لقد مكنت تلك الحروب الأوروبيين، والمدن الإيطالية بشكل خاص، من السيادة على التجارة البحرية المتوسطية. كما أن انفتاح الطرق الأطلسية ورأس الرجاء الصالح أدى إلى تقليص الدور التجاري للهلال الخصيب. وكان من نتائج ذلك أن فقدت المدن الرئيسية نخبها الاجتماعية البارزة التي اضطلعت بأدوار سياسية مهمة من قبل، مفسحة المجال للعناصر شبه الشعبية المنحدرة من الفئات الوسطى من حرفيين ومشايخ وأدباء لأن تحل محلها[٦].

ومنذ القرن التاسع عشر سرع تطور الرأسمالية الأوروبية، وعدم تمكن السلطة العثمانية من حماية الوطن العربي من التسرب الإمبريالي، في انحطاط الإنتاج في الشرق العربي نتيجة توافد القطنيات الإنكليزية. ثم دخل بعد ذلك الرأسمال التمويلي الأوروبي عن طريق الديون العثمانية التي كانت تمتص في عام ١٨٧٤م أربعة أخماس ميزانية الباب العالي، والذي كانت استانبول تواجهه عن طريق زيادة خراجها المفروض على الأراضي التابعة لهيمنتها. وفي نهاية

---

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

القرن التاسع عشر، كان ٨٠ بالمئة من ميزانيات ولايات سوريا وبلاد الرافدين يذهب إلى الباب العالي في شكل خراج، و٢٠ بالمئة فقط مكرساً للمصروفات المحلية وللإدارة، يضاف إلى ذلك، دخول الرأسمال الأوروبي المباشر وعجز الرأسمالية المحلية عن التنافس مع رأس المال الأجنبي[٧].

لقد أدت كل تلك العوامل، مضافاً إليها تداعي العملية الإنتاجية وضعفها، إلى اضمحلال دور البورجوازية المحلية وبروز دور الطبقات الوسطى في قيادة النضال للتخلص من الهيمنة التركية.

وتتأكد صحة هذا التحليل إذا ماجرى تتبع قائمة أسماء الشهداء الذين تم تنفيذ حكم الإعدام بهم على يد جمال باشا، فمعظمهم من النخبة المثقفة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى، وقد أتيح لكثير منهم إكمال تعليمهم الجامعي في بلاد أوروبا،وبخاصة فرنسا، وهناك انفتحوا على الفكر الإنساني وتأثروا بمبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة، وعادوا إلى وطنهم يبشرون بأمة عربية واحدة ووطن حر خال من السيطرة الأجنبية.

كان هؤلاء يؤمنون بأن طريق العرب للتقدم هو الوحدة، حالهم في ذلك حال الشعوب الأخرى التي استطاعت تحقيق وحدتها، مع فارق جوهري وأساسي هنا هو أن الوحدة في أوروبا قد ارتبطت بانبثاق عصر النهضة وصعود البورجوازيات الفتية إلى السلطة، بينما هي في الوطن العربي مرتبطة بتداعي قوى البورجوازية العربية؛ إن القومية الأوروبية ولدت في السوق بينما ولدت حركة الانبعاث القومي العربي وهي تصارع ضد السوق.

ومع كل عوامل الضعف، كانت الطبقات الشعبية العريضة في المشرق العربي تحشد قواها حول قضيتي الاستقلال والوحدة، وكانت قوافل الرجال الشجعان تنخرط في صفوف الثورة العربية لتحقيق هذين الهدفين العظيمين. غير أن هذه الجماهير لم تستطع أن تمارس دوراً قيادياً في هذه الحركة في تلك المرحلة، بسبب ضعف التشكيلات الاجتماعية القديمة، وضعف مقاومتها أمام الغزو الرأسمالي الحديث.

فانهيار البورجوازية المحلية أدى بالتالي إلى تناقص التراكم المحلي وانخفاض فرص العمل والإنتاج بالنسبة إلى الطبقات الشعبية، كما أدى إلى تعذر نشوء

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

طبقة بورجوازية تامة، وطبقة عاملة حقيقية. وهكذا، لم يبق في الساحة قوة اجتماعية قادرة على فرض وجودها آنذاك غير الطبقة المتوسطة، وهكذا كان.

إن قيادة الطبقة المتوسطة للنضال القومي يعني فرض توجهاتها وتقاليدها وأنماط سلوكها على الحركة القومية. وهذه الطبقة، كما هو معروف عنها تاريخياً، وكما توحي تشكيلاتها: مشايخ وحرفيون وبقايا العالم التجاري وبعض الوجاهات الفردية في الأرياف، هي تشكيل غريب ومشوه وغير متجانس لعناصر تتداخل مصالحها بالضرورة مع مصالح كبار الملاكين المتحالفين بدورهم مع الاحتكارات الأجنبية. وقد ترك هذا التناقض بين مصالح هذه العناصر وبين قيادتها النضال القومي بصمات واضحة على مسيرة العمل القومي. كانت هذه الطبقة، في ظل الهيمنة العثمانية، تراقب احتضار النظام القائم؛ ذلك الاحتضار الذي لم يكن مرتبطاً بنمو قوى اجتماعية فتية جديدة في الواقع العربي، لكنه كان مرتبطاً إلى حد كبير بصعود كاسح ومدمر للاقتصاد الامبريالي الغربي. وقد عكس هذا الواقع نفسه على طبيعة التحالفات التي حققتها هذه الطبقة مع النظام الامبريالي العالمي والقوى الاجتماعية الأخرى.

إن كون هذه الطبقة تمثل الوسط في النسق الاجتماعي جعل مواقفها عرضة للمراوحة من الأسفل إلى الأعلى، والعكس صحيح. فهي ضد الاحتلال التركي للوطن العربي، وهي مع الثقافة التقليدية التي ترفض الاستعمار كمدمر لقيم حضارتها، وهي تقود الجماهير العربية، وتعدها بمواصلة النضال معها حتى يتحقق هدف الوحدة العربية، لكنها في الوقت نفسه تتصل سراً بالحسين، شريف الحجاز، وتعده بتتويجه ملكاً على المشرق العربي بعد أن تتم هزيمة العثمانيين.

لقد أدت الطبيعة المحافظة لهذه الفئة الاجتماعية إلى عدم الثقة بالشعب وبقدراته، وإلى إقامة التحالفات مع القوى الغربية، فكانت نتيجة ذلك تمكن الدبلوماسية الإنكليزية من كسب تأييد حركة المد القومي وخداعها الذي تكشف للعرب على أثر وضع اتفاقية سايكس بيكو موضع التنفيذ، تلك الاتفاقية التي قسم بموجبها المشرق العربي بين الإنكليز والفرنسيين، وكان الطرف العربي الوحيد المستفيد من تلك التحالفات هو ملكاً الوصاية الإنكليزية: فيصل الأول الذي سمي ملكاً على العراق، وأخوه عبد الله الذي أصبح ملكاً على شرق الأردن.

أما البورجوازية الوسطى، فإن تلقيها الضربة التي وجهها لها الاستعمار

البريطاني جعلها محاصرة بمختلف وسائل الإحباط، ولم تستطع تجاوز تلك الصدمة، بل إنها، بحكم تركيبتها الاجتماعية، كونها تنحدر من فئات اجتماعية متخلفة في أسلوب الإنتاج وعلاقاته، وبحكم نشأتها، كونها ولدت في ظل القهر الأجنبي والأنظمة الثيوقراطية، تمادت في تحالفاتها السابقة مع الفئات العليا من أشباه الإقطاعيين وكبار البورجوازيين، كما وثقت من روابطها مع الاستعمار وأعوانه، بدلاً من أن تتجاوز تلك الصدمة[٨].

وقد برزت مواقفها جلية في توقيعها معاهدة ١٩٣٦م مع الاستعمار البريطاني في مصر، وفي غضها الطرف عن حركة الهجرة اليهودية إلى فلسطين منذ مطلع العشرينيات تمهيداً لإقامة الكيان الصهيوني، وفي توقيعها على معاهدة بورتسموث في العراق، وفي نظرتها المزدرية للجماهير التي لخصها الزعيم المصري سعد زغلول بـ «أن العرب هم مجموعة من الأصفار»[٩].

هكذا فشلت المرحلة الأولى من مراحل النضال القومي، مفسحة المجال لمرحلة أخرى جديدة كي تأخذ مكانها في التاريخ، فلم يعد أمام الجماهير العربية التي ربطت مصيرها بالنضال من أجل الاستقلال والتحرر القومي سوى مواصلة الكفاح. وكانت معركتها هذه المرة مع الاستعمار الغربي وحلفائه، أولئك الحلفاء الذين تنكروا للمبادئ التي رفعوا رايتها في مواجهة الاستعمار التركي.

وهكذا أيضاً، استمر النضال في الوطن العربي فيما بين الحربين العالميتين. وكانت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢م في القطر المصري أول إشارة نصر على هذا الطريق، ومن ثم تبعتها مجموعة سريعة من المتغيرات السياسية على الساحة. فقد تم تأميم قناة السويس، ورد العدوان الثلاثي الغاشم على أعقابه، وتحققت وحدة سوريا ومصر، وقامت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨م، وقضي على حلف بغداد في العراق، وتمكن الشعب العربي في اليمن الشمالي من القضاء على النظام الإمامي في ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦١م، وانتصرت ثورة الشعب العربي المسلحة في الجزائر، واشتعلت الثورات المسلحة في عمان واليمن الجنوبي واريتريا، وجرى تأميم النفط في عديد من الأقطار العربية.

---

(٨) غالي شكري، **الثورة المضادة في مصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٢ ـ ٢٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

وكان بعض من الأقطار العربية قد تمكن من إنجاز استقلاله السياسي إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية. لكن جميع هذه المتغيرات الإيجابية لم تعبر عن ذاتها بقيام الوحدة العربية على الرغم من كل المحاولات والمعاهدات والمواثيق، بل لقد انتكست أول تجربة وحدوية عربية. وعلى الرغم من مرور ما يقارب أكثر من أربعين عاماً على تدشين تلك التجربة، فإن تجربة أخرى مماثلة لم تر النور حتى يومنا هذا. فلماذا لم يتمكن العرب حتى الآن من تحقيق حلمهم في الوحدة العربية؟

وهنا أيضاً تقتضي الإجابة، كما جرى في تقييم المرحلة الأولى للانبعاث القومي، قراءة دقيقة لطبيعة القوى الاجتماعية التي قادت العمل القومي العربي منذ مطلع الخمسينيات، مروراً بنكسة الخامس من حزيران/يونيو وحتى يومنا هذا، ووعي الظروف التاريخية والاقتصادية التي حكمت مسيرتها.

ومما لا شك فيه أن معظم المتغيرات السياسية التي حصلت في الوطن العربي، بدءاً من الخمسينيات، كانت نتيجة انقلابات عسكرية قادها ضباط برتب صغيرة ومتوسطة ينتمون إلى مؤسسات الجيش، حيث تمكن هؤلاء من الاستيلاء على السلطة في عديد من الأقطار العربية: مصر،و سوريا،و العراق،و السودان،و اليمن،و ليبيا، وهؤلاء القادة كما توحي قوائم أعضاء قيادات مجالس الثورات، يتحدرون من أوساط شعبية ريفية كما هي الحال في سوريا والعراق، أو مدنية ريفية كما هي الحال في مصر واليمن والسودان، وتخضع هذه الفئات في بنيانها وعلاقاتها لشبكة واسعة من العلاقات العشائرية والقبلية المتينة.

لقد نشأت هذه الطبقة، كما سبقت الإشارة، في المدينة والريف في آن واحد، ولهذا فهي طبقة هجينة مرتبطة ثقافياً واجتماعياً بأصولها المدنية والريفية، حيث إنها تشكل كياناً تاريخياً نابعاً من ظروف التبعية الخارجية والداخلية. فهي تبعاً لتلك الظروف طبقة غير منتجة اقتصادياً، كما أنها متجهة اتجاهاً شديداً نحو الاستهلاك. أما وضعها في سياق الإنتاج فهامشي وطفيلي بشكل يفسر، جزئياً على الأقل، ازدواجيتها الأيديولوجية وعدم استقرار اتجاهاتها الاجتماعية والسياسية[١٠].

---

(١٠) هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ١١٦.

لقد وصف برهان غليون هذه الطبقة بالحركة والفاعلية الفارغة: «التي ليست إلا الحوصان والدوران في حلقة مفرغة (وبـ) الركاكة العقلية والأدبية، والتقلب والتناقض وعدم الانسجام، وضيق الأفق والمحدودية الذهنية البائسة، وخلق الأوهام الكبيرة ورعايتها، وعبادة الأصنام وتقديس القوة... لا شيء يميز التطرف البورجوازي الصغير عن الاعتدال الذي يميز البورجوازية الكبرى، ولا تناقض بين الليبرالية وبين تقديس الدولة، فكل من الموقفين يكمل الآخر ويلجأ إليه، ويسترشد به لصيانة سلطة واحدة، لا فرق في ذلك بين الإصلاحية البورجوازية الأولى والبورجوازية الصغيرة المتأخرة، فكلها تجد تفسيرها في بناء الدولة، تحتكرها الطبقة السائدة وتسمح لها بإبعاد الشعب عن الساحة السياسية حسب تطور أزمة النظام وازدياد الضغط والمقاومة الشعبيين»[11].

إن الوضع الاجتماعي لهذه الطبقة خلق فيها كراهية شديدة لروح العمل والبناء، فليس مكان العمل بالنسبة إليها إلا امتداداً لمكان اللقاء الاجتماعي، حيث يجتمع الأصدقاء ويحتسون الشاي، ويضيعون أوقاتهم في ما لا جدوى منه، في حين تتعطل أمور المواطنين ومصالحهم. وهذا يعني أن هذه الطبقة لم تتجاوز في عقليتها وتقاليدها الأنماط القبلية السائدة في المجتمعات الإقطاعية البدائية. فمصالح العشيرة والعائلة لها الأسبقية على المصالح العامة للشعب، والأنظمة السياسية تبذل قصارى جهدها لتعزيز نظام الطاعة والخضوع ومصادرة الحريات وكبت روح الإبداع، والتقدم الوظيفي ليس سوى نتيجة الوساطة والعلاقات العشائرية والقبلية، وموقع الفرد في المجتمع لا ينبع من فعله وإبداعه، بل من المركز أو الوظيفة التي يشغلها واللقب الرسمي الذي يحمله[12].

هذا وقد ناقش فرانز فانون في كتابه **معذبو الأرض** طبيعة البورجوازية الصغيرة عندما تتمكن من الإستيلاء على السلطة، فأشار إلى أنه بعد الحصول على الاستقلال فإن عناصر البورجوازية الصغيرة التي كانت بالأمس تحشد الشعب حول هدف الاستقلال والحريات السياسية والوحدة الوطنية، ستنظر إلى الإنجازات التي تحققت على أنها مغانم خاصة بها، وستتصرف في البلاد

(١١) برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية: البنى السياسية ـ الفكرية للتبعية والتخلف ومأساة الأمة العربية**، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦). ص ٥٦.

(١٢) شرابي، المصدر نفسه، ص ١٢٠ ـ ١٢١.

كما لو كانت جزءاً من ممتلكاتها، وسيعيد القائد «الوطني الملهم» ويكرر على سامعيه التزاماته بقضايا البطولة والشرف والدفاع عن حدود الوطن وحريته وكرامته، وسيذكر الشعب بماضيه وأدواره البطولية قبل الاستقلال... لكن الشعب الذي ناضل طويلاً وقدم التضحيات الكبيرة من أجل تحقيق آماله في الحرية والقضاء على التخلف، والذي صدمه قائده في أعز أمانيه، لن يستمر طويلاً في إصغائه إلى معزوفة النصر، وستمل آذانه سماع قصص البطولة والتاريخ الحافل بالإنجازات التي حققها الزعيم البطل... ستبدأ ثقة الشعب في قائده بالتزعزع، وستضعف شعبية الزعيم شيئاً فشيئاً، وعندها سيتم إحساسه بعزلته عن الشعب، وسيعتبر موقف الشعب نكراناً غير مبرر للجميل، ويحس بالخشية والريبة، وستتعزز المسافة الفاصلة بينه وبين الشعب، وعندها سيلجأ القائد إلى الاستعانة بأفراد عشيرته وأقاربه... يصبح الحزب «الثوري» الذي رفع شعارات التحرر والوحدة والتقدم بالأمس هو نفسه القبيلة التي ينتمي إليها الزعيم، وإخوته وأبناء عمومته هم معاونيه ووزراءه، وكلما ازداد اقتراباً من هذا السلوك، زادت عزلته عن الشعب، وازداد تحسبه وخشيته من النقمة والثورة والغضب الجماهيري عليه[١٣].

هكذا يتم الانتقال من الالتحام بالشعب والثقة به إلى نقيض ذلك، حيث يبدأ الحاكم في بناء تحالفاته الجديدة مع أعداء الأمس، مع أولئك الذين سرقوا من الشعب قوته وصادروا حرياته، فيلجأ إلى القوى الخارجية لكي تحميه حين تشتد عزلته وتنقطع علاقته بالشعب. ورويداً رويداً تعود للقوى الخارجية مواقع أقدامها التي خسرتها من قبل، ويصبح الوطن مستباحاً، وتتغير الشعارات المرفوعة من الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى الانفتاح والديمقراطية ذات المخالب الحادة وضرورات حماية الأمن.

هكذا تكتشف الجماهير أخيراً الدور الحقيقي للبورجوازية الصغيرة كطبقة عاجزة تماماً عن إحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة، فقوة هذه الطبقة، في الواقع العربي، لم تستند إلى أي محتوى اقتصادي أو اجتماعي، وإنما نتجت من انتمائها إلى المؤسسات العسكرية؛ تلك المؤسسات التي تم بناء معظمها إبان هيمنة الاستعمار الغربي على الوطن العربي، وكانت في تركيباتها

---

(١٣) Frantz Fanon, *The Wretched of the Earth,* pref. by Jean-Paul Sartre; translated from the French by Constance Farrington (New York: Grove Press, 1965), pp. 148 - 205.

وتشكيلاتها نسخاً كاريكاتورياً مشوهاً لأشكال وتقاليد وهياكل مؤسسات الجيش في الدول الغربية. فالصلف والغرور والغطرسة والطاعة العمياء، وخضوع الأدنى للأعلى، وهيمنة مفردات الولاء، هي الطابع الذي يحكم طبيعة الحياة في المؤسسة العسكرية العربية الناشئة.

ومن جهة أخرى، فإن الثقافة الأكاديمية العسكرية في الوطن العربي، كما تبرزها المناهج الدراسية في الكليات الحربية، بشكل عام، تحليل لأهم المعارك الحربية التي خاضتها الجيوش الأوروبية في العصر الحديث، يقوم بتدريسها في أغلب الحالات مجموعة من الضباط العسكريين ممن قدر لهم أن يبتعثوا ويتعلموا في الكليات العسكرية في الغرب الاستعماري، في لندن وباريس وغيرهما من المدن الأوروبية؛ والنتيجة الطبيعية لذلك تأثر هؤلاء الضباط الشبان وتقمصهم شخصيات يرون من خلال ما تعلموه في تلك المدارس أنها تمثل رموزاً للشجاعة والبطولة، فتصبح صور الجنرال الألماني رومل، والبريطاني مونتغمري، ونابليون وهتلر، رموزاً عسكرية مثالية، تثير إعجاب الجندي العربي المقاتل، مكرسة في نفسيته حالة، غير مدركة، من التبعية للتقاليد والثقافات والأنماط والسلوكيات العسكرية الغربية، مساهمة مع عوامل أخرى، في إضعاف جذوة الشعور بالانتماء القومي، ومؤدية إلى تشتت ولاء هذا الجندي في اللحظات الحاسمة وأثناء المعارك الوطنية، بين انتمائه إلى الوطن والشعب وواجبه في الدفاع عن الأرض، وبين إعجابه الشديد المشوب بالخشية والخوف من أعدائه.

يضاف إلى هذه التبعية، تبعية أخرى هي نتاج التشكيل البطركي في المجتمع العربي؛ فالإرتباط بالجيش والتعيينات والترقيات واستلام المناصب في معظم البلدان العربية لا تقوم على أساس الكفاءات العلمية أو المؤهلات القتالية، بقدر ما هي نتيجة المحسوبيات والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالبنى العشائرية والقبلية السائدة في المجتمع، مما يجعل الارتباط النفسي لضباط الجيش بهذه القيم والعلاقات الاجتماعية المتخلفة عميقاً، فيصبح ولاء الضابط لقبيلته وعشيرته غداة استلامه السلطة أقوى وأمتن من ولائه للجماهير، وتصبح مهمته الأساسية ليست خدمة الشعب، وإنما الاستحواذ على المنافع والمكاسب لعائلته والمقربين إليه.

لقد استطاعت البورجوازية الصغيرة، وعلى رأسها مجموعة العسكر في ظل غياب العمل الشعبي المنظم، وفي ظل ظروف نكبة فلسطين عام

١٩٤٨م، وباسم الكرامة الوطنية المستباحة، والثأر من العدو الصهيوني، أن تصل إلى قمة السلطة في مجموعة من الأقطار العربية، وأن تمارس دورها الطبيعي، المرتبط بظروف نشأتها وتركيبتها.

وبإمكاننا، إذا أردنا الآن أن نستقصي بشكل تفصيلي أدوار هذه الطبقة في كل قطر عربي على حدة، أن نوضح ما آلت اليه الأمور في الأقطار العربية التي تمكنت فيها البرجوازية الصغيرة من استلام السلطة. لكننا لن نفعل ذلك، نظراً لما يتطلبه هذا العمل من إطالة وجهد نحن في غنى عنهما، إذ لا يوجد بيننا خلاف على حالة التداعي والعجز والتبعية التي تسود الواقع العربي الآن، ومسؤولية الحكام العرب في تفاقم الأزمة الراهنة. لذلك سنكتفي بالحديث عن دور هذه الطبقة في قطرين عربيين فقط هما مصر والسودان.

وقد وقع اختيارنا على هذين القطرين لعديد من الأسباب أهمها نضج وعراقة الحركة السياسية فيهما بوجه عام، ونظراً لكثافتهما السكانية العالية قياساً إلى الأقطار العربية الأخرى، والدور المميز الذي لعبته البرجوازية الصغيرة فيهما.

ففي القطر المصري، أهم الأقطار العربية من حيث كثافته السكانية وأبعاده التاريخية والثقافية، قادت هذه الطبقة عملية التغيير الذي حدث في القطر منذ ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢، واستطاعت حشد الجماهير العربية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حول أهداف الأمة العربية الكبرى، وأممت قناة السويس، وردت العدوان الثلاثي على أعقابه، وبنت السد العالي، وأنجزت الوحدة السورية المصرية، وقامت بتأميم أهم الفاعليات الاقتصادية، ووزعت الأراضي على الفلاحين.

الا أن الملاحظ هو أن السياسة الداخلية والخارجية للسلطة الوطنية التي قادت عملية التغيير لم تخرج عن طبيعة التكوين والبنيان الاجتماعي لهذه الطبقة. فعلى المستوى الداخلي، يبرز ذلك جلياً في رفضها لأي ممارسة ديمقراطية حقيقية في الحكم، وحرمان الشعب من ممارسة حرياته السياسية المتمثل في منع حق تكوين الأحزاب السياسية وحل القائم منها، والحؤول دون قيام تنظيم طليعي ثوري يعبئ الجماهير كي تمارس دوراً رئيسياً في عملية التغيير، كما تمثل في الاعتماد المبالغ فيه على أجهزة الأمن والمخابرات في حماية السلطة، والضيق بالمعارضة والنقد، وفتح أبواب السجون لمن يتفوه بكلمة ضد النظام القائم.

وعلى المستوى الخارجي، اتسمت السياسة الخارجية للسلطة الوطنية بالمراوحة، تحت حجة الموقف المستقل، (لا يمين ولا يسار)، بالتقرب من المعسكر الغربي تارة والمعسكر الشرقي تارة أخرى، وإعطاء مضمون الحياد والارتباط بكتلة عدم الانحياز معنى مجرداً يضع كلا المعسكرين المتنافسين في كفة واحدة، كما تمثلت تلك المراوحة في طرح شعارات وحدة الهدف تارة، ووحدة الصف تارة أخرى. وعلى صعيد القضية المركزية للعرب، قضية فلسطين، رأينا مواقفها تتراوح بين الرفض الكامل لوجود الكيان الصهيوني في فلسطين، والتهديد بشن حرب تحريرية شاملة هدفها تصفية هذا الكيان، واتخاذ اجراءات متسرعة غير محسوبة في هذا الاتجاه؛ مثال ذلك طلب الحكومة من يو ثانت، السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة،سحب القوات الدولية من مضائق تيران، وإغلاق تلك المضائق في وجه الملاحة الاسرائيلية دون ضمان مستلزمات المجابهة العسكرية مع الكيان الصهيوني، وطرح لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث عام ١٩٦٧م: لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بالكيان الصهيوني، تلك اللاءات التي برزت على أثر هزيمة الخامس من حزيران/ يونيو، إلى القبول بقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ لحل أزمة الشرق الأوسط، والرحلات المكوكية لغونار يارنغ مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في الشرق الأوسط، ومن ثم القبول بمشروع روجرز للسلام عام ١٩٧٠م، وغض الطرف عن ذبح المقاومة الفلسطينية في الأردن في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

ومنذ عام ١٩٧١م، رأينا هذه الطبقة بقيادة الرئيس المصري السابق أنور السادات تتجه نحو الانفتاح، وهو تعبير يقصد به، في الغالب، القبول بصداقة الغرب، وجعل أبواب البلاد مشرعة أمام بضائعه ومنتجاته، وإفساح المجال لمؤسساته الاحتكارية لممارسة سلب ونهب خيرات الوطن، ووضع البلاد ضمن مناطق النفوذ الاستعماري.

وقد رأينا نتائج هذه العلاقة تترجم ذاتها في تطورات وتغيرات عديدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى صعيد الداخل تمت هجمة منظمة وشرسة على منجزات ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وتم تقليص القطاع العام، وفتحت الأبواب على مصارعيها أمام المنتجات الأمريكية لتجد طريقها للمستهلك المصري، وجرت حملة ثقافية وإعلامية مكثفة للتبشير «بفضائل» الانفتاح على الغرب الاستعماري، كما جرى هجوم إعلامي وتخريبي منظم على منجزات عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وعلى الصعيد الخارجي،

تم الابتعاد تدريجياً عن منظومة الدول الاشتراكية، وتقوية العلاقات مع دول المعسكر الرأسمالي الغربية. وقد تم تتويج هذه السياسة الجديدة بطرد الخبراء العسكريين السوفيات، وإضعاف دور مصر في إسناد حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا، وتقليص دورها عربياً وأفريقياً، وتراجع موقعها القيادي في كتلة عدم الإنحياز.

وإثر معركة العبور العظيم في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣م، تم البدء في تنفيذ مرحلة جديدة من التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، تمثلت في مقولة ساداتية شهيرة، خلاصتها أن ٩٩بالمئة من مفاتيح حل أزمة الصراع العربي-الإسرائيلي بيد الولايات المتحدة، وأن طريق مصر لتحرير أراضيها هو اعتبار الولايات المتحدة شريكاً كاملاً في حل أزمة الصراع العربي مع إسرائيل. ومن هذا المبدأ، بدأت المفاوضات المباشرة بين النظام المصري والكيان الصهيوني في الخيمة المعروفة بمباحثات الكيلو ١٠١، وتم فك الارتباط الأول بين الجيشين المصري والإسرائيلي، ووقعت اتفاقية سيناء، وتم ذلك كله تحت رعاية مستشار الرئيس الأمريكي نيكسون لشؤون الأمن القومي ووزير خارجيته فيما بعد الدكتور هنري كيسنجر الذي اشتهر بسياسة الخطوة خطوة المعروفة. وقد أدت تلك المباحثات في نهاية المطاف إلى توقيع الرئيس المصري أنور السادات، ورئيس وزراء العدو الصهيوني مناحيم بيغن والرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر لاتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨م، التي أخرجت مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، ووضعتها ضمن المناطق الاستراتيجية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية، وكان من نتائجها المباشرة عزلة مصر عن الأمة العربية، وقيام الكيان الصهيوني بغزو بيروت عام ١٩٨٢م، واتساع العربدة الإسرائيلية لتشمل الأرض العربية بأسرها.

وهكذا أدى الدور التخريبي الذي لعبته قيادة البورجوازية الصغيرة إلى سقوط دور مصر العربي، وإلى تعطيل إمكانياتها وطاقاتها وإلى جعلها سوقاً كبرى لمنتوجات الإمبريالية الأمريكية، واعتبارها ضمن مناطق النفوذ العسكري الإمبريالي الأمريكي.

ولا يزال القطر المصري والأمة العربية جمعاء، تعاني بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على توقيع تلك الاتفاقيات من التشرذم والتمزق، حيث تداعى الوضع العربي بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص، كما تم اختزال

النضال الفلسطيني من هدف التحرير الشامل لفلسطين التاريخية، إلى اتفاقيات أوسلو المهينة التي اكتفت بقبول القيادة الفلسطينية إقامة سلطتها على حوإلى العشرين بالمئة من الأراضي الفلسطينية، والتنازل عن أجزاء كبيرة من مدينة القدس الشريف. كما كان من نتائجها هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة بأسرها، وازدياد العربدة الصهيونية.

أما القطر السوداني، فكان الجيش المصري حتى عام ١٨٥٠م المهيمن على إدارته نيابة عن الاستعمار التركي، وقد استطاع هذا الجيش تحطيم البنية القبلية، وأخضع الفلاحين إلى ضرائب عينية من دواب وحبوب من أجل تزويد الجيش بحاجاته؛ مما أدى إلى بروز شيوخ جدد وظيفتهم جمع الضرائب. كما قام بانتزاع أحسن الأراضي من الجماعات القروية لتسليمها للبكوات المصريين وبعض الشيوخ السودانيين، وتم اقتلاع الفلاحين من قراهم، واستخدامهم في هذه الأراضي[١٤].

لقد كانت المهدية (١٨٨١-١٨٩٨) ثورة أولئك الذين عاشوا الجوع والحرمان من جماعات قروية وفلاحين وحرفيين ورقيق، وقد نجحت في تحرير البلاد من السيطرة التركية بقيادة محمد أحمد المهدي، وطردت الجيش المصري، رمز الهيمنة التركية آنذاك، ومعه البكوات والشيوخ، وشيدت نظاماً معادياً للهيمنة الأجنبية. إلا أن هذا النظام بعد وفاة المهدي وتسلم الخليفة عبد الله مهام السلطة غير من اتجاهه. فالزعماء العسكريون للثورة الخارجون من الشعب، وكذلك الزعماء الحربيون الذين اندفعوا للثورة، أبان انتصاراتها الأولى، أقاموا نظاماً مشابهاً لذلك الذي كان سائداً تحت الإدارة المصرية، ووضعوا أيديهم على الاقطاعات وسنوا الضرائب لحسابهم الخاص، وتم إعدام كثير من الزعماء العسكريين الشعبيين الرئيسيين، ومن ثم أخذت الدولة المهدية تعيد شيئاً فشيئاً القوانين الخاصة بترخيص تصدير الرقيق، لكن لحسابها الخاص هذه المرة، أما جيش الخليفة الذي أضاعت تلك السياسات طابعه الشعبي فقد عجز عن مواجهة الحملة الاستعمارية الانكليزية التي حدثت في نهاية القرن، والتي هدفت إلى الهيمنة على السودان[١٥].

وفي ظل هذا الوضع البائس، وقعت مسؤولية المواجهة المباشرة

---

(١٤) أمين، **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**، ص ٢٤٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

للاستعمار من جديد على عاتق جماهير الشعب السوداني بعد أن عجزت القوى التقليدية عن تحقيق ذلك، وهكذا أيضاً جرى الكفاح الشعبي حتى تحقق الاستقلال السياسي الكامل لهذا القطر في عام ١٩٥١م.

وتجدر الإشارة إلى أن الشعب السوداني دفع ثمناً باهظاً جراء الهيمنة البريطانية على أراضيه، فقد مارس الاستعمار البريطاني خلال فترة وجوده في هذا القطر دوراً اقتصادياً مشابهاً للدور الذي مارسه في مصر من قبل.

فقد جرى استصلاح منطقة الجزيرة الواقعة بين النيل الأبيض والنيل الأزرق وزرعها بأشجار القطن، كما جرى بناء سد سنار عام ١٩٢٥ بتمويل من الاستعمار البريطاني كجزء من خطة تطوير زراعية أحادية الإنتاج، انسجاماً مع سياسات الاستعمار الأوروبي في مصر والجزائر والهند وماليزيا، الهادفة إلى جعل العملية الإنتاجية في بلدان العالم الثالث مرتبطة بحاجة السوق الاستعمارية، وضمان استمرارية تبعية سياسات البلدان "المحيطة" بالدول الصناعية المتقدمة "المركز" وخلق طبقة اجتماعية جديدة من ملاك الأراضي ترتبط مصلحتها بشكل مباشر بالوجود البريطاني والنظام الاقتصادي العالمي. وقد ترك هذا التشكيل الاجتماعي الجديد بصماته واضحة على النهج السياسي في القطر في ما بعد الحصول على الاستقلال.

حين انتزع السودان استقلاله السياسي، كانت القوى السياسية النشطة في هذا القطر تتمثل في كتلتين رئيسيتين هما: حزب الأمة الذي كان متحالفاً مع الأنصار المهديين، ممثلاً للقوى التقليدية المحافظة وكبار الملاك، متبنياً استراتيجية تهدف إلى عزل السودان عن الأمة العربية، والقطر المصري بالذات؛ والحزب الوطني الاتحادي بزعامة اسماعيل الأزهري، وكان هذا الحزب هو الممثل الحقيقي للحركة الليبرالية الداعية لوحدة وادي النيل.

وقد تمكن حزب الليبرالية السودانية، نتيجة للدعم الشعبي الواسع، من تأمين نجاح قائمته في الانتخابات التي جرت في السودان قبيل الاستقلال، وأصبح رئيسه اسماعيل الأزهري أول رئيس للوزارة لأول حكومة وطنية بعد الاستقلال. إلا أن الزعامات الطائفية والتقليدية ممثلة في عبد الرحمن المهدي وعلي محمد عثمان الميرغني لم تكن سعيدة بتلك النتائج، مما دفعهما، وهما الزعيمان التقليديان المتنافسان، إلى إعلان حلف غير مقدس بين الأنصار والختمية، وشق وحدة الوطني الاتحادي، فكان من نتائج ذلك التحالف إسقاط حكومة الأزهري الوطنية الائتلافية وتشكيل حكومة أخرى يقودها

التحالف الطائفي الجديد[١٦].

إلا أن هذا التحالف لم يستطع، كنتيجة طبيعية لتركيبه القبلي، حل المعضلات الاقتصادية والدستورية التي واجهها السودان. فلقد كان التركيب القبلي للبلاد يجعل من المستحيل أن يتمكن حزب بمفرده من تأمين أكثرية مطلقة في البرلمان. وفي ظل هذا الوضع كانت الحكومات الائتلافية تشكل ومن ثم تزاح من وراء ظهر رئيس المجلس باتفاق أو بصراع يأخذ مجراه وراء الكواليس بين القوى القبلية المتصارعة[١٧]. وهكذا مضت السنوات الأولى من عهد الاستقلال مجسدة عجز الحكومة الكامل عن اتخاذ المواقف الحاسمة والقضاء على الاضطرابات السياسية.

وزاد الأمر سوءاً ما شهدته المنطقة آنذاك من تدخلات عسكرية استعمارية في شؤون البلدان العربية، لقد شهدت تلك الفترة استعار حمى الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية. وكان الرئيس الأمريكي آنذاك، دوايت أيزنهاور قد طرح مشروعه لمجابهة الشيوعية في الوطن العربي وملء الفراغ الناتج عن هزيمة الاستعمار الأوروبي إثر نهاية الحرب العالمية الثانية.

في هذا الجو المضطرب، قام الجيش بانقلابه العسكري الأول في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٨م، معلناً كما هي عادة رجال الجيش في معظم انقلاباتهم في دول العالم الثالث، حملة عنيفة «على الفساد الشامل وسوء الإدارة وعدم الاستقرار والخوف» التي نتجت عن الخصومات بين الأحزاب السياسية، وقال إن «قوات الأمن استولت على الحكم لإجراء الإصلاحات ووضع حد للفساد»[١٨].

وكانت أولى خطوات الحكم العسكري على هذا الطريق حل جميع الأحزاب السياسية ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات وإغلاق الصحف وإلغاء الدستور المؤقت وحل البرلمان والقضاء على جميع المؤسسات الديمقراطية في البلاد، وفرض حالة الطوارئ والأحكام العرفية، ومنح المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلطات دستورية. وتولى الفريق ابراهيم عبود جميع السلطات

---

(١٦) محمد أحمد محجوب، **الديمقراطية في الميزان** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)، ص ١٧٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

التشريعية والتنفيذية والقضائية إضافة إلى قيادته للجيش.

كان لا بد للشعب السوداني من أن يناضل من جديد من أجل الحفاظ على المكاسب السياسية والديمقراطية التي حصل عليها بعد الاستقلال، وأن يواجه بالعنف محاولات مصادرة تلك المكتسبات من قبل العسكر. فقد بدأت المظاهرات والإضرابات والاضطرابات السياسية في مواجهة الحكم العسكري تعم أرجاء السودان، وارتقت انتفاضة الشعب السوداني إلى ذروتها إثر المصادمات الدامية بين الشعب ورجال الشرطة في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤م، حيث نزل الشعب إلى شوارع مدينة الخرطوم، وحيث وقعت معارك دامية مستمرة بين الشعب ورجال الشرطة طوال النهار.

وفي ٢١ من الشهر نفسه تخلى العسكريون عن السلطة تحت وطأة الضغط الشعبي، وسلم الحكم إلى المدنيين، وأعلن أول تشكيل وزاري للحكومة المدنية برئاسة السيد سر الختم خليفة، وتم الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وأعيدت الحياة النيابية إلى سابق عهدها.

ومن جديد عادت القوى التقليدية التي جمد الحكم العسكري نشاطها إلى الظهور، كما احتدمت الصراعات الحزبية بين القوى السياسية التقليدية. فقد برز الصراع القديم بين حزب الإتحاد الوطني وزعيم حزب الأمة وأحمد محمد محجوب أحد الأعضاء البارزين في الحزب ورئيس الوزراء آنذاك.

وقد ساهم عجز الحكومة عن إيجاد حل لمشكلة التمرد في جنوب السودان في تصعيد حدة الأزمة بين القوى السياسية المتصارعة. وبلغت هذه الصراعات حدتها في نيسان/أبريل عام ١٩٦٩م حين اتفق الجناحان الرئيسيان في حزب الأمة، برئاسة الإمام الهادي المهدي وابن أخيه الصادق المهدي، على ترشيح الهادي لرئاسة الجمهورية والمهدي لرئاسة الوزراء، مما أوضح لأعضاء الحزب الآخرين أن عائلة المهدي تعتبر السلطة مغنماً تتوارثه وتتقاسم مكاسبه بعيداً عن بقية أعضاء الحزب الآخرين الذين لا ينتمون لهذه العائلة.

أدت هذه الحالة من الفوضى إلى تدهور الوضع، واستمرار الصراع بين الأحزاب وتعطل أمور الدولة، وكان لا بد من إجراء تغيير في الوضع السياسي القائم. ومرة أخرى كانت القوى المهيأة لقيادة عملية التغيير واستلام السلطة في ظل ضعف التشكيلات الاجتماعية الشعبية هي قوى البورجوازية الصغيرة التي استطاعت القفز من جديد إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري بزعامة العقيد جعفر النميري في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩م.

وكما حدث في القطر المصري بعد ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢م، فإن قيادة السلطة الجديدة رفعت في أيامها الأولى شعارات وضع «السلطة جميعها في أيدي العمال والمزارعين والجنود والمثقفين»،[١٩] واعترفت بألمانيا الشرقية «إقراراً بموقفها الثابت المتضامن مع البلدان العربية وإدانتها للعدوان الإسرائيلي»، وجرى تغيير اسم جمهورية السودان إلى جمهورية السودان الديمقراطية، وحدد هدف الانقلاب العسكري بأنه «القضاء على الفساد الذي انتشر خلال حكم الأحزاب السياسية، ومواجهة الإمبريالية ووقف التسلل الصهيوني إلى أفريقيا وحماية حدود السودان»[٢٠].

وتظاهر الشعب السوداني ابتهاجاً بهذا التغيير الذي وجد فيه توجهاً جديداً باتجاه تحقيق آماله وطموحاته.

وفي أيار/مايو ١٩٧٠م، أمم المجلس العسكري عدداً من الشركات في الذكرى السنوية الأولى للانقلاب العسكري، وصودرت ممتلكات شركات أخرى وأفراد، وأعلن الحكم التزامه بالطريق الاشتراكي، وشجع على عقد ندوة للاشتراكيين العرب في الخرطوم. وكان النظام الجديد قد واجه من قبل في آذار/مارس من العام نفسه تمرد قوات الأنصار في جزيرة أبا وقمع هذا التمرد بدون رحمة، كما أقام النظام الجديد تحالفاً قوياً مع الرئيس عبد الناصر وخلفه في ما بعد الرئيس أنور السادات، وأعلن قيام محاولات لخلق نوع من العلاقة الوحدوية مع مصر.

لكن هذا التوجه نحو اليسار لم يدم طويلاً، فقد بدأ الصراع بين أعضاء المجلس العسكري. ففي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٠م أقال النميري ثلاثة من الأعضاء الأصليين في مجلس قيادة الثورة هم بابكر النور وفاروق حمد الله وهاشم عطا. وكان السبب المعلن لإقالتهم اتهامهم بالشيوعية وأنهم يسربون المعلومات عن اجتماعات مجلس قيادة الثورة لقيادة الحزب الشيوعي.

وفي ١٩ تموز/يوليو ١٩٧١م، أعلن قيام انقلاب عسكري آخر، بقيادة هاشم عطا حدد أهدافه بحماية البلاد والمحافظة على وحدتها ومقاومة العدوان الصهيوني، ووعد بإقامة نظام سياسي تشترك فيه الجماهير الشعبية في كافة شؤون الدولة، وقال إن نظام الحكم الجديد سيعمل على إزالة أخطاء العهد

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٤٥.

السابق، ويطهر البلاد من الفساد، ويحقق الإصلاح الزراعي ومخططات التنمية ورفع مستوى المعيشة.

إلا أن تطورات وأحداثاً دراماتيكية حصلت بعد ذلك كان لها دور كبير في تغيير مسار تاريخ السودان المعاصر. ففي صباح ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧١م، أرغم نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا الطائرة البريطانية التي كانت تقل بابكر النور رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد وفاروق حمد الله العضو الثالث في المجلس وهما في طريقهما من لندن إلى الخرطوم لاستلام منصبيهما الجديدين على الهبوط في مطار بنغازي، كما سقطت في ظروف غامضة طائرة عراقية تقل وفداً من القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي برئاسة محمد سليمان لتهنئة القادة السودانيين الجدد على بعد عشرة أميال شمالي مدينة جدة السعودية، وتحركت القوة العسكرية السودانية المرابطة في قناة السويس بإيعاز من الرئيس المصري السابق أنور السادات للقضاء على الحركة الانقلابية الجديدة. وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، ٢٢ تموز/يوليو أطيح بنظام الحكم الجديد الذي لم يتجاوز عمره ثلاثة أيام، واستعاد العقيد النميري السلطة.

ويعتبر تمكن الرئيس النميري من القضاء على هذا الانقلاب نقطة التحول من السياسات اليسارية التي انتهجها النظام العسكري منذ استيلائه على السلطة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩م. فقد بدأ النميري مرحلة جديدة تتسم باتجاه حاد نحو اليمين، واستهل عهده الجديد بإعدام زعيم الحزب الشيوعي السوداني عبد الخالق محجوب، كما أعدم الأمين العام لاتحاد النقابات العمالية السودانية الشفيع أحمد الشيخ وثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم بابكر النور وهاشم عطا وفاروق حمد الله. ومنذ ذلك الحين، بدأ النميري انتهاج سياسات معادية لحركات التحرر الوطني، تمثلت في تأييده في ما بعد لاتفاقيات كامب ديفيد ودعمه لموقف نظام الرئيس السادات في مواجهة الإجماع العربي الذي مثلته قرارات قمة مؤتمر بغداد، والسماح لقوات النجم الساطع الأمريكية باستخدام أراضي السودان لأغراض عسكرية عدوانية، وإقامة تحالفات وعلاقات مشبوهة مع الأنظمة الحليفة للغرب كنظام موبوتو في زائير. وقد بلغت هذه التراجعات ذروتها في الأيام الأخيرة لنظام النميري، حين تعاون مع الكيان الصهيوني في نقل يهود الفلاشا من أثيوبيا إلى تل أبيب عبر أراضي السودان.

وعلى الصعيد الداخلي، أقام نظام النميري تحالفات متعددة غير نزيهة مع

القوى التقليدية والطائفية وحزب الإخوان المسلمين، كما أعلن قبل سقوطه بفترة وجيزة تنصيبه نفسه أميراً للمؤمنين، وتطبيقه للشريعة الإسلامية في محاولة منه للتورية على مواقفه المعادية لحركة التحرر الوطني والمتواطئة مع أعداء العروبة، متغافلاً في ذلك عن الصورة الحقيقية المشرقة لمبادئ الإسلام العظيمة.

وكما واجه الشعب السوداني الأنظمة التقليدية والطائفية والعسكرية من قبل بالكفاح والمقاومة، فقد واجه نظام النميري طوال فترة حكمه بعد أن تكشف للجماهير زيف ادعاءاته حتى تمكن أخيراً من إزاحته عن السلطة في الخامس من نيسان/أبريل عام ١٩٨٥م.

لكن الأمور عادت من جديد، بميكانيكية تاريخية؛ فقد أعيد النظام المدني إلى السودان وعادت الوجوه القديمة إلى السلطة، وترأس الصادق المهدي الحكومة السودانية، لكن ذلك لم يستمر طويلاً، فأمام الفوضى واشتعال الحرب الأهلية في الجنوب وعجز الحكومة عن تلبية المتطلبات الأساسية الاقتصادية للشعب، قفز العسكر إلى السلطة، بقيادة الرئيس الحالي للسودان السيد عمر البشير، مدعومين بقوة تنظيم حركة الإخوان المسلمين بزعامة الدكتور حسن الترابي. وبعد مساومات، استمرت أكثر من عشر سنوات، بينه وبين القيادة العسكرية التي كانت في تكوينها السياسي نتاجاً لحركته، أطيح به وبالعناصر المؤيدة له في حركة تصحيحية كتلك التي شهدتها النظم الثورية الأخرى في أقطار عربية عديدة.

وهكذا رأينا سياسة المراوحة التي انتهجها النظام المصري منذ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢م تتكرر مرة أخرى بقيادة مجموعة العسكر في السودان لتصل إلى نتائج متشابهة في كلا القطرين.

وكما أدى الدور التخريبي الذي لعبته قيادة الرئيس أنور السادات إلى سقوط دور مصر العربي، وتعطيل امكانات وطاقات هذا القطر وجعل سياساته مرتهنة، وتصب في خدمة النفوذ الأجنبي الغربي، فقد أدت سياسات النميري إلى تبني نهج تخريبي في القطر السوداني، مما أدى إلى تعطيل دوره على الصعيدين العربي والأفريقي، وإلى جعل سياساته خاضعة للمصالح الاستعمارية في المنطقة.

ومن اللافت للنظر أن هذه الحركات العسكرية سلكت أسلوباً متقارباً ومتشابهاً من حيث نهجها في الحكم بجميع البلدان العربية التي تمكنت من

استلام السلطة فيها. فهي في الأيام الأولى لوصولها إلى السلطة ترفع شعارات الثورة والتنمية والبناء، و«حمل المعول بيد والسلاح باليد الأخرى»، وتقوم بإجراءات ثوروية، مهددة بحرب شعواء لا تبقي ولا تذر بحق القوى المحافظة «المعادية لمسيرة التاريخ»، لكنها سرعان ما يستقر بها الأمر حتى تقوم بمراجعة «موضوعية» وممارسة «نقد ذاتي» لأفكارها واستراتيجياتها السابقة، وسرعان ما يتكشف لها «خطأ» اعتمادها على الجماهير، فتدعو إلى التحالف والتضامن مع كل الشعب، متجنبة بذلك «دموية الصراع الطبقي» ومنادية بالعقلانية والموضوعية والتريث، موجهة حرابها إلى كل من يطالب بالتغيير أو يتوجه بكلمة نقد، تحت شعار حماية الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية والأمن الغذائي للمواطنين، والدفاع عن مكتسبات الثورة.

تبدأ هذه الطبقة غداة استلامها السلطة بتصفية خصومها ومعارضيها خارج الحزب أو القبيلة أو مجلس قيادة الثورة، لا فرق في ذلك، تحت شعار تصفية الخندق الرجعي أو الحركة الشيوعية. وما إن يتم لها التخلص من خصومها ومعارضيها خارج إطار الحزب السياسي حتى تبدأ مباشرة بالتوجه إلى ذاتها، فتتوالى حركات التصحيح الواحدة تلو الأخرى، بما يصاحب تلك الحركات «التصحيحية» من مجازر دموية بشعة. إن عملية تصفية المعارضة في الوطن العربي داخل الحركة السياسية أو خارجها في ظل هيمنة البورجوازية الصغيرة قد اتخذت أشكالاً مرعبة حقاً. ففي بعض الأقطار العربية اقتضت عملية تصفية القوى المعارضة قصف مدن آمنة وهدمها على من فيها. وفي قطر عربي آخر أدى صراع على السلطة بين أبناء الحزب «الثوري» الواحد إلى مقتل أكثر من خمسة وعشرين ألف شخص وهروب عشرات الآلاف إلى خارج القطر.

أما من حيث المراوحة السياسية والتناقض في اتخاذ المواقف، فقد انتهجت هذه الطبقة مواقف مثيرة للسخرية والاشمئزاز وغير قابلة للتصديق. فهذا نظام عربي يقطع علاقته مع نظام عربي آخر احتجاجاً على توقيع هذا النظام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي، متهماً إياه بوقوعه تحت دائرة النفوذ الشيوعي، وبعد فترة وجيزة يقوم النظام العربي الرافض بعنف بتوقيع معاهدة صداقة مماثلة مع الاتحاد السوفياتي، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، فيعلن استعداده للانضمام إلى حلف وارسو إذا قبل الاتحاد السوفياتي بذلك.

أما عن مراوحة هذه الأنظمة حيال قضايا الحرية والوحدة والتحرر القومي فحدث ولا حرج. ففي الوقت الذي تدعي فيه قيادتها للنضال القومي

داعية إلى تحطيم الحدود فإن المواطن العربي يحتاج حين يزور أحد الأقطار التي تهيمن على السلطة فيه هذه الأنظمة إلى البقاء نهاراً كاملاً بين تفتيش وتحقيق ليتمكن من عبور نقطة حدود الجوازات في ذلك القطر.

وهي مع التحرير الكامل لفلسطين ورفض طريق المساومة، لكنها تذبح المقاومة الفلسطينية وتحاربها في كل مكان.

وهي مع الحريات السياسية والنقابية والفكرية، لكنها تحارب فكرة قيام الأحزاب وحرية التعبير، وتصادر الكتب والمجلات من المكتبات، ويمارس مقص الرقيب «حقه» في منع ما لا يتوافق مع رغبة النظام من أن ينشر في الصحف.

أما مجالس الشعب «المنتخبة» فإن أعضاءها يرشحهم الحزب الحاكم، وما على الشعب سوى الاختيار من بين هؤلاء المرشحين الذين غالباً ما تكون مهماتهم التصفيق والتصديق على القرارات بناء على موافقة الحاكم، وتسمية أسماء المدن والموانى والمطارات والمستشفيات والسدود والمدارس والشوارع باسم هذا الحاكم «البطل» أو ذلك. والتنظيم النقابي في ظل هذه الأنظمة ليس ممثلاً أو مدافعاً عن العمال أو الطلاب أو الفلاحين الذين يدعي تمثيلهم، بل هو ممثل للنظام ومدافع عن سياساته وتوجهاته.

والنظام العسكري أيضاً ضد مبدأ الاغتيال السياسي، لكن ذلك لا يمنعه من تصفية خصومه ومعارضيه الفارين بجلودهم إلى الخارج. وهو أيضاً ضد الحكام التقليديين و«أمراء الصحراء» والإمبريالية الأمريكية، لكن ذلك لا يمنعه من مصاهرة هؤلاء الأمراء وإقامة علاقات القربى مع الأسر الأرستقراطية، والبحث عن قروض ومساعدات وعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى.

وهذه الأنظمة أيضاً، مع التقشف والمساواة والعدل الاجتماعي وتوزيع الثروة، لكن ذلك لا يمنع من أن تكون لها حسابات سرية في بنوك سويسرا وأمريكا واليابان.

وهي أيضاً مع الالتزام بميثاق الدفاع العربي المشترك، لكنها لا ترى بأساً في الوقوف مع الأجنبي في خندق واحد لضرب قطر عربي آخر.

تلك كانت حال الأقطار العربية التي تمكنت البورجوازية الصغيرة من القفز إلى السلطة فيها، وهي حال تستحق الرثاء على أي حال. أما الأقطار

العربية الأخرى التي بقيت تدار من قبل القوى المحافظة فإن مشروع تحقيق الوحدة والنهضة العربيتين لم يطرح من قبلها بشكل حاد، ولذلك فإن لها شأناً آخر ليس هنا مجال الحديث عنه.

زيادة إنتاج النفط والتصحيح النسبي في أسعاره

أدت الزيادة الهائلة في الدخل القومي التي نتجت من التصحيح النسبي في أسعار النفط ومضاعفة طاقته الإنتاجية إلى زيادة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية على الساحة العربية، حيث ساعدت على اتساع الهوة بين الأقطار العربية الغنية والأقطار العربية الفقيرة. ومن المؤكد أن هذا الوضع لا يساعد على خلق أي نوع من التكامل الاقتصادي العربي.

ويلاحظ أن هناك تزامناً بين البدء في تصدير النفط العربي إلى الخارج بكميات تجارية كبيرة إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبين حدوث أول انقلاب عسكري في ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٥٢م قدر لقيادته في ما بعد أن تلعب دوراً رئيسياً في قيادة مسيرة العمل الوحدوي على الساحة العربية.

كما تجدر الإشارة إلى أن الدعوة للوحدة العربية انطلقت من بلاد الشام والعراق، وامتدت في ما بعد، إثر وصول الرئيس جمال عبد الناصر إلى الحكم، لتشمل مصر، وجميع هذه الأقطار تعتمد في مواردها بالدرجة الأساس، وحتى وقت قريب، على الإنتاج الزراعي، وتتميز بكثافة سكانية عالية نسبياً قياساً إلى عدد السكان في الأقطار العربية النفطية، وخصوصاً في الخليج العربي والجزيرة العربية.

وقد شاءت المصادفة أن تكون الثروة النفطية موجودة في أقطار عربية لم تكن بالأساس مركز ثقل في مسيرة العمل القومي التي بدأت طلائعها منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر. فدول الخليج العربي كانت حتى مطلع السبعينيات، باستثناء المملكة العربية السعودية، لا تزال خاضعة للهيمنة (الحماية) البريطانية. ولم يكن استقلالها ناتجاً عن كفاح مسلح، كما كانت الحال في الجزائر واليمن الجنوبي، أو عن نضال ونهوض شعبي للتحرر من نير الاستعمار، كما كانت الحال في معظم الأقطار العربية، وإنما كان مرتبطاً بأزمات ومشاكل اقتصادية حادة داخل بريطانيا أدت بحزب العمال البريطاني إلى اتخاذ قرار بالانسحاب من المناطق المعروفة بشرق السويس. ولذلك فإن خروج الاستعمار من هذه المنطقة لم يكن يعني تحقيق الطلاق بينه وبين

مستعمراته السابقة. فقد أبقت بريطانيا على معاهدات صداقة وعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية متينة مع أقطار الخليج العربي الحديثة الاستقلال، كما بقي خبراؤها ومستشاروها يساعدون في إدارة شؤون الدولة والحكم.

وهكذا فإن الخروج «السلمي» للاستعمار البريطاني من منطقة الخليج العربي أسهم في تكريس الأيديولوجيا القطرية المحافظة، وساعد على إبقاء رموزها ومرتكزاتها، كما أسهم إنتاج النفط بغزارة وتصحيح أسعاره في إعطاء هذه الأيديولوجيا مشروعية البقاء، وجعلها بمأمن من رياح التغيير.

كما تجدر الإشارة إلى أن النفط ضاعف من اهتمام السياسة الأمريكية بشكل خاص، وسياسات الدول الصناعية الأوروبية بشكل عام، بالوطن العربي. فمنذ منتصف السبعينيات توسع بشكل حاد مركز اهتمام هذه السياسات، بدلاً من تركيزه على بؤرة التوتر الدائم (منطقة الصراع العربي- الإسرائيلي) ليشمل منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية[٢١].

لقد كانت أهمية الوطن العربي الاستراتيجية قبل اكتشاف النفط تكمن في أنه يعتبر نقطة الوصل بين آسيا وأفريقيا، وكانت لممراته البحرية (مضيق هرمز، باب المندب، قناة السويس) أهمية قصوى في الحسابات العسكرية والصراعات بين الدول الكبرى، وكان قرب موقعه من الاتحاد السوفياتي (سابقاً) يعطيه أهمية خاصة في الصراع بين العملاقين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي.

إلا أن اكتشاف القنبلة النووية والصواريخ العابرة للقارات بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تضاؤل الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي في حسابات الدول الكبرى، حتى وإن بقيت لممراته المائية أهمية خاصة كونها ما زالت تشكل مراكز تلاق في المواصلات البحرية وطرق التجارة الدولية.

على أن اكتشاف النفط بكميات غزيرة وهائلة أعطى أبعاداً جديدة لأهمية الوطن العربي. فالنفط هو العصب المحرك للصناعة، وبالتالي فإن سهولة تدفقه ضمان لاستمرار حضارة الغرب، ولذلك لا يمكن النظر إليه على أنه مجرد سلعة من السلع الاستهلاكية.

---

(٢١) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٨٧٧.

ولذلك فحين هدد الحكام العرب تحت ضغط الأحداث في المنطقة العربية، إثر حرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣م، بإمكانية استخدامهم النفط كسلاح سياسي للضغط على الدول الغربية كي تلتزم بمواقف متوازنة من الصراع العربي- الإسرائيلي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتردد منذ تلك الفترة في الإشارة إلى إمكانية استخدام القوة المسلحة لحماية ضخ النفط ولمواجهة تهديد الأنظمة العربية بقطع تصديره عنها وعن حلفائها. وظل موقفها من هذا الموضوع يتخذ أشكالاً أكثر عدوانية في بداية الثمانينيات حين أعلن الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر تشكيل ما دعي في حينه بقوة الانتشار والتدخل السريع في المنطقة العربية.

وقد تزامن ذلك التشكيل مع إعلان آخر للرئيس كارتر في كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٠م، أن الخليج العربي يمثل إحدى مناطق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وأن أمريكا ستستخدم كل الأساليب، بما في ذلك القوة العسكرية، لمواجهة أي تهديد خارجي يتعرض له. وجاء الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ما بعد ليؤكد استمرارية هذا التوجه، وليطرح استعداد بلاده للتدخل العسكري لمواجهة أية قلاقل داخلية في السعودية والخليج العربي[٢٢].

إن تحقيق الوحدة العربية التي هي سبيل العرب الوحيد لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي والنهوض الحضاري، ووضع مصادر الثروة القومية كافة، وفي مقدمتها الثروة النفطية، بخدمة قضايا الأمن القومي العربي، هي في المنظور الاستعماري تهديد مباشر للمصالح الغربية في المنطقة يجب وقف زحفه، وهذا إن لم يتم بغزو مباشر كما اقترح كارتر في مشروع قوة الانتشار والتدخل السريع، وكما حدث فعلاً أثناء حرب الخليج عام ١٩٩٠م، فإنه يتم عن طريق العصا الرادعة، اسرائيل، بحيث تتمكن بمفردها، عن طريق تدعيم قوتها العسكرية، أن تحول دون قيام نظام دفاع عربي مشترك يكون نواة لوحدة عربية شاملة في المستقبل.

ومن جهة أخرى، أدى إدراك الدول الاستعمارية الغربية لأهمية النفط إلى طرح مشاريع لتكتلات وأحلاف اقليمية على أسس غير قومية، كالحزام الأمني

---

(٢٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٨٢.

لمنطقة الشرق الأوسط، والحلف الإسلامي، ومشروع ملء الفراغ في شرق السويس إثر الانسحاب العسكري البريطاني من منطقة الخليج العربي في أوائل السبعينيات.

على أن أثر النفط في تداعي الحركة القومية لا يرتبط فقط بتزايد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة، وتزايد احتمالات العدوان الخارجي على الأمة العربية، بل بتأثيراته في البنيان الاجتماعي والعمل السياسي والتطور الاقتصادي بالوطن العربي مساهماً في خلق بنى قطرية هلامية، تستمد قوتها من استمرار تدفق النفط وتزايد عائداته لتشكل ركيزة أساسية من ركائز التجزئة.

فقد قسم الوطن العربي إلى دول غنية وأخرى فقيرة، مما أدى إلى خلق حالة من التمايز الاجتماعي مختلفة تماماً عن الحالة التي كانت سائدة قبل اكتشاف النفط. فالتقسيم الطبقي داخل المجتمع العربي أخذ بعداً جديداً يضاف إلى الأبعاد السابقة. إنه ليس فقط صراعاً طبقياً ضمن بنيان اجتماعي متجانس يتشكل من أقلية غنية وأغلبية ساحقة تعاني الفقر والحرمان، بحيث يؤدي هذا الصراع وتفاعله إلى تذمر وغضب وثورات اجتماعية، كما هي الحال في المجتمعات الإنسانية الأخرى، لكنه يقسم الوطن العربي بشكل أفقي حاد إلى أقلية من الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية المتدنية، تمتلك الجاه والثروة، وأغلبية من الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية العالية، تعاني الفقر والجوع. وهكذا فإن الصراع الطبقي ليس داخل البنيان الاجتماعي الواحد، لكنه بين مجموعات متمايزة متباينة تحتمي خلف سياج التجزئة. فالأنظمة الثرية ترى في هذا السياج ضماناً لاستمرارية بحبوحتها ورخائها. وهي بحكم ما توفره لها السيولة النقدية من ثروة لا ترى موجباً لها للسعي إلى الوحدة مع الأقطار العربية الفقيرة التي يمكن عن طريق الرشوة والمساعدة أن تكون جزءاً من النظام السياسي العام المطلوب استمرارية وجوده.

لقد مكنت الثروة النفطية الأقطار المنتجة من مواجهة المتطلبات الرئيسية لشعوبها وتلبيتها. ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه الأقطار قطعت شوطاً كبيراً في مجالات عديدة، كتحقيق مجانية التعليم وتوفير العلاج والضمان الاجتماعي. وبنت شبكة واسعة من الطرق والهواتف وخطوط المواصلات الأخرى، ودخلت مرحلة التمدين بشكل واسع وسريع. فقد مكنتها أموالها من استكمال بناء مؤسسات الدولة بفروعها وتشعباتها كافة، واستطاعت جلب الخبراء والمستشارين وأغدقت عليهم الرواتب والمخصصات لمساعدتها في تنفيذ خططها

وبرامجها. لقد بقيت هذه الدول إلى ما قبل اندلاع الحرب العراقية- الإيرانية تعيش أمناً واستقراراً نسبياً تحسد عليه.

وهكذا عكس الوضع الجديد نفسه في توجهات ايديولوجية وسياسية مغايرة لمرحلة النهوض القومي في المنطقة العربية التي سادت إبان الخمسينيات وبداية الستينيات. لقد أصبح التوجه في السبعينيات وبداية الثمانينيات مكرساً للحديث عن التضامن العربي، وتحقيق السلام العادل، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والحقوق المشروعة للفلسطينيين، وحقوق الدول العربية في اختيار النظم السياسية التي تلائمها، كما أصبح من الطبيعي أن ينبري كتاب مشهورون، ممن عرفوا بمواقفهم الوطنية والقومية للتبشير بحقبة سعودية أو حقبة نفطية.

ويبدو هذا التطور، إذا ما تم وضعه في إطاره التاريخي، منطقياً وطبيعياً. فالقوة الاقتصادية لأي نظام سياسي ستؤدي إذا ما أحسن استخدامها إلى فرض أيديولوجية هذا النظام وتوجهاته على الأنظمة والجهات التي بمسيس الحاجة إلى أمواله.

لقد أسهم النفط بشكل فاعل ومؤثر في ترسيخ الأيديولوجية القطرية على مستوى الوطن العربي. ففي الأقطار النفطية الغنية، جرى اعتماد البرامج الإعلامية والتعليمية والثقافية على أساس من تقديس للدولة القطرية وعلمها ونشيدها الوطني، وأصبح من الطبيعي جداً الحديث عن مسرح كويتي وأغنية مصرية وشعر عراقي ورقصة مغربية وفولكلور تونسي، وهكذا.. وقد أدى ذلك، خصوصاً في دول الخليج والجزيرة العربية، إلى تعميم حالة من الاعتداد بالانتماء إلى القطر بدلاً من الانتماء إلى الأمة.

كما أسهم النفط بشكل فاعل ومؤثر في إحياء الرممية السلفية، حين فتحت أقطار عربية عديدة أبوابها منذ أوائل الخمسينيات وحتى نهاية السبعينيات لبقايا قيادات الإخوان المسلمين الفارين من مصر وسوريا، وعناصر حزب التحرير الإسلامي، ليمارسوا دورهم في قيادة الإعلام والثقافة والتربية في تلك الأقطار. وقد أسهمت هذه العناصر من خلال تلك المواقع، وباسم الدين والثقافة في تعطيل الوعي القومي وتوجيه مسيرة التعليم بما يخدم توجهاتها السلفية.

لكن تشجيع هذه العناصر على الدور المعادي لفكرة العروبة والقومية، من قبل تلك الأنظمة، والذي كان القصد منه تدعيم توجهات الأنظمة

المحافظة، حمل في ذاته بذور تناقضاته، إذ ما لبثت الاتجاهات السلفية في بنيتها التحتية أن اصطدمت بالنمو الرأسمالي وعلاقاته بالتبعية الاقتصادية للدول الغربية كما اصطدمت بمحاولات التمدين التي سادت منذ منتصف السبعينيات، مع ما صاحب تلك المحاولات من فساد وإسراف يعتبران مناقضين لروح التقشف والزهد اللذين شجع عليهما الدين الإسلامي الحنيف. وبالتالي فقد تم النظر إلى الممارسات التي صاحبت عملية التمدين، من وجهة نظر السلفية الدينية، على أنها تحمل بذوراً ومضامين مادية متعارضة مع جوهر العقيدة الإسلامية.

ومن هنا فإن اتجاه الرفض للفساد والتخلف في تلك الأقطار اتخذ طابعاً سلفياً معادياً للفكرة القومية منذ منتصف السبعينيات. وقد ساعد على ذلك أن الدول التي ترفع شعارات القومية والتقدمية بالمقارنة مع الدول النفطية التقليدية أكثر تسلطاً وإرهاباً، وأسوأ اقتصاداً وفقراً من تلك الأقطار التي تلتزم بمناهج محافظة، مما غيب امكانية المفاضلة الأيديولوجية بينهما بما يخدم حركة الثورة العربية. وهكذا، فحين بدأ الرفض للمنهج المحافظ يأخذ مكانه، لم يكن البديل الفكر القومي والحركة القومية، بل النهج السلفي والحركة السياسية السلفية.

ومن جهة أخرى، ساهمت أموال النفط في إطالة عمر الأنظمة البورجوازية الصغيرة التي كانت عرضة للسقوط بسبب فشلها في مواجهة العدوان الصهيوني والدفاع عن الأرض العربية، وعجزها عن توفير الأمن الغذائي لشعوبها. لقد مكنت أموال «دعم الصمود» النفطية هذه الأنظمة من الوقوف على قدميها، والتصدي بعنف وقوة لأشكال المعارضة السياسية كافة. فبدلاً من أن تكون نتائج الاحتلال الصهيوني للأرض العربية سقوطاً للحكام الذين تسببوا في إلحاق الهزيمة ومحاكمتهم بتهم الخيانة، جرت الأمور، والفضل هنا للملك النفط، بشكل مغاير تماماً؛ فقد أسقط هؤلاء الحكام «القوميون» من قواميسهم أيديولوجياتهم القومية وتوجهاتهم الاشتراكية، واستعاضوا منها بشعارات أخرى غير متعارضة مع منهج الأيديولوجيا النفطية وروحها.

هكذا التقت، بفعل تأثير النفط، قوى البورجوازية الصغيرة والسلفية السياسية الدينية والدول النفطية المحافظة على رفض فكرة القومية العربية والوحدة، على الرغم من التناقضات التي تحكم علاقاتها بعضها ببعض.

وحين هبت رياح الإعصار السلفي في منطقة الخليج، اثر انتصار الثورة الإيرانية وسقوط الشاه ومجيء الخميني إلى الحكم، وجدت الدول النفطية بديلها عن الوحدة العربية في مجلس التعاون الخليجي الذي يشكل عملياً لقاء الأقطار العربية النفطية في المشرق العربي، باستثناء العراق الذي يختط لنفسه سياسة مغايرة منذ ١٤ تموز/يوليو عام ١٩٥٩م لسياسات جيرانه في الخليج العربي. ومع كل ما قيل عن الخطوات التي قطعها المجلس على طريق تحقيق وحدة الأعضاء المرتبطين به، فإن دوره بقي احتفائياً، ولم يتجاوز التنسيق بين الجهات الأمنية في تلك الأقطار بما يضمن مراقبة الأوضاع السياسية والأمنية في الداخل بهدف حماية الأنظمة التابعة للمجلس.

وحتى هذا الهدف الضيق، لم تتمكن دول المجلس من تحقيقه، وكان موقفها إبان أزمة الخليج عام ١٩٩٠م، وفتحها الأبواب مشرعة للقوات الغربية الحليفة لتستعيد لها الكويت، هو الدليل العملي على عجز هذه الأنظمة بمفردها عن الاضطلاع بحماية سيادتها وأمنها الوطني. كما تؤكد صراعات الحدود الجارية الآن في السر والعلن بين دول الخليج العربي على أن الأمن الحقيقي لمنطقة الخليج والجزيرة العربية لا يمكن أن يتم خارج إطار الأمن القومي العربي الجماعي وتحقيق الوحدة العربية.

ومن جهة أخرى، أتاحت الطفرة النفطية رفع مستوى المعيشة في الأقطار العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة حالة التضخم في عديد من الأقطار العربية. وقد تم ذلك على أسس غير متوازنة عطلت من إمكانية حدوث تنمية حقيقية على أساس التصنيع والتحديث الزراعي؛ الأمر الذي أدى بنتائجه إلى تعطيل خلق القوى الاجتماعية القادرة على قيادة مشروع العمل القومي، وخلق تبعية خارجية مريعة جعلت اقتصاد العرب مرتبطاً بحدة أكثر بالدول الامبريالية. وعلى المستوى الشعبي، فإن ممارسات البورجوازية الصغيرة وأنظمتها الحاكمة الرافعة في ما مضى شعارات الوحدة، أسهمت في خلق رأي عام عربي يعتقد بأن «المثل الأعلى الوحدوي ما هو إلا ذريعة بين أيدي حكام يعوزهم سند الشعبية والشرعية للقيام بحركات مسرحية ينتزعون بها تصفيق الجماهير، في الوقت الذي تقوم فيه سياستهم على العنف والإرهاب»[٢٣]. وهكذا تولدت فكرة مؤداها أن الوحدة العربية لا تعني غير

---

(٢٣) جورج قرم، **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧)، ص ٧٧.

مراكمة التخلف والانقطاع الثقافي وإرضاء نزوات الطغمة العسكرية الحاكمة، وعلى هذا فإن من الأفضل للشعب ترك الحديث عنها.

وقد ساعد هذا الواقع المأساوي، مضافاً إليه تفشي مظاهر الحقبة النفطية، على أن ينحصر اهتمام نخبة المجتمع العربي منذ بضع سنوات بالتجارة والإدارة وتسيير مشاريع الثروة النفطية بشكل أو بآخر، التي هي في حقيقتها نتاج فرعي لتصنيع المجتمعات المتقدمة الأخرى، كما توجه القسم الآخر من هذه النخبة إلى أداء دور الوسيط للشركات الدولية الكبرى، مما أدى إلى خلق جو مناسب للصفقات الاحتيالية اللاأخلاقية والفساد والرشوة.

كما أدى تراكم السيولة النقدية، الناتج عن ارتفاع معدل انتاج النفط والتصحيح النسبي في أسعاره، إلى أن يندفع أثرياء الخليج العربي والمملكة العربية السعودية والمصارف الأجنبية إلى الأقطار العربية ذات الموارد المالية المحدودة، كمصر والسودان، لابتياع أضخم البنايات وأحسن الأراضي، بحيث نتج عن ذلك تضاعف الإيجار مئة مرة في بعض المناطق إذا كان المستأجر أجنبياً. وقد تسبب هذا الأمر في خلق أزمة سكنية حادة في مناطق تعاني وطأتها أشد المعاناة الطبقات المتوسطة والشعبية. و «لقد أناخ النفط برهيب وطأته على الأجور والرواتب أيضاً، نظراً لأن الشركات الأجنبية راحت تتهافت على من يهاجر من أفضل التقنيين والمستخدمين إلى الخليج العربي بحثاً عن الثروة، أو عن وظيفة مريحة. ولقد سرع ذلك بتدهور الإنتاج الزراعي في البلدان العربية، حيث تعاظمت الهجرة الريفية وتسارعت إلى المدن»[٢٤].

وقد أسهمت هجرة العمالة العربية إلى الأقطار النفطية هي الأخرى في ترسيخ النظرة القطرية، كنتيجة طبيعية للعسف الذي يلقاه العمال العرب في تلك الأقطار. ومن المثير للسخرية أن بعض الأقطار العربية تتبع سياسة تفضيل العامل الآسيوي على العامل العربي، وتضع حصصاً للعمالة العربية، نتيجة لقلة الأجور التي تدفع للعامل الآسيوي قياساً إلى أجر العامل العربي، كما أن عملية توظيف العمال العرب في الأقطار العربية النفطية كانت ولا تزال مرتبطة بعلاقات الدولة النفطية مع القطر الذي قدم منه العامل العربي. ولذلك

---

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١١٤.

لعبت العلاقات السياسية بين الحكام العرب ولا تزال دوراً مهماً في هذا المجال[٢٥].

ومن جهة أخرى، ترتب على هجرة العمالة العربية إلى الأقطار النفطية انخفاض إنتاجية العمل في مختلف القطاعات في الأقطار التي هاجرت منها قوة العمالة العربية، وارتفاع أجور قوة العمل في تلك الأقطار بما لا يتناسب ومستوى الدخل الوطني لهذه الأقطار. وقد أسهم ذلك في ارتفاع كلفة المشتريات الإنمائية في الدول العربية غير النفطية، وفي أسعار الأراضي بسبب تزايد الطلب عليها.

وهكذا جاءت جميع هذه المتغيرات مناقضة لإرث الطروحات القومية في الوحدة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وحين شنت اسرائيل هجومها على المقاومة الفلسطينية في لبنان واستباحت مدينة بيروت، أحد المعاقل الأخيرة المتبقية للثورة العربية، كانت المنطقة بأسرها، خصوصاً النفطية منها، قد أتخمها النفط والسلع الأمريكية الاستفزازية، وامتلاك الأبنية والقصور الفخمة في الدول الغربية[٢٦].

في هذه الأثناء، كانت ردود فعل غاضبة عنيفة تختمر في البنيان الاجتماعي للأمة، وكان الشعب العربي، في محاولة منه لتحقيق توازنه، يستمد حيله الدفاعية من ماضيه في وجه محاولات التغريب. وفي وضع مليء بالقنوط والتذمر، كانت ردة فعل الشعب المسحوق على دور النفط هي المشاركة في الحفل المرعب المخضب بالدم، والهادف إلى تحقيق انتحار جمعي أو استشهاد، لا فرق بينهما، وإحياء الرمية السلفية الدينية التي كان الاعتقاد في الستينيات سائداً بأنها قد اختفت للأبد. لقد خذلت الجماهير العريضة في نخبها، تلك التي كانت تحمل لواء القومية العربية والنزعة الجذرية، فقد رأى الشعب تلك النخب في ظل حقبة النفط تتحول إلى مجرد أبواق فارغة تردد رجع الخزعبلات الفكرية والأيديولوجية للسلاطين[٢٧]، فكان الهروب إلى الماضي، والتفاعل مع رموزه ـ الحركة السياسية الدينية- هو طابع المرحلة التي عصفت بالمنطقة منذ أواخر السبعينيات وحتى يومنا هذا، ولكن إلى حين...

(٢٥) شقير، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٩٦.

(٢٦) قرم، المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١.

المعالجات القطرية لقضايا الأمن القومي العربي

مما لا شك فيه أن الوطن العربي يعاني، باتفاق الجميع، مشاكل اقتصادية وتنموية تتمثل في استمرارية حالة التخلف والتبعية وعجز معظم الأقطار العربية منفردة عن تلبية المتطلبات الأساسية لشعوبها، كما يواجه الوطن العربي مشاكل إثنية "قومية" ترتبط بوجود أقليات قومية، تناضل من أجل تثبيت هويتها الثقافية والتاريخية، وتصبو إلى تحقيق العدالة والمساواة. وكانت هذه الأقليات وما زالت أحد أهم الأدوات الرئيسية التي استخدمتها القوى الاستعمارية والدول الكبرى لتفجير الأوضاع الداخلية في الأقطار العربية التي توجد فيها هذه الأقليات، كما حدث في الماضي، وكما هو حادث الآن في شمال العراق وجنوب السودان.

ومن جهة أخرى يواجه الشعب العربي مشاكل اجتماعية تتمثل في سيادة أنماط من التقاليد البالية والعادات المعوقة لعملية التطور والنهوض الاجتماعي، ومشاكل أخرى سياسية ترتبط بهيمنة مجموعة من الأنظمة العشائرية المتسلطة في معظم أنحاء الوطن العربي، وفي بقاء أجزاء عديدة من الأراضي العربية تحت الاحتلال الأجنبي.

وقد جرت مواجهة هذه التحديات القومية منذ البدء على أسس قطرية بحتة. فالأنظمة العربية لم تتخذ حتى الآن قراراً عملياً واحداً بالتصدي الجماعي لأي من هذه التحديات، مما خلق شعوراً عاماً لدى الشعب العربي في هذه الأقطار بأنه وحده الذي يتحمل مواجهة مشاكله الخاصة وأن بقية العرب متفرجون، وفي أحسن الحالات فإنهم يكتفون بإعلان التضامن والتأييد، أو تقديم عون هو ما دون الكفاف.

ففي ما يتعلق بمواجهة الاعتداءات الصهيونية على الأمة العربية، على سبيل المثال، نجد أن القطر المصري دخل حتى الآن أربع حروب رئيسية ضد الكيان الصهيوني: حرب عام ١٩٤٨م التي انتهت بنكبة فلسطين، والعدوان الثلاثي الغاشم عام ١٩٥٦، وحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ التي انتهت باحتلال اسرائيل للضفة الغربية بأكملها، وشبه جزيرة سيناء ومرتفعات الجولان، وحرب تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٧٣ التي تحقق فيها عبور القوات المصرية لقناة السويس وتحطيم خط بارليف، هذا عدا عن حرب الاستنزاف التي خاضتها مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ضد

الصهاينة بعد نكسة حزيران/ يونيو عام ١٩٦٧م أشهراً عدة، والخروقات الصهيونية المتكررة لوقف إطلاق النار بعد كل حرب. وقد كان لمصر الدور الأساسي في قيادة الصراع والمواجهة ضد العدو الإسرائيلي.

ومما لا شك فيه، أن وجود الكيان الصهيوني في المنطقة العربية هو أكبر تهديد للأمن العربي بأشمله. ومع ذلك فإن التهديد الصهيوني المباشر للأمن القومي العربي لم يواجه أبداً بموقف عربي موحد. فلقد تخاذلت الأنظمة العربية في معظم الحروب التي شنتها إسرائيل ضد الأقطار العربية عن تقديم الدعم والعون المطلوبين لضمان انتصار القضية العربية، الأمر الذي خلق شعوراً عاماً بالإحباط والاستياء لدى الشعب العربي في تلك الأقطار، خصوصاً في مصر، من جراء عدم تحقق قومية المعركة.

ففي حرب ١٩٦٧م، دخلت دول المواجهة العربية: مصر وسوريا والأردن وحدها الحرب، وكانت نتيجة هذه الحرب بالنسبة إلى الشعب العربي في مصر خسارة باهظة في المال والرجال، واحتلال شبه جزيرة سيناء بأكملها، واغلاق قناة السويس، وتوقف الحركة السياحية، وتعبئة أكثر من نصف مليون رجل تحت السلاح، ووجود مليون مهجر من منطقة قناة السويس في القاهرة.

وعلى الرغم من كل ما قيل عن مساعدات مالية ضخمة قدمتها الدول النفطية لدعم صمود مصر، فإن تلك الأموال ما كانت لتعوض آنئذ حتى عن العملات الصعبة التي فقدتها مصر من جراء إغلاق قناة السويس[٢٨]. ولم يكن وضع الأنظمة العربية تجاه المشاركة في "معارك التحرير" ضد العدو الصهيوني في المعارك الأخرى بأحسن حالاً، فقد بقيت الأنظمة العربية في جميع تلك الحروب، باستثناءات قليلة جداً، وكأنها غير معنية بالأمر.

وقد أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي كان ولا يزال يعاني تبعاتها الشعب المصري، والموقف اللامكترث من قبل الأنظمة العربية لتلك الأوضاع، إلى نجاح الرئيس السادات في قيادة حملة إعلامية مكثفة، خلاصتها أن سوء أوضاع مصر الاقتصادية هو بسبب دفاعها عن العرب المشغولين بتجميع

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

ثرواتهم، وأن خلاص مصر من جميع مشاكلها الاقتصادية سيتحقق بمجرد الإنفصال عن الوطن العربي، وتحقيق الصلح مع اسرائيل، وإعادة بعث الحلم الخديوي القديم بجعل مصر جزءاً من حضارة الغرب[٢٩].

ضمن هذا التوجه، نشط الإعلام المصري في شن حملة معادية للعروبة والفكر القومي، بل ولمبدأ التضامن العربي بشكل عام. فجريدة **الأهرام**، خرجت بمجموعة من الكاريكاتيرات المعادية للعرب، كان أحدها يتضمن معنى ساخراً باستعداد الأمة العربية لقتال العدو الصهيوني حتى آخر جندي مصري. وكتب لويس عوض في الجريدة نفسها يقول للشعب العربي المصري بأن العروبة لون من ألوان النازية[٣٠]، متهماً دعاتها بتضبيع هوية مصر، حين حولوا اسمها إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومطالباً ليس فقط بالتخلي عن الفكرة العربية، وإنما بالتخلي أيضاً عن اللغة العربية الغريبة عن تاريخ شعب مصر وثقافته، واستبدالها باللهجة العامية.

وقد رأى توفيق الحكيم أن حل مشاكل مصر في حيادها، كما رأى أن قضية العرب ليست واحدة، «لأن كل دولة عربية لها قضيتها ومواقفها التي تهمها في المقام الأول»[٣١].

والحقيقة أن هذه الأقوال وغيرها من المواقف المعادية للحركة القومية ما كانت لتجد طريقها إلى قلب المواطن المصري، وتؤثر بشكل سلبي في مسيرة العمل الوحدوي لولا وجود الأرضية الملائمة لقبولها، تلك الأرضية التي خلقها الموقف العربي الرسمي اللامبالي تجاه نتائج العدوان الصهيوني على مصر، وتجاه معاناة شعب مصر.

ومثل هذا الاستنتاج يمكن أن يصدق أيضاً على الحرب التي دارت رحاها ثماني سنوات بين العراق وإيران. فالدول العربية التي وقعت جميعاً على ميثاق الدفاع العربي المشترك الذي يعتبر أي اعتداء خارجي على أي قطر عربي عدواناً على البلدان العربية جميعاً، بقيت باستثناء بعض الدول الخليجية، متفرجة ثماني سنوات. ومهما كانت مبررات عدم إسناد العراق في حربه مع

---

(٢٩) رجاء النقاش، **الانعزاليون في مصر: رد على لويس عوض وتوفيق الحكيم وآخرين** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص ٩.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٦٥.

إيران، فالنتيجة الواضحة هي أن العراق بقي يتصدى عسكرياً بمفرده للدفاع عن سيادته واستقلاله، بل إن بعضاً من الأنظمة العربية ولأسباب خاصة بها لم تكتف بالوقوف متفرجة، ولكنها جاهرت بالوقوف في الخندق المواجه للعراق، وشجعت على استمرار الحرب. وفي أحيان أخرى، تعدى وقوف بعض الأنظمة مع إيران في حربها حدود التضامن الإعلامي ليصل إلى حد تزويدها بأسلحة القتل والدمار، لتقصف بها مدن العراق، وليجد العراقيون أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه. فهم لا يواجهون فقط بمفردهم مسؤولية الدفاع عن أراضيهم، ولكن عليهم أيضاً أن يكونوا متحسبين للطعنات التي تأتيهم من الخلف عن طريق المال والسلاح الذي يقدمه أشقاؤهم لإيران.

والنتيجة المؤكدة أن موقف هذه الأنظمة لم يساعد على نمو حركة القومية العربية والعمل القومي، بل ساهم مع غيره من المواقف في خلق حالة من العجز واليأس تجاه الطموح الكبير إلى إقامة الدولة العربية الواحدة. ولذلك حل الاعتزاز بدور القطر بدلاً من الاعتزاز بدور الأمة، وببطولة الجندي العراقي بدلاً من الاعتزاز ببطولات الأمة العربية، وقد غدا ذلك ملحوظاً بوضوح كأحد مظاهر النشاط الإعلامي في العراق أثناء حربه مع إيران.

وكانت أزمة الخليج عام ١٩٩٠م هي الطامة الكبرى، حين اجتاح الجيش العراقي أرض الكويت؛ فلقد تداخلت الخنادق العربية وتناقضت وتضاربت، وعجز العرب عن تحكيم العقل واتخاذ قرارات عملية تسهم في ربط ما انفصم من عرى التضامن العربي وتحفظ للشعب العربي في الكويت كرامته وحريته واستقلاله في الوقت الذي تؤمن فيه للعراق قوته العسكرية والاقتصادية، وتصد عنه شر المتربصين، فكانت النتيجة تدمير القوة العربية في العراق والكويت معاً، واستنزاف الخزينة العربية من مدخراتها. وأسوأ من ذلك بكثير ما جسدته تلك الأزمة من عجز الأمة العربية الشامل عن تقرير مصائرها وأقدارها.

وفي ما يتعلق بقضايا الأقليات، فإنه لو أمعن التفكير فيها، لاتضح أن بروز ظاهرة المطالبة بالاستقلال من قبل هذه الأقليات هو أيضاً حاصل واقع التجزئة. إن الإنسان العادي ليشعر بالفخر والاعتزاز حين يكون جزءاً من دولة كبيرة قوية يصعب اختراقها من قبل الغير، ولذلك يفاخر العرب بالعصور الذهبية في تاريخهم، لكن الأمر لا يكون كذلك حين تكون وحدة الأمة ممزقة، وحين تكون هويتها عرضة للمساومة والضياع.

إن الأمم القوية في اقتصادياتها ونظمها السياسية والقادرة على الدفاع عن سيادتها واستقلالها هي في الغالب أقل عرضة من غيرها لمشاكل الانتماء والهوية. فلا أحد يتوقع انفجار صراع إثني في الزمن الحاضر في دولة كبيرة كالولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي تضم مجموعات كبيرة غير متجانسة أصلاً في تقاليدها وثقافاتها، حيث يشكل السود والمتحدرون من أصول إسبانية نسبة كبيرة من عدد السكان، ومع ذلك فإن الجميع قد امتزج بالحضارة الأوروبية، ولم تبرز في هذا البلد مشاكل اثنية تذكر، عدا تلك التي ارتبطت بحركة السود في بداية الستينيات، وهي على كل حال، لم تتضمن مطالب قومية خاصة، بل كانت في جانب كبير منها نضالاً ضد التفرقة العنصرية، وكفاحاً في سبيل المساواة في الحقوق المدنية، من أجل إتاحة فرص متكافئة في العيش والعمل كتلك التي يتمتع بها الجنس الأبيض.

وليس غريباً أن الاتحاد السوفياتي (سابقاً)، الذي كان الدولة الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية في ظل الحرب الباردة، قد استمر قائماً أكثر من سبعين عاماً متواصلاً، على الرغم من وجود مجموعة من القوميات، وعلى الرغم من أن بعضاً من شعوبه ضم إلى الدولة السوفياتية عسكرياً إبان اشتعال الحرب العالمية الثانية. وقد بقيت الحال كذلك إلى أن نخرت الدولة بفعل عفن البيروقراطية والانهيار الاقتصادي، فكان انهيار الدولة من الداخل تعبيراً عن شيخوختها أكثر مما هو تعبير عن بروز قوى اجتماعية جديدة فاعلة ومؤثرة.

أما إذا اتجهنا إلى الدول الصغرى، فإننا نلاحظ أنه كلما ضعفت مقاومة البلد وساءت أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، كان أكثر عرضة للمشاكل الإثنية. وبإمكاننا تقديم الكثير من الأمثلة للتدليل على صحة ذلك. فليس ببعيد عن ذاكرتنا انفصال بنغلاديش عن دولة باكستان، ولا محاولات استقلال بيافرا عن نيجيريا. وفي المرحلة الحاضرة، هناك حركات اثنية نشطة تعمل للحصول على الاستقلال في ايرلندا وسيريلانكا والفيليبين واسبانيا وراوندا؛ وجميع هذه البلدان تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية، وهي بالتأكيد ليست في عداد الدول العظمى، باستثناء بريطانيا، التي ما زالت تقتات من ذكرى مجدها «تاريخ الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس»، وهي قوة لا تستند على سند مادي، وإنما هي مكانة ما زالت تحتفظ بها بسبب نتائج الحرب العالمية الثانية، وتقاسم مراكز القوى بين القوتين الأعظم.

وعلى هذا الأساس، فإن حركات التمرد الانفصالية التي قامت بها الأقليات القومية في الوطن العربي هي النتيجة الطبيعية لواقع التردي الذي هو انعكاس لواقع التجزئة. فتمزق الأمة إلى أجزاء ينتج منه تقسيم الجزء إلى أجزاء أصغر. هكذا تتوالى حالات التداعي بشكل متتال ليس من الممكن الجزم في أين تقف حدوده.

فالتجزئة إذاً، من هذا المنطلق، مسؤولة عن محاولات الانفصال المستمرة للأقلية الكردية في شمال العراق، ومسؤولة أيضاً عن محاولات قرنق للانفصال بجنوب السودان، بل مسؤولة عن كل حالات التمزق والتفتت والضياع التي تمر بها الأمة العربية الآن؛ فمصالح التجزئة وعقيدتها هي التي تدفع بالجزائر والمغرب إلى التطاحن حول الصحراء، بين مؤيد لإقامة جمهورية البوليساريو وبين معارض لها، وهي التي أدت إلى استعار الحرب الأهلية الطائفية الطاحنة في لبنان منذ عام ١٩٧٥م؛ والتجزئة هي البيئة التي في ظلها نشطت محاولات خلق هويات طائفية تحل محل الولاء للأمة والوطن كالمارونية والشيعية والدرزية، أو بعث هويات مندثرة كالفرعونية في مصر، والفينيقية في لبنان، والبربرية في المغرب، والإفريقية في السودان، وهكذا... بدعم وتأييد كاملين من القوى الاستعمارية التي ترى في بعث هذه الهويات أو خلقها ضماناً لاستمرار هيمنتها على الأمة العربية.

والحقيقة أن هناك جدلية واضحة بين التجزئة وبين نتائجها، فالتجزئة هي التي أدت إلى بروز هذه التحديات، لتكون معوقاً رئيسياً من معوقات الوحدة والتطور.

فالأقطار العربية التي تواجه تحديات خارجية مباشرة بمفردها يتكون لديها إحساس شديد بأن مسؤوليتها الراهنة هي مواجهة تلك التحديات دون غيرها. فحين غزت اسرائيل مدينة بيروت في صيف ١٩٨٢م كان الجيش العراقي مشغولاً في الدفاع عن مدينة البصرة، وكانت الحكومة العراقية تعتبر مسؤوليتها الأولى صد الإجتياح الايراني في جنوب العراق لا الدفاع عن مدينة بيروت المحاصرة بالصهاينة.

وليس غريباً أن يكون الوضع الاقتصادي المتدهور في مصر هو الذي مكن الرئيس السادات من قبل من السير في طريق الاستسلام وتوقيع معاهدة كامب ديفيد دون خشية من غضبة الشعب المصري.

ولربما كانت حالة الصراع بين ليبيا وتونس، وبين ليبيا ومصر، مسؤولة

أيضاً عن تقاعس أنظمتها في تقديم العون المادي للحركة الوطنية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية في قتالهما ضد الكيان الصهيوني، وهكذا..

لقد أثقلت القضايا القطرية على هذه الأنظمة، وفي أحيان كثيرة قدمت لها مبرر التهرب من مسؤولياتها القومية، وفي أحيان أخرى حجبت عنها المقدرة العملية عن المشاركة، إما بسبب تراكم الأحداث القطرية وثقلها، أو بسبب الضغط الشعبي المطالب بحل جذري لقضاياه. فليس ببعيد عن الذاكرة تلك المظاهرات الصاخبة التي طافت بشوارع مصر عام ١٩٧٢-١٩٧٣ مطالبة بإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم، واجتماع عدد من الكتاب والمفكرين المصريين وفي مقدمتهم توفيق الحكيم ونجيب محفوظ للمطالبة بإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم[٣٢]. ولعل من المفيد التذكير بموقف الحركة الوطنية المصرية من قيام اتحاد الجمهوريات العربية الذي ضم مصر وسوريا وليبيا والذي أعلن عنه في ١٧ نيسان/أبريل عام ١٩٧١م. فقد نظر إلى هذا المشروع «الوحدوي» من قبل القوى الوطنية المعارضة على أنه هدر لطاقات مصر، ومحاولة للتهرب من مواجهة الاحتلال الصهيوني لشبه جزيرة سيناء، وبالتالي فهو مؤامرة ضد تحرير الأراضي العربية المغتصبة.

وسواء صح هذا التحليل أو لم يصح، فالنتيجة أن الضغط الشعبي في مصر بعد عدوان الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧م لم يكن باتجاه قضية الوحدة العربية، وإنما كان باتجاه تحرير الأراضي المصرية التي احتلتها اسرائيل في عدوانها عام ١٩٦٧م، وباتجاه حل المشاكل الاقتصادية المستعصية، وعلى رأسها أزمة الخبز.

وهكذا فالنتيجة التي يمكن أن نخلص لها أن المشاكل القطرية التي عانى منها الوطن العربي، وطبيعة معالجتها من قبل الأنظمة العربية، كانت ولا تزال معوقاً رئيسياً من معوقات العمل الوحدوي العربي.

خاتمة

تلك كانت باختصار الأسباب الرئيسية التي أدت إلى حالة العجز والتردي الراهنة في الواقع العربي، وهي على كل حال، ليست عوامل ثابتة ونهائية، أو

---

(٣٢) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ١٩٨٣)، ص ١٢٦ ـ ١٣٣.

عوامل مطلقة. فالفعل الإنساني هو الذي يصنع التاريخ، والإرادة الإنسانية، بالرغم من كل عوامل الضعف التي تنتابها، لها دورها الذي لا يستهان به.

إن ضعف التشكيلات الاجتماعية، والآثار السلبية لزيادة إنتاج النفط وتصحيح أسعاره، والتحديات المصيرية التي تواجهها الأقطار العربية منفردة، ليست عناصر أصيلة في التاريخ العربي، بل دخيلة عليه، شأنها في ذلك شأن كل المتغيرات التي تصاحب انتقال المجتمعات الإنسانية الكبرى من مرحلة تاريخية رئيسية إلى مرحلة أخرى.

فقد مرت أمم عديدة من قبلنا، بل لقد مررنا نحن أيضاً بحالات تداع وحالات نهوض، وكانت الوحدة والحرية والإبداع مؤشرات رئيسية لمراحل النهوض، كما كان الإرهاب والشعوذة والسحر وضحالة الفكر مؤشرات لعهود التردي والسقوط.

هكذا كان التاريخ الإنساني دائماً وأبداً...

فعندما حاصرت اسبارطة مدينة أثينا وأنزلت الهزيمة بها في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد، تحولت السيادة السياسية من أثينا منبع الفلسفة اليونانية والفن، وكان نتيجة ذلك انحطاط نشاط العقل الأثيني واستقلاله. وعندما توفي القائد اليوناني الإسكندر المقدوني وبدأ التمزق والانحدار يطبعان الحضارة اليونانية تدفقت على حضارة اليونان التي ما زال العقل فيها فتياً الأفكار الخرافية وروح الاستسلام، وبدأ انتشار المذاهب الرواقية واللاأدرية والأبيقورية التي لم تكن تعني غير القبول بالهزيمة والاستسلام، ومحاولة تحقيق التوازن النفسي للشعب المهزوم، بإحلال اللذة والسرور بدلاً من النضال والكفاح.

لقد برزت نظريات عديدة آنذاك حول كيفية بلوغ الإنسان السعادة على الرغم من ذل الاستعباد والخضوع، وجاءت فلسفة زينون الرواقية الجامدة لتحقق راحة البال للمهزومين، مقنعة إياهم بأن النصر إذا كان مستحيلاً ينبغي احتقاره، و «أن سر السلام يكمن في أن لا نجعل منجزاتنا متساوية مع رغباتنا»، «وإذا كان ما لديك لا يكفيك، عندئذ ستكون بائساً حتى لو ملكت العالم»[٣٣].

---

(٣٣) وليم جيمس ديورانت، **قصة الفلسفة** (بيروت: منشورات مكتبة المعارف، ١٩٧٥)، ص ١٢٦ - ١٢٨.

وليس غريباً أن يتكرر بعث الفلسفة الرواقية القديمة في القرن التاسع عشر على يد رينان الأبيقوري البائس، بعد أن أجهضت الثورة الفرنسية التي رفعت رايات الحرية والإخاء والمساواة، وبعد أن فتك الثوار بعضهم ببعض، وأصبحت فرنسا محطمة وعرضة للاحتلال والضياع.

وقد أشار فرانز فانون في كتابه **معذبو الأرض** إلى أن حالة العنف التي تسود مواسم الفرح وبعض الطقوس الدينية عند بعض القبائل الأفريقية تعبير خارجي عن التأزم النفسي والإرهاب والكبت الذي تجسده سيطرة المستعمر الأوروبي. إن رقصة السيف التي تذهب بالكثير من الضحايا من السكان الأصليين تعبير عن رفض غير خلاق للواقع القائم، بل رفض لعنف المستعمر يعبر عنه بعنف آخر غير موجه توجيهاً سليماً. إن تنظيم الجماهير وتعبئتها وحشدها لمقاومة المستعمر، كما يرى فانون، كفيل بإزالة هذه الظواهر الاجتماعية السلبية، وهو وحده الذي يوجه العنف باتجاهه الصحيح ضد المحتل الأبيض[(٣٤)].

وفي تاريخنا العربي، أمثلة حية متطابقة مع هذا التحليل؛ ففي مواجهة طغيان العصر الأموي برزت فلسفة المرجئة، قائلة بالجبرية وبتأجيل العقاب. أما فاجعة كربلاء ومقتل الإمام الحسين بن علي فقد أدت إلى انتشار ظاهرة الحزن والرثاء في الشعر العربي، بحيث طبعت الحياة الأدبية في البيئة التي حدثت فيها الكارثة حتى يومنا هذا. بل لعلنا نستطيع القول بأن مراسم عاشوراء، بما يتبعها من ضرب بالسيوف ولطم على الصدور في حقيقتها رفض سلبي عاجز لممارسات الظلم التي أحاقت بأهل بيت النبي في العصرين الأموي والعباسي، وحالة التأزم والكبت اللذين عاشهما الشعب العربي في العراق على أثر سقوط بغداد ومجيء التتار. ولعل مثل هذا القول يصدق أيضاً على الكثير من ممارسات السحر والشعوذة التي تمارس في البيئة الأكثر تخلفاً من وطننا العربي كطقوس الرفاعية في العراق والسيد البدوي في مصر.

وليس ببعيد ما حدث في كنيسة الزيتونة في القاهرة عام ١٩٦٧م، حيث أعلنت أجهزة الإعلام المصري، وفي مقدمتها جريدة **الأهرام** على أثر نكسة الخامس من حزيران/يونيو عن ظاهرة بروز السيدة العذراء في تلك الكنيسة، معلنة تضامنها مع شعب مصر في كفاحه من أجل إزالة آثار العدوان، بحسب

(٣٤) Fanon, *The Wretched of the Earth*, pp. 35 - 106.

تصريح وزير الداخلية آنذاك، السيد شعراوي جمعة.

هكذا تلجأ المجتمعات الإنسانية، حين تعجز عن مواجهة مصائرها وأقدارها، إلى الحيل الدفاعية لتحقيق توازنها النفسي، وهكذا أيضاً استمد الشعب العربي حيله من ماضيه ليقاوم محاولات التغريب، فكان إحياء السلفية تعبيراً عن التداعي والانهيار، بعد أن عجزت قيادات الحركة القومية عن تحقيق الحلم اللذيذ في التحرر والانعتاق.

فالأمة العربية حقيقة تاريخية لا تحتاج إلى إثبات، والتوجه القومي ليس توجهاً طارئاً على التاريخ العربي، وطريق الأمة إلى النهوض والانبعاث هو طريق الوحدة العربية. ولأن قيادات الحركة القومية عجزت في ما مضى عن تحقيق هذا الهدف، بحكم ضعف تشكيلاتها الاجتماعية، وبحكم تعارض مصالحها مع تحقيقها، فإن على هذه القوى أن تندحر الآن عن مواقعها في الوطن العربي، وتفسح المجال لحركة التاريخ كي تواصل مسيرتها.

وعوامل التردي مهما كان حجمها أضعف من أن تقهر الفعل الإرادي الإنساني، والتغيرات الاجتماعية الكبرى في التاريخ هي ناتج مجموعة من التراكمات والتفاعلات التي تؤدي وظائفها بشكل ديالكتيكي غير ميكانيكي، ففي الديالكتيك يولد السلبي نقيضه، ويبقى دور الإنسان وقدرته على الفعل الأساس في كل تغيير.

ففي روسيا، على سبيل المثال، لم تكن ظروف التشكيلات الاجتماعية قد اكتملت عام ١٩١٧م، ولكن ثورة تشرين الأول/أكتوبر الاشتراكية انتصرت، وأخذت مكانها في التاريخ، وكان العامل الحاسم في تفجير تلك الثورة ليس نضج الحركة التاريخية للبروليتاريا، بل عبقرية قيادتها ونضجها.

والأمة العربية تمر الآن بمخاض تاريخي، وطريقها إلى التقدم أن تعبر مرحلة هوامش على دفتر النكسة، عهد التشاؤم وتقريع الذات والانطلاق من نظرة سطحية في رفض كل ما هو قائم؛ تلك التي عبر عنها الشعر والمسرح والأدب العربي في السنوات الثلاثين التي أعقبت هزيمة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧م.

إن مرحلة جديدة في التاريخ العربي تبدأ الآن، فالأطفال الصغار، قد كبروا الآن، وهم بثورتهم وحجارتهم في فلسطين الجريحة يقومون بعملية تطهير وبعث جديد للنفس العربية، وهم بذلك أيضاً، يطبقون شرع الله في

الزناة الصهاينة مغتصبي أرض فلسطين. ولا شك في أن التهيؤ لهذه المرحلة الجديدة يقتضي فهم أسباب الهزيمة التي منيت بها الأمة. وإن تفكيك الظواهر وتحليلها وإعادة تركيبها هو الخطوة الأولى على هذا الطريق، إذ لا بد من كسر الجوزة لمعرفة ما في باطنها.

الفصل الخامس

في الوحدة والتنمية



مدخل

أصبح الفكر الاقتصادي في السنوات الأخيرة مدخلاً رئيسياً لبحث موضوع الوحدة العربية. وربما يعود ذلك إلى كون الوحدة الاقتصادية تتضمن منافع وفوائد للأقطار العربية المختلفة، وبالتالي يمكن إبراز أهمية الوحدة العربية وترويج صيغتها الشاملة عبر التوجه الاقتصادي. ولعل في ذلك جواباً على الذين يعارضون فكرة الوحدة السياسية، باعتبار أنها ستتسبب في حدوث أضرار معينة لمؤسسات وقطاعات اقتصادية ذات شأن في الأقطار ذات العلاقة[1].

ومن جانب آخر، يمكن القول إن التركيز على الاقتصاد في موضوع الوحدة قد جاء بهدف الرد على وصم الدعوة للوحدة بأنها منطلقة من اعتبارات عاطفية محضة، فكان أن تم ربطها بالاقتصاد لإضفاء الطابع العلمي عليها. فالاقتصاد، كأحد العلوم الاجتماعية، هو الأكثر دقة بين مختلف العلوم، ويستطيع أن يتوصل إلى استنتاجات من خلال بناء نماذج وتحليل فكري متقن، وبالتالي، فإن بالإمكان التوصل من خلاله إلى طرح معادلات وأرقام، توصل إلى قناعة أكيدة بأهمية تحقيق الوحدة العربية، ويصبح، من خلالها، الإيمان بالوحدة، ليس مجرد علاقة توق معنوي إلى تاريخ وثقافة وتواصل، بل ضرورة حضارية للعرب، إذا ما رغبوا في أن يأخذوا مكانهم بجدارة في مسيرة التطور الإنساني الصاعدة[2].

---

(١) يوسف صايغ، «الاقتصاديون العرب وتعثر مسيرة الوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢، العدد ١٢ (شباط/فبراير ١٩٨٠)، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

والواقع أن المحور المهم في الوحدة الاقتصادية العربية، هو علاقتها بالتنمية، إذ إن تحقيق التكامل الاقتصادي والوصول به إلى حد الاندماج، إنما يهدف إلى تحقيق قدر أعلى من التطور والكفاءة الإنتاجية، والنهوض بالمجتمع العربي في كافة المجالات وعلى جميع الصعد، وذلك هو جوهر التنمية.

والحقيقة، أن موضوع التنمية، قد حظي باهتمام عالمي بالغ في العصر الحديث في كل المجتمعات، ليس فقط من قبل الاقتصاديين، بل ومن قبل الباحثين والمختصين في مختلف العلوم الإنسانية، من اقتصاد وسياسة واجتماع وثقافة وفكر. وبالقدر الذي حظي به هذا الموضوع من الاهتمام، فإن التعريفات والتفسيرات والتأويلات والقياسات التي استخدمت لجهة تحديد هذا المفهوم، عكست اختلافات شاسعة بين المهتمين به، حول المعايير التي يجب أن تحكم وتوجه العمليات التنموية. ويبرز بشكل خاص، الخلاف بين مدرستي الاقتصاد الحر، التي تعتمد على المبادرات الفردية وتحرير الاقتصاد من كل القيود، والمدرسة التي تؤمن بضرورة الاعتماد على التخطيط في كافة المستويات، وتحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج.

فقد ربطت مدرسة الاقتصاد الحر نجاح الخطط التنموية بمدى تضييق الفجوة القائمة بين مستويات المعيشة في دول الغرب الرأسمالي الصناعي والمستوى السائد في بلدان العالم الثالث، وبالتالي فإن التنمية، من وجهة النظر هذه، تتحقق بالتوسع في استكمال البنية التحتية، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية وسيادة اقتصاد السلع الاستهلاكية وخدمات الرفاه، والاقتراب من نمط الحياة في البلدان الرأسمالية الصناعية، وما يتطلبه تحقيق ذلك من ارتفاع في مستوى الدخل القومي[٣]. أما المدرسة الاشتراكية فقد ربطت عملية التنمية بمجمل عملية التطور في البناء الوطني، كالتصنيع والزراعة والثقافة والإدارة والتقدم التقني وتقليص الاعتماد على الغير أو الخارج وقيام علاقات متكافئة ومتوازنة مع الآخرين[٤]، وقد اعتبرت تحقيق ذلك مرهوناً بإحداث تبدلات رئيسية وهامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

---

(٣) رمزي زكي، **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الإقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ٣١.

(٤) عبد الرحمن منيف، **الديمقراطية أولاً، الديمقراطية دائماً** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٧٤.

وسوف نتعرض لآراء هذه المدارس بشيء من التفصيل لاحقاً، في سياق مناقشة تطور مفهوم التنمية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أن هدف التنمية هو إجراء تحولات رئيسية في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والعمل على تنويع وتطوير الإنتاج الوطني بما يؤدي إلى ارتفاع مطرد في المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع. ويجب أن تنطلق العملية التنموية من إمكانيات الوطن وطاقاته والثروات والموارد الكامنة فيه، وأن تسعى إلى تحرير الوطن والمواطن، بتخليص البلاد من بوتقة التبعية للخارج، وإزالة العوائق التي تقف أمام المشاركة الفاعلة للأفراد والجماعات في كافة الأنشطة التي تدفع بعملية التطور في كافة المجالات. إذاً فهي السعي لتحقيق النهضة الحضارية الشاملة.

ويعتبر تحقيق التنمية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمة العربية الآن، لأنه السبيل الوحيد للتغلب على تركة التخلف الثقيلة التي خلفها الاستعمار بعد رحيله، وتكنيس الآثار التخريبية المدمرة التي خلقها أثناء وجوده، ولأن أي حديث عن الحرية والاستقلال مجرد لغو لا أساس له حين لا يكون هناك مستقبل ونهوض. فبدون تحقيق التنمية، ليس هناك مناص من السقوط في شرك الخضوع والتبعية للهيمنة الأجنبية.

يهدف هذا الحديث لمناقشة علاقة تحقيق التنمية بمشروع الوحدة العربية، ويفند الأطروحة القائلة بإمكانية الدول الصغرى، والوحدات القطرية، على الاضطلاع بمهام التغيير الاجتماعي ورسم وتنفيذ خطط التنمية اللازمة لمواجهة تحديات العصر، والحفاظ على الحرية والاستقلال، مؤكداً استحالة تحقيق ذلك خارج إطار مشروع النهضة القومية وتحقيق الوحدة.

وقبل المباشرة في مناقشة الموضوع، سنمهد بتقديم خلفية تاريخية لتطور مفهوم التنمية واستقراء مناهج التنمية الاقتصادية التي سادت في عالمنا المعاصر. وسوف نشير إلى بعض المعالجات النظرية التي قدمها عدد من المفكرين والمهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية في العالم الثالث، وربط ذلك بالواقع العربي في هذه المرحلة، بهدف استخلاص إطار نظري يساعد على توضيح أدق للعلاقة بين هدفي التنمية والوحدة العربية.

تطور مفهوم التنمية

يمكن البحث عن الجذور الأولى لمفهوم التنمية في المحاولات المبكرة التي قام بها الإنسان الأول لمعرفة التغيرات التي تجري من حوله. لقد ارتبطت تلك

الجذور بالمشاهدة الحية والتأمل في التغيرات التي تحدث في الموجودات كفصول السنة والنبات والإنسان والحيوان، حيث أوحت بأن هذا الكون في حركة مستمرة وتغير دائم. وكانت نتيجة تلك المشاهدات والتأملات بروز جدل فلسفي متواصل حول ماهية الأشياء وطبيعة المتغيرات التي تحدث فيها.

وكان لفلاسفة اليونان فضل السبق في إثارة هذا الجدل، ومن بين هؤلاء الفلاسفة كان هرقليطس[٥] الذي اهتم في جانب كبير من فلسفته بقضايا التغيير مشيراً الى أن الكون في حركة وتغير دائمين، وأن كل شيء مؤلف من متضادات ومتقابلات، ولهذا فإنه خاضع للتوتر الداخلي، أي للصراع. وقد عرفت عنه مقولته الشهيرة «لا تستطيع أن تنزل في نفس النهر مرتين»[٦]. وهو بذلك يرفض أطروحة الفيلسوف اليوناني برمينس القائلة بأن كل شيء قد تكون، ولامجال للتغير، كما يتعارض مع فلسفة أفلاطون في اعتباره التغيير أمراً ظاهرياً، وأن الحقيقة لا يمكن معرفتها إلا من خلال الشكل أو الفكرة، وهما شيئان غير قابلان للتغيير لأننا بهما وحدهما نستطيع أن نميز الجديد والحقيقي عن غيره[٧].

أما أرسطو فقد ناقش موضوع التغيير من جانب آخر، في كتابه **طبيعة الدولة** *(The Nature of State)* فقال بوجود نظام في الكائن العضوي يمكن انتقاله من مرحلة إلى أخرى، تبدأ بالولادة فالنمو فالنضج وأخيراً الاضمحلال، وكل مرحلة من مراحل النمو هذه تختزن في باطنها حافز نشوء المرحلة التي تليها[٨].

وفي القرن الرابع عشر الميلادي برز الفيلسوف العربي عبد الرحمن بن خلدون ليعطي مفهوم التغيير الاجتماعي بعداً أكثر شمولية وعمقاً، مؤكداً على أن الظاهرة الاجتماعية لاتنشأ من فراغ؛ فلكي نفهم الظاهرة يجب علينا أن نعي البيئة الاجتماعية التي نشأت فيها، ولذلك عزا سلوك الناس وطريقة حياتهم الى نوعية الوظائف التي يشغلونها في المجتمع، والتي تلبى عن طريقها

---

(٥) فيلسوف يوناني سابق على أرسطو.

(٦) عبد الرحمن بدوي، **موسوعة الفلسفة**، ٢ مج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤)، مج ٢، ص ٥٣٣ ـ ٥٣٧.

(٧) James A. Bill and Robert L. Hardgrave, Jr., *Comparative Politics: The Quest for Theory* (Washington, DC: University Press of America, 1981), p. 49.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٥.

حاجاتهم الأساسية، فتلك الوظائف وتلك الحاجات هي مبعث التحالفات والتعاون بين فئات المجتمع. وقد أوضح ذلك بدقة بقوله: «واعلم أن اختلاف الأجيال في أحوالهم انما هو اختلاف نحلهم من المعاش، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي. فمنهم من يستعمل الفلح من الغراسة والزراعة، ومنهم من ينتحل القيام على الحيوان من الغنم والبقر والمعز والنحل والدود لنتاجها واستخراج فضلاتها. وهؤلاء القائمون على الفلح والحيوان تدعوهم الضرورة، ولا بد، إلى البدو لأنه متسع لما لا يتسع له الحواضر من المزارع والفدن والمسارح للحيوان وغير ذلك، فكان اختصاص هؤلاء بالبدو أمراً ضرورياً لهم، وكان حينئذ اجتماعهم وتعاونهم في حاجاتهم ومعاشهم وعمرانهم من القوت والسكن والدفاءة إنما هو بالمقدار الذي يحفظ الحياة ويحصل بلغة العيش من غير مزيد للعجز عما وراء ذلك، ثم إذا اتسعت أموال هؤلاء المنتحلين للمعاش وحصل لهم مافوق الحاجة من الغنى والرفه دعاهم ذلك الى السكون والدعة»[٩].

يتضح من خلال هذه الجمل البسيطة والعميقة في آن واحد استخدام ابن خلدون المبكر للمنهج العلمي في التحليل والاستنتاج؛ فالطريقة التي يحياها الناس هي انعكاس للوظائف الاجتماعية التي يمارسونها، ووظيفة كسب القوت تحدد الموقع الاجتماعي للفرد.

أما الدولة فإنها تمر بدورات تاريخية وبمراحل، تشبه الى حد كبير الدورة العضوية للكائن الحي. فكما أن الكائن الحي يمر بمراحل الطفولة والشباب والشيخوخة، فكذلك الدولة تمر في مراحلها المختلفة بهذه الدورات. وابن خلدون لا يكتفي في تحليله هذا بالوصول إلى هذه النتائج وتقديمها لنا في مصنف نظري بحت، بل يحاول بأسلوب نفاذ ورؤية ثاقبة سبر غور المجتمع وقراءة التاريخ عبر مراحله المختلفة ودراسة القوانين التي تتحكم في حركته، وإخضاع هذه القوانين للبحث العلمي والمعطيات الاجتماعية والتاريخية في عصره، ومن ثم استخلاص النتائج وتقديمها في إطار نظري عام كأداة من أدوات التحليل ودراسة التاريخ.

---

(٩) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

لم يحدث بعد رحيل ابن خلدون حتى البدايات الأولى لعصر النهضة والبعث في أوروبا أي تطور علمي يستحق الذكر فيما يتعلق بمفهوم التغيير الاجتماعي. إلا أن التطورات والثورات الفكرية والدينية والاجتماعية والسياسية اللاحقة التي ارتبطت بذلك العصر أدت إلى حدوث تغيرات جذرية وتطورات واسعة في مجال العلوم الإنسانية ومفاهيم التغيير الاجتماعي، فمن خلال الاكتشافات العلمية والجغرافية والثورات الاجتماعية، والجدل الفلسفي الذي بلغ ذورته في القرن الثامن عشر انبثقت نظريات التطور والتنمية والتقدم، وبرزت فلسفات جديدة شاملة للحياة والكون.

ولأن نظريات التنمية والتطور الحديثة التي تسود عالمنا اليوم ارتبطت، إلى حد كبير، بالنظريات والتصورات التي انبثقت عن تلك المرحلة، فإن من المهم المرور بأبرز الحوادث والتطورات والأفكار التي ارتبطت بعصر النهضة، والتي أدت نتائجها الى تجذر مفهوم التغيير الاجتماعي وتطوره.

وعلى الرغم من أن أحداً لا يستطيع أن يحدد بدقة نهاية عصور الظلمة أو بداية عصر الانبعاث في أوروبا، إلا أنه يمكن القول إنه بفعل التراكم التاريخي وإشعاعات الحضارة العربية الإسلامية في الأندلس، فإن أوروبا، مع بداية القرن الثالث عشر، كانت تتململ في بطء في محاولة للاستيقاظ من نوم عميق. فقد سجلت لنا كتب التاريخ أن الامبراطور فريدريك الثاني أقام سوقاً للأدب والعلم والفلسفة في بلاطه بجزيرة صقلية قبل هذا القرن، وأنه كان يدعو إلى هذه السوق المشاهير من الفلاسفة العرب. وقد أسس مدرستين إحداهما للعلوم في نابولي، والثانية للطب في ساليرنو، ثم انبثق عن هاتين المدرستين جامعة في باريس جعلت من هذه المدينة قبلة طلاب العلم في أوروبا، ومن ثم انشق بعض الطلاب الإنكليز عن هذه الجامعة، فعادوا الى بلادهم وأنشأوا جامعة خاصة بهم هي جامعة أكسفورد الشهيرة.

وفي القرن الثالث عشر شهدت أوروبا تطورات ملحوظة في مجال الأدب والفلسفة. فقد برز الفيلسوف الانكليزي روجرز باكون الذي أنكر العقيدة القائلة بأن الأشياء وجدت كما هي قائمة، موضحاً أن للظواهر الطبيعية أسباباً يجب التفتيش عنها، فاتهم بالزندقة فاعتقلته السلطات الدينية السائدة آنذاك. وفي الحقبة نفسها نشر دانتي ملحمته الشهيرة **الكوميديا الإلهية**.

وعلى الصعيد السياسي، شهدت انكلترا ثورة شعبية على نظام الحكم الإقطاعي، وأرغم الملك يوحنا في ١٢١٥م على توقيع الوثيقة العظمى التي

اعترف بموجبها ببعض الحقوق للشعب. وفي العام نفسه، تم تشكيل مجلس ليشرف على الخزينة الملكية، فكان ذلك فاتحة عهد في بروز الأنظمة الدستورية البرلمانية التي تسود العالم الآن.

كما شهد القرن نفسه قيام الرحالة ماركو بولو، وهو من البندقية، برحلة حول الأرض بغية الوصول إلى الصين. وقد دامت تلك الرحلة عشرين عاماً زار خلالها الصين ومنغوليا، وعاد بعدها إلى بلاده ليسجل ملاحظاته عن تلك الزيارة. وقد فتحت تلك الرحلة المجال للتنافس على البحار بين البرتغال وإسبانيا في محاولات لاكتشاف أجزاء وثروات أخرى من هذا العالم. ففي عام ١٤٩٢م، اتجه كريستوفر كولمبوس نحو الغرب على أمل الوصول إلى الهند، ولكنه بدلاً من ذلك اكتشف أرضاً جديدة هي قارة أمريكا، محققاً بذلك إنجازاً كبيراً، في تاريخ البشرية أثر بشكل حاسم على التطورات اللاحقة التي حدثت في ما بعد في أوروبا و في العالم أجمع.

وبعد ثمانية أعوام كان رحالة آخر هو فاسكو دي غاما يتجه عام ١٤٩٨م للقيام بمغامرة اكتشاف أخرى مدعوماً من حكومة البرتغال. وفي عام ١٥١٩م، كان مغامر آخر، برتغالي يتجه بدعم من حكومة أسبانيا إلى أمريكا الجنوبية، فيصل إلى البرازيل، ومن ثم يكتشف أرخبيل الفيليبين.

ومن جانب آخر، كانت القارة الأوروبية تشهد حركة واسعة للإصلاح الديني قادها راهب كاثوليكي هو مارتن لوثر الذي بلغ من جرأته أن هاجم الكنيسة في بيانه الذى أصدره عام ١٥١٧م، مصوراً رجالها باللصوص، داعياً الى الثورة عليهم والعودة الى تعاليم المسيح الصادقة. وكان جون كالفن في فرنسا يقود هو الآخر حركة مماثلة لحركة لوثر.

كما كان العالم الايطالي غاليليو يؤكد من جديد نظرية كوبرنيكوس في دوران الأرض حول الشمس، ويقدم على صنع أول منظار فلكي، فيتعرض للإرهاب والقمع من قبل المؤسسة اللاهوتية.

وفي عام ١٦٤٨م، كانت البورجوازية الصاعدة تحث خطاها في انكلترا مسارعة إلى الانقضاض على نظام الإقطاع السائد، فتستولي على السلطة يقودها في ذلك أوليفر كروموبل، معبرة بهذه الثورة عن استيائها البالغ جراء الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومة على الشعب. وقد شارك في تلك الثورة الأشراف والبارونات وأصحاب الأملاك والتجار الذين كانوا في المقدمة من الحركة البروتستانتية، رافضين بقوة فكرة الحق الإلهي للملك ومعززين

روح الوثبة والتمرد في الشعب، فكانت نتيجة هذه الثورة إعلان الجمهورية عام ١٦٤٨م، ومحاكمة الملك شارل الأول بتهمة الخيانة العظمى، وإعدامه بقطع رأسه ١٦٤٩م. وعلى الرغم من أن النظام الجمهوري قد أطيح به في انكلترا بعد فترة وجيزة من ذلك التاريخ، وأعيدت الملكية، إلا أن المكتسبات التي حققتها الطبقة البورجوازية لنفسها بقيت على ما هي عليه، فقد حددت السلطات الرئيسية للملك والحكومة وأصبح كلاهما خاضعاً للدستور.

وفي عام ١٧٧٧م اخترع جيمس وات المحرك البخاري، فاستبدلت المراكب الشراعية بالمراكب البخارية، فسهلت الأسفار والتجارة عبر البحار، وتحول العلم من الميدان الروحي إلى الميدان العملي والصناعي.

وأثناء ذلك كانت حركة فكرية واجتماعية واسعة تأخذ بالتكون في فرنسا. ففي منتصف القرن التاسع عشر برز باسكال وديكارت، وهما فيلسوفان مثاليان ربطا الوجود بالفكرة، فقد عرف عن ديكارت عبارته الشهيرة: «أنا افكر إذاً أنا موجود». كما جاء في الحقبة ذاتها فرانسيس بيكون الذي أكد من جديد أن الأشياء والظواهر الطبيعية ليست ذات كينونة مقررة ومستقلة، بل ناتجة عن أشياء يجب البحث عنها.

وكانت الأوضاع الاجتماعية في معظم أجزاء أوروبا آنذاك لا تزال تسير على قاعدة الحق الإلهي، حيث كان الشعب ضحية لظلم الملك والسلطة الإكليركية وقوة الإقطاع، مما دفع بمفكر مثل مونتسكيو إلى الاهتمام بالبحوث الحقوقية والموضوعية التي تحدد علاقة الحاكم بالمحكوم، حيث جعل من كتابه **روح القانون** *(The Spirit of Law)* مرجعاً هاماً في أصول التشريع، كما دفع ذلك بمفكر فرنسي آخر هو جان جاك روسو إلى إصدار كتاب **العقد الاجتماعي** الذي نادى فيه بضرورة التغيير والثورة، مبيناً أن العلاقات بين الحاكم والمحكوم يجب أن تكون على أساس تعاقد موضوعي بين المواطن والحاكم، وحين يرفض الحاكم الاستجابة إلى تحقيق هذا النوع من العلاقة بينه وبين الشعب، وحين تسود القسوة والبطش من قبل الحكام، فإن الشعب مطالب بالثورة والتحطيم الكامل للنظام الاجتماعي القائم، باعتبار أنها الطريق الوحيد لتحرير الإنسان[١٠].

---

(١٠) يلتقي جان جاك روسو في رؤيته هذه مع فلسفة جان لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤)؛ فقد قال لوك أيضاً إن قيام الدولة يجب أن يكون ناتج عقد اجتماعي وضعي يلتزم به الحاكم والمحكوم، واعتبر مهمة التصدي للدولة في حالة عدم وفائها بعقدها واجباً مع الجمهور على الأفراد وليس حقاً لهم فعلاً.

وفي تلك الحقبة أيضاً، تألق نجم أديب وفيلسوف آخر هو فولتير (١٦٩٤-١٧٨٨) الذي لم يكتف بالنضال بقلمه ضد السلطة الجائرة، بل ساهم بشكل مباشر في تحريض الجماهير وتعبئتها مهاجماً الكنيسة، ومعلناً حرباً لا هوادة فيها ضد التصلب الديني، وساخراً من ممارسات الملوك والحكام؛ مما عرضه للاعتقال مرات عديدة، وإلى مطاردة السلطة له طيلة حياته.

لقد وجدت فلسفة مونتسكيو وأفكار هيغو وتحريض فولتير في فرنسا أرضاً خصبة وبيئة ملائمة للدعوة للتغيير، فوضعت بذورها فيها داعية إلى التمرد والثورة، وكانت الطبقة البورجوازية الصاعدة تعزز من قوتها، وتتوسع في مؤسساتها وتنظيماتها رافعة شعار الحرية والإخاء والمساواة، باذلة الوعود بخلق مجتمع سعيد وغد مشرق لكل البشر، حتى إذا حل الرابع عشر من تموز/يوليو ١٧٨٩م، انقضت الآلاف الغاضبة من الجياع والمسحوقين من أبناء الشعب الفرنسي على سجن الباستيل، رمز الطغيان الملكي ومعتقل المناضلين ورجال الفكر، فكان أن انتصرت الثورة البورجوازية على الإقطاع والحكم المطلق، وقضي على سلطة الكنيسة، وأعلنت الجمهورية، وأقرت الحريات السياسية والدستور، وتم إعدام الملك لويس السادس عشر وزوجته ماري انطوانيت تحت المقصلة.

وبانتصار الثورة الفرنسية تحددت بشكل أوسع المفاهيم الليبرالية؛ فالأمة وحدها هي مصدر السلطات، والناس يولدون أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات. وأقرت حقوق الأفراد في الاعتقاد الديني، وحرية الكلام والتعبير والاجتماعات والكتابة، وأن الملكية الفردية مقدسة لا يجوز انتزاعها إلا إذا قضت المصلحة العامة بذلك، ولقاء تعويضات مالية.

وهكذا وصلت الطبقة البورجوازية إلى السلطة في كل من بريطانيا وفرنسا، وكانت أمريكا الشمالية قد استطاعت انتزاع استقلالها من انكلترا مكونة دولة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية قبل اندلاع الثورة الفرنسية بفترة وجيزة (١٧٧٦م)، مؤكدة على نفس المبادئ التي بشر بها روسو وفولتير ومونتسكيو. فقد أكدت البنود الرئيسية للدستور الأمريكي في معظمها المبادئ والأهداف التي حملتها وعبرت عنها الثورة الفرنسية في ما بعد.

وكما طرحت المتغيرات الرئيسية التي حدثت أثناء الحضارة اليونانية تساؤلات وجدلاً فلسفياً حول كنه الوجود وتفسير الظواهر والمتغيرات التي تجري في الكون، فإن الانتصارات العلمية، والاكتشافات الجغرافية، والثورات

الاجتماعية قد ساهمت هي الأخرى مجتمعة في طرح موضوع التغيير الاجتماعي بحدة أكثر، وبطروحات متباينة ومتناقضة.

فقد وجد الفيلسوف الألماني ليبنيز (Leibniz) أن التقدم الإنساني يتم وفق مراحل ضرورية، وأن الطبيعة لا تقفز فوق تلك المراحل أبداً، وجاء بعده إيمانويل كانت معتبراً أن التاريخ الإنساني يسير بثبات ولكن ببطء إلى الأمام.

وكانت المهمة الأساسية للطبقة البورجوازية الصاعدة، بعد وصولها للسلطة، هي إحكام قبضتها على المجتمع الجديد الذي ربط مصيره بها، وتعميم مناهجها وعقائدها الفلسفية والاقتصادية. وجاء آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) بكتابه **ثروة الشعوب** *(The Wealth of Nations)* ليحدد إطار الفلسفة الاقتصادية لمنهج هذه الطبقة معتبراً أن الوسيلة الأساسية لزيادة الإنتاج تكمن في تقسيم العمل واستخدام الآلات الميكانيكية، إلا أن تحقيق درجة عليا من التخصص هي رهن باتساع السوق، وذلك لأن المقادير الكبيرة من مادة منتجة لا يمكن بيعها في مجتمع صغير أو صبغة محلية محدودة.

وجاء كتاب **أصل الأنواع** (١٨٥٩م) لشارلز داروين ليشكل قفزة نوعية في مفهوم التطور، فقد كشفت نظرية النشوء والارتقاء مجموعة من الحقائق أهمها أن التغيرات التي تحدث في الكائن العضوي هي جزء من الطبيعة، وأنها موجهة نحو غائية محددة ومتأصلة، بمعنى أنها موجودة في رحم المرحلة السابقة عليها ومتواصلة، ومستمرة، وهي أيضاً ضرورة لتحسين النوع الخاص، وأنها تحمل في ذاتها نقيضها.

وهكذا فقد أدى انتصار الثورة البورجوازية إلى حدوث تطورات هامة على صعيد العلوم والفلسفة. وقد أكدت هذه التطورات، بما لا يقبل شكاً أو جدلاً أن التطور الإنساني إذا ما أتيح له عمل سياسي فإنه يستطيع الكشف بقوة أكبر عن القناع الذي يحجب قوانين الطبيعة، كما كشفت أيضاً عن أن المعرفة هي سبيل الإنسان الوحيد للتحرر من الخوف. وقد عجلت هذه الإنجازات في بلورة فكر عام اهتم بدراسة تطور المجتمعات والقوانين والعوامل التي تحكم مسيرة هذا التطور. وقد برز فلاسفة استطاعوا من خلال دراستهم العميقة للتاريخ، واستعانتهم بالمعطيات العلمية، وعلى الأخص تلك التي ارتبطت بعصرهم، ويأتي في مقدمتها اكتشاف الخلية الحية، وتولد الطاقة، ونظرية النشوء والارتقاء، وقانون الجاذبية، أن يقدموا لنا نظريات متكاملة ما زالت حتى يومنا هذا مثار خلاف وجدل عنيفين، بل إن تلك

النظريات مثلت، ولا تزال، الأساس الأيديولوجي ودليل العمل للنظامين الاشتراكي والرأسمالي، السائدين في المجتمعات المتقدمة.

رواد الفلسفة الحديثة

من الفلاسفة الذين عالجوا موضوع التغيير نشير إلى ثلاثة من عمالقة الفكر في العصر الحديث، ما زالت فلسفتهم حتى اليوم موجّهة لنضالات سياسية واجتماعية من أجل التطور والتغير في معظم أرجاء الكرة الأرضية، كما لا تزال تشكل ركيزة أساسية في العلوم السياسية والاجتماعية بالعصر الراهن. هؤلاء الفلاسفة هم جورج هيغل وكارل ماركس وماكس فيبر.

فقد قال هيغل بالفكرة المطلقة التي تتميز بالطابع الجدلي الذي يجعلها دائماً في صراع داخل ذاتها، يدفعها إلى التحرك والتغير والانتقال الدائم من مرحلة إلى أخرى.

فقد اعتبر هيغل العقل والروح (Spirit and Mind) المصدرين الرئيسيين لأي تغير في التاريخ، وأن اتجاه الحضارات يسير دائماً، وبشكل مستمر، إلى تحقيق انجازات أعلى، بتلاحم عقلي وروحي. على أن هذا التلاحم والتفاعل إلى الأعلى يمر بثلاث مراحل هي: الفكرة (الطريحة)، وهي المرحلة الأولى من مراحل الديالكتيك الهيغلي، والنقيض والتركيب الناتج عن الفكرة ونقيضها.

ففي كل مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني تسيطر فكرة معينة تمثل المرحلة الأولى من مراحل الديالكتيك، ومن خلال تطور هذه الفكرة فإنها تخلق ما يتعارض معها، أو نقيضها حيث تتكون رؤية جديدة مناقضة كلياً للرؤية السائدة من قبل، وتقوى هذه الفكرة وتتطور لتحل محل «الطريحة». وهكذا تقوم المرحلة الثانية من مراحل الديالكتيك بأخذ مكانها وتأدية دورها في مسار التاريخ الإنساني. لكن التناقض السائد بين المرحلتين الأولى والثانية من مراحل الديالكتيك يبقى قائماً ومتفاعلاً، ومن خلال تناقضه وتفاعله تبرز مرحلة أخرى ثالثة هي ليست انتقاء لأفضل ما في الفكرة ونقيضها من عوامل، ولكنها رؤية جديدة بكل ما تحمله كلمة الجدة من معنى. وهكذا تصبح هذه النتيجة بدورها لاحقاً «طريحة»، مفسحة المجال للتطور الإنساني لكي يواصل مسيرته في دورات تاريخية متعاقبة إلى الأمام.

على أن الانتقال من مرحلة ديالكتيكية إلى أخرى في المراحل الثلاث المشار إليها لا يتم بشكل سلمي، بل يكون عادة من خلال الحروب والتمرد

والثورات الاجتماعية، وهو أيضاً لا يتم بتدرج وانما بتحول اجتماعي نوعي حاسم يتم من خلال العنف والغليان، على أن ذلك وحده، مع كل ما يصاحبه من مآس وكوارث، هو السبيل لخلق حياة مثلى، يتم من خلالها كمال الروح والعقل الإنساني.

أما كارل ماركس، فقد تأثر في بداية حياته بفلسفة هيغل وتفسيره للتاريخ. وفي الفترة بين عامي ١٨٣٦و ١٨٣٨ أعاد النظر في إيمانه وتقييمه لهذه الفلسفة، فقد وجد أن هذه الفلسفة ستكون في وضع أفضل حين تتخلى عن الفكرة المطلقة.

وقد هاجم ماركس أيضاً رؤية هيغل في أن التطور التاريخي هو نتاج حركة السير من فكرة ونقيضها إلى نتيجة تعلوها، مقرراً أن الأوضاع المادية لا تنبع من الفكر ومنطقه، بل أن الفكر ومنطقه منشأهما الدماغ، فهما بذلك ينبعان من الأوضاع المادية. ولذلك فالتناقض لا يكون ابتداء بين فكرتين، وإنما في واقع مادي؛ وعلى هذا فالتغيرات التي تحدث في الفكرة ليست إلا انعكاساً لتغيرات مادية تجري من حولها.

وفي عام ١٨٤٧م ارتقت رؤية ماركس الفلسفية إلى تحليل طبيعة الاستغلال في المجتمع الصناعي، حيث رفض القول الشائع في عصره بأن مصدر الاستغلال هو ارتفاع أسعار البضائع التي يشتريها الجمهور من السوق، مشيراً إلى أن تراكم الثروة يبدأ منذ اللحظة الأولى للعملية الإنتاجية، حيث يحرم العامل من الجزء الأكبر من أجره. ومن هذه الرؤية انطلق ماركس في بناء نظريته الاقتصادية المعروفة بفائض القيمة، ومنها أيضاً تحددت الخطوط العامة لمنهجه الفلسفي بشكل عام.

فليست علاقات الإنتاج مؤشراً على وجود النمط الاستغلالي أو عدمه في النظام الاقتصادي القائم فحسب، وإنما هي أيضاً، كما يرى ماركس، مؤشر على طبيعة المرحلة التاريخية التي يجتازها مجتمع إنساني ما. فمن خلال علاقات الإنتاج عرف التاريخ الإنساني عهوداً وأنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، يحددها ماركس على التوالي بالعبودية، فالإقطاع، فالبورجوازية، والاشتراكية. والانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى هو النتيجة الطبيعية للصراع بين الطبقات، ويسير دائماً إلى الأمام.

وكما في المنهج الهيغلي، كذلك في الماركسية؛ فإن كل مرحلة تحمل في رحمها جنينية (بذور) المرحلة القادمة، ولذلك كانت وحدة نضال المتضادات

الجدلية الأولى في فكر ماركس. ولكي يحدث الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى فلا بد من حدوث مجموعة من التراكمات التي تتعارض مبدئياً مع المرحلة القائمة. تلك هي بذور التقدم والتغيير، فثورات العبيد المتكررة أدت إلى إلغاء العبودية وسيادة نظام الإقطاع. كما أن الاكتشافات العلمية والجغرافية، والدور الذي قام به الحرفيون في المدن، أدت إلى خلق طبقة رأسمالية وعمالية تسببت في القضاء على الإقطاع، وقيام الثورة البرجوازية. كذلك فإن التقدم في وسائل الإنتاج، واتساع الأسواق أديا إلى إيجاد طبقة عمالية قوية تنبأ ماركس بأن يكون لها بفعل التراكم الرأسمالي وأزمات التضخم والعجز، وبفعل وحدتها ونضالاتها، الدور الأساس في نقل المجتمع الرأسمالي إلى مرحلة الاشتراكية واندحار النظام القديم.

أما ماكس فيبر، فقد اتسمت المراحل المبكرة من حياته بإعجاب كبير بشخصية المستشار الألماني بسمارك وبدوره في تحقيق الوحدة الألمانية. ومع أن بسمارك أتيحت له القوة اللازمة للهيمنة السياسية على أوروبا في عصره، ولم يستطع نقل المجتمع الألماني، كما خطط، إلى حالة أكثر رخاء وحرية، فإن فيبر يجد له عذراً في ذلك تحت حجة أن أكثر البرامج دقة في التخطيط قد ينتج عنها أشياء غير متوقعة.

لقد لخص فيبر جوهر فلسفته في كتابه الشهير الأخلاق **البروتستانتية والروح الرأسمالية** *(The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism)* حيث اعتبر الطريق البروتستانتي طريق الطبقات البورجوازية، وأن حركة الإصلاح الديني اللوثرية، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت في أوروبا، هي المتطلبات الضرورية لانطلاقة الرأسمالية الحديثة.

لقد أدت البروتستانتية إلى خلق نظام مدني قام على أساس فصل الدين عن الدولة، ولهذا فقد وجهت صفعة قوية للإقطاع، وفتحت الباب على مصراعيه للطبقة البورجوازية لبناء مؤسساتها وهيئاتها الخاصة، كما ساهمت في خلق وتعزيز البيئة الاجتماعية والاقتصادية لنمو هذه الطبقة.

وقد وجد فيبر في الطبقة البورجوازية ونظامها ذروة نضج التاريخ الأوروبي معتبراً مرحلة الرأسمالية الحضارة الوحيدة في عصره، وأن نظامها هو الأمثل لمستقبل الإنسانية. فالعقلانية البروتستانتية هي وحدها، إذا ما استطاعت أن تحقق الهيمنة العقلية على العالم، القادرة على تعميم المدنية والحضارة.

كما اهتم بالطريقة الغربية التي يتم من خلالها بناء المؤسسات الحديثة وانتقال المجتمع من مرحلة إلى أخرى، وعبر عن اهتمامه بضرورة متابعة قادة المؤسسات للمتغيرات التي تجري في المجتمع، والاستمرارية في تحقيق تغيرات متتالية في القوانين والأنظمة والرموز التي تسير هذه المؤسسات لتكون قادرة على الانسجام مع المتغيرات التي تجري من حولها.

وهكذا يمكن رد نظرية ماكس فيبر إلى عاملين رئيسيين: الأول هو العقلانية البروتستانتية وضرورة هيمنتها العقلية على العالم، أما العامل الآخر فهو التركيز على التخصص، وتقسيم العمل الوظيفي بما يضمن مستوى أعلى من الفاعلية.

ولا ينسى فيبر أن يتعرض إلى حق الفرد في الهيمنة على هذا الكون. أما أفراد المجتمع فيجب أن يجمعهم نشاط مشترك وأن يرتبطوا بمصالح مادية ومعنوية. ويرى أن التضارب في المصالح وما ينتج عنه من إشكالات قد يعصف بوحدة المجتمع واستقراره يمكن أن يعالج من خلال سلطة قانونية، تستمد قوتها من نظام قانوني عقلاني. كما نظر إلى التغيير الاجتماعي على أنه تطور التاريخ، إذ لابد من أجل الإرتقاء والتقدم من حدوث تغييرات رئيسية وشاملة في أوضاع المجتمع. على أن هذه التغيرات، يجب أن تتم سلمياً، وأن لا تكون على حساب استقرار المجتمع ووحدته.

فالحرية والإبداع والمسؤوليات الفردية ليست خارج مجال المجتمع، أو خارج إطار العلاقة والنشاط الاجتماعي المشترك، وإنما تأخذ مكانها عن طريق التنظيم والمؤسسات والعلاقات الشخصية، بحيث تصبح جزءاً من فاعلية المجتمع ونشاطه. ولذلك خالف فيبر رأي ماركس في الاعتقاد بأن الاغتراب الإنساني إنما يحدث في المجال الاقتصادي وفي علاقات الإنتاج، فقال بأنه يمكن أن يحدث في كل المجالات الاجتماعية. ولذلك أيضاً، رفض فكرة الصراع الطبقي، معتقداً أن الفرد في ظل المجتمع الرأسمالي الغربي، من خلال ذكائه وطموحه وحماسه وكفاءته، ومهما يكن موقعه الاجتماعي، فإنه يمكن أن يشق طريقه ويحقق رغباته، فيحتل موقعاً وظيفياً واجتماعياً متقدماً.

ويرى فيبر أن مشروعية الحكم عبر التاريخ مرت بثلاث مراحل: الحكم التقليدي، ويسود في نظام القبيلة أو العشيرة أو نظام الملكية الوراثية، وفي هذه المرحلة تحل الأعراف والتقاليد القبلية الموروثة مكان القوانين والأنظمة والدساتير المتقدمة. أما المشروعية الأخرى في الحكم فترتبط بدور القائد الفذ

الذي يستطيع أن يقود بخبرته وقوة تأثيره المجتمع، ويستمد شرعيته من إعجاب الجمهور وتعلقه بشخصيته (الكاريزمية). وقد اعتبر فيبر أن المرحلة الثالثة من مشروعية الحكم هي الأنظمة الحديثة، أو ما أطلق عليها اسم القانونية العقلانية (Legal Rational) التي تستمد قوتها من وجود نظام ديمقراطي ودساتير ومؤسسات تحجب عن الحاكم حق اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى الشعب.

إن فيبر يرى أنه بتعميم النموذج الأخير، القانونية العقلانية في الحكم، المتمثل في تطبيق النمط الليبرالي الغربي، فإن المجتمعات تستطيع أن تصل إلى درجة الكمال الإنساني، وأن تواصل بخطى سريعة إبداعاتها وعطاءاتها.

وهكذا يمكن القول إن موضوع التنمية قد شغل حيزاً كبيراً في فكر كارل ماركس وماكس فيبر، وأن كليهما ركز على علاقة التنمية بمرحلة الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى مرحلة التصنيع، تحت هيمنة الرأسمالية، لكن ماركس تميز بالتركيز على نتيجة ذلك الانتقال في تغيير الهياكل الاجتماعية، وحاول أن يضع نظريته على أساس حقائق الواقع التاريخي وفاعليتها، في حين اهتم فيبر بدور البيروقراطية والأداء الوظيفي والعلمانية والتخصص والفوارق، وربط نظريته بمفاهيم مثالية. ولذلك اعتبر ماركس، من قبل كثير من النقاد، ثورياً وواقعياً لربطه مفهوم التنمية بالتغيرات في البنى الاجتماعية، وتأكيده على كونها فعلاً ديناميكياً. أما رؤية فيبر فقد اعتبرت ساكنة تدرجية إصلاحية مثالية.

العالم الحديث ينشطر إلى رأسمالي واشتراكي

كانت إحدى النتائج المباشرة للثورة العلمية والاكتشافات الجغرافية وتطور المفاهيم الفلسفية الغربية، وقيام الثورات الاجتماعية في أوروبا، انقسام العالم إلى شطرين: شطر صناعي متقدم بما يملكه من قدرات علمية هائلة وثورات اقتصادية كبيرة وفتوة حضارية، وقسم آخر تقليدي متخلف في كافة مجالات الحياة، هو ما يعرف الآن بالعالم الثالث.

وقد انقسم الشطر الأول، المتقدم، بعد ثورة أكتوبر الإشتراكية في روسيا عام ١٩١٧م، بشكل حاد إلى نظامين اجتماعيين: الأول رأسمالي يلتزم بالحرية الاقتصادية، والمزاحمة الحرة، ويقدس الملكية الخاصة، ويسترشد بآراء آدم سميث وماكس فيبر كدليل للمناهج الاقتصادية والسياسية التي يسير عليها.

ووفقاً لفلسفة هذا النظام الاجتماعي فإن التنمية والتطور إنما يتحققان عن طريق التنافس بين الأفراد والمؤسسات وإطلاق المبادرات والحوافز المادية، فذلك هو السبيل، من وجهة النظر الرأسمالية، للحصول على النتيجة الأفضل.

أما النظام الاجتماعي الآخر، فيؤمن بسيطرة العمال بقيادة الحزب الشيوعي على كافة وسائل الإنتاج، ويؤمن بأن التنمية الاقتصادية تتم عن طريق التخطيط الاشتراكي الملتزم بتنفيذ الأولويات من المشاريع التي تستجيب لتلبية الحاجات الأساسية للجماهير، ويرفض أن تكون التنمية في المجتمع حاصل فوضى ومضاربات الحرية الاقتصادية، وأن تكون القيمة النقدية للسلع المنتجة خاضعة لقانون العرض والطلب، ويسترشد بالنظرية الماركسية كدليل عمل في قيادة المجتمع والدولة.

وعلى الرغم من التباين الحاد بين النهجين الرأسمالي والاشتراكي فقد اتفقا على أن الطريق الرأسمالي خطوة متقدمة على طريق الارتقاء بالحضارة الإنسانية، وبأنها مرحلة حتمية وضرورية لتجاوز نظام الإقطاع. ففي حين اعتقد الرأسماليون أن نموذجهم في الحكم سيكون هو النموذج العالمي الأمثل الذي سيتم عن طريقه انتقال المجتمع الاقطاعي في العالم بأسره إلى مجتمع التصنيع والتقدم، فإن الماركسية اعتبرت المرور بمرحلة الرأسمالية، ونقل النموذج الغربي مرحلة «حتمية» من مراحل التاريخ الإنساني، وأنها خطوة متقدمة على المراحل التاريخية التي سبقتها. وعلى هذا الأساس، لم يعارض ماركس في ارتباط العالم الثالث بالمعسكر الرأسمالي، وإن كان بصيغ الاستعمار والاحتلال، بل نظر إليه على أنه خطوة إلى الأمام على طريق الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى عصر الصناعة والتقانة. ونتيجة لهذا التحليل التقى الفكر الماركسي بالتصور الرأسمالي في أن الاحتلال البريطاني للهند سيختزل المرحلة الاقطاعية فيها، وينقلها إلى عالم الصناعة والتطور.

وجد ستالين، في ما بعد، في هذا التنظير مبرراً أيديولوجياً للاعتراف بشرعية الوجود الصهيوني في فلسطين. فاستيطان الصهاينة، تبعاً لذلك التنظير، عملية اختزال لمرحلة تاريخية، وتعجيل في خلق مجتمع صناعي متطور تنبثق عنه طبقة عمالية قوية تهيىء الظروف لخلق الثورة البروليتارية الاشتراكية.

وقد وقف الشيوعيون العرب في سوريا ولبنان والجزائر موقفاً مشابهاً من ذلك حيال استقلال سوريا ولبنان وكفاح التحرير الجزائري، حيث قالوا إن انتصار الجبهة الوطنية في فرنسا على النازية سيوصل الشيوعيين الفرنسيين،

بزعامة موريس توريز إلى سدة الحكم في فرنسا، وعندها ستكون سوريا ولبنان والجزائر أجزاء من الدولة الاشتراكية الفرنسية، وستتحول علاقات الإنتاج من رأسمالية إلى اشتراكية، وسيختزل هذا الحدث مرحلتين تاريخيتين هما الاقطاع والرأسمالية، بشكل «أوتوماتيكي» هكذا.. وقد بقي هذا التلاقي في النظرة إلى المرحلة الرأسمالية بين الفكرين الرأسمالي والماركسي قائماً دونما تغيير.

ويبدو أن فلاديمير اليتش لينين كان الاستثناء الوحيد بين أقطاب الحركة الماركسية، حيث التزم بموقف مغاير لأقرانه. فقد أصدر في بداية القرن الماضي كتابه **الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية**، مخالفاً بذلك الرؤية الماركسية للاستعمار، ورافضاً الفكرة القائلة بأن الاستعمار يمكن أن ينقل البلدان المتخلفة التي يحتلها من مرحلة الاقطاع إلى مرحلة الرأسمالية والتصنيع عن طريق استثماره للأموال في البلدان المستعمرة، موضحاً أن الاستعمار في سعيه لاحتلال البلدان المتخلفة لا يهتم مطلقاً باستثمار أمواله في بناء وتعزيز القدرة الإنتاجية للبلد المستعمر. وأن ما يهمه هو الحصول على المواد الخام، وبخاصة الحديد والفحم، والمواد الأخرى التي غالباً ما يكون التنافس في الحصول عليها على أشده في البلدان الصناعية المتقدمة، ولذلك فالاستعمار باحتلاله لدول العالم المتخلف الذي تتوفر فيه المواد الأولية يحسم التنافس لصالحه.

ولذلك انتهى لينين إلى التقرير بأن الاستعمار بكل جوانبه ليس عاملاً معجلاً بالتطور، كما أنه ليس عاملاً مسرعاً للثورة الاشتراكية، بل هو على النقيض من ذلك، فهو أولاً يقوم على أساس غير إنساني وغير عادل بممارسته للإرهاب والنهب والاستغلال، وبعدم إيمانه بحق الشعوب في الحرية وتقرير المصير، وتخريبه المنظم للعملية الإنتاجية البدائية القائمة في البلد المستعمر عن طريق جعل هذه البلدان سوقاً مفتوحة لمنتجاته، بحيث تبقى منتجات البلد المحتل مكشوفة ودون حماية. وهو ثانياً يحقق حالة من الرخاء والانتعاش الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية، مما يخفف من حدة تفاقم الأزمات الاقتصادية فيها، ويخلق بيئة ملائمة للنزعات الانتهازية المساومة في الحركة العمالية، فتكون النتيجة إعاقة نمو الحركة الاشتراكية والعمالية في البلدان المتخلفة والبلدان الصناعية المتقدمة على السواء[١١].

---

(١١) V. I. Lenin, *New Data for V.I. Lenin's «Imperialism, the Highest Stage of Capitalism»* (New York: International Publishers, 1979), pp. 123 - 128.

نظريات التقابل

أدى انشطار العالم الحاد إلى غربي متمدن وعالم ثالث متخلف لقيام مجموعة من الكتاب الرأسماليين الغربيين باستنباط نظريات واستنتاجات عنصرية ترجع التخلف في العالم الثالث إلى عوامل عرقية أحياناً، وعوامل جغرافية أو دينية في أحيان أخرى. فبرز الحديث عن التفوق العلمي للجنس الآري، وعن جينات مختلفة ترتبط باللون الأسود، وعن اتصاف السكان الذين يعيشون قريباً من خط الاستواء بالخمول والكسل، وأن الإسلام دين محافظ يرفض التطور ويؤمن بالعنف، وأنه نقيض المسيحية التي تدعو إلى العمل والتعاون والحب وتحترم حقوق المرأة. وقد شجع على بروز هذه النظريات والتصورات العنصرية أن أوروبا قد أصبحت بحق، بعد عصر البعث والنهضة، مركز الثقل الحضاري في العالم.

ومن جهة أخرى اهتمت دراسات هؤلاء الكتاب الغربيين بمحاولة تحديد خصائص معينة يميز عن طريقها بين المجتمع الغربي المتمدن، ومجتمع العالم الثالث المتخلف. ووفقاً لهذه الدراسات نظر إلى المجتمع التقليدي على أنه يقوم على أساس الاعتقاد بتقاليد اجتماعية موروثة، كدور شيخ القبيلة الذي يرث السلطة عن آبائه وأجداده دونما اعتبار لكفاءته ومقدرته. وأشير بشكل محدد إلى دور العلاقات العشائرية والدينية والطائفية، وإلى هيمنة أفكار متخلفة تعتمد على السحر والشعوذة والدجل. كما نظر إلى المجتمع المتقدم على أنه قانوني عقلاني قائم على أساس الخضوع لقوانين ودساتير مدنية محددة يتفق عليها المجتمع من خلال المؤسسات الديمقراطية الممثلة للشعب. ولذلك وصف هؤلاء المفكرون المجتمع المتخلف بأنه مجتمع بدائي، بدوي، أو ريفي زراعي، ساكن، تقليدي، يسوده حكم الفرد، يقابله مجتمع مدني صناعي متحضر، متحرك، عقلاني، متمدن، يمارس فيه الحكم الديمقراطي، ويفصل فيه، بشكل حاسم، بين الدين والدولة.

وفي مقدمة هؤلاء الكتاب الذين اهتموا بدراسة خصوصية المجتمعات الحديثة، يبرز السير هنري ماين الذي قسم المجتمعات إلى نوعين: ساكنة، وتعاقدية، وقال بأن التطور يعني الانتقال من الساكنة إلى التعاقدية، ومن مجتمع تقليدي جامد إلى مجتمع مدني عقلاني تربط بين أبنائه علاقة تعاقدية قائمة على اعتبارات خاصة. بينما قال كاتب غربي آخر هو إميل دوركهايم (١٨٩٣م) بوجود نوعين من العلاقات الاجتماعية: نوع ميكانيكي وهو

المجتمع التقليدي حيث يتبادل الناس فيه عواطف عامة، ومجتمع أصلي (organic) حيث يجري فيه تقسيم خاص حاد للعمل تحكمه المصالح لا العواطف. وقد خالف دوركهايم أقرانه في وصفه للمجتمع التقليدي بالميكانيكية بينما تركز معظم النظريات الغربية على وصف هذا المجتمع بالسكون.

ويلاحظ أيضاً أن معظم النظريات الغربية التي اهتمت بالتمييز بين المجتمع القديم (التقليدي) والمجتمع الحديث (المتقدم) قالت بالتقابل. فوفقاً لمعظم هذه النظريات نجد أن مجتمع المدينة يقابله مجتمع الريف أو البداوة، والمجتمع الصناعي يقابله المجتمع الزراعي، والمجتمع المتحضر يقابله المجتمع البدائي، والمجتمع الديناميكي يقابله مجتمع ساكن، والمجتمع العقلاني يقابله مجتمع تقليدي، والحكم الديمقراطي يقابله الحكم الدكتاتوري.

ومن هنا، فإن كل الصفات الإيجابية ارتبطت بحضارة الغرب، فالحضارة الغربية هي وحدها المتحضرة،و المتمدنة،و الصناعية، والديناميكية،و العقلانية والديمقراطية؛ ولهذا فإنها مهيأة بإمكانياتها الهائلة لأن تنقذ البشرية، وأن تنقلها إلى وضع أفضل، وفقاً للمقاييس الأخلاقية والحضارية التي اصطنعها فلاسفة الغرب. ومن هنا أيضاً قدمت هذه النظريات المبرر الأخلاقي للدول الغربية الصناعية لتبدأ عصر الامبريالية، حين أوحت بأن خريطة التطور الإنساني إنما تبدأ من أوروبا لنشر المدنية في ربوع العالم وتجاوز المجتمعات التقليدية.

وقد كانت الاكتشافات الجغرافية التي قام بها البحارة والمغامرون لبلدان العالم الثالث، وما نتج عنها من معلومات دقيقة، عن مدى ما تختزنه تلك البلدان من ثروات طبيعية كبيرة وطاقات بشرية هائلة، عوامل مشجعة للبرجوازية الفتية لكي تقتحم بجيوشها وأساطيلها هذا العالم تحت أغطية إنسانية وأخلاقية سرعان ما كشرت عن أنيابها، فإذا هي في حقيقتها احتلال أجنبي ونهب وتخريب منظم لمجتمعات ينظر إليها الأوروبي العنصري المتفوق على أنها مجتمعات أقل ما توصف به أنها بربرية غير متحضرة.

وهكذا، فتحت شعار نقل النموذج الغربي الأمثل، تمت الهجمة الاستعمارية على شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبدلاً من أن يقدم الغزاة، كما تبشر فلسفتهم، لهذه الشعوب حاصل تجربتهم العلمية وحضارتهم، أقاموا علاقات غير متكافئة معها تمثل دورهم فيها بالسلب

والنهب لخيرات هذه البلدان، وجعلها أسواقاً كبرى لبضائعهم ومنتجات مصانعهم المتقدمة.

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك الاحتلال، تكريس حالة التخلف وترسيخه، وحرمان شعوب العالم الثالث من ثرواتها وخيراتها التي ربما تشكل مستقبلاً قواعد اقتصادية متينة، وركائز أساسية في إسناد أي مشروع تنموي طموح قد تتبناه هذه البلدان في ما بعد.

العالم الثالث بين خيارين

أدت تلك السياسات والممارسات الاستعمارية إلى مقاومة شعوب قارات آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية للاحتلال والهيمنة الأجنبية، والمطالبة بالحرية والاستقلال وحق تقرير المصير. فقد شهد القرن العشرون انتفاضات تلك الشعوب وثوراتها للتحرر من القبضة الاستعمارية، وكانت الأحداث التي رافقت الحرب العالمية الثانية، والتي أدت إلى هزيمة الفرنسيين في المراحل الأولى للحرب، وانشغال القوات البريطانية بالتصدي لمحاولات الغزو العسكرية النازية، وما تمخضت عنه هذه الحرب من اتساع رقعة المنظومة الاشتراكية وشمولها كافة بلدان أوروبا الشرقية، فرصة مواتية لهذه الشعوب لتصعد من نضالاتها ومقاومتها، ولكي ينتزع عدد كبير منها الاستقلال السياسي، ويتخلص من الهيمنة الاستعمارية المباشرة.

وهكذا شهدت مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين انتصار حركات التحرر في القارات الثلاث وهزيمة الاستعمار القديم. إلا أن عدداً من هذه البلدان التي استطاعت انتزاع استقلالها قد حصل على نوع من الاستقلال المشروط. فقد تم ربط تلك الدول بمعاهدات اقتصادية وعسكرية وسياسية ضمنت تبعيتها للدول التي كانت تمارس احتلالاً مباشراً عليها، فبرزت مجموعة دول الكومنولث وحلف المعاهدة المركزية (السنتو)، وحلف جنوب شرق آسيا. وفي بعض البلدان قامت سلطات الاحتلال الاستعماري قبل رحيلها بتسليم السلطة إلى قوى اجتماعية موالية للمحتل، بحيث يسهل عليها ضمان استمرار تبعية هذه البلدان لسياساتها ومناهجها، مفسحة المجال لبروز نمط جديد من الهيمنة والاستغلال وهو ما عرف لاحقاً بـ «الاستعمار الجديد».

وكانت المهمة الأساسية التي واجهتها شعوب العالم الثالث عشية حصولها على الاستقلال هي التخلص من التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار وراءه،

وتحقيق النهوض السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والبدء فوراً بتنفيذ خطط التنمية الشاملة واللحاق بعجلة التطور. وقد كان زعماء هذه البلدان متأثرين إلى حد كبير بنماذج التنمية الأوروبية، تحكمهم في ذلك مواقعهم الاجتماعية وثقافاتهم وتوجهاتهم السياسية.

وكما أشير سابقاً، فقد كان في أوروبا نموذجان للتنمية، أحدهما رأسمالي والآخر اشتراكي، وكان على الدول المستقلة حديثاً أن تختار بينهما.

وهكذا انقسمت دول العالم الثالث في نظمها الاقتصادية، وتوجهاتها وتحالفاتها السياسية والاجتماعية تبعاً لاختيارها لأحد النموذجين. ورغم مضي أكثر من نصف قرن منذ حصلت هذه الدول على الاستقلال وحددت خياراتها في التنمية، فإنها لم تتمكن حتى يومنا هذا من تجاوز واقع التخلف الذي تركه الاحتلال الأجنبي وراءه. فقد بقيت الحال كما كانت عليه من قبل؛ فالمجاعات والأمراض والأمية لا تزال تجثم على صدور الملايين من البشر في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، والأمية بقيت مرتفعة بنسب عالية جداً في الكثير من هذه البلدان، والسياسات الاقتصادية استمرت خاضعة لسياسات أصحاب البنوك الأجنبية والدائنين من الدول الكبرى. والحلم الكبير الذي راود شعوب هذا العالم وهي تقارع الاستعمار، بوطن حر كريم ومجتمع سعيد تهاوى تحت مأساوية هذا الواقع. فقد اكتشفت هذه الشعوب، بعد وقت طويل من التحمل والصبر، أن طرق التنمية التي سلكتها لم تقدم لها الأجوبة المطلوبة للخروج بها من مآزق التخلف.

فالذين انتهجوا طريق التنمية الرأسمالي، كانوا محكومين من جهة بارتباطاتهم وعلاقاتهم بالدول الرأسمالية، كما كانوا متأثرين من جهة أخرى بالتنظيرات الرأسمالية حول مفهوم التنمية في البلدان المتخلفة التي برزت في الغرب الرأسمالي خلال خمسينيات القرن العشرين. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تنظيرات والت روستو في كتابه **مراحل النمو الاقتصادي**، وقد عرض فيه فلسفته القائلة بأن الدول المتخلفة ستتغلب عن طريق علاقة التكامل مع الأنظمة الرأسمالية المتقدمة، وعن طريق المساعدات والقروض ونقل التكنولوجيا الغربية وتبني النموذج الرأسمالي، على حالة التخلف، وستصل إلى مرحلة الإنطلاق (Take Off) فتصبح دولاً صناعية متقدمة[١٢].

---

(١٢) Walt W. Rostow, *The Stage of Economic Growth, a Non - Communist Manifesto* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1960).

لقد اعتقد كثيرون من قادة بلدان العالم الثالث أنهم، بتبنيهم النموذج الغربي في التنمية، سيتغلبون على حالة التخلف الراهنة التي تعانيها بلدانهم، وأنهم سيستطيعون نقل مجتمعاتهم التقليدية إلى مرحلة أكثر تطوراً وتقدماً. ولربما تبادر إلى أذهانهم أنهم بذلك سيكونون قادرين على أن يصبحوا في فترة قصيرة جداً في عداد الدول الصناعية المتقدمة، وأنهم بعد ذلك سيصبحون قادرين على المنافسة في الأسواق العالمية بمنتجاتهم.

وفات أولئك الحكام إدراك أن مرحلتهم مغايرة كلية من حيث طبيعتها وطريقة تكوينها عن تلك التي تكون فيها النظام الرأسمالي الأوروبي؛ ذلك أن البورجوازية الأوروبية تنافست في مراحلها الأولى مع الإقطاع من جهة والحرفية البدائية من جهة أخرى، وكان مسار الحركة التاريخية ينبئ بأفول نجم مرحلة الإقطاع. فالانتصارات العلمية التي حققها الإنسان، وفي مقدمتها اكتشاف الخلية الحية وتولد الطاقة وقانون الجاذبية ونظرية النشوء والارتقاء، وقيام حركة الإصلاح الديني البروتستانتية، وانتصار الثورتين الانكليزية والفرنسية، واشتعال الثورات الاجتماعية في جميع أنحاء أوروبا، كانت إيذاناً بأن فجراً جديداً للإنسانية قد بزغ، وأن مرحلة الإقطاع في أوروبا تهاوت مفسحة المجال لطبقة فتية وجديدة لتأخذ مكانها في مسيرة التاريخ الإنساني، هي طبقة أرباب الصناعة وأصحاب المال.

أما في العالم الثالث، فإن دعائم النظام الاجتماعي القديم ما زالت قائمة، فالعلاقات البطركية ما زالت السائدة في عموم البلدان المتخلفة[١٣]، والطبقة البورجوازية التي نشأت في أحضان الاستعمار لم تؤثر إيجابياً في تطوير العملية الإنتاجية، بل اقتصر فعلها على دور الوسيط بين أصحاب المصانع في أوروبا والمستهلكين في بلدان العالم الثالث.

وفي ظل وضع كهذا، فإننا لو سلمنا جدلاً بوجود نيات خالصة لدى أصحاب القرار في الدول النامية للعمل من أجل تحقيق التنمية والتطور، فإن التنافس بين منتجاتها ومنتجات الدول الصناعية المتقدمة هو تنافس غير متكافئ من حيث الكم أو النوع، وبخاصة إذا علمنا أن دول العالم الثالث ستبقى لمراحل طويلة بحاجة إلى استيراد المعدات التكنولوجية من الدول الصناعية

---

(١٣) حول خصائص الدولة البطركية، انظر: هشام شرابي، **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**، سلسلة السياسة والمجتمع (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧).

المتقدمة، الأمر الذي يعني أن تلك الدول ستبقى مالكة لزمام المبادرة، بما يضمن تبعة اقتصاد دول العالم الثالث لمصالحها وسياساتها.

إن وضع الدول المتخلفة الرامية إلى تقليد النموذج الرأسمالي الغربي، في هذه الحالة، هو أشبه بوضع لاعب شطرنج مبتدئ ينازل لاعباً محترفاً بتقليده لحركاته، ناسياً أن اللاعب المحترف يملك أولاً حق النقلة الأولى، ويملك ثانياً، الخبرة التي تمكنه من تحريك البيادق وتوجيه ساحة اللعب بالطريقة التي تضمن انتصاره، وثالثاً، فإن الخصم هو الذي يبدأ بضربة «الكش» (قتل الملك). ولهذا فإن النتيجة المحتمة خسارة اللاعب المبتدئ.

هكذا كان وضع الدول المتخلفة التي حاولت نقل النموذج الاقتصادي الغربي وتنفيذه في مجتمعاتها، وهو وضع يستحق الرثاء على أية حال.

أما دول العالم الثالث التي انتهجت الطريق الاشتراكي فإنها بحكم الانتماءات الاجتماعية والطبقية لقادتها لم تكن مهيأة للسير في الطريق الاشتراكي الديمقراطي، ولذلك اقتصرت عملياتها في هذا الاتجاه على التأميم ونقل ملكية وسائل الإنتاج للدولة. وبذلك تحول النظام الرأسمالي من ملكية الأفراد إلى رأسمالية الدولة، وبقيت علاقات الإنتاج قائمة كما كانت من قبل، مع فارق أن الدولة هي التي تقوم في ظل هذا النهج بدور السيد البورجوازي.

وكنتيجة طبيعية لعجز مؤسسات الدولة وهيمنة كابوس البيروقراطية الثقيل على دوائرها، فقد انعكس هذا العجز على القدرة الإنتاجية والنوعية للقطاع العام، مما أدى إلى شل فاعليته وعجزه، ومن ثم إلى سيادة حالة من الركود والجمود في كل الفاعليات الاقتصادية التي تشرف الدولة على تسييرها.

وقد أدت تلك الحالة إلى قيام معظم قادة تلك الدول بمراجعة سياساتها ومناهجها الاقتصادية، والعودة إلى تشجيع القطاع الخاص وفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الأجنبية، لتقضي على البقية الباقية من نشاط القطاع الاقتصادي العام الذي تم وضعه، بعد الانفتاح في تنافس غير متكافىء مع قطاع خاص واستثمارات أجنبية أكثر خبرة وحيوية وأدق تنظيماً، فكانت النتيجة سقوط هذه البلدان التدريجي في شرك التبعية للنظام الاقتصادي العالمي والتراجع عن نهج التحرر والاستقلال.

إضافة إلى ذلك، فإن اختيار تلك البلدان للطريق الاشتراكي وضعها في مواجهة مباشرة، غير متكافئة، مع النظام الرأسمالي العالمي، الذي يملك من

الخبرة والثروة ما يجعله قادراً باستمرار على التخريب، إما بالتنافس الاقتصادي أو عن طريق الغزو الخارجي والتآمر وتفتيت تلاحم النظام من الداخل. وكانت تلك الأنظمة، بحكم ضعف مواردها الاقتصادية والبشرية، تفتقر إلى الأساس الاقتصادي والمادي لبناء تنمية حقيقية.

مدرستا التخلف والتبعية

دفع هذا الواقع المأساوي بمجموعة من المفكرين التقدميين الذين اهتموا بقضايا التنمية في بلدان العالم الثالث إلى دراسة وتحليل معوقاتها في تلك البلدان، والخروج ببعض الأطروحات النظرية التي تعالج طبيعة علاقة البلدان المتخلفة بالنظام الاقتصادي العالمي، ومحاولة طرح بعض التصورات للخروج بها من مأزق التخلف الراهن.

فقد ناقش الكاتب بوب سانكليف هذا الموضوع في دراسة كتبها تحت عنوان «الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث» مؤكداً على أهمية استقلال عملية التصنيع في البلدان النامية، بحيث لا تصبح فرعاً لصناعة اقتصاد آخر، وإنما يجب أن تنطلق فكرة استقلال التصنيع من أصوله وقواه المحركة، وأن تنبع وتصان من قبل قوى اجتماعية واقتصادية في داخل البلد المصنع. ويحدد سانكليف خصائص التصنيع المستقل فيقول: «وللتصنيع المستقل خصائص بارزة إضافة إلى الأسواق، منها ما يتعلق ببيئة الإنتاج الصناعي. فالصناعة لا يمكن اعتبارها مستقلة تماماً ما لم يحتوِ البلد المعني داخل حدوده على مجموعة متنوعة بضمنها صناعات السلع الرأسمالية الاستراتيجية اقتصادياً، وتتعلق السمة الأخرى للاستقلال بمصدر تمويل الصناعة المحلية، فرأس المال الأجنبي يتوقع منه عادة تقويض الاستقلال. أما العنصر الآخر في مفهوم الاستقلال الاقتصادي فإنه يرتبط بالتكنولوجيا. فالتقدم التكنولوجي المستقل المتمثل في القدرة على نسج وتطوير وتكييف التكنولوجيا المتلائمة مع موارد البلد هو أحد الشروط الرئيسية للتصنيع، أما الشرط الآخر فيتمثل في القدرة على تطوير التكنولوجيا بشكل تتمكن فيه الصناعة المحلية من تلبية طلب السوق الداخلية، وهذا بدوره يتطلب زيادة في رؤوس الأموال، ومقدرة على منافسة المنتجات الأجنبية»[١٤].

---

(١٤) بوب سانكليف، «الامبريالية والتصنيع في العالم الثالث،» في: عصام خفاجي، مترجم، **الإمبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة،** ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥)، ص ٣٥.

ويقارن سانكليف بين الظروف التي حدثت فيها عملية التصنيع في الدول الغربية وبين تلك التي حدثت في العالم الثالث، فيشير إلى أن أوروبا استطاعت بناء وتعزيز صناعاتها من خلال نهبها للجزء المتخلف من العالم، بتحويل رأس المال الكامن، مستخدمة إياه في تمويل الصناعة الأوروبية، وفي الوقت نفسه قامت الإمبريالية الأوروبية بالاستيلاء على الأسواق. أما في البلدان المتخلفة فقد كان على رأس المال أن يتنافس في الأسواق لا مع الإنتاج الحرفي التقليدي وغير الكفء فحسب، بل أيضاً مع إنتاج أكثر المشاريع الصناعية تطوراً في البلدان الرأسمالية المتقدمة. ولذلك فإن الصناعة في البلدان المتخلفة تواجه صعوبة بالغة لا في اقتحام الأسواق المحلية فحسب، حيث لا تتوفر وسائل حماية كافية، بل تواجه صعوبة أكثر من ذلك في اقتحام الأسواق الأجنبية، وبخاصة أسواق الدول الرأسمالية المتطورة التي من البديهي افتراض أن يكون تركيب أنظمة التعرفة فيها مصمماً لصالح الرأسماليين أنفسهم[١٥].

ويضاف إلى ذلك أن جانباً كبيراً من تجارة البلدان المتخلفة لم يكن سوى تحويل للسلع بين فروع متكاملة عمودياً لمنشآت دولية. ولذلك فإنها مجرد معاملة داخل تلك المنشآت، لا تخدم حركة الاقتصاد في العالم الثالث، بل إن ضررها أكثر من نفعها كونها تؤدي إلى تقليص الفائض الإجمالي للبلد المتخلف، من خلال اتسامها بأسعار تحويلية لا يكون في الغالب بينها وبين أسعار السوق القائمة للمنتجات أية صلة[١٦].

ومن جهة أخرى، عالجت أطروحات الكاتب اندريه جندر فرانك في نظريته عن التخلف علاقة المركز(Metropolises) (النظام الغربي الرأسمالي) بالتوابع Satellites (دول العالم الثالث)، فأشار إلى أن واقع التخلف الراهن لبلد ما، ما هو إلا النتيجة التاريخية للعلاقات الاقتصادية وغير الاقتصادية المستمرة بين هذه البلدان وبين البلدان الصناعية المتقدمة حالياً، والتي تشكل جزءاً جوهرياً من بنية وتطور النظام الرأسمالي على صعيد العالم كله، فالنمو السريع الذي تم في الدول الغربية حصل على حساب نهب ثروات شعوب البلدان المتخلفة[١٧].

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٧) Ronald H. Chilcote, *Theories of Development and Underdevelopment* (Boulder, CO: Westview Press, 1984), pp. 85-94.

وهكذا يربط فرانك موضوعياً بين سيطرة الرأسمالية الاحتكارية والإمبريالية في البلدان المتقدمة، وبين التخلف الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية، داحضاً الفكرة الخاطئة القائلة بأن تنمية البلدان والمناطق الأكثر تخلفاً لن تتم أو تحفز دون أن تتسرب إليها رؤوس الأموال والمؤسسات والقيم، ومن المتروبولات الرأسمالية الدولية والوطنية، موضحاً أن الآفاق التاريخية المستندة إلى تجارب البلدان المتخلفة توحي بالعكس من ذلك، اذ لا يمكن حدوث تنمية اقتصادية في البلدان المتخلفة إلا بفك ارتباطاتها بالقوى الإمبريالية، والحؤول دون تمكين رؤوس الأموال الأجنبية ومؤسساتها وقيمها من التسرب[١٨].

والحقيقة أن فرانك في تحليله هذا قد رفض النهجين الماركسي الأرثوذكسي والرأسمالي «الروستوي»[١٩] في مفهوم التنمية في البلدان المتخلفة، حين اعتبر العلاقة مع النظام الرأسمالي العالمي معوقاً رئيسياً من معوقاتها.

أما الكاتب سمير أمين فقد ناقش هذه القضية من زاوية أخرى، إذ لاحظ أن جميع الدول على اختلاف اتجاهاتها، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية، فإنها مرتبطة بدرجات مختلفة بنظام تجاري ومالي عالمي، فالجميع يخضع لسوق عالمي واحد، هو السوق الرأسمالي العالمي بما فيه الأنظمة الاشتراكية، على الرغم من أنها ليست جزءاً من النظام الرأسمالي العالمي. فالنظام الاقتصادي العالمي يعتمد على التراكم، وتمديد العملية الإنتاجية التي هي ركيزة أساسية في علاقات الإنتاج الرأسمالي، وربما ينطبق ذلك أيضاً على طبيعة الإنتاج الاشتراكي السائد الآن.

ولهذا رفض النظر إلى وضع التخلف السائد في العالم الثالث على أنه مشابه للتخلف الذي كان سائداً في العالم المتقدم قبل مرحلة التصنيع. فالتخلف السائد الآن، كما يراه أمين، يرتبط تاريخياً بعلاقة بلدان العالم الثالث بالنظام الاقتصادي العالمي. فهو اذاً ليس مجرد حالة اعتيادية، ولكنه النتيجة

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٨٦ ـ ٩٤.

(١٩) يقصد بالمنهج الماركسي الأرثوذكسي المنهج الذي يعتمد النصوص الجامدة في النظرية الماركسية، والذي يرفض تطوير بنائها النظري كي تواكب مختلف التغيرات التي تجري من حولها. أما المنهج الروستوي فيشير إلى تنظيرات والت روستو الاقتصادية حول النمو الاقتصادي.

المباشرة للعلاقة التجارية غير المتوازنة بين البلدان المتخلفة والدول الصناعية المتقدمة[٢٠].

وقد توافقت تحليلات أرغيري عمانويل مع آراء سمير أمين في وجود علاقة غير متكافئة بين المركز والمحيط، معتبراً أن التخلف السائد في بلدان العالم الثالث هو النتيجة الطبيعية لتأثير أشكال الإنتاج الرأسمالي، وأسلوب هذه الطبقة في التعامل التجاري القائم على تحطيم الصناعات الحرفية في البلدان المتخلفة، وعدم تمكينها من بناء بدائل عنها، بحيث يتم الاعتماد كلياً على استيراد البضائع من المركز الذي هو العالم الصناعي المتقدم. وفي أحسن الحالات فإن محاولات التصنيع في بلدان المحيط (الدول المتخلفة) لا يسمح لها بأن تتجاوز بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحيث تكون النتيجة المنطقية لهذا السلوك ربط هذه البلدان بالنظام الاقتصادي الرأسمالي.

أما الكاتب البرازيلي دوس سانتوس (Dos Santos)، فقد عرف التخلف الراهن على أنه الحالة التي يكون فيها اقتصاد بلد ما متأثراً وتابعاً لوضعية اقتصاد بلد آخر حيث يكون الأول ضحية للنمو الاقتصادي في الثاني، وتكون العلاقة بينهما غير متكافئة، وحيث يستطيع القوي التأثير على الضعيف[٢١].

تلك كانت خلاصة سريعة جداً لآراء أهم المدارس التقدمية التي اهتمت بدراسة موضوع التنمية في العالم الثالث، المعروفة الآن في العلوم السياسية والاجتماعية بنظرية التبعية (Dependency) ونظرية التطور اللامتكافىء (Uneven Development). وبإمكاننا، من خلال هذه القراءة السريعة تسجيل أن هذه المدارس استطاعت أن تقدم تصوراً أعمق وعياً وأكثر دراية لطبيعة المشاكل التي تواجه العملية التنموية في البلدان المتخلفة يمكن تلخيصه في ما يلي:

١- عالجت هذه المدارس موضوع الاقتصاد في البلدان المتخلفة ليس كوحدة مستقلة وإنما عن طريق ربطه بالنظام العالمي، داحضة النظرية القديمة للعلاقات الدولية القائلة بتجانس وتكافؤ العلاقات بين الدول، وأن الصراع بينها أشبه بصراع بين فريقي كرة قدم، حيث يمتلك كل فريق أدواته واستراتيجيته الخاصة، دون النظر بعمق إلى أن هذا التنافس هو منذ البدء تنافس غير متكافىء.

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٠ ـ ١٠٧.

٢- غيرت هذه النظريات من طبيعة الفهم السائد سابقاً عن العلاقة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان المتخلفة من توافق وانسجام وتكامل إلى اضطهاد وصراع وقسر، كمحركات أساسية في الاقتصاد السياسي، مشيرة إلى الامبريالية كمرحلة عصيبة ومقيدة لانطلاق التنمية في بلدان العالم الثالث.

٣- أثبتت نظريتا التبعية والتطور اللامتكافىء بالتحليل الموضوعي وعن طريق الدراسة العلمية أن ثبوت نظرية اقتصادية أو برامج عمل تنموي، في بلد ما ولحقبة تاريخية محددة، لا يعني بالضرورة إمكانية نقل هذه النظرية أو هذا البرنامج إلى بلد آخر أو مرحلة مغايرة. فما هو صالح الآن قد لا يصلح للغد، وما نستطيع تطبيقه في هذا البلد قد لا نستطيع تطبيقه في البلد الآخر.

٤- دحضت هاتان النظريتان التصور الماركسي (الأرثوذكسي) القديم للتغيرات التاريخية والاجتماعية، حيث أثبتت عدم إمكانية نشوء طبقة عمالية منتجة في بلدان العالم الثالث، نتيجة للعلاقات غير المتكافئة مع النظام الرأسمالي العالمي، واعتبرت انتظار نشوء هذه الطبقة أمراً غير منطقي وغير صحيح، وأن الخيار الوحيد أمام شعوب العالم الثالث لتحقيق تقدمها وتطورها هو فك ارتباطاتها بالنظام الاقتصادي العالمي، وانتهاج سياسة اقتصادية مستقلة.

٥- دحضت هاتان النظريتان أيضاً الأفكار العنصرية التي قال بها بعض الكتاب الغربيين والقائلة بأن مصدر فقر دول العالم الثالث هو اتصاف شعوبها بالكسل والخمول، والتزام هذه الشعوب بقيم ومعتقدات خاطئة. فقد ربطت هذه النظريات، بين علاقة التخلف في بلدان العالم الثالث وبين النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي السائد.

نستطيع أن نستخلص من هذا الاستقراء السريع لمناهج التنمية الغربية، والمعالجات التي اهتمت بموضوع التخلف في العالم الثالث أن خيارات الدول النامية، وبضمنها الوطن العربي، في التنمية والتطور في ظل الواقع الراهن هي خيارات محدودة وضعيفة، وبخاصة إذا واجهت هذه الدول مهام التخطيط والاضطلاع بمهام الخروج من هذا المأزق منفردة. وتصبح هذه الخيارات أضعف كثيراً حين يتعلق الأمر بالبلدان الصغيرة التي تفتقر إلى الطاقات البشرية والموارد المالية والقواعد الاقتصادية المطلوبة لتنفيذ برامج التنمية.

بمعنى آخر، يمكن القول إن اضطلاع الدول الصغرى بمهام التنمية ومواجهة تحديات العصر، والحفاظ على الحرية والاستقلال في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد الآن أمر غير ممكن. ومن هنا فإن التجزئة القائمة

الآن في الوطن العربي هي التكريس الأساسي لواقع التخلف، والضمان لتبعية الوطن العربي بأسره للهيمنة الاقتصادية الأجنبية، مهما قيل عن خطط تنموية لتغيير واقع الحال.

ولا يهدف هذا التقرير من جانبنا الى الانتقاص من صدق القائمين على برامج التنمية في وطننا أو التشكيك في حسن نياتهم، كما لا يهدف إلى خلق حالة من اليأس والاستسلام. فواقع الوطن العربي الراهن وصورته الحاضرة أبلغ شاهدين على صحة استنتاجاتنا هذه.

لقد قاتل الشعب العربي في معظم أقطاره من أجل الحرية والاستقلال، ومع بداية الستينيات تمكنت معظم الأقطار العربية من طرد الاستعمار المباشر من أراضيها، وأصبحت أعضاء في الأسرة الدولية، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة وكتلة عدم الانحياز، وقد مر أكثر من أربعة عقود منذ أن انتزعت هذه الأقطار استقلالها، ومع ذلك ما زالت التركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار وراءه باقية على ما هي عليه، وقد بقيت معظم الأقطار العربية ترزح تحت نير الفقر والتخلف والتبعية.

ولربما اعترض البعض علينا واتهمنا بالإغراق في التشاؤم، ورسم صورة سوداوية فيها الكثير من الظلم والتجني على واقع استطاع صانعوه تجاوز الكثير من المعوقات، واقع تبشر مؤشراته بغد واعد ومجتمع أفضل، ولكي لا يكون هناك ظلم أو تجن أو إغراق في التشاؤم دعونا نتحاكم بلغة الوقائع والأرقام لنرى إن كانت استنتاجاتنا مبنية على حق أم على باطل.

الوطن العربي رازحاً تحت التجزئة

تتمثل ثروة الوطن العربي في المحل الأول في احتياطه من البترول والغاز الطبيعي، حيث تقدر نسبة هذا الاحتياطي بـ ٥٠ بالمئة من احتياطي العالم[٢٢].

وعلى الرغم من أن نسبة سكان الوطن العربي إلى إجمالي سكان العالم تزيد في أقل تقدير على ٣,٥ بالمئة،فإن الناتج الإجمالي من الدخل القومي لا يصل في أكثر التقديرات إلى ٥ بالمئة من الناتج الإجمالي في العالم[٢٣]. بل ان

(٢٢) عزت حجازي، **التحدي: التنمية والتخلف في الوطن العربي** (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥)، ص ١٧.

(٢٣) خيري عزيز، **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي** (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣)، ص ٥.

بعض الإقتصاديين العرب قالوا بعدم تجاوز ذلك الناتج ١,١بالمئة من الناتج الاجمالي العالمي[٢٤]. ولهذا فان الدور النسبي للاقتصاد العربي ما يزال ضئيلاً في التجارة الدولية.

ويختزن الوطن العربي في باطنه وعلى أرضه ثروات طبيعية ضخمة، إضافة إلى المخزون الاحتياطي الهائل من النفط. أما ثروة الوطن العربي من الطاقة الشمسية فتصل إلى أرقام فلكية.

والمؤكد أننا لم نستطع حتى الآن استغلال الثروات الطبيعية الموجودة لدينا، فنحن في الغالب لا نستغلها على الإطلاق، وإذا ما تم استغلالها فإن ذلك يحدث بكفاءة ناقصة إلى حد بعيد. فنسبة مساحة الأرض القابلة للزراعة في الوطن العربي لا تزيد حتى الآن على ٣,٧ بالمئة من المساحة الكلية في مقابل ٦,٧ بالمئة بالنسبة للعالم ككل[٢٥]. والزيادات التي تضاف من الأرض القابلة للزراعة هي أقل بكثير من معدل زيادة سكان الوطن العربي، حيث ينمو عدد السكان بمعدلات عالية نسبياً تصل إلى ٣ بالمئة بحيث يتوقع أن يكون عدد سكان الأمة العربية قد تجاوز ٣٠٠ مليون نسمة الآن. ومن الملاحظ أن المساحة المستغلة من الأرض في الزراعة تستغل بكفاءة محدودة، وبطريقة بدائية، فلا يأتي منها الا عائد متواضع، بل إن طريقة الاستخدام هذه تؤدي إلى إجهاد الأرض في بعض الحالات لتصل إلى ما دون حديتها الانتاجية[٢٦].

وعلى الرغم من أن نصيب الوطن العربي من المراعي بالنسبة لنصيب العالم ككل (٩بالمئة) هو ضعفا نسبة سكانه إلى إجمالي سكان العالم (٣,٧ بالمئة) فإن البلدان العربية تستورد أكبر جانب من حاجتها إلى اللحوم، ويزيد ما تستورده سنة بعد سنة تقريباً.

ومع أن سواحل الدول العربية تمتد عشرات الآلاف من الكيلومترات، وعلى مجموعة من البحار والخلجان والمحيطات، كما تمتد أنهارها عدة آلاف من الكيلومترات، فإن الثروة السمكية والمائية تكاد تكون غير مستغلة، اذا استثنينا الاستغلال البدائي في أدواته والعائد منه. ففي مصر التي تقع على

(٢٤) حجازي، المصدر نفسه، ص ٢٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٧.

البحر البحر الأحمر والبحر المتوسط، ويخترق نهر النيل أراضيها من الجنوب إلى الشمال، لا يتجاوز متوسط صيد الأسماك سبعة كيلوغرامات للفدان الواحد سنوياً، في حين أن متوسط إنتاج المصائد العالمية خمسمائة كيلوغرام للفدان. وتعاني المنطقة العربية والطبقات الفقيرة بالذات نقصاً شديداً في البروتينات، فمتوسط نصيب المواطن المصري، مثلاً، من الأسماك سنوياً ٣,٧ كيلوغرامات فقط في حين أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد منها ١٥٠ كيلوغراماً(٢٧).

أما بالنسبة الى قوة العمل، فإننا اذا استبعدنا الدول البترولية التي يعتمد معظمها على قوة عمل مستوردة لتلبية حاجة سوق العمل التي لم تتعد قطاعات الخدمات حتى الآن، فسوف نجد أن أكثر من ٥ بالمئة من القوة العاملة في الدول العربية تعمل في قطاع الزراعة، وتصل النسبة إلى ما يزيد على ٨٠ بالمئة في بعض الحالات (الجمهورية العربية اليمنية مثلاً). والجانب الباقي من قوة العمل لا تعمل في مجال الصناعة. وحتى في أكثر الدول العربية تقدماً في مجال التصنيع، كجمهورية مصر العربية، فإن عدد العمال الذين يعملون في قطاع الصناعة التحويلية أقل من ١٥ بالمئة من قوة العمل، أما الجزء الباقي فيذهب إلى قطاع الخدمات. وعلى كل، فإن نسبة من يعملون في قطاع الصناعة على مستوى الوطن العربي لا تتجاوز ١٠ بالمئة من مجموعة القوة العاملة(٢٨).

ومن ناحية أخرى فإن الموارد الضخمة المتأتية من إنتاج النفط أدت إلى عدم الاهتمام بتنمية قطاعات الاقتصاد الأخرى، وكانت نتائج ذلك خلق ما يسمى بالثنائية التكنولوجية المتمثلة في وجود قطاع استخراجي متقدم، بل على أعلى درجة من التطور، في وسط بحر من التخلف التكنولوجي والزراعة التقليدية الهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي أو للاستهلاك المحلي على أحسن تقدير، وذلك على الرغم من الحقيقة المرة التي يعرفها الجميع وهي أن الثروة النفطية مهما بلغت من ضخامتها فإنها سوف تنضب في وقت من الأوقات(٢٩).

وحول نسبة الأمية في الوطن العربي، فإن أكثر من ٧٠ بالمئة من العرب

---

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢.

الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات أميون. ويصبح الأمر أسوأ بكثير من ذلك حين يتعلق الأمر بالمرأة العربية، حيث تصل نسبة الأمية في صفوف النساء العربيات إلى ٨٥ بالمئة[٣٠].

أما المتعلمون من أفراد الشعب العربي، فإن نسبة انتاجيتهم الاقتصادية إلى حجم الاستثمار المالي في التعليم والثروة التعليمية، توضح علاقة غاية في التشوش. فالعلاقة الطردية غير متوازنة أبداً بين الإنتاجية الاقتصادية وكم الثروة التعليمية، قياساً بمستوى سنوات التعليم للفرد. وفي أقطار الخليج العربي، تكاد تنعدم بشكل كامل العلاقة بين الثراء والتعليم والإنتاجية الاقتصادية، بحيث يبدو أي منهم سائراً في خط مستقل بمعزل عن العوامل الأخرى[٣١].

وتبلغ وفيات الأطفال في الوطن العربي في المتوسط ١٢٠ من كل ١٠٠٠ مولود، بينما تبلغ هذه النسبة ١٥ فقط من كل ١٠٠٠ مولود في البلدان المتقدمة. وفي منتصف السبعينيات فإن ٢٠بالمئة فقط من كل العرب هم الذين اعتبروا خالين من أمراض مثل التراخوما والبلهارسيا والسل وسوء التغذية والأمراض التناسلية وأمراض الأسنان وأمراض أخرى، وهذا يعني ببساطة أن حوالى ٨٠ بالمئة من العرب يعانون مرضاً أو أكثر[٣٢].

ويواجه الوطن العربي اختلالات سكانية كبيرة تتفاقم يوماً بعد يوم، وتنذر بمخاطر مصيرية[٣٣]. وتتمثل هذه المشكلة في وجود كثافة سكانية عالية، في دول عربية ذات مصادر اقتصادية وموارد مالية محدودة، في حين تقوم الأقطار العربية ذات الكثافة السكانية المتدنية بجلب حاجتها من العمالة من الأسواق الآسيوية بأعداد كبيرة جداً. وقد ساعد على تفاقم هذا الخلل بروز أنماط من الاحتياجات الاستهلاكية الهامشية التي تعتمد على العمالة الوافدة، وبخاصة في منطقة الخليج العربي.

فعلى سبيل المثال، تشير ورقة للدكتور علي الكواري، نشرت في مجلة

---

(٣٠) عزيز، المصدر نفسه، ص ٧.

(٣١) نادر فرجاني، «عن التعليم والاقتصاد: البلدان العربية في سياق العالم،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٦ (حزيران/يونيو ١٩٩٥)، ص ٦٢ ـ ٨٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٣٣) علي خليفة الكواري، «عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الوطن العربي: حالة قطر،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، ص ٥٢.

المستقبل العربي إلى أن سكان قطر في عام ١٩٩٣م قدروا بـ ٥٥٩ ألف نسمة، وقد بلغ عدد القطريين منهم ١٢٦ ألف نسمة، والعرب ١٠٦ آلاف نسمة، والأجانب ٢٢٧ ألف نسمة. وبنهاية عام ١٩٩٥ ناهز عدد السكان الـ ٦٠٠ ألف نسمة، يبلغ عدد المواطنين منهم الخمس فقط، في حين يشكل الوافدون أربعة أخماس السكان، على الرغم من أن نحو نصف المواطنين هم من المتجنسين الجدد[٣٤]. وتلقي هذه الاختلالات ظلالاً مخيفة على الهوية والأمن القوميين.

وفي الجانب الآخر، تهاجر إلى الخارج نسبة كبيرة من الكفاءات العربية، من الأقطار الفقيرة ذات الكثافة السكانية العالية. فعلى سبيل المثال، تشير ورقة لـ عثمان الحسن محمد نور ومختار إبراهيم عجوبة، صدرت عن مجلة **المستقبل العربي** تحت عنوان «هجرة الكفاءات السودانية في قطاع التعليم العالي: دراسة في الدوافع والآثار واحتمالات العودة»، إلى أنه خلال الربع الأخير من القرن المنصرم أخذت هجرة الكفاءات العلمية والمهارات الفنية السودانية تزداد بصورة ملحوظة، مما أدى إلى نقص الكفاءات في كثير من النشاطات الاقتصادية والقطاعات المهنية. بل لا تكاد توجد مهنة واحدة من مهن الكفاءات العلمية والفنية في السودان، إلا وتأثرت بذلك النوع من الهجرة. فقد شملت الهجرة أساتذة جامعات وأطباء ومهندسين وفنيي المعامل والأشعة وفنيي معالجة المعلومات والوثائق والتخدير والاقتصاديين والزراعيين والإداريين وغيرهم[٣٥].

وتشير الورقة إلى أن جامعة الخرطوم وحدها قد خسرت في الفترة ١٩٧٤-١٩٧٩ حوالى ١٤٨ أستاذاً عاد منهم عشرون استاذاً فقط خلال الفترة نفسها. ويمثل من تبقى في الخارج منهم ٢٤ بالمئة من جملة أساتذة الجامعة نفسها عام ١٩٧٩م. وقد ازدادت هذه النسبة في السنوات الأخيرة نتيجة لازدياد الطلب على الأساتذة السودانيين من قبل الجامعات الخليجية، حيث بلغ عدد الأساتذة السودانيين في جامعة الملك سعود بالرياض فقط في العام الدراسي ١٩٩٦- ١٩٩٧م، ١٧٢ استاذاً ومحاضراً[٣٦]. إضافة إلى ذلك،

---

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣٥) عثمان الحسن محمد نور ومختار إبراهيم عجوبة، «هجرة الكفاءات السودانية في قطاع التعليم العالي: دراسة في الدوافع والآثار واحتمالات العودة،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٩ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٨٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٨٧.

تحدثت تقارير حكومية في منتصف عام ١٩٩٧م، عن أن هناك ثلاثمائة مبعوث للدراسات العليا في الخارج بمختلف التخصصات أنهوا دراساتهم ولم يعد منهم إلى السودان سوى نسبة لا تزيد على الـ ٢٠ بالمئة[٣٧].

وقد تسببت هجرة الأدمغة في إلحاق ضرر كبير في الأقطار العربية؛ فهي بالإضافة إلى حرمان تلك الأقطار من تلك الكفاءات تسببت في خسارة ومشاكل اقتصادية في البلدان التي هاجرت منها، ويأتي في المقدمة منها التكلفة الحضارية التي تكبدتها الثروة القومية، والتي هي ملكية عامة للمجتمع العربي، من أجل تكوين وتعليم المهاجر.

ومما لا شك فيه أن فقدان التنسيق بين بلدان الوطن العربي وغياب التخطيط القومي هو أحد الأسباب الرئيسية لهجرة القوى العاملة إلى خارج الوطن العربي. ففي منتصف السبعينيات كان هناك ما يقرب من ١,٥ مليون عامل عربي في أوروبا وأمريكا الشمالية واستراليا، أي حوالى ٥ بالمئة من قوة العمل العربية. وفي الوقت نفسه كانت دول النفط الغنية تشكو من قلة عدد السكان، وتعاني النقص المزمن في القوى العاملة، وكانت تستورد الأيدي العاملة من الهند وكوريا والفيليبين وسيريلانكا، أما الخبراء فكانوا يستقدمون من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في الغالب الأعم.

أما معدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي، فإنها محكومة بعوامل معوقة عديدة، فهناك نقص في القدرة على البحث والتخطيط في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وفي مجال الإدارة والتكنولوجيا. ففي عام ١٩٧٠م كان أقل من ١ من كل ١٠٠٠٠ عربي يعمل في مجال البحث والتنمية في حين نجد أن هذه النسبة ترتفع إلى ٢٦ شخصاً من كل ١٠٠٠٠ مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وينطبق هذا الواقع المؤلم على حالات أخرى، فهناك نقص في البراعة في اختيار الأولويات، والتكنولوجيات التي تقود إلى أنماط أفضل في توزيع الموارد[٣٨].

وفي ما يتعلق بالمشاركة السياسية من جانب مختلف قطاعات الشعب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساعد على إضفاء مضمون ديمقراطي على عملية التنمية، إذا ما شاركت هذه القطاعات في صنع القرار السياسي، فإن سجون

---

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(٣٨) عزيز، **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي**، ص ٧.

ومعتقلات الأنظمة العربية، وعمليات الاغتيال والمطاردات السياسية للمناضلين العرب في كل مكان، وغياب حرية الصحافة والاعتقاد والتعبير، أدلة أكيدة على الغياب الكلي للتوجهات الديمقراطية، وسيادة الأنظمة الديكتاتورية في معظم الأقطار العربية. وقد جاءت الحرب الأهلية اللبنانية لتقضي على التجربة الفريدة للنمط الديمقراطي الغربي التي كانت سائدة حتى منتصف السبعينيات.

ولذلك يمكن القول إن الأنظمة العربية، في معظمها، تعيش أزمة شرعية كونها تحكم بقوة الأمر الواقع دون أساس يقوم عليه بنيان سياسي يكفل سهولة الحركة وييسرها. ويشير الأستاذ محمد حسنين هيكل إلى نتائج ذلك بقوله: «ولعل ذلك يفسر جزءاً من اختناقات الفكر والعمل في العالم العربي، مما أعطى فرصة لهبوب عواصف من السخط والغضب. ثم إن أزمة الشرعية لا تقتصر على السلطة وإنما هي تمد ظلها إلى مشروعية الثروة. فهناك ثروات في العالم العربي لا تبدو مبررة أو مستندة إلى حق طبيعي بالإرث أو مكتسبة بالعمل. وهذه تبدو قضية بالغة الحساسية خصوصاً إذا تذكرنا أن الشرعية في أساسها قبول طوعي وليست فرضاً بالقسر، وإلا فإن السخط والغضب السياسي يمكن أن يلحق بهما سخط وغضب اجتماعي. وهذه شحنة خطرة لا تستطيع أن تتحملها مجتمعات هشة لم تترسخ فيها بعد سيادة الدساتير والقوانين»[٣٩].

ومع أن دخل الوطن العربي من ثرواته المتعددة قد بلغ خلال ربع القرن المنصرم ما يقدر بـ ٤ تريليون دولار، فإن ما صرف منها في مشاريع البنية التحية، إلى جانب بعض مشروعات الخدمات والإنتاج، لم يتجاوز تريليوناً واحداً، ويقدر ما صرف على السلاح بمثل هذا المبلغ. وهو مبلغ لا يجادل أحد في ضخامته، لكنه عجز في واقع الحال عن حماية الأمن الوطني للأقطار التي أغرقت مستودعاتها به. أما المتبقي من الدخل فمن المؤكد أنه تم صرفه في مواجهة النفقات اليومية لأجهزة الدولة البيروقراطية، ومؤسسات القمع من أمن ومخابرات، كما ذهب قسم وفير منه في صفقات فساد احتيالية هنا وهناك[٤٠].

---

(٣٩) محمد حسنين هيكل، «العرب على أعتاب القرن الـ ٢١،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩٠ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٢١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٠.

أما حول علاقة الأقطار العربية بعضها بعضها مع بعضها الاخر فيمكن القول إن حركة التنمية والتصنيع في الوطن العربي جرت منذ البدء على أساس قطري بحت، ودون تفكير في تحقيق أية درجة، مهما كان مستواها، من التنسيق أو الترابط الصناعي في ما بينها. وقد ساد هذا الاتجاه القطري منذ محاولات التصنيع المبكرة نسبياً، والتي حدثت في أقطار عربية مثل سوريا والعراق ومصر بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تتبدل هذه السياسة حتى بعد موجة التنمية التي بدأت في الأقطار العربية النفطية بعد سنة ١٩٧٣م، إثر التصحيح النسبي في أسعار النفط. فقد قامت هذه الأقطار ببناء صناعات متشابهة على الرغم من أن الاستهلاك القطري لغالبية منتجات تلك المشاريع تقل عن الطاقة الإنتاجية لكل مشروع[٤١].

وكانت النتيجة أن خطط التنمية هذه قد جرى الإعداد لها بمعزل عن بعضها البعض، ولذلك لم تحمل أية اتجاهات مواتية لقيام أواصر كافية لتطوير التعامل والتلاحم بين الاقتصادات العربية، بل إن هذه الحركات الإنمائية، على العكس مما هو مطلوب منها، حملت اتجاهات مضادة، منافية للتكامل الاقتصادي الجماعي بين الأقطار العربية.

وقد أدى انعدام التنسيق بين الدول العربية، وتماثل هياكلها الاقتصادية، وانعدام الاستقرار السياسي بصورة مزمنة في عديد من الأقطار العربية، إلى تميز التبادل التجاري بينها بالضعف الشديد؛ ففي المدة ١٩٧٤م- ١٩٧٨م لم تتجاوز نسبة ما اتجه من صادرات الدول العربية إلى بعضها البعض عن ٥ بالمئة من مجموع الصادرات العربية، كما لم تتجاوز نسبة الواردات بين بعضها البعض عن ١٢ بالمئة من إجمالي الواردات العربية[٤٢].

ومن جهة أخرى، فإن الزيادة الهائلة في الدخل القومي في بعض الأقطار العربية التي نتجت عن التصحيح النسبي في أسعار النفط ومضاعفة طاقته الإنتاجية، ساهمت في زيادة الاختلالات الاقتصادية على الساحة العربية، حيث ساعدت على اتساع الهوة بين الدول العربية الغنية والدول الفقيرة. وبلغت نسبة دخل الفرد في منتصف السبعينيات من القرن العشرين،

---

(٤١) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ٢٨٧.

(٤٢) حجازي، **التحدي: التنمية والتخلف في الوطن العربي**، ص ٣١.

في بعض البلدان العربية، كالإمارات العربية المتحدة والكويت، ما يزيد عن ١١٠٠٠ دولار سنوياً، وقفزت هذه النسبة بنسب عالية في بداية الثمانينيات، بينما نجد هذه النسبة في بلدان عربية أخرى كالصومال واليمن أقل من ٢٠٠ دولار سنوياً، بحيث تبلغ نسبة الفجوة بين أغنى البلدان العربية وأفقرها بالنسبة للدخل السنوي للفرد ١٢٠ إلى واحد على الترتيب. بمعنى أن الهوة بين البلدان العربية الفقيرة والبلدان العربية الغنية هي أعمق وأكثر من الهوة بين مجمل المناطق المتخلفة في العالم والمناطق المتقدمة[٤٣].

ويقسم الباحث سالم توفيق النجفي (أستاذ الاقتصاد الزراعي في جامعة الموصل) الأقطار العربية، من حيث دخلها إلى ثلاث مجموعات، مشيراً إلى أن ٤٠ بالمئة من السكان العرب ينتمون إلى أربعة أقطار، يمكن تصنيفها بأنها منخفضة الدخل مثقلة بالمديونية، بينما يصنف ٣٨ بالمئة من السكان العرب بأنهم من فئة الدخل المتوسط، ولكنهم يعانون أيضاً أعباء المديونية، وأن الذين يتمتعون بدخل مرتفع هم نسبة قليلة جداً لا تتجاوز ٢ بالمئة من مجموع السكان في الوطن العربي، وينحصر وجودهم بمنطقة الخليج العربي[٤٤]. ومن شأن هذا أن لا يساعد في المستقبل المنظور على تحقيق أي نوع من التكامل الاقتصادي العربي، كما أن من نتائجه السلبية المباشرة تعميق حالة التجزئة، وتغييب أي فعل جدي نحو تحقيق هدف الوحدة العربية.

وكانت إحدى الثمار السلبية الأخرى للزيادة الطارئة في أسعار النفط تبعية الأقطار العربية بكافة توجهاتها للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وقد تركزت هذه التبعية أكثر منذ عام١٩٧٣م، على أثر اندلاع حرب تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٧٣م، واتجاه سياسات المنطقة نحو التقارب مع الغرب، وإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي «سلمياً». فقد استمرت الأقطار العربية النفطية في إنتاج النفط الخام بما يكفي لمواجهة سياسات واحتياجات الدول الصناعية المتقدمة، بحيث أصبحت الإيرادات النفطية التي تتأتى من انتاج هذه الكميات تفوق بكثير احتياجات الأقطار العربية النفطية للأموال لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية.

---

(٤٣) عزيز، **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب العربي**، ص ١٨.

(٤٤) سالم توفيق النجفي، «التغيرات الهيكلية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة واستشراف المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٨، العدد ١٩٨ (آب/أغسطس ١٩٩٥)، ص ٤٦.

وترتب على ذلك، وجود فوائض ضخمة في موازين مدفوعات الدول العربية النفطية الجارية، قامت بإيداعها في الدول الصناعية والرأسمالية، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. وتقدر الإحصائيات أن أكثر من١٠٠مليار دولار من دخل البترول العربي أودع في البنوك الأجنبية في غرب أوروبا وأمريكا الشمالية، الأمر الذي يعني أن وضع هذه الفوائض من حيث قيمتها الحقيقية أو تدهورها أصبح محكوماً بالأوضاع والسياسات والقرارات الاقتصادية التي تتخذها الدول الغربية.

وقد شهدنا فعلاً كيف تدهورت القيمة الحقيقية للفوائض العربية بنسب كبيرة بلغت في المتوسط٢٢.١ بالمئة سنوياً منذ سنة١٩٧٢م بسبب التضخم الناجم عن الأوضاع الاقتصادية في البلدان الصناعية الغربية. وقد قدر الأستاذ خيري عزيز خسائر الدول العربية من إيداعاتها بفعل التضخم وتخفيض سعر العملات الغربية بعشرة مليارات من الدولارات.

بل إن مصير هذه الايداعات نفسها يتوقف في نهاية الأمر على استمرار الوفاق السياسي بين هذه الدول والأقطار العربية النفطية، وهو أمر لا يمكن الجزم به بسبب التناقضات القائمة والمستمرة بين سياسات هذه الدول ومصالح الأمة العربية. ولنا في الحوادث التي حصلت في إيران بعد سقوط الشاه مباشرة، حيث قامت الحكومة الأمريكية بفرض الحجز على الإيداعات الإيرانية، خير دليل على ذلك(٤٥).

وفي الوقت الذي كانت فيه الأموال المودعة في البنوك والمصارف الغربية عرضة لتقلبات الأسواق الرأسمالية، والانكماش والتضخم الاقتصادي بالدول الغربية، كانت استثمارات الأقطار العربية الغنية في الوطن العربي أقل من ثلث المبلغ المودع في البنوك الأجنبية، مما يضطر الدول العربية الفقيرة إلى اللجوء للغرب الصناعي للحصول على القروض بفوائد مالية عالية تتجاوز الـ١٠ بالمئة سنوياً في غالب الأحيان. ولهذا نجد أن عدم سعي الدول العربية الغنية إلى استثمار أموالها في الوطن العربي ألجأ الدول العربية الفقيرة إلى السقوط، هي الأخرى، في التبعية الكاملة للأسواق المالية الدولية، فكانت النتيجة أن اتجهت الأقطار العربية جميعها، فقيرها وغنيها، للتبعية الكاملة للغرب. فبينما أخضعت الأولى رساميلها لسياسات وتقلبات الأسواق الغربية،

---

(٤٥) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، ص ٢٩٩.

فإن الأخرى تزايد اعتمادها على هذه الأسواق للحصول على القروض اللازمة لتمويل مشاريع التنمية فيها، ومواجهة العجز المتزايد في موازين مدفوعاتها بصفة عامة.

والواقع أن البلدان العربية دخلت السوق الرأسمالية العالمية وشكلت جزءاً رئيسياً من قطاعها المتخلف الذي كبتت بداخله عملية النمو الطبيعي، وشوهت تفاصيلها على نحو أدى إلى تكليس أساليب الإنتاج الإقطاعية وشبه الإقطاعية وحتى القبلية وإطالة عمرها. ولقد تحقق بالتالي اندماج وتكامل مشوه بين البلاد العربية والاقتصاد الرأسمالي العالمي على نحو يؤكد التبعية الاقتصادية للسوق العالمية.

وحين فرض نمط تقسيم العمل الدولي على البلدان العربية، ترسخت معالم التخلف والتبعية، وتعززت أسباب التجزئة والتفتت والتشتت. وبذلك صار القانون الذي يحكم التطور اللاحق للبلدان العربية هو قانون النمو والتطور المتفاوت وغير المتكافئ[٤٦]. فعلى الرغم من مرور ما يقارب السبعين عاماً منذ بدء اكتشاف النفط وتسويقه في الوطن العربي، فإن معظم المواد الخام المستخرجة من الأرض العربية ما زالت تصدر بصورة مواد خام، ويقوم العرب بتكرير أقل من ٥ بالمئة لاحتياجات السوق المحلية، في حين يصدرون أكثر من ٩٠ بالمئة في صورة بترول خام.

ويستورد الوطن العربي حالياً الماء والطعام والمنتجات الصناعية والمعدات العسكرية والبتروكيماويات والخبراء والمستشارين. وتبلغ السخرية قمتها دون شك بالنسبة لاستيراد البتروكيماويات ومنتجات البترول المكرر.

ومع أنه قد جرت في الوطن العربي عدة محاولات لفك الارتباط عن النظام الرأسمالي العالمي والتبعية للغرب عن طريق تأميم وتحرير المواد الطبيعية من نفط وخامات معدنية أخرى، غير أن آليات السيطرة الأجنبية ما زالت مستمرة. وتعتمد تلك الآليات على التجارة العالمية للخامات المعدنية من خلال التحكم في الاستخراج والتسويق والنقل البحري، كما تعتمد على التحكم في الأسعار ومحاولة نهب أكبر قدر ممكن من الريع الاستخراجي عن طريق ما يسمى بتحويل الأسعار. وتكمن نقطة الضعف في الصناعة الاستخراجية في

---

(٤٦) حجازي، **التحدي: التنمية والتخلف في الوطن العربي**، ص ٢٠٧.

أنها في الأساس موجهة للتصدير وأنها خاضعة بالتالي لأوضاع السوق العالمية للخامات المعدنية(٤٧).

لذلك لم تحسم مسألة التأميم موضوع ارتباط الاقتصاد العربي بدورة رأس المال الأجنبي إلى البلاد العربية تحت حجة الارتباط بسياسة التنمية وعملية التصنيع الجارية فيها. ومن هنا نرى أن الصلة بالنظام الاقتصادي العالمي لم تنقطع أبداً، حتى حيثما جرت التأميمات، في ما بين الكارتل النفطي العالمي وبين البلدان العربية النفطية.

وقد لخص الدكتور فؤاد مرسي طبيعة هذه الصلة، وسياسة الاحتكارات الرأسمالية الدولية في المنطقة العربية بما يلي:

١- تأمين تدفق النفط العربي بغض النظر عن تأميم أو عدم تأميم مشروعات النفط في البلدان العربية.

٢- الالتفاف حول قرارات الأوبك للحصول على تخفيض في أسعار النفط الخام والغاز، والتحول مباشرة إلى الحصول على جزء أكبر من الريع الاستخراجي الذي يحققه النفط للدول المنتجة، وذلك من خلال الإدارة والتسويق والتصنيع.

٣- التعجيل بالتراكم الرأسمالي في البلدان العربية من أجل تعظيم عملية الاستفادة المباشرة من ريع استخراج النفط عن طريق المغالاة في تسعير المعدات والآلات والتراخيص وبيع التكنولوجيا. وهي في ذلك تجبر البلدان العربية على واحد من أمرين: أن تخصص طاقاتها للتصدير إلى الخارج أو ألاّ تستخدمها استخداماً اقتصادياً رشيداً.

٤-المحافظة لأطول مدة ممكنة على ثروات البلدان الرأسمالية وذلك تحسباً للمستقبل، ومن أجل فرض ضغط على البلدان العربية المصدرة لهذه المواد الأولية بحجة أن زيادة أسعارها ستجعل من الممكن توفير مصادر بديلة للدول الرأسمالية.

٥- تجريد الأقطار العربية من المواد الأولية الغنية التي ستمكنها يوماً ما من إنشاء صناعات أساسية فيها، تتمتع بميزة حاسمة، وذلك بإرغامها إذا ما

---

(٤٧) فؤاد مرسي، «تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية،» **دراسات عربية**، السنة ١٥، العدد ١٠ (آب/أغسطس ١٩٧٩)، ص ٩.

باشرت القيام ببناء صناعات أساسية على التصارع في سوق المنتجات الصناعية، دون أن يكون بيدها تلك الورقة الرابحة التي تمثلها المواد الأولية[٤٨].

ومنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، برزت الدول العربية، لا باعتبارها أكبر مصدر للنفط فحسب، وأكبر مودع لرؤوس الأموال، ومستورد للمنتجات من الدول الغربية، بل أيضا كأكبر مستورد للسلاح من هذه البلدان. ولا شك في أن الدول الرأسمالية أعادت إلى مصارفها قسماً أساسياً من رؤوس الأموال العربية عن هذا الطريق، مما تدفعه الدول المنتجة للمواد الخام ثمناً لمشترياتها. وقد ساعدت عمليات بيع السلاح على تحسين ميزان المدفوعات للدول الرأسمالية، كما أمنت أرباحاً طائلة لمحتكري السلاح، ناهيك عن الانحياز السياسي الذي تفرضه البلدان المصدرة للسلاح على الدول النامية المشترية له[٤٩]. ولعل في اتفاقية كامب ديفيد، ومشاريع التسوية المتتالية التي هدفت إلى تصفية القضية الفلسطينية، خير مثال على ذلك.

والواقع أن الأقطار العربية بشكل عام، بما فيها البلدان المنتجة للنفط، شهدت انكماشاً اقتصادياً ملحوظاً منذ منتصف الثمانينيات، ترك بصماته على مختلف المجالات. لقد كانت مظاهر القوة التي برزت بها الأقطار العربية النفطية حصيلة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، ولم تكن مرتبطة بعملية إنتاج وتصنيع في الداخل. وحين جرى إغراق الأسواق العالمية بكميات هائلة منه بدأت أسعاره بالتراجع، حتى بلغ سعر البرميل الواحد في نهاية التسعينيات ثمانية دولارات، في وقت لم تتكمن فيه الأقطار المنتجة من إيجاد بدائل تعوض عن عوائد النفط. وقد ضاعف من حالة التردي الاقتصادي ارتفاع حالة التضخم الاقتصادي في الأسواق العالمية، والتي بلغت نسبة تجاوزت ٣.٥ بالمئة سنوياً، بما يعني أن أسعار البضائع والمعدات المستوردة من الدول الصناعية الغربية، بما في ذلك المعدات التكنولوجية النفطية وأجور الشحن والتأمين وأجور القوة العاملة المستوردة، قد تضاعفت ثلاث مرات خلال ربع القرن المنصرم، في حين تراجعت أسعار النفط عما كانت عليه في بداية الثمانينيات، حيث بلغ سعر البرميل الواحد للنفط آنذاك أكثر من أربعين دولاراً. وهكذا انكشف القناع عن حقيقة الأوضاع الاقتصادية في تلك البلدان

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٧.

فإذا هي خاوية عارية مجردة من كل قوة.

تلك باختصار هي الصورة الراهنة لواقع التنمية في الوطن العربي، وهي بالتأكيد صورة مأساوية، أقل ما توصف به أن مؤشراتها لا تبشر في المستقبل المنظور بأي خير للشعب العربي، وقد اكتفينا من خلالها بتقديم خطوط عامة عن الملامح الرئيسية التي تجسد واقع التنمية العربية الآن، دون أن نقحم أنفسنا والقارئ الكريم في تقديم قراءة دقيقة وتفاصيل كثيرة ليس هنا مكانها، إذ ليس هدفنا أن نقدم بحثاً في موضوع التنمية ومشاكلها، وإنما التأكيد على أن أوضاع التجزئة والتمزق الراهن الذي تعيشه الأمة العربية تجعل من الحديث عن وجود خطط تنموية طموحة مسألة صعبة، بل ومستحيلة، وذلك على الرغم من الحقيقة التي يعلمها الجميع وهي أن الأمة العربية مجتمعة لا تنقصها الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية والطاقات البشرية للنهوض وتجاوز مأزق التخلف الراهن.

لقد أدى واقع التجزئة والتمزق الراهن إلى إبقاء المنطقة العربية، رغم كل ثرواتها ومواردها وطاقاتها، في قعر التخلف بحيث يمكن تلخيص مأساوية هذا الواقع في:

- عدم انتقال المجتمع العربي بعد من المجتمع الزراعي التقليدي إلى مجتمع الصناعة والتقدم.

- أن إنتاج الوطن العربي من الثروات الزراعية والحيوانية والمائية لا يتناسب إطلاقاً مع زيادة عدد سكانه.

ج- أن الأمية والفقر والأمراض ما زالت معشعشة بشكل كبير في الوطن العربي.

د- أدى التصحيح النسبي لأسعار النفط إلى تقسيم الوطن العربي بشكل حاد إلى أقطار عربية غنية وأخرى فقيرة، تقوم الغنية بإيداع أموالها في البنوك الغربية، معرضة أموالها لسياسات الدول الرأسمالية الغربية ومتطلبات أسواقها، أما الأقطار الفقيرة فإنها تجد نفسها مضطرة إلى أن تستدين من الدول الرأسمالية المتقدمة لمواجهة المتطلبات الأساسية لشعوبها بفوائد مالية عالية تتجاوز الـ١٠ بالمئة.

هـ - جرى الإعداد لخطط التنمية الاقتصادية في الوطن العربي بمعزل عن بعض، ولهذا فبدلاً من أن تؤدي هذه الخطط إلى تطوير التلاحم والتفاعل

بين الاقتصادات العربية فإنها، ونتيجة لإعدادها بمعزل عن بعضها البعض، حملت اتجاهات مضادة، منافية للتكامل الاقتصادي العربي.

و- يرحل أكثر من٥ بالمئة من قوة العمل العربية (العمال العرب) إلى خارج الوطن العربي طلباً للرزق، بينما تستورد الدول العربية الغنية حاجتها من الدول الأجنبية الآسيوية والغربية.

ز - أدى واقع التباين بين الدول العربية الغنية والفقيرة إلى وقوع الأقطار العربية الغنية والفقيرة مجتمعة في براثن التبعية الأجنبية عن طريق الإيداعات والقروض والاستثمارات واستيراد التكنولوجيا والطعام والمعدات العسكرية.

لماذا الوحدة العربية ؟

لا شك في أن طريق التقدم والنهوض إنما يتحقق بالسعي لبناء القدرة الذاتية العربية، والارتفاع بالمستوى الاقتصادي والصحي والثقافي والحضاري للإنسان العربي، والقضاء على معوقات التنمية والنهوض. ولذلك يأتي النضال في سبيل تحقيق الوحدة العربية في مقدمة المهام المطلوب إنجازها لتجاوز واقع التخلف الراهن، وذلك لأسباب عديدة يمكن تلخيصها في:

١- أن الوحدة العربية هي السبيل الوحيد الذي يمكن العرب من فك ارتباطهم بالنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي؛ ذلك أن بإمكانهم في ظل دولة الوحدة استثمار أموالهم في الأقطار العربية، وتحقيق التكامل والتلاحم الاقتصادي في ما بينهم. وبهذا لا تضطر الأقطار العربية الفقيرة لرهن حريتها وسيادتها لقاء الديون التي تحصل عليها من الدول الرأسمالية المتقدمة. ومن جهة أخرى، فإنه في ظل الوحدة لن تكون الأقطار العربية الغنية اقتصادياً تحت رحمة تقلبات الأسواق الغربية، وسياسات أنظمتها العدوانية. وهكذا ستحسم قضية الوحدة مسألة الارتباط والتبعية للنظام الاقتصادي العالمي.

٢- في ظل الوحدة العربية لن يكون الرفض القومي لسياسات الاستعمار الغربي وقاعدته «اسرائيل» منفعلاً وسلبياً عاجزاً، بل إيجابياً، وسيكون له أدواته ومقوماته المادية والموضوعية المتمثلة في عمق الأمة، ووضع ثرواتها وامكاناتها ومواردها مجتمعة في خدمة هذا الرفض، بما يضمن تحقيق التقدم والتطور لشعوبها، وذلك هو ما يعطي الحديث عن التحرر والحرية مضمونه الواقعي. فقد رأينا أن الحرية التي يسعى إلى تحقيقها كل قطر عربي

على حدة، في ظل واقع التجزئة، قد اصطدمت ولا تزال بمعوقات ومآزق جعلت الحديث عنها مجرد طنين لا تربطه بالواقع أية صلة، ما دامت السيادة الاقتصادية لا تزال بيد المستعمر. فالحرية بالمعنى العميق والشامل هي التي تبلغها الأمة من خلال هيمنتها على مقدراتها، ومن خلال بنائها لقدراتها الذاتية، بمعنى آخر من خلال الوحدة العربية.

٣- إن أية دولة عربية بمفردها غير قادرة في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الراهن على أن تتعامل مع الدول الرأسمالية المتقدمة (المتروبولات) بصورة متكافئة، أو أن تضغط لكي يكون التبادل معها أكثر توزاناً وأقل إجحافاً. فحتى الآن تستطيع المتروبولات أن تتعامل مع الدول المتخلفة (الأطراف) بشروطها ومصلحتها. وذلك يعني أنه ليس في مقدور أية دولة عربية أن تقوم منفردة برسم وتنفيذ الخطط الاقتصادية اللازمة لتجاوز حالة التخلف، وتحقيق نهضة حقيقية، وذلك لعدد من الأسباب، يأتي في مقدمتها أن قدرتها على التخلص من التبعية غير موجودة، أو قاصرة في أحسن الأحوال. ولأن إمكانيات هذه الأقطار المالية، أو قواها البشرية، أو قاعدتها الاقتصادية، إذا ما أخذت كل على انفراد، لا تسمح لها بالتنافس ومواجهة القوى الرأسمالية العالمية. وحتى بالنسبة للدول العربية النفطية الواسعة الثراء، فإنها لا تستطيع في ظل واقع التجزئة الراهن أن تخلق تنمية اقتصادية حقيقية في بلدانها، وان كانت جميعها الآن تتصرف بهذا الاتجاه. ذلك لأن مواجهة أزمة التخلف الراهنة تتضمن تصفية كاملة للامتيازات ولمراكز القوى في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا شيء لا سبيل إليه إلا بالضغط من موقع القوة الذاتية، التي تحققها الدولة العربية الموحدة[٥٠].

٤ - إن زيادة الإنتاج في أية خطة تنموية لا تعني تلبية حاجات السوق الداخلية فقط، لأن هذه السوق لا تكفي لامتصاص كل ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات في ظل التقدم التقني للإنتاج. ولهذا فإن رفع الحصار الاقتصادي والجمركي بين الأقطار العربية، وتأمين الحماية للمنتجات العربية أمام المنتجات الأجنبية الأخرى، وإيجاد السوق العربية المشتركة سيساهم بشكل رئيسي في حل مشكلة تصريف المنتجات العربية التي تفتقر في ظل التجزئة الراهنة إلى إمكانية التنافس مع صناعات الدول المتقدمة حتى في أسواقها

---

(٥٠) حجازي، المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

المحلية، نتيجة لعدم وجود الحماية الجمركية الكافية، ولصغر حجم رقعة السوق.

٥- إن الوطن العربي يعاني حالياً اختلالين رئيسيين هما الاختلال في التوزيع السكاني، والاختلال في توزيع الثروة. فبعض الأقطار العربية الغنية لا يتجاوز تعداد سكانها إجمالاً المائة والخمسين ألف نسمة، وهو عدد أقل بكثير من عدد عمال شركة أمريكية واحدة من كبريات الشركات، كشركة جنرال موتورز الأمريكية لصناعة السيارات. فكيف يمكن لقطر عربي بحجم سكاني لا يتجاوز هذا العدد الحديث عن خطط اقتصادية طموحة، أو عن خطط لبناء صناعات «ثقيلة»؟

ونجد، من جهة أخرى، قطراً عربياً آخر بموارد محدودة جداً، يزيد تعداد سكانه على الثمانين مليون نسمة. ولأن موارده الطبيعية لا تكفي لتلبية الحاجات الأساسية لمواطنيه من غذاء وسكن وعلاج، فإن الكثير من أبنائه يضطرون للهجرة إلى خارج أرض الوطن العربي طلباً للمعيشة، وبحثاً عن الرزق.

وتبلغ السخرية المرة قمتها في هذه المقارنة حين نشاهد أرقام ميزانية سنوية لأربعة أقطار عربية مجتمعة، بكثافة سكانية متوسطة نسبياً (موريتانيا، السودان، الصومال، اليمن الجنوبي) لا تتجاوز ميزانية شركة امريكية واحدة مثل شركة جنرال موتورز لصناعة السيارات، بينما يتجاوز دخل الفرد في بعض الأقطار العربية الغنية ١٦٠٠٠دولار سنوياً.

المطلوب إذاً إعادة تشكيل الخريطة السكانية والاقتصادية للوطن العربي، بما يكفل معالجة هذه الاختلالات وتحقيق التقدم والمساواة لأبناء الأمة العربية، وذلك بتمكين العمال المصريين والسودانيين والجزائريين والمغاربة واليمنيين والفلسطينيين من التنقل بحرية في الأقطار العربية التي تحتاج إلى قوة العمل البشرية، بدلاً من أن ندع هذه القوة تهاجر إلى الخارج. وعندها لن تهدر الطاقة البشرية العربية، بل ستبقى ثروات العرب للعرب، ولن تكون الأقطار العربية الغنية ملزمة بدفع الأجور بالعملات الصعبة للعمال الأجانب الذين سيكون همهم الأول نقل هذه الثروة إلى بلدانهم ليسدوا بها حاجاتهم ومتطلباتهم، وانما ستدفع هذه الثروة أجوراً للعمال العرب لتبقى في أرض العرب، ومما لا شك فيه أن تحقيق الوحدة العربية وبناء الدولة العربية الواحدة هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك.

٦- يلاحظ أن عملية التنمية العربية الراهنة ارتبطت بفوضى اقتصادية انعدم فيها التخطيط والبرمجة القوميان، وذلك بسبب قيام الأقطار العربية بإعداد خططها التنموية بمعزل عن بعضها البعض، وكانت النتيجة قيام مشروعات متشابهة في العديد من الأقطار العربية. فقد ركزت معظم الدول العربية النفطية، بمختلف توجهاتها السياسية والاقتصادية، على الصناعات البتروكيماوية، فكانت النتيجة أن أهدر نصيب كبير من الثروة المالية العربية في نفقات مزدوجة لمشاريع متشابهة تتزاحم في ما بينها، لم ترق جدية إنتاج أي منها، إن من حيث الكم أو النوعية، إلى منافسة منتجات الدول الصناعية الغربية المتقدمة في الأسواق العالمية.

ومن جهة أخرى، أحجمت الأقطار العربية الغنية عن استثمار أموالها في البلدان العربية الأخرى خشية ضياع رساميلها، بسبب انعدام الاستقرار السياسي في تلك البلدان. واتجهت بدلاً من ذلك إلى رسم وتنفيذ خطط تنموية قطرية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية والمنتجات الصناعية، رغم أن غالبية تلك الأقطار لم تكن مهيأة بمفردها لتنفيذ تلك الخطط، إما بسبب من انعدام وفرة الأراضي الصالحة للزراعة، أو انعدام المواد الأولية أو رأس المال.

وقد كلفت استراتيجيات التنمية القطرية التي وجهت عملية الزراعة والتصنيع في الأقطار العربية النفطية الغنية منذ منتصف السبعينيات المليارات من الدولارات في محاولة من هذه الأقطار لتحقيق اكتفائها الذاتي من منتجات الصناعات التي تقيمها في أقطارها. فكانت النتيجة أن أهدرت هذه الأموال دون أن يتحقق الاكتفاء الذاتي. وفي أحسن الحالات فإن ما نتج عن تلك المحاولات التنموية لم يرتق إلى تلبية حاجة السوق المحلية، فضلاً عن الأسواق الخارجية.

ولذلك فإن دولة الوحدة هي وحدها القادرة على رسم برنامج تنموي تنتفي فيه المزاحمة بين المنتجات العربية، ويُلغى فيه التشابه والنفقات المزدوجة للصناعات، ويقوم فيه كل قطر بالدور الذي تهيئه طاقاته وإمكاناته للعبه. فالقطر السوداني، مثلاً،و الذي يعاني أبناؤه من الفقر والأمراض والجوع، والذي يضطر بحكم ضعف موارده المالية إلى أن يرهن حريته وسيادته من أجل الحصول على الديون لكي يواجه بها المتطلبات الأساسية لشعبه، يمكنه بما يملك من ثروات مائية، وأراض زراعية خصبة واسعة أن يغطي الوطن

العربي بحاجاته من القمح، فلا تعود لأقطار عربية أخرى، كدول الخليج والجزيرة العربية، حاجة لصرف الملايين من الدولارات لاستصلاح أراض صحراوية وغير خصبة، ولا تعود هناك ضرورة للبحث، بأثمان باهظة، عن مصادر مائية تحت الأرض لتلبية حاجة تلك الأقطار من الغذاء والطعام، بل ربما تمكنت تلك الأقطار من توجيه قدراتها المالية وثرواتها النفطية نحو صناعات بتروكيماوية متينة، قادرة من حيث النوعية والكمية على تلبية حاجة السوق في الوطن العربي بأسره. وربما استطاعت أيضاً أن تمد صادراتها إلى خارج الوطن العربي محققة توازناً اقتصادياً بين دخلها من صادراتها، وبين ما تدفعه للأسواق الخارجية لقاء استيراداتها.

ومثل هذا القول ينطبق على الأقطار العربية الأخرى ومنتجاتها (مصر مع المنتجات القطنية، والأردن مع منتجات الفوسفات، والجزائر مع الكروم، وهكذا). والمؤكد أن التنسيق والتكامل والتفاعل بين المنتجات والمصنوعات العربية رهن بإقامة الوحدة العربية، فهي بذلك سبيل العرب الوحيد للخروج من مأزق التخلف، كما أنها المجال الوحيد لإتاحة الفرص الجدية لانطلاق الاقتصاد العربي.

٧- إن الحديث عن تكامل اقتصادي عربي دون وحدة عربية كطريق لتنمية اقتصادية عربية شاملة هو أمر لا يتفق مع معطيات الواقع العربي الراهن. فالتكامل الاقتصادي بمعناه الدقيق لا يمكن أن يقوم إلا بين دول تتجانس أو على الأقل تتقارب في أسس نظمها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويرجع ذلك إلى أن عملية التكامل الاقتصادي تتطلب تغييرات أساسية وجذرية في البنى الهيكلية والاقتصادية القائمة.

ولذلك فإن الوحدة السياسية شرط أي مشروع جدي لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، لما يتطلبه هذا التكامل الأخير من تفصيل في كثير من المسائل التي تثير الاختلافات بين أطرافه[٥١].

إضافة إلى ذلك، فان جل ما يستطيع التكامل الاقتصادي تحقيقه بين مجموعة من الأقطار المتخلفة، والقائم على أسس قطرية، هو إزالة العوائق والقيود على انتقال المنتجات وعناصر الإنتاج، وسوف يكون من شأن ذلك أن تحصل الأقطار العربية الأكثر نمواً، في هذا التكامل على قدر كبير من

(٥١) شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ج ١، ص ١٠٩ ـ ٢٨٨.

المنافع في حين لا تحصل الأطراف الأقل نمواً إلا على قدر محدود منه، وبذلك فإن حالة التخلف الاقتصادي ستبقى قائمة مستمرة(٥٢).

٨- إن الوحدة العربية هي طريق العرب الوحيد للانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى مجتمع صناعي متطور، قادر بسبب ضخامة موارده وطاقاته المادية والبشرية واتساع أسواقه على الوقوف خارج السوق الامبريالية.

٩-إن أحد الظواهر المميزة لعصرنا أنه عصر كتل وتحالفات كبرى من الشعوب. فإثر الحرب العالمية الثانية رأينا انقسام العالم إلى قيام أحلاف عسكرية (ناتو، السنتو، وارسو، وتجمعات وأسواق اقتصادية مشتركة- التكامل الاقتصادي بين الدول الاشتراكية، وسوق الوحدة الأوروبية المشتركة)، كما تشكلت تجمعات سياسية واقتصادية أخرى في دول العالم الثالث، ككتلة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الدول الإسلامية؛ ولهذا فإن الوحدة العربية تأتي ضمن سياق تاريخي موضوعي وصحيح، فهي إضافة إلى أنها وحدها الطريق الذي يتيح للعرب التخلص من التبعية للاستعمار الجديد، بخلقها أداة موحدة تقود عملية الدفاع والمجابهة من أجل صيانة استقلال العرب وسيادتهم على أراضيهم، فإنها تأتي في تشكيلها منسجمة مع اتجاهات العصر.

١٠- إن تجربة السنين القليلة الماضية قد أثبتت أن الأقطار العربية النفطية الغنية لم تستطع أبداً تجاوز أحادية الدخل المتمثل في النفط كوسيلة وحيدة للحصول على العملات الصعبة، وتلبية المتطلبات الأساسية لشعوبها. وقد ثبت بالدليل أن الدول المنتجة للنفط، ضمن المنظور الراهن، غير قادرة فعلاً على التحكم في أسعار النفط وتسويقه وتحديد مستوى إنتاجه، مما يجعل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد في دعم عمليات التنمية أمراً غير مضمون النتائج.

يضاف إلى ذلك أن النفط، كمادة أولية، قابل للنضوب، ومعنى ذلك ببساطة أن أوضاع الثراء الحالي لبعض الأقطار العربية غير مرتبطة أصلاً بعملية إنتاجية، بقدر ما هي مرتبطة بعمليات استخراجية، ولذلك فإن الأقطار العربية المصدرة للنفط معرضة في كل لحظة، وعند أية هزة في أسواق النفط العالمية للانضمام إلى قائمة الدول الفقيرة.

---

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٦٢.

ولذلك فمهما يُقَل الآن عن ثراء هذه الأقطار، ومتانة هياكلها الاقتصادية، وعن قدراتها في خلق تنمية حقيقية في أقطارها، فإن أمنها الاقتصادي والغذائي ومستقبلها إنما يكمنان في ارتباطها بالمستقبل العربي والوحدة العربية.

١١- وهكذا فالوحدة العربية ليست تعارضاً أو تضاداً مع الولاء والإخلاص للتراب والانتماء الوطني، بل إنقاذاً وترسيخاً لهما، حيث تضع الجزء في مكانه الصحيح من الكل، وحيث يستطيع القطر العربي الواحد أن يكون فاعلاً ومؤثراً ضمن مجموعة أقطار عربية فاعلة ومؤثرة. فبدون الوحدة، تبقى جميع الأجزاء العربية مريضة ومشلولة، وتستمر حالة التخلف الراهنة دون معالجة، وتبقى كل محاولات الخروج من مأزق التخلف الراهن عبثاً لا طائل من ورائها.

فبالخيار القومي وحده نستطيع الخروج من المأزق الراهن، وبه نستطيع مواجهة التحديات والأخطار التي تحدق بالأمة، وبه وحده تتعزز وتنتصر الهوية الوطنية لأرض تمتد مساحتها من المحيط إلى الخليج، حيث يصبح الوطن الكبير هو القطر، ويصبح القطر في شموخه واقتداره صورة الأمة. ولأننا آمنا بالوطن والشعب، فإننا نؤمن وندافع عن العروبة والقومية والوحدة. ولذلك أيضاً، اعتبرنا الوحدة «الضرورة الحضارية» من أجل أن يجد العرب مكانهم في مسيرة التاريخ إلى أمام.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابن باز، عبد العزيز. **نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع**. ط ٣. الكويت: دار الدعوة، ١٩٨٤.

ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. **اقتضاء الصراط المستقيم: مخالفة أصحاب الجحيم**.

ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢.

أحمد، إبراهيم خليل. **تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني، ١٥١٦ ـ ١٩١٦**. الموصل: وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، [د.ت].

الأزهر، علال. **المسألة القومية والنزعة الأمازيغية وبناء المغرب العربي**. الدار البيضاء: مؤسسة بنشره للطباعة والنشر؛ دار الخطابي، ١٩٨٤.

أمين، سمير. **التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية**. ترجمة برهان غليون. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥. (سلسلة السياسة والمجتمع)

باقر، طه. **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة: الوجيز في تأريخ حضارات وادي الرافدين**. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون العامة، ١٩٨٦.

بدوي، عبد الرحمن. **موسوعة الفلسفة**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات

والنشر، ١٩٨٤. ٢ مج.

بروكلمان، كارل. **تاريخ الشعوب الإسلامية**. نقله إلى العربية أمين نبيه فارس ومنير البعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨١.

بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، أقرها المؤتمر القومي السادس، ١٩٦٣. بغداد: منشورات القيادة القومية، ١٩٦٩.

بلقزيز، عبد الإله، العربي مفضال وأمينة البقالي. **الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧ ـ ١٩٨٦: محاولة في التأريخ**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

البوني، عفيف. **وعي الهوية العربية في الفكر التونسي الحديث**. باريس: منشورات العالم العربي، ١٩٨١.

الجابري، محمد عابد. **تكوين العقل العربي**. ط ٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية؛ جماعة الدراسات العربية والتاريخ والمجتمع، ١٩٩١. (نقد العقل العربي؛ ١)

جريس، سمير. **القدس، المخططات الصهيونية، الاحتلال والتهويد**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.

الجميل، سيار. **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

حجازي، عزت. **التحدي: التنمية والتخلف في الوطن العربي**. بيروت: دار التنوير، ١٩٨٥.

حمدان، جمال. **شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان**. القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٤. ٢ ج.

خفاجي، عصام (مترجم). **الامبريالية وقضايا التطور الاقتصادي في البلدان المتخلفة**. ط ٢. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٨٥.

الدوري، عبد القزيز، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.**

ـــــــ. ترجمة زكي نجيب محمود ومحمد بدران. ط ٣. القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٧٤. ٥ ج في ١٦ .
ج ٢: **عصر الإيمان**.

ـــــــ. ط ٢. القاهرة: مطابع النجوى، ١٩٧٩.

ـــــــ. **قصة الفلسفة**. بيروت: منشورات مكتبة المعارف، ١٩٧٥.

الرزاز، منيف. **فلسفة الحركة القومية العربية**. ط ٢ منقحة. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩. ٢ ج.

ج ٢: **التحدي الاستعماري**.

رضا، محمد رشيد. **تفسير المنار**.

زكي، رمزي. **الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع اشارة خاصة عن الدائنية والمديونية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩.

سيف الدولة، عصمت. **عن العروبة والإسلام**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة الثقافة القومية؛ ٢)

شرابي، هشام. **البنية البطركية: بحث في المجتمع العربي المعاصر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. (سلسلة السياسة والمجتمع)

شقير، محمد لبيب. **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. ٢ ج.

شكري، غالي. **الثورة المضادة في مصر**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨.

ـــــــ. **النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث**. ط ٢. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.

صالح، أحمد عباس. **اليمين واليسار في الإسلام**. ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣. (دراسات تاريخية)

عبد الباقي، أحمد. **معالم الحضارة العربية في القرن الثالث الهجري**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١. (سلسلة التراث القومي)

عبد الجبار، فالح. **المادية التاريخية وبنية الفكر الديني المعاصر: نظرة نقدية**. بيروت: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في الوطن العربي، ١٩٨٥.

عبد الملك، أنور. **المجتمع المصري والجيش**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

عزيز، خيري. **قضايا التنمية والتحديث في الوطن العربي: مصر والمغرب**

العربي. بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٣.

علي، جواد. **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**. بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ١٣٦٩ هـ/١٩٤٩ م.

ـــــ. ـــــ. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٢. ٢ ج.

ـــــ. ـــــ. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠. ١٠ ج.

غليون، برهان. **بيان من أجل الديمقراطية: البنى السياسية ـ الفكرية للتبعية والتخلف ومأساة الأمة العربية**. ط ٤. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٦.

فانون، فرانز. **سوسيولوجية الثورة**. ترجمة ذوقان قرقوط. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

قرم، جورج. **انفجار المشرق العربي: من تأميم قناة السويس إلى اجتياح لبنان**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧. (سلسلة السياسة والمجتمع)

كاظم، علاء موسى. **لمحات من التاريخ العربي المعاصر**. بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٤.

الكواكبي، عبد الرحمن. **الأعمال الكاملة للكواكبي**. إعداد وتحقيق محمد جمال طحان. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥. (سلسلة التراث القومي)

كوثراني، وجيه. **مشروع النهوض العربي أو أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥.

الكيالي، عبد الوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠.

المحافظة، علي. **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤: الاتجاهات الدينية والسياسية والاجتماعية والعلمية**. ط ٢. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٨.

محجوب، محمد أحمد. **الديمقراطية في الميزان**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.

المسلم، محمد سعيد. **ساحل الذهب الأسود: دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة**

الخليج العربي. ط ٢. بيروت: دار الحياة، [د.ت.]

منيف، عبد الرحمن. **الديمقراطية أولاً، الديمقراطية دائماً**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٢.

موسى، محمد العزب. **وحدة تاريخ مصر**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

الميثاق الوطني. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٢.

نجيب، منير محمد. **الحركات القومية الحديثة في ميزان الإسلام**. الرياض: مكتبة الحرمين، ١٩٨١.

النقاش، رجاء. **الانعزاليون في مصر: رد على لويس عوض وتوفيق الحكيم وآخرين**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١.

هيكل، محمد حسنين. **خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. ط ٢. بيروت: شركة المطبوعات، ١٩٨٣.

ـــــ. **لمصر... لا لعبد الناصر**. القاهرة: دار السياسة للنشر، ١٩٧٦.

هيكل، محمد حسين. **حياة محمد**. ط ١٣. القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٨.

دوريات

صايغ، يوسف. «الاقتصاديون العرب وتعثر مسيرة الوحدة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢، العدد ١٢، شباط/فبراير ١٩٨٠.

فرجاني، نادر. «عن التعليم والاقتصاد: البلدان العربية في سياق العالم.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٦، حزيران/يونيو ١٩٩٥.

الكواري، علي خليفة. «عودة إلى أسباب الخلل السكاني في الوطن العربي: حالة قطر.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

مرسي، فؤاد. «تحركات الشركات متعددة الجنسية في المنطقة العربية.» **دراسات عربية**: السنة ١٥، العدد ١٠، آب/أغسطس ١٩٧٩.

النجفي، سالم توفيق. «التغيرات الهيكلية والأمن الغذائي العربي: الحالة الراهنة

واستشراف المستقبل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٨، العدد ١٩٨، آب/ أغسطس ١٩٩٥.

نور، عثمان الحسن محمد ومختار إبراهيم عجوبة. «هجرة الكفاءات السودانية في قطاع التعليم العالي: دراسة في الدوافع والآثار واحتمالات العودة.» **المستقبل العربي**: السنة ٢٢، العدد ٢٤٩، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩.

هيكل، محمد حسنين. «العرب على أعتاب القرن الـــ ٢١.» **المستقبل العربي**: السنة ١٧، العدد ١٩٠، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

ندوات، مؤتمرات

الحوار القومي ـ الديني: أوراق عمل ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٩.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٤.

القومية العربية والإسلام: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. ط ٣. بيروت: المركز، ١٩٨٨.

٢ ـ الأجنبية

Antonius, George. *The Arab Awakening; the Story of the Arab National Movement*. New York: J. B. Lippincott, 1939.

Bill, James A. and Robert L. Hardgrave (Jr.). *Comparative Politics: The Quest for Theory*. Washington, DC: University Press of America, 1981.

Chilcote, Ronald H. *Theories of Comparativve Politics: The Search for a Paradigm*. Boulder, CO: Westview Press, 1981.

——. *Theories of Development and Underdevelopment*. Boulder, CO: Westview Press, 1984.

Fanon, Frantz. *The Wretched of the Earth*. Pref. by Jean- Paul Sartre; translated from the French by Constance Farrington. New York: Grove Press, 1965.

Frank, Andre Gunder. *Crisis in the Third World*. New York: Holmes and Meier Publishers, 1981.

Gamer, Robert E. *The Developing Nations: A Comparative Perspective*. 2nd ed. Boston, MA: Allyh and Bacon, 1982.

Hegel, G.W.F. *Hegel's Philosophy of Right*. Translated with notes by T.M. Knox. London; New York: Oxford University Press, 1952.

Hoogvelt, Ankie M.M. *The Third World in Global Development*. London: Macmillan, 1982.

Hourani, Albert. *A History of the Arab Peoples*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 1991.

——.——. New York: Warner Books, 1992.

Lenin, V.I. *New Data for V.I. Lenin's «Imperialism, the Highest Stage of Capitalism»*. New York: International Publishers, 1979.

Magdoff, Harry, *Imperialism: From the Colonial Age to the Present: Essays*. New York: Monthly Review Press, 1978.

Nisbet, Robert A. *Social Change and History; Aspects of the Western Theory of Development*. New York: Oxford University Press, 1969.

Rostow, Walt W. *The Stages of Economic Growth, a Non-communist Manifesto*. Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1960.

Smith, Adam. *The Wealth of Nations: Books I-III*. With an introduction by Andrew Skinner. Harmondsworth: Penguin, 1974.

Smith, Anthony D. *Theories of Nationalism*. 2nd ed. New York: Holmes and Meier, 1983.

Weber, Max. *The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism*. Translated by Talcott Parsons. New York: Charles Scribner's Sons, 1982.

فهرس

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- خ -

- د -

- ر -

- ز -

- س -

- ش -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -